

دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية



مجلة قضايا آسيوية

Issue 05,
Vol.24,
April 2025

المركز الديمقراطي العربي



رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

Asian issues

International
scientific
periodical
journal

المجلد 05، العدد 24 - إبريل/نيسان 2025

Issue 05, Vol.24, April 2025

ISSN: 2629-6616



Germany: Berlin 10315

Gensinger- Str: 112

<http://democraticac.de>

مجلة قضايا آسيوية

The Asian Issues Journal



دورية دولية محكمة
تعنى بنشر البحوث السياسية، الاقتصادية
والقانونية في مجالات القضايا الآسيوية
تصدر عن
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
برلين – ألمانيا



President of the Democratic
Arab Center

Ammar Sharaan

Editor-in-chief

Dr. Houria Gassaa

Deputy Editor-in-Chief

Dr. Zakaria Haloui

Chairman of the Scientific Committee

Dr. Hamza Bellaouar

Volume

05

Issue

24

Year

April 2025

ISSN: 2629-6616

Germany: Berlin 10315

<http://democraticac.de> asian@democraticac.de

Tel: 0049-code

030-89005468/030-89899419/030-57348845

رئيس المركز

أ.عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير

د. حورية قصعة - جامعة الجزائر 2 - الجزائر

نائب رئيس التحرير

د. زكرياء حلوي، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، المغرب

رئيس اللجنة العلمية

د. حمزة بلعور، دكتوراه استراتيجية وعلاقات دولية، الجزائر

رئيس الهيئة الاستشارية

أ. د. هاني الحديثي، أستاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، برلين، ألمانيا

د. حمزة الأندلوسي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

أعضاء الهيئة العلمية

د. محمود عزت عبد الحافظ السيد (مصر)
د. رشيد بلفكرات (الجزائر)
د. فراس عباس هاشم مجيد (العراق)
د. أمجد سعد شلال محمد المحاوي (العراق)
د. عبد القادر مزوار (المغرب)
د. حيدر فاضل عبد الرضا سعيد (العراق)
د. جهاد عبد الكريم قدوره ملكة (فلسطين)
د. نور محمد الكبيسي (الأردن)
د. سليمان رمضاني (الجزائر)
د. زعادي محمد جلول (الجزائر)
د. شيماء سمير محمد حسين (-)
د. حلوز وفاء (الجزائر)
د. عماد سالم محمد أبو ميري (فلسطين)
د. بوخاري هشام (الجزائر)
د. علي مولود فاضل (العراق)
د. لونا سعيد فرحات (لبنان)

Dr Faten RIDENE (Tunisia)

د. علي محمد حسين العامري (العراق)
د. سلمى عثمان سيد أحمد الشيخ (السودان)
د. سعد حميد إبراهيم (العراق)
د. محمد حسين يوسف سبيتي (لبنان)
د. وفاء بوكروش (المغرب)
د. أميرة عبداوي (الجزائر)
د. عز الدين خمريش (المغرب)
د. إلهام بوروينة (الجزائر)
د. سامية بوطيبة (الجزائر)
د. عمرو أحمد صابر عبد الوكيل (مصر)
د. نورس أحمد كاظم الموسوي (العراق)
د. محبوبية الأقريد (الجزائر)
د. مكينة مريم (الجزائر)
د. عبد الناصر بشير عبد الله الصغير (ليبيا)
د. ناصر عبد الله علي أبو زيتون (الأردن)
د. مضوي أبكر عبد الله آدم عثمان (السودان)

Dr. Belal Almasri (Palestine)

All rights reserved No part of this book may by reproduced. Stored in a retrieval System or
tansmitted in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

أعزائي القراء والباحثين

يسرنا أن نقدم لكم العدد الثالث والعشرين من مجلة "قضايا آسيوية"، الذي يأتي ثمرة جهود متواصلة وتعاون مثمر بين فريق التحرير والباحثين المتميزين الذين يسعون دائماً إلى تقديم معرفة عميقة ومستنيرة. هذا العدد يضم بين طياته مجموعة من الأبحاث والمقالات التي تناقش أبرز التحولات والتحديات التي تشهدها القارة الآسيوية، والتي تُعدُّ محوراً رئيسياً للتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية.

في هذا العدد، نسلط الضوء على قضايا استراتيجية تتراوح بين الشؤون السياسية والقانونية، مروراً بالتحليلات الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى التحديات البيئية والتكنولوجية التي تواجهها دول آسيا. نأمل أن تكون هذه المساهمات قد قدمت رؤى جديدة وأفكاراً مبتكرة تسهم في فهم أعمق لتلك القضايا، وتفتح آفاقاً للحوار والبحث العلمي.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الباحثين والكتّاب الذين أسهموا بأعمالهم القيمة في هذا العدد، فبدون جهودهم المتفانية لما كان لهذا الإصدار أن يرى النور. كما نعرب عن امتناننا لقرائنا الكرام الذين يدفعوننا دائماً إلى المزيد من التميز والإبداع.

نأمل أن يكون هذا العدد مصدر إلهام للباحثين والقراء على حد سواء، وأن يسهم في إثراء النقاشات العلمية وفتح آفاق جديدة للبحث والتفكير. ونرحب دائماً بمساهماتكم القيمة في الأعداد القادمة، والتي نعتبرها جزءاً أساسياً من رحلتنا نحو التميز،

مع خالص التقدير...

رئيس هيئة التحرير

د. حورية قصبة

الصفحة	عنوان المقال	الباحث
22-07	الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية The Conceptual Framework of Rising Powers in International Arena	هشام الميموني
55-23	الطموح الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة منذ حرب الخليج 1980 الأولى حتى عام 2023م. Iranian Ambition towards the Middle East: A Case Study from the first Gulf War of 1980 to 2023 AD	زينب خالد
82-56	تركيا وإدارة مقاربات الصراع الجيوبوليتيكية في ظل تحولات بيئة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Türkiye and the management of geopolitical conflict approaches in light of the transformations in the environment of the Middle East and North Africa region	فراس عباس هاشم مجيد
106-83	التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط: الشرق الأوسط من منظور جيوسراتيجي International competition in the Middle East region: The Middle East from a geostrategic perspective	سارة زكي غضبان
122-107	متغيرات العلاقات الخارجية السعودية تجاه إيران منذ بداية حرب الخليج الأولى حتى عام 1991م Variables in Saudi foreign relations towards Iran From the beginning of the First Gulf War until 1991 AD.	عقيل زاهر سلمان آل علي
141-123	مكانة إيران في ظل توازن القوى الإقليمية بعد عام 2003	جاسم محمد حاتم
176-142	محورية الشرق الأوسط وتنافس القوى الصاعدة The Centrality of the Middle East and the Competition of Rising Powers	إبراهيم كوي
190-177	استراتيجية الجزائر في الوقاية من الفساد ومكافحته Algeria's strategy in preventing and combating corruption	- بن سكرينة خولة - بلعور حمزة
202-191	الدبلوماسية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي بعد حرب الخليج الأولى حتى عام 2004 Iranian diplomacy towards the Arab Gulf states after the First Gulf War until 2004	أحمد شاكر عبد العلاق

218-203	جيوسياسية القوى الصاعدة ما بين الهيمنة والتموضع في الشرق الأوسط Geopolitics of Emerging Powers: Between Hegemony and Repositioning in the Middle East	أحمد سليمان أبكر
232-219	Shifts in China's Role in the Post-COVID International Order: From Crisis Management to Global System Shaping	Dr. Houria Gassaa
مقال الرأي		
242-233	بنغلادش : من الانتقال إلى ترسيخ الديمقراطية	سمير هلال

الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية

The Conceptual Framework of Rising Powers in International Arena



هشام الميموني^{*1}

¹ باحث بسلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية - المحمدية - جامعة الحسن الثاني.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية تتمحور حول الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية، وفقا للمنهج الوصفي. وذلك بالتطرق إلى تعريفها ومميزاتها، وبيان أسباب ظهورها والتحديات التي تواجهها. وفي هذا السياق فقد خلصت الدراسة إلى أن القوى الصاعدة هي الدول والتكتلات الدولية، التي لا تعد قوى صغيرة ولا قوى كبرى أو قوى متوسطة تقليدية مندمجة في النظام الدولي، وليست أسواق أو اقتصادات صاعدة. وإنما يقصد بها تلك القوى التي تهدف من خلال امتلاكها غالبية مقومات القوة الشاملة الثابتة والمتغيرة، وتطور قدراتها الذاتية في مختلف أبعاد القوة، للحصول على مكانة بارزة في النظام الدولي أعلى من المكانة التي تحتلها. ورغم التطور الذي تحققه، لا زالت تعاني هذه القوى من عدة إكراهات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وثقافية وبيئية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، من المفترض أنها تعرقل تطورها أو يتم من خلالها إضعافها. وحتى تحقق أهدافها، يجب أن تتبنى استراتيجيات تطمئن القوى الكبرى من جهة، وعدم الدخول في صراعات أو توترات معها، مع معالجة التفاوتات وتطوير البنيات التحتية وتنويع مصادر الطاقة، وتطوير استراتيجيات إدارة الكوارث والأزمات.

الكلمات المفتاحية: القوى الصاعدة، القوى الكبرى، البريكس، النظام الدولي، العلاقات الدولية.

Abstract:

A rising power is inherently a country undergoing a transformation process from one international position to a higher one : from a small power to a medium power, from medium to large, and from large to global. Therefore, this article reflects on rising powers conceptually by attempting to identify their common traits and outlining some of the challenges they pose for established

powers. Employing the Descriptive Method, the study concluded that rising powers are altering the dynamics of power in the international system by seeking a greater voice in international institutions and forging political bonds through regional organizations. This occurs at a time when established powers face both economic and political challenges.

Keywords: Rising Powers, Great Powers, BRICS, the international system, International Relations.

1. مقدمة

إذا كان النظام الدولي هو الأداة أو الإطار النظري الذي يساعد على فهم شكل أو بالأحرى نطاق وتوزيع القوة في العلاقات الدولية، حتى يمكن تصنيفها إلى قوى عظمى وقوى كبرى أو صغرى إلى جانب القوى المتوسطة والصاعدة. فهذا يعني أن النظام الدولي ليس عبارة عن قواعد قانونية دولية مكتوبة، وإنما هو ذلك التفاعل بين الفاعلين في العلاقات الدولية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. وبالتالي فقد يكون نظام متعدد القوى، وقد ميز هذا النظام العلاقات الدولية منذ القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما يمكن أن يكون نظام ثنائي القطبية، وهو ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1991، حيث ارتكز على وجود كتلتين متعارضتين تقودهما قوتان عظيمتان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وأخيرا النظام الأحادي القطبية وهو النظام السائد حاليا، إذ تعد أمريكا القوة العظمى الوحيدة التي تقود العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد سعت واشنطن إلى جانب العواصم الغربية الحليفة لها إلى الهيمنة على النظام العالمي، وجعله نظام يتوافق مع مصالحهما وتصورهما.

فأصبحت السمة البارزة للنظام الدولي، تتمثل في الجنوب الفقير مقابل الشمال الغني، وهو ما أدى إلى تعرضه لتحديات متزايدة بتشكيل تحالفات وتكتلات سياسية واقتصادية، من طرف دول الجنوب النامية التي بدأت تعرف تنمية اقتصادية كبيرة، نتيجة تطوير مؤسساتها وزيادة نفوذها الإقليمي، مثل البرازيل والهند والصين وجنوب افريقيا وحتى دول رابطة دول جنوب شرق آسيا والمكسيك. وبما أن النظام الدولي ليس حالة ثابتة، فإذا تعاونت هذه الدول فيما بينها لدفع أجندتها إلى الأمام، من المرجح أن يؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل نظام عالمي يعيد التوازن لصالح أسواق الجنوب الناشئة. وهي الغاية التي تلزم القوى الصاعدة بعدما أصبحت تشكل تحديا قويا للهيمنة الغربية على النظام الدولي، باستغلال إمكانياتها وقدراتها للعب أدوار فعالة في الساحة الدولية، خاصة في مناطق نفوذها الإقليمي

من جهة والمناطق الاستراتيجية من جهة ثانية، إما لمكانتها ومصالحها أو لمنافسة النفوذ الغربي الأمريكي بها، كما هو الحال بالنسبة للتنافس الدول على إفريقيا وجنوب شرق آسيا وكذلك منطقة الشرق الأوسط.

بما أن القوى الصاعدة أصبحت تلعب دورا بارزا في الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة، لقدرتها على تقديم نماذج مبتكرة للأمن والتنمية والتكنولوجيا، جعلتها ذات تأثير مهم في العلاقات الدولية، فإنه من الطبيعي أن يثور التساؤل حول، ما المقصود بالقوى الصاعدة في الساحة الدولية؟

الإجابة عن هذه الإشكالية سوف تكون من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- (1) ما المقصود بالقوى الصاعدة في الساحة الدولية؟
- (2) كيف يمكن تمييز القوى الصاعدة عن القوى المشابهة لها؟
- (3) لماذا ظهرت القوى الصاعدة في الساحة الدولية؟
- (4) ماهي التحديات التي تواجهها القوى الصاعدة في الساحة الدولية؟

مستندة إلى تطوير مؤسساتها ونفوذها الإقليمي، إلى جانب الحلول المبتكرة التي تقدمها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية، تستطيع القوى الصاعدة التأثير بقوة في الساحة الدولية، إلا أن العراقيل التي تواجهها، قد تحد من تأثيرها الهادف إلى إعادة التوازن للنظام العالمي القائم.

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من معالجتها لإشكالية تتمحور حول بيان الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية، دون التطرق إلى حالة معينة سواء من حيث المنطقة الجغرافية أو القوة المعنية. ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة وبلاستعانة بالمنهج الوصفي، سوف تعرف في المحور الأول مفهوم القوة الصاعدة والخصائص التي تتميز بها عن غيرها من القوى الأخرى، بينما تعالج في المحور الثاني أسباب ظهورها والتحديات تواجهها.

2. ماهية القوى الصاعدة في الساحة الدولية

إن التطرق إلى ماهية القوى الصاعدة في الساحة الدولية، يستلزم منا تعريفها وتمييزها عن المفاهيم المشابهة لها (الفقرة الأولى)، بالإضافة إلى بيان خصائصها ومقوماتها كقوى صاعدة في الساحة الدولية (الفقرة الثانية).

1.2. مفهوم القوى الصاعدة في الساحة الدولية

يستلزم منا تحديد مفهوم القوى الصاعدة في الساحة الدولية، بداية التعريف بمفهوم القوى الصاعدة في الساحة الدولية (أولاً)، ثم تمييزه عن مفهومي الاقتصاد الصاعد والقوى المتوسطة التقليدية (ثانياً).

أولاً: تعريف القوى الصاعدة في الساحة الدولية

من حيث مكانتها في النظام الدولي، تنقسم الدول والتكتلات الدولية كفواعل دولية إلى قوى عظمى، والقوى العظمى حالياً هي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم قوى كبرى ومن ذلك فرنسا والمملكة المتحدة، ثم القوى المتوسطة ككندا، وأخيراً القوى الصغيرة ممثلة في الدول النامية. القاسم المشترك بين هذه القوى، هو أنها دول أو تكتلات لا ترغب في تغيير النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة تغييراً جذرياً، إما لتوافقه مع مصالحها والقصد هنا القوى الكبرى والقوى المتوسطة، حيث أقصى ما يمكن أن تطالب به هو إصلاح تدريجي. أو لعدم توفرها على القوة الكافية للمطالبة بتغييره، كما هو الشأن بالنسبة للقوى الصغيرة أو الهشة. وعكس هذه القوى، هناك قوى صاعدة تتمرد على النظام الدولي، إذ ترى فيه نظام يكرس تبعية الجنوب العالمي للشمال، نظام غير عادل يخدم مصالح الدول الغربية فقط. واستناداً إلى موقفها، يطلق عليها البعض اسم القوى التعديلية أي القوى الرامية لتعديل النظام الدولي القائم، مستغلة نفوذها السياسي والثقافي خاصة في محيطها الإقليمي، إلى جانب نموها الاقتصادي السريع وما تتمتع به من قوة من حيث عدد السكان والمساحة الجغرافية بالإضافة إلى القوة العسكرية، وباستثناء روسيا تنتمي القوى الصاعدة إلى الجنوب العالمي الفقير.

يعود استخدام مصطلح القوة أو القوى الصاعدة إلى كتابات الاقتصادي الهولندي أنطوان فان اغتمانيل Antoine Van Agtmael لعام 1981، الذي قصد به الدول النامية التي تقدم فرص للمستثمرين، وكذلك الدول صاحبة أكبر وأسرع نمو¹. أما في العلاقات الدولية، فيقصد بالقوى الصاعدة الدول التي هي ليست قوى كبرى، وليست قوى صغرى، لكنها من الدول التي تمتلك أسباب التأثير الدولي². وفي هذا السياق عرف مايكل غلوسني Michael A Glosny القوى الصاعدة بأنها دول تتحرك من مكانة معينة قد تكون متوسطة إلى مكانة القوى الكبرى، أو مستوى أقل من مكانة القوى

¹ عبد الله سمين أمين، مصطفى، (2023)، المكانة الجيوستراتيجية لسنغافورة: دراسة في تراتبية القوى المتوسطة وتأثيرها في النظام الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، برلين - ألمانيا، الطبعة الأولى، ص 59.

² محمدي، فاطمة، (2018) الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة، ول البريكس نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، المجلد 53 - العدد 212، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص 36.

الكبر، إلى مستوى أعلى في سلم القوة، ويتصور القوى الصاعدة بأنها تلك القوى التي ينظر إليها من قبل القوى العظمى الأخرى في المنطقة أو النظام على أنها قوى صاعدة.¹ بينما يعرف ريتشارد نيد ليبو Richard Ned lipo القوى الصاعدة بأنها دول عازمة على انتزاع الاعتراف بها بوصفها قوى كبرى، وأن يقر معاصروها بأنها كذلك.² وبالتالي فإن القوى الصاعدة هي تلك الدول أو التكتلات الدولية التي تعرف تحول من موقع دولي معين إلى موقع أعلى منه، كأن تنتقل من قوة صغيرة إلى قوة متوسطة، أو من قوة متوسطة إلى قوة كبيرة، أو من قوة كبرى إلى قوة عظمى.³

وحسب بينارتانك Pinar Tank إن القوى الصاعدة هي الدول التي عرفت تطور اقتصادي سريع، وتوسيع في نفوذها السياسي والثقافي، وتعمل على تغيير ديناميكيات السلطة في النظام الدولي من خلال السعي للحصول على صوت أكبر في المؤسسات الدولية، وبناء الروابط من خلال المنظمات الإقليمية.⁴ وهناك من يعرف القوى الصاعدة بأنها الدول النامية التي شهدت تحول في الأداء ونمو اقتصاديا، وتغييرا هيكليا سمح لها بالارتقاء في التراتبية الدولية، كذلك الدول التي تسجل مستويات نمو مرتفعة وسريعة كما تحسن توظيف عناصر قوتها في سبيل تحقيق أهدافها، معتمدة في ذلك على التنمية كعنصر أساسي لخلق الاستقرار على المستويين المحلي والدولي.⁵ ومما سبق، فالقوى الصاعدة هي تلك الفواعل الدولية أو بالأحرى الدول والتكتلات الدولية، التي لا تعد قوى صغيرة ولا قوى كبرى، تهدف من خلال تطور قدراتها الذاتية في مختلف أبعاد القوة أو غالبيتها، خاصة النمو الاقتصادي السريع والنفوذ السياسي والثقافي، بالإضافة إلى التغيير الهيكلي في مؤسساتها، وعدد السكان والمساحة الجغرافية والقوة العسكرية، إلى الحصول على مكانة بارزة في التنظيم الدولي أعلى من مكانتها السابقة، لحث القوى الأخرى على الاعتراف بها كقوى دولية، وبالتالي تغيير النظام الدولي.

¹ Michael, A Glosny, (2012) The grand strategies of rising powers: reassurance, coercion and balancing responses, Phd thesis, Massachusetts Institute of Technology, Dept. of Political Science, Massachusetts Institute of Technology, P 26 and 27.

² ريتشارد، نيد ليبو، (2013)، لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة إيهاب عبد الحليم علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 403، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت، ص 118.

³ Susanne, Gratius, (2008), The International arena and emerging powers: stabilizing or destabilizing forces, conferences "The emergence of China and India in the twenty first century" organised by the Fundación Seminario de Investigación para la Paz (SIP) of the Pignatelli Centre, Saragossa, Madrid; Peace and Security Programme, FRIDE, P 4.

⁴ Pinar, Tank, (2012), The Concept of "Rising Powers", Policy Brief for Norwegian Peacebuilding Resource Centre (NOREF), Oslo, P 1.

⁵ خلف، إلاء طالب، (2023)، دور البرازيل كقوة صاعدة في النظام الدولي منذ عام 2010، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 12 - العدد 46، ص 483.

ثانيا: تمييز القوى الصاعدة عن المفاهيم المشابهة له

هناك مجموعة من المفاهيم التي لها صلة قريبة بمفهوم القوى الصاعدة، ومن ذلك الاقتصادات الصاعدة، والقوة المتوسطة. القاسم المشترك بين الاثنين، أنها مفاهيم تشير إلى دولة أو تكتل دولي لديه قوة معتبرة، أما الفرق بينهما يكمن في الانتقال من مكانة دولية إلى مكانة أعلى منها.

1) تمييز القوى الصاعدة عن الاقتصادات الصاعدة

هناك خلط بين القوى الصاعدة والاقتصادات الصاعدة، فالقوى الصاعدة قد تكون دول أو تكتلات دولية لديها قوة معتبرة في مختلف المجالات، تستطيع من خلالها أن تلعب دور بارز في الساحة الدولية. أما الاقتصادات الصاعدة فهي تلك الدول أو التكتلات التي لديها قوة اقتصادية صاعدة فقط، وبالتالي لا يصدق عليها وصف القوى الصاعدة لأنها تتوفر على القوة الاقتصادية فقط، بينما وصف القوى الصاعدة يطلق على الفواعل الدولية التي لديها غالبية مقومات القوة. وهذا يعني أن القوى الصاعدة أكثر من مجرد أسواق أو اقتصادات صاعدة. لكن عندما يكون للاقتصادات الصاعدة رغبة في كسب مكانة أعلى من مكانتها الراهنة في النظام الدولي، أي تعمل من أجل الاعتراف بها مستقبلا كقوى كبرى، اعتراف يعد بمثابة رغبة ضمنية في تعديل النظام الدولي، فإنها قد تصنف ضمن القوى الصاعدة من الصف الثاني أو الثالث، تصنيف يتأثر بنفوذها السياسي والقوة العسكرية إلى جانب باقي مقومات القوة الشاملة. فكلما أصبحت لديها غالبية مقومات القوة الشاملة مع الرغبة في الحصول على مكانة ضمن القوى الكبرى، تصبح الدول أو الاقتصادات الصاعدة قوى صاعدة. ومن هذا المنطلق هناك من يعتبر أن القوى الصاعدة تكاد تقتصر على دول البريكس BRICS، بينما تعد المكسيك وتركيا واندونيسيا اقتصادات صاعدة.¹ وأن التنانين الآسيوية (سنغافورة وهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية)، والنمور الآسيوية (ماليزيا، اندونيسيا، الفلبين، تايلند) من الأمثلة الشهيرة على الأسواق الصاعدة. حيث لا يمكن اعتبارها قوى صاعدة، لأن القوة لا تتعلق بالاقتصاد فقط، وإنما هناك عدة عوامل أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار.²

¹ سيف نصرت، توفيق، وسلام صايل، حمود، (2021)، القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية، مجلة تكرت للعلوم السياسية، العدد 24، ص 344.

² مباركية، منير، (2016)، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية: دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ص 56.

2) تمييز القوى الصاعدة عن القوى المتوسطة

إذا كانت القوى الصاعدة تشير إلى الدول والتكتلات التي لا تعد قوى صغيرة ولا تعتبر ضمن القوى الكبرى أو العظمى، فهذا يعني أنها قوى تأخذ موقعا وسطا بين القوى النامية والقوى الكبرى، لكن مقوماتها ومطالبها لا تجعل منها قوى متوسطة تقليدية كما هو الحال بالنسبة لكندا وهولندا. ويكمن الفرق بين القوى الصاعدة والقوى المتوسطة التقليدية في أن الأخيرة مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا تنتمي إلى الدول الغنية والمستقرة والتي لا تعد مؤثرا إقليميا، عكس القوى الصاعدة مثل الهند والبرازيل التي لديها اهتمام بممارسة نفوذ إقليمي، وتستهدف الإصلاح الجذري في النظام الدولي، ومن الفوارق الأخرى التي يمكن ملاحظتها، أن معيار الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مرجحا لصالح القوى المتوسطة.¹ وبالتالي فإن القوى المتوسطة التقليدية يتركز دورها في النظام الدولي على الحلول التوافقية وبناء التحالفات، ولا تدعي قيادة تلك الدول.² عكس القوى الصاعدة التي تسعى إلى لعب أدوار إقليمية ودولية، والحصول على العضوية في مؤسسات القوى الرئيسية. فالهند والبرازيل وجنوب إفريقيا دول تهدف إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، بينما ترغب الصين وروسيا في إصلاح جذري لمنظمة الأمم المتحدة، لاكتساب المزيد من القوة، ولعب أدوار مؤثرة في الساحة الدولية تتناسب مع قوتها، ولتحقيق هذه الأهداف تعمل هذه القوى على إعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن لها تحقيق مصالحها، ويمكنها من المشاركة في إدارة وتوجيه تفاعلات السياسة الدولية، لهذا تنعت هذه القوى بالقوى التعديلية أو القوى المراجعة.³

2.2. خصائص ومقومات قوة القوى الصاعدة في الساحة الدولية

سوف نتطرق في هذا الفقرة، إلى الخصائص التي تميز القوى الصاعدة عن غيرها من القوى الدولية (أولا)، مع بيان أبرز مقومات قوة القوى الصاعدة في الساحة الدولية (ثانيا).

أولا: الخصائص التي تتميز بها القوى الصاعدة في الساحة الدولية

¹ الرنتيسي، محمود، (2022)، العلاقات التركية القطرية في ظل التوازنات الإقليمية، شركة Turkuva Haberlesme ve Yayıncılık للنشر، إسطنبول - تركيا، ص 58.

² عدوان أركان، إبراهيم، (2019) العلاقات السورية التركية: المحددات والقضايا، العربي للنشر والتوزيع، ص 45.

³ ممد، صالحة، (2023)، دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا والصين نموذجا)، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7 - العدد 1، ص 394.

تتمتع القوى الصاعدة في الساحة الدولية بمزيج من الخصائص، كالصفة الدولية والاعتراف الدولي عبر نشر القوة الناعمة، إلى جانب عدم اندماجها في النظام الدولي ومعارضتها للهيمنة الأمريكية، مع استقرار سياسي ومؤسسي ورغبة في العضوية بالمؤسسات الدولية، وأخيرا الثقل الاقتصادي المندمج في الاقتصاد العالمي. وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

✓ **الصفة الدولية:** يقصد بالصفة الدولية، أن القوى الأساسية تكون فواعل دولية أي الدول أو التكتلات الدولية الحكومية، وبالتالي فالصعود الذي تحققه الجماعات والمؤسسات أو الأشخاص الطبيعية لا يجعل منها قوى دولية، فهي فواعل غير حكومية وليست قوى دولية. ويرجع ذلك إلى أن الدول كقوى صاعدة أو كجزء من تكتل دولي صاعد هي الكيان القادر على تجميع مصادر القوة وكسب النفوذ الفعلي في الساحة الدولية. وتعد الصين وروسيا والهند والبرازيل أبرز الدول التي تشكل قوى صاعدة في الساحة الدولية، بينما يعد تكتل البريكس BRICS الذي يضم الصين وروسيا والهند والبرازيل إلى جانب جنوب إفريقيا، من أبرز التكتلات الدولية الصاعدة.

✓ **الاعتراف الدولي:** يعتبر السعي نحو الحصول على المكانة والاعتراف بالدول أو التكتلات الدولية كقوى صاعدة، من أبرز السمات التي تتميز بها هذه القوى.¹ اعتراف يكون من مختلف الدول والتكتلات الدولية والقوى الدولية الأخرى، بما فيها القوى الصاعدة. لأنه يعد عنصرا مهما للقوى الصاعدة التي لا تملك القوة الكافية لفرض الاعتراف بها كقوة صاعدة على القوى الكبرى، كما هو الحال بالنسبة لجنوب إفريقيا والمكسيك. كما يلعب الاعتراف دورا مهما في تحديد شرعية القوة، شريطة أن يكون اعترافا يعكس مستوى معين من القوة، أي اتخاذ القوى الصاعدة شريكا للقوى الكبرى أو المهيمنة، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك، اعتبار مجموعة الدول الصناعية ال 8 (حاليا 7)، البرازيل شريك دولي وقوة إقليمية صاعدة في أمريكا اللاتينية.² والاعتراف قد يكون اعترافا تدريجي، أي الاعتراف بها كقوة إقليمية، ثم الاعتراف بها كقائد إقليمي ذو ثقل في النظام الإقليمي.³ لأن الاعتراف بها كقائد إقليمي، يعد أحد نقاط

¹ جبور، جنى، (2019) تركيا: دبلوماسية القوى الناهضة، ترجمة جان جبور، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، ص 28.

² شيفر، مايكل، (2009)، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2009/6/9، تاريخ الاطلاع 2024/5/2، للاطلاع انظر: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117222853453998.html#0>.

³ رشدي عرفات، داليا، (2022)، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية تقييمية، مجلة كلية الاقتصاد والسياسة الصادرة عن جامعة القاهرة، المجلد 16 - العدد 15، ص 292.

الانطلاق لمكانة القوى الصاعدة، لا سيما مع تزايد الأهمية العامة للمناطق في الجغرافيا السياسية.¹

✓ **نشر القوة الناعمة:** وللحصول على اعتراف بها كقوى صاعدة وفي الوقت نفسه تقلل السياسات الاحتوائية تجاهها، تعمل القوى الصاعدة على نشر القوة الناعمة، التي تختلف من دولة أو قوة صاعدة لأخرى، فبعضها يعتمد على التاريخ الديمقراطي أو الحضاري، والتجربة التنموية الناجحة، أو احترام حقوق الإنسان.² فتركيا تعتبر نفسها مرجعية للربيع العربي، وصوت للقضية الفلسطينية، كذلك جنوب إفريقيا ترى أنها صوت لإفريقيا جنوب الصحراء، بينما تدعي البرازيل أنها تسعى لتطوير هوية إقليمية لدول أمريكا الجنوبية، لجهودها في إنشاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ودورها في إنشاء اتحاد دول أمريكا الجنوبية.³

✓ **تقع خارج النظام الدولي القائم:** تتميز غالبية القوى الصاعدة عن غيرها من القوى الدولية الأخرى، خاصة القوى المتوسطة مثل كندا وهولندا واليابان، بأنها قوى تقع خارج النظام الدولي. وباستثناء روسيا الدولة الخلف للاتحاد السوفياتي الذي قاد القطب الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية حتى العام 1991، لم تندمج باقي القوى الصاعدة بشكل كامل في نظام ما بعد العام 1945، وهي باقية خارجه ومؤكدة على مصالحها وتصوراتها الوطنية. أما نظام الأحادية القطبية حيث تسود الهيمنة الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، فروسيا هي الأخرى تعد قوى صاعدة غير مندمجة فيه كليا.

✓ **مرجعية تعديلية معارضة للهيمنة الأمريكية:** تعد القوى الصاعدة قوى غير راضية بهيكل النظام الدولي القائم الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، وهو ما يميزها عن القوى الدولية المندمجة في النظام الدولي بغض النظر عن مكانتها فيه. مستندة في موقفها إلى الهيمنة الغربية التي تمنعها من الظهور كقوى محتملة، لذا فهي تعبر عنه بعدم اندماجها الكامل في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة وأنها لا تنتمي تقليديا للغرب أو دول الشمال.⁴ لذا تحاول التكتل فيما بينها لمواجهة الهيمنة الغربية، فتجتمع دول البريكس يسعى لمواجهة الهيمنة

¹ Pinar, Tank, op cit, P 3.

² عادل، أحمد عبد الرحمن، (2023)، العلاقات الأمريكية - التركية من التحالف إلى التدهور، العربي للنشر والتوزيع، ص 171.

³ Pinar, Tank, op cit, P 3.

⁴ رشدي عرفات، داليا، مرجع سابق، ص 293.

الأمريكية.¹ ولتحقيق هذه الغاية على القوى الصاعدة تبني استراتيجيات هجومية، أو احتوائية أو تعاونية.

✓ **الاستقرار السياسي والمؤسساتي:** يعد الاستقرار السياسي والمؤسساتي من الخصائص المميزة للقوى الصاعدة، فالاستقرار على المستوى الداخلي يساعدها على رسم ملامح دورها الخارجي وتعزيزه.² في حين تستطيع بواسطة مؤسساتها الوطنية ضبط السوق وتحافظ على أدائها الجيد، واستدامة النمو.

✓ **العضوية في مؤسسات القوة الرئيسية:** وحتى تكون الدول والتكتلات الدولية قوى صاعدة أي تهدف إلى أن تصبح قوة كبرى في النظام الدولي، يجب أن تسعى لكسب كافة مقومات القوة الشاملة، بما فيها الانضمام إلى مؤسسات القوة الرئيسية. سواء كانت قوة سياسية أو قوة عسكرية، كالسعي للحصول على عضوية دائمة بمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، أو الانضمام إلى نادي الدول النووية.

✓ **الثقل الاقتصادي:** لكي تكون الدول والتكتلات الدولية قوى صاعدة، يجب أن يكون لها ثقل اقتصادي، يجعل منها قوة لا يمكن التخلي عنها، إذ يتوقع منها المساهمة في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين.³ بعد تحقيقها خطوات تنموية في مختلف المجالات، مثل مؤشرات التنمية البشرية، والاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة. وبذلك يجب أن يكون الثقل الاقتصادي ناجما عن تجربة تنموية، وأن تثبت هذه القوى الصاعدة عن جدارتها في خوض غمار التنمية والتعامل مع تحدياتها، سواء اتبعت نموذج الليبرالية الاقتصادية، أو ابتكرت نمودجا تنمويا خاصا بها.⁴ فقد تم وضع البرازيل وروسيا والهند والصين في دائرة الضوء بسبب إمكانات نموها الاقتصادي الهائلة وفرص الاستثمارات التي جلبها ذلك، خلال فترة كانت فيها الآفاق الاقتصادية في الغرب قاتمة.⁵ وهذا

¹ لطفي، وفاء، (2023)، القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24 - العدد 1، ص 236.

² رشدي عرفات، داليا، مرجع سابق، ص 293.

³ مباركية، منير، مرجع سابق، ص 51.

⁴ عادل، أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 171.

⁵ Sander, Happaerts and Hans Bruyninckx, (2013), "Rising Powers in Global Climate Governance: Negotiating in the new world order", Working Paper, No. 124, P 1

يعني أن الثقل الاقتصادي القاسم المشترك الأكثر وضوحاً بين القوى الصاعدة، وبالتالي فهو شرط ضروري حتى تكون الدول أو التكتلات الدولية قوى صاعدة في الساحة الدولية.

✓ **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** يعد اندماج القوى الصاعدة المتزايد في الاقتصاد العالمي بمؤسساته، من أبرز الخصائص المعروفة لها، اندماج يمكن معاينته من خلال تزايد صادراتها من السلع والخدمات، وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.¹ إذ يجب أن يكون لها انفتاح اقتصادي متسارع ومتزايد وتوطين واسع النطاق للتكنولوجيا، ووجود نسب عالية من النمو الاقتصادي، وهذا ينطبق على الصين (7-12%) والهند (7-11%) والبرازيل (7%).²

ثانياً: مقومات قوة القوى الصاعدة في الساحة الدولية

ليست هناك قوة لا تمتلك مقومات القوة الثابتة والمتغيرة، ولكي تعتبر الدول أو التكتلات الدولية قوى صاعدة يجب أن تمتلك على الأقل غالبية مقومات القوة الشاملة حتى تستخدمها لتحقيق مصالحها القومية، وعلى رأسها فرض الاعتراف بها كقوة دولية كبرى في النظام الدولي القائم، وتختلف هذه المقومات من قوة لأخرى، لكنها تتساوى فيما بينها، حيث ليس هناك اختلاف كبير بين هذه العوامل بخصوص التأثير على قوة القوى الصاعدة. لأن الصعود ليس مشروعاً اقتصادياً يقاس بنمو الصادرات أو بقوتها، بل مشروع يقوم على تطوير التكنولوجيا والوصول إلى الموارد، والهيمنة على المنظومة المالية العالمية، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والقدرة على التأثير من خلال المنظمات الإقليمية والدولية، والمحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والتعريف بها، وتوظيف كل ذلك في سبيل تعزيز قوة ومكانة الدولة.³

وفي هذا السياق نجد هانز مورغنتاوا حدد عوامل قوة الدولة في الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية، وحجم عدد السكان، والتقدم الصناعي، والاستعداد العسكري، الخصائص القومية، الروح المعنوية، والدبلوماسية. بينما يرى جوزيف ناي أن قوة الدولة تنبع من الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، العنصر البشري، القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار الاجتماعي، السياسة الخارجية. أما كينيث والتزيرى أن معايير قياس قوة الدولة هي: السكان، الامتداد الجغرافي، الموارد الطبيعية، الوضع الاقتصادي، استقرار النظام السياسي، القوة العسكرية. ومن هذا المنطلق، فإن القوى الصاعدة هي

¹ مباركية، منير، مرجع سابق، ص 53.

² لطفي، وفاء، مرجع سابق، ص 236.

³ قحطان سعدون، حيدر، (2023)، أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي، مجلة العلوم السياسية، العدد 66، ص 102.

تلك الدول أو التكتلات التي تمتلك على الأقل غالبية العوامل الثابتة والمتغيرة المحددة لمقومات القوة الشاملة. أما الأولى فهي الموقع الجغرافي وعدد السكان والثقافة كما يمكن إضافة التاريخ، أما العوامل المتغيرة فتشمل المتغير العسكري والمتغير التكنولوجي بالإضافة إلى المتغيرين السياسي والاقتصادي.

فالموقع الجغرافي يلعب دور مهم في قوة الدول وهذا ينطبق على القوى الصاعدة، وفي هذا الصدد يؤكد ماهان أن القوة البحرية أساس قوة الدولة، فالدول التي لها موقع بحري متميز والمطلّة على البحار هي التي ستسود العالم، وبالتطبيق على القوى الصاعدة، نجد أن معظمها تمتلك موقع بحري يؤهلها للعب أدوارا دولية، كإلهند والصين والبرازيل.¹ ويساهم عدد السكان في نمو اقتصاديات القوى الصاعدة، لتوفيره اليد العاملة، كما ترفع زيادة عدد السكان من معدل الادخار، وتضفي على الدولة طابع التعدد والتنوع، كما هو الحال بالنسبة لإلهند والصين وجنوب إفريقيا، فدول البريكس BRICS تمثل معا أكثر من 40 % من نسبة السكان، الأمر نفسه ينطبق على سطحها، حيث يتحكم عدد صغير منها بالفعل في 25 % أو أكثر من مساحة سطح الأرض.²

وزادت أطروحة صامويل هنتنغتون حول صدام الحضارات من أهمية العامل الثقافي، بعد افتراضها أن المصدر الأساسي للصراعات في العالم لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، وأن أخطر أنواع هذا الصراع هو الصراع بين الحضارة الغربية من جهة وتحالف الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية من جهة أخرى.³ وبما أن الحضارات الرئيسية المعاصرة هي الحضارة: الصينية، اليابانية، الهندية، الإسلامية، الغربية، اللاتينية، الإفريقية، والدول الصاعدة لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية حيث تنتمي الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، بل تشكل مزيجا من مختلف الحضارات، فالصين تنتمي للحضارة الصينية (الكونفوشيوسية)، وإلهند تشكل حضارة هندوسية خاصة بها، والبرازيل تعد جزءا من حضارة أمريكا اللاتينية، بينما تنتمي جنوب إفريقيا إلى الحضارة الإفريقية، فإنه من الطبيعي أن يلعب العامل الثقافي دورا في الصراع بين القوى الصاعدة من جهة، والقوة العظمى وحلفاؤها من القوى الكبرى والمتوسطة من جهة ثانية، حول إعادة هيكلة النظام الدولي القائم. والقوى الصاعدة في الساحة الدولية لديها بعض الخلفيات التاريخية والثقافية المميزة التي تزيد من قوتها وأهميتها في الساحة الدولية. فالصين

¹ سيف نصرت، توفيق، وحمود، سلام صايل، مرجع سابق، ص 347 و348.

² Sander, Happaerts and Hans, Bruyninckx, op cit, P 1

³ الناصر، عبد الواحد، (1997)، العلاقات الدولية: الأصول والمتغيرات الجديدة، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط - المغرب، الطبعة الرابعة، ص 30 و31.

وروسيا نظامان شيوعيان، أما الهند فتعد الزعيم السابق لدول عدم الانحياز، وهي دولة ذات قيم ديمقراطية وتعددية. بينما تشترك البرازيل وجنوب أفريقيا في ماض استبدادي بقارتين مختلفتين.¹

فيما يخص العوامل المتغيرة، بالنسبة للمقومات الاقتصادية، نجد أن القوى الصاعدة استندت في السياسات الصناعية إلى استراتيجيات التصنيع والتطور، لتعويض الواردات بالصناعات المحلية. ولجأت إلى الشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات، لإرساء قواعدها والشروع في الاستهلاك المحلي، ثم التطور الموجه نحو التصدير، استراتيجيات استهدفت الصناعات التي تثق الحكومات في قدرتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية.² كما تسجل هذه القوى نمو سريع، كذلك مستوى معيشي لائق وتطور في البنية التحتية، وتقارب الهياكل الاقتصادية والقانونية والمالية مع معايير البلدان المتقدمة.³ أما المقومات السياسية والدبلوماسية، فقد تميزت سياسات القوى الصاعدة سواء على المستوى الإقليمي أو على الصعيد الدولي، بدبلوماسية كثيرة النشاط والاتفاقيات الدولية، وتحفظ بعلاقات واسعة مع مختلف دول العالم، من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية. على سبيل المثال نجد أن الصين تمارس دبلوماسية الأموال السائلة، مما أدى إلى انتشار مصالحها الحيوية وتمدها إلى مختلف أنحاء العالم، في حين تبرز أهمية القوة العسكرية من خلال مشاركة هذه القوى في مهام حفظ السلام.⁴ ونتيجة لذلك، فإن القوى الصاعدة هي جهات فاعلة مهمة في معظم التحديات العالمية.⁵

وهناك من وضع معادلات لقياس قوة الدول، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك، المعادلة التي وضعها آس كلاين Ray S Cline، وهي كالتالي: (قوة الدولة) = (عناصر الكتلة الحيوية = الإقليم + السكان + القدرة الاقتصادية) ضرب (الهدف الاستراتيجي + الإرادة على تحقيق الهدف الاستراتيجي)، حيث يرى كلاين أن القوة وحدها لا تكفي لاعتبار الدولة صاعدة ومؤثرة في النظام الدولي، إن لم تكن لها أهداف استراتيجية وإرادة تسعى لتحقيقها.⁶ أما أحمد داوود أوغلو فقد صاغ معادلة لتحديد قوة الدولة على الشكل التالي: (قوة الدولة الصاعدة) = ((المعطيات الثابتة = التاريخ + الجغرافيا + عدد السكان +

¹ Thomas, Renard, (2010), G20 : Towards a new world order, Studia Diplomatica Vol. LXIII, No 2, P 9.

² عطية، ادريس، (2017)، جهود القوى الدولية الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4 – العدد 1، ص 324.

³ خلف، الأء طالب، مرجع سابق، ص 482 و 483.

⁴ عطية، ادريس، مرجع سابق، ص 324 و 323.

⁵ Sander, Happaerts and Hans, Bruyninckx, op cit, P 1.

⁶ طشطوش، هايل عبد المولى، (2013)، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 62 و 63.

(الثقافة) + (المعطيات المتغيرة = القدرة التكنولوجية + القدرة العسكرية + القدرة الاقتصادية)) ضرب
(ذهنية استراتيجية × التخطيط الاستراتيجي × إرادة سياسية).¹ وبما ان الاستراتيجية تضرب في عناصر
القوة ولا تجمع معها، فإنها تضعف هذه عناصر.

3. أسباب ظهور القوى الصاعدة في الساحة الدولية والتحديات التي تواجهها

رغم الأسباب التي ساعدتها على الظهور في الساحة الدولية كفواعل لا يستهان بها أو تجاهلها (الفقرة الأولى)، لا زالت تواجه القوى الصاعدة العديد من التحديات الداخلية والخارجية، في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية والبيئية (الفقرة الثانية).

1.3. أسباب ظهور القوى الصاعدة في الساحة الدولية

أدت مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، بالإضافة إلى الدعم والاهتمام الدوليين والانتقال التدريجي للقوة من الغرب نحو الشرق. إلى بروز بعض الدول النامية والقوى الإقليمية والقوى الآفلة، التي لديها أبرز مقومات القوة الشاملة، كقوى صاعدة في الساحة الدولية.

أولاً: الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية

لتجنب إرهاب التسليح موازنتها المالية، ركزت بعض القوى الصاعدة كالصين على البعد الاقتصادي بدل الانفاق العسكري. فقامت بإصلاحات اقتصادية أدت إلى حركة تصنيع سريعة جذبت المستثمرين والتمويل، لتحقيق بذلك نمو اقتصادي سريع، دفعها إلى التصرف أحياناً وفقاً لمنهج الواقعية الهجومية، لكي تضمن مصالحها وبقائها. لأن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعزز قدرتها التنافسية ويسمح لها بزيادة الاستثمارات في المجالات التكنولوجية والقوة العسكرية بالإضافة إلى دبلوماسيتها، وبالتالي يمنحها القدرة على توسيع نفوذها وتأثيرها في محيطها الإقليمي والساحة الدولية كقوة صاعدة.

ومن جانبها لعبت الإصلاحات الاقتصادية دوراً هاماً في بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية، ويمكن ملاحظة تأثيرها القوي على النمو الاقتصادي الذي حققته الصين والهند بعد الإصلاحات التي قاموا بها. فالإقتصاد الصيني الذي يعد أساس بروزها كقوة صاعدة، تطور بفضل الإصلاح ثم الانفتاح

¹ داود أوغلو، أحمد، (2011) العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت لبنان، مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة قطر، الطبعة الثانية، ص 35.

على العالم الخارجي.¹ فبعدما كانت دولة فقيرة في ظل اقتصاد منغلق على المحيط الخارجي، أصبحت الصين بعد نهج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة واليابان، قوة اقتصادية تعدت مظاهر تجربتها حدودها الجغرافية وإقليمها الآسيوي لتشمل الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وحتى أمريكا.² أما حالة الهند، نجد أن الإصلاح فيها لم يكن تدريجيا وتجريبيا، بل كان مفروضا إلى درجة كبيرة من المؤسسات الدولية عبر الحكومة المركزية، وفق مقارنة من الأعلى نحو الأسفل، كما تم الاعتماد على مبادئ السوق الحرة وتحرير اقتصادها، وتعزيز انخراطها في التجارة الدولية، رافق هذه الإصلاحات اهتمام قوي وواسع النطاق بتطوير البنية التحتية، وأفضت هذه الإصلاحات إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.³ وبالتالي فإن النمو الاقتصادي إلى جانب الإصلاحات ذات الصلة، يعدان من الأسباب ذات الطبيعة الاقتصادية التي تؤدي إلى بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية.

ثانيا: الأسباب السياسية التي ساهمت في بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية

الصعود كقوة في الساحة الدولية لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، إذ تعد الدول في هذه الحالة أسواق أو اقتصادات صاعدة، وإنما يشترط أيضا حضور قوي للجانب السياسي، ومن ذلك التغيير الذي قد يطرأ على النظام الدولي القائم، بالإضافة إلى إرادة القيادة السياسية وقدرتها على إدارة الصعود، والترحيب بها كقوى صاعدة. فيما يخص تغيير النظام الدولي القائم، نجد أن القوى الصاعدة التي تعرفها الساحة الدولية، تعود بداية بروزها إلى الثمانينات وبداية التسعينات القرن الماضي، وهي الفترة التي عرفت تحولا جذريا على مستوى النظام الدولي، فبعدما كان نظام ثنائي القطبية أضحت الولايات المتحدة القوة الأحادية المهيمنة في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. صاحب هذا التحول بروز قوى كالصين تنافس الهيمنة الأمريكية، لأن القوة الطاغية أو بالأحرى السيطرة الأمريكية وبحسب نظرية توازن القوى من الحتمي أن تشجع قوى أخرى لأن تصعد من أجل إقامة التوازن، وهكذا فإن الصين وقوى أخرى تسعى للصعود وإحداث توازن مع الولايات المتحدة.⁴

¹ فاروق عباس، أحمد، (2019)، التجربة التنموية في الصين.. الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49 - العدد 3، ص 572.

² نصيرة، ملاح، (2017)، القوى الآسيوية الصاعدة: نموذج الصين، مجلة آفاق للعلوم، العدد 6، ص 275 و 276.

³ لطفي، وفاء، مرجع سابق، ص 238.

⁴ خنوش، محمد، (2014)، الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، المجلد 9 - العدد 1، ص 188.

كما يعد وجود قيادة سياسية لها إرادة لقيادة دولها إلى نادي القوى الصاعدة من جهة، وقدرتها على إدارة هذا الصعود من جهة ثانية، أبرز الأسباب السياسية التي تساعد الدول على الظهور في الساحة الدولية كقوى صاعدة. ونشير في هذا السياق إلى أن القيادة الهندية سعت لأن يكون القرن الحادي والعشرون قرنًا هنديًا، وذلك بتوظيف إمكانياتها وقدراتها فضلًا عن سعيها الظهور بمظهر المدافع عن حقوق بلدان الجنوب في منظمة التجارة العالمية، بوقوفها ضد محاولات فرض دول الشمال معاييرها الخاصة بالتجارة.¹ وبسبب الإرادة السياسية الفعلية، تبنت الصين جملة من الإصلاحات، جعلت منها قوة اقتصادية موازية لقوة الولايات المتحدة، بل تنافسها على الهيمنة الدولية.²

وعلى نفس المنوال ساهم الترحيب بالقوى الصاعدة في بروزها بقوة، فدخل الشرق الأوسط رحبت بالوجود الصيني في المجالات الاقتصادية، حيث زادت تجارة الصين مع المنطقة من 180 مليار دولار في العام 2019 إلى 259 مليار دولار في العام 2021، مقابل تراجع تجارة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة من 120 مليار دولار في العام 2019 إلى 82 مليار دولار في العام 2021. ترحيب يتأثر بسياسة الصين التي تجنبت تاريخيًا التورط في صراعات المنطقة أو اتخاذ مواقف مباشرة بشأن الخلافات الشائكة.³ كما أن الصين لا تحاول تصدير نموذج سياسي أو ثقافي معين إلى خارج حدودها، كالغرب الذي يريد تعميم مبادئه فيما يدّعيه بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، كما أن الصين والهند قلما تُعنيان بالمسائل الأيديولوجية السياسية.

ثالثًا: أهمية التكنولوجيا في بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية

يلعب التطور التكنولوجي دورًا لا يستهان به في بروز القوى الصاعدة، حيث تمكنها التقنية المتطورة من تعزيز القدرة العسكرية والاقتصادية، وتحسين البنية التحتية، مع تطوير الابتكار والإنتاجية. وبالتالي زيادة قدرة الدولة على تحقيق التقدم والتنافسية في الساحة الدولية.

رابعًا: دور الدعم والاهتمام الدوليين في بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية

¹ لطفي، وفاء، مرجع سابق، ص 241.

² سالم، حسين، ورحموني، سارة، (2023)، ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7 – العدد 4، ص 1080.

³ حمزاوي، عمرو، الفرص والتحديات المحتملة لانخراط الصين في دبلوماسية الشرق الأوسط، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 2023/3/27، تاريخ الاطلاع 2024/2/16، للاطلاع انظر: <https://carnegie-mec.org/2023/03/27/ar-pub-89380>.

بعض القوى الصاعدة يعزى ظهورها في الساحة الدولية إلى المساعدات التي تلقتها من القوى الدولية في إطار بناء التحالفات، إلى جانب الاهتمام الذي حظيت به من طرف بعض المؤسسات الدولية، التي درست التحولات التي تعرفها في مختلف أبعاد القوة. ونشير هنا إلى المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة إلى بعض الدول التي جعلتها تحقق قفزات نمو غير متوقعة.¹ والتقرير الذي أعدته مؤسسة غولدمان ساكس، الذي لفت الانتباه لصعود مجموعة البريك.²

خامسا: تأثير الانتقال التدريجي للقوة إلى الشرق على ظهور القوى الصاعدة في الساحة الدولية

هناك من يرى أن القرن الحادي والعشرون سوف يكون قرنا أسويما بامتياز، ما يعني أن القوة سوف تنتقل من الغرب إلى الشرق، وأن هذا الانتقال سوف يهيمن على مسار العلاقات الدولية. وعكس التصور المدافع عن استمرار الهيمنة الأمريكية خلال القرن الواحد والعشرين، الذي يمثله روبرت كاجان وجوزيف ناي ووليم وويلفورث، يرى ستيفن والت وروبرت جيلبين أن الهيمنة الأمريكية بدأت تتراجع، مع بروز قوى دولية قادرة على تغيير النظام الدولي.³ انتقال ساهمت فيه الأزمات والمشكلات التي واجهتها الولايات المتحدة، خاصة الثقافية والاقتصادية والسياسية، والشراكة بين القوى الإقليمية المعارضة للهيمنة الغربية. وقد استغلت بعض الدول هذا الانتقال لتقوي دورها كقوى صاعدة في الساحة الدولية. وتعد الصين من أبرز القوى الصاعدة التي برزت بقوة بسبب هذا الانتقال كقوى صاعدة، مستغلة الصعود الذي حققته بعد أزمة 2008 لتتحدى الهيمنة الأمريكية، حيث بدت أكثر استقلالية وحزما، وتنافس للسيطرة على التكنولوجيا، وتطوير علاماتها التجارية الخاصة بها، وغزو الأسواق العالمية وتنظيم سلاسل القيمة العالمية الخاصة بها.⁴

2.3. التحديات التي تواجهها القوى الصاعدة في الساحة الدولية

تعد تداعيات جائحة كورونا والحروب التجارية، بالإضافة إلى تضارب المصالح وغيرها من الأزمات الدولية كتغيير المناخ والنزاعات الإقليمية، إلى جانب التهديدات الإرهابية والسيبرانية، أبرز التحديات التي تواجهها القوى الصاعدة في الساحة الدولية.

¹ لطفي، وفاء، مرجع سابق، ص 237.

² خلف، إلاء طالب، مرجع سابق، ص 484.

³ حذفاني، نجيم، (2024)، القوى الصاعدة وتفكك الهيمنة الأمريكية: نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على ضوء نظرية انتقال القوى، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 9 – العدد 1، السنة التاسعة، يناير 2024، ص 139.

⁴ حذفاني، نجيم، مرجع سابق، ص 141.

أولاً: التحديات الاقتصادية التي تواجه القوى الصاعدة في الساحة الدولية

تواجه القوى الصاعدة مجموعة من التحديات الاقتصادية، التي تعرقل استمرارها تحقيق النمو المستدام، وتعزيز استقرارها المالي، وتحسين مستويات العيش. في مقدمتها التأثير السلبي لجائحة كورونا على الاقتصاد، وضعف القطاع المالي، والحروب التجارية مع القوى الكبرى. فالوضع المالي في القطاع العام يمثل الضعف الرئيسي للهند، حيث تستنزف الديون الإيرادات المالية على حساب الإنفاق على التنمية.¹ أما تنامي حصة الصين من التجارة العالمية، واستحواذها على الأسواق العالمية أدى إلى مخاوف لا تخفى من كبار المسؤولين بالقوى الرئيسية في العالم – الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة – من الصعود الصيني.² ولكبح جماح الصين أطلقت الولايات المتحدة في العام 2018، حرب تجارية ضد الصين.³

ثانياً: التحديات السياسية والدبلوماسية التي تعرقل تطور القوى الصاعدة

تتعرض القوى الصاعدة لضغوطات سياسية ودبلوماسية من القوى الكبرى في النظام الدولي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات العامة، ضغوطات تتحكم فيها المصالح المتضاربة بينهما أكثر من الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية. فالقوة والمصلحة هما المحرك الأساسي لسلوكيات الدول، وبالتالي كلما زادت قوة الدولة وثراؤها طمحت في أن يكون لها تأثير إقليمي ودولي، وللحصول على المزيد من الموارد لتلبية حاجيات النمو والتقدم، تكون القوى الصاعدة مسوقة إلى الصدام الحتمي مع الدول الأخرى بسبب تعارض المصالح.⁴ كما تعاني بعض القوى الصاعدة من نقص التأثير السياسي مقارنة بالقوى الكبرى كبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، وينطبق هذا على جنوب إفريقيا والمكسيك. ومن جانبها تشكل الحركات الانفصالية أبرز التحديات السياسية التي تعاني منها العديد من القوى الصاعدة، نتيجة تهديدها للاستقرار السياسي ووحدة الدولة. فالصين تواجه مطالب انفصالية في منطقة التبت وأقلية الإيجور المسلمة بإقليم سينجيانغ، في حين تعاني إيران وتركيا من الحركات الأحوازية والكردية الانفصالية.

¹ دنون الطائي، طارق محمد، (2020)، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد

1 – العدد 19، ص 103.

² نصيرة، ملاح، مرجع سابق، ص 278.

³ حذفاني، نجيم، مرجع سابق، ص 140.

⁴ خنوش، محمد، مرجع سابق، ص 197.

ثالثا: التحديات الأمنية والاجتماعية والثقافية التي تعاني منها القوى الصاعدة

أحيانا يكون للتهديدات الإرهابية والسيبرانية والنزاعات الإقليمية، دورا في عرقلة بروز أو استمرار نمو وتطور القوى الصاعدة لتعزيز مكانتها في الساحة الدولية كقوى تعديلية. ومن ذلك النزاع حول السيادة على بحر الصين الجنوبي، الذي تعتبره الصين نقطة هامة في طريق الملاحة العالمية، لأهميته في الحفاظ على هيمنتها الإقليمية. الهند هي الأخرى لديها نزاع مع باكستان والصين على إقليم كشمير. وتعاني بعض القوى الصاعدة من تحديات وإكراهات ديمغرافية، كروسيا التي تشهد انخفاض قياسي في عدد السكان، ينذر بكارثة ديمغرافية، وكما هو متعارف عليه فحجم السكان يعد من المقومات الديموغرافية التي لها أهمية في قوة القوى الصاعدة. وقوى أخرى كالبرازيل لديها ضعف في البنية التحتية الاجتماعية، على سبيل المثال الاستثمار في الطاقة والسكك الحديدية والطرق والموانئ، ارتفاع معدلات الدين العام والفائدة.¹

رابعا: التحديات البيئية والطاقية والتكنولوجية التي تواجهها القوى الصاعدة في الساحة

تساهم العديد من التحديات البيئية مثل تغير المناخ، ونضوب الموارد الطبيعية، وتلوث البيئة، في عرقلة النهج التنموي للقوى الصاعدة. فالبيئة تشكل عقبات أمام النمو المستدام بالصين، نتيجة حركة التصنيع الواسعة بالساحل الشرقي الذي أدى إلى استمرار التدهور البيئي من تلوث الهواء والجفاف. وضعف الاستثمار في التكنولوجيا والابتكارات يضعف القوى الصاعدة أمام القوى الكبرى. ومن جانبها تعد الطاقة من التحديات الخارجية التي تهدد القوى الصاعدة. فالصين على سبيل المثال تواجه عدة تحديات بخصوص تأمين إمدادات الطاقة لاسيما النفطية منها، إذ تعد ثاني مستورد للنفط، وهو تحدي يهدد قفزتها الاقتصادية بالتراجع.²

4. الخاتمة

إن القوى الصاعدة هي تلك الفواعل أو بالأحرى الدول والتكتلات الدولية، التي لا تعد قوى صغيرة أو متوسطة وليست قوى كبرى، تهدف من خلال تطور قدراتها الذاتية في مختلف أبعاد القوة أو غالبيتها، خاصة النمو الاقتصادي السريع والنفوذ السياسي والثقافي، بالإضافة إلى التطور الهيكلي في مؤسساتها، وعدد السكان والمساحة الجغرافية والقوة العسكرية، إلى الحصول على مكانة بارزة في التنظيم الدولي أعلى من المكانة التي تحتلها. وبالتالي فالقوى الصاعدة ليست هي الاقتصادات أو

¹ دنون الطائي، طارق محمد، مرجع سابق، ص 103.

² قحطان سعدون، حيدر، مرجع سابق، العدد 66، ص 104 - 107.

الأسواق الصاعدة، التي تقتصر مقوماتها على القوة الاقتصادية، ولا تعد ضمن القوى المتوسطة التقليدية التي تقبل الوضع القائم، وإنما قوى لها صفة دولية ومعتبر بها دولياً عبر نشر القوة الناعمة، إلى جانب عدم اندماجها في النظام الدولي ومعارضتها للهيمنة الأمريكية، كما تعرف استقرار سياسي ومؤسسي، مع رغبتها في العضوية بالمؤسسات الدولية، مع ثقل اقتصادي مندمج في الاقتصاد العالمي، لامتلاكها غالبية مقومات القوة الشاملة الثابتة والمتغيرة. ويعزى بروزها في الساحة الدولية إلى اعتبارات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية، بالإضافة إلى الدعم والاهتمام الدوليين والانتقال التدريجي للقوة من الغرب إلى الشرق. إلا أنه رغم المقومات والأسباب التي ساهمت في بروزها، لا زالت تعرف القوى الصاعدة تحديات في المجالات الاقتصادية والأمنية والطاقة والتكنولوجية، بسبب التفاوتات واللاتوازنات الداخلية وضعف البنى التحتية، بالإضافة إلى مخاوف من عدم الاستقرار السياسي وشرعية الأنظمة السياسية، وغيرها من الأزمات والصراعات. لتجاوز هذه الإكراهات، على القوى الصاعدة تبني استراتيجيات تطمئن القوى الكبرى من جهة، وعدم الدخول في صراعات أو توترات معها، مع معالجة التفاوتات وتطوير البنى التحتية وتنويع مصادر الطاقة، وتطوير استراتيجيات إدارة الكوارث والأزمات والبيئية.

5. قائمة المصادر والمراجع

- (1) - جبور، جنى، (2019) تركيا: دبلوماسية القوى الناهضة، ترجمة جان جبور، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر.
- (2) حذفاني، نجيم، (2024)، القوى الصاعدة وتفكك الهيمنة الأمريكية: نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على ضوء نظرية انتقال القوى، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 9 - العدد 1.
- (3) حمزاوي، عمرو، الفرص والتحديات المحتملة لانخراط الصين في دبلوماسية الشرق الأوسط، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، للاطلاع انظر: <https://carnegie-mec.org/2023/03/27/ar-pub-89380>.
- (4) خلف، إلاء طالب، (2023)، دور البرازيل كقوة صاعدة في النظام الدولي منذ عام 2010، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 12 - العدد 46.
- (5) خنوش، محمد، (2014)، الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، المجلد 9 - العدد 1.
- (6) داود أوغلو، أحمد، (2011) العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون ببيروت لبنان، مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة قطر، الطبعة الثانية.
- (7) دنون الطائي، طارق محمد، (2020)، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 1 - العدد 19.

- (8) رشدي عرفات، داليا، (2022)، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية تقييمية، مجلة كلية الاقتصاد والسياسة الصادرة عن جامعة القاهرة، المجلد 16 – العدد 15،
- (9) الرنتيسي، محمود، (2022)، العلاقات التركية القطرية في ظل التوازنات الإقليمية، شركة Turkuvaz Haberlesme ve Yayıncılık للنشر، إسطنبول - تركيا،
- (10) ريتشارد، نيد ليو، (2013)، لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة إيهاب عبد الحليم علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 403، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،
- (11) سالم، حسين ورحموني، سارة، (2023)، ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7 – العدد 4
- (12) سيف نصرت، توفيق، وسلام صايل، حمود، (2021)، القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 24،
- (13) شيفر، مايكل، (2009)، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2009/6/9، تاريخ الاطلاع 2024/5/2، للاطلاع انظر: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117222853453998.html#0>
- (14) طشطوش، هایل عبد المولى، (2013)، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان،
- (15) عادل، أحمد عبد الرحمن، (2023)، العلاقات الأمريكية – التركية من التحالف إلى التدهور، العربي للنشر والتوزيع،
- (16) عبد الله سمين أمين، مصطفى، (2023)، المكانة الجيوستراتيجية لسنغافورة: دراسة في تراتبية القوى المتوسطة وتأثيرها في النظام الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، برلين – ألمانيا، الطبعة الأولى،
- (17) عدوان أركان، إبراهيم، (2019) العلاقات السورية التركية: المحددات والقضايا، العربي للنشر والتوزيع،
- (18) عطية، إدريس، (2017)، جهود القوى الدولية الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4 – العدد 1،
- (19) فاروق عباس، أحمد، (2019)، التجربة التنموية في الصين.. الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49 – العدد 3،
- (20) قحطان سعدون، حيدر، (2023)، أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي، مجلة العلوم السياسية، العدد 66،

- (21) لطفي، وفاء، (2023)، القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24 – العدد 1،
- (22) مباركية، منير، (2016)، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية: دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر،
- (23) محمدي، فاطمة، (20118)، الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة ول البريكس نموذجا، مجلة السياسة الدولية، المجلد 53 – العدد 212، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،
- (24) ممد، صالحة، (يونيو 2023)، دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا والصين نموذجا)، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7 – العدد 1،
- (25) الناصر، عبد الواحد، (1997)، العلاقات الدولية: الأصول والمتغيرات الجديدة، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط - المغرب، الطبعة الرابعة،
- (26) نصيرة، ملاح، (2017)، القوى الآسيوية الصاعدة: نموذج الصين، مجلة آفاق للعلوم، العدد 6،

ثانيا – المراجع المعتمدة باللغة الانجليزية

- Michael, A Glosny, (2012) The grand strategies of rising powers: reassurance, coercion and balancing responses, Phd thesis, Massachusetts Institute of Technology, Dept. of Political Science, Massachusetts Institute of Technology, (1)
- Pinar, Tank, (2012), The Concept of "Rising Powers", Policy Brief for Norwegian Peacebuilding Resource Centre (NOREF), Oslo, (2)
- Sander, Happaerts, and Hans, Bruyninckx, (2013), "Rising Powers in Global Climate Governance: Negotiating in the new world order", Working Paper, No. 124, (3)
- Susanne, Gratius, The International arena and emerging powers: stabilizing or destabilizing forces, conferences "The emergence of China and India in the twenty first century" organised by the Fundación Seminario de Investigación para la Paz (SIP) of the Pignatelli Centre, Saragossa, Madrid; Peace and Security Programme, FRIDE, April 2008, (4)
- Thomas, Renard, (2010), G20 : Towards a new world order, Studia Diplomatica Vol. LXIII, No 2, (5)

الطموح الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة منذ حرب الخليج 1980 الأولى حتى عام 2023م.

Iranian Ambition towards the Middle East: A Case Study from the first Gulf War of 1980 to 2023 AD



زينب خالد^{*1}

¹ كلية السياسة والاقتصاد-القاهرة

ملخص:

إن إيران كدولة لديها مقدرات وإمكانات هائلة جعلتها من الدول التي في ميزان القوة عبر العصور المختلفة وخاصة ما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية لعام 1978م مما جعلها دائما في دائرة الصراعات المختلفة الدائرة في منطقة الشرق الأوسط التي تعد منطقة جيواستراتيجية عالمية تقع في وسط العالم وتحتوي على موارد ومقدرات لا تمتلكها أي منطقة أخرى حول العالم من حيث غنى المنطقة بمصادر الطاقة والغاز والأهم هو القبلة الدينية لمسلمي العالم في مكة المكرمة، ولقد امتازت السياسة الخارجية ما بعد الثورة الإيرانية الإسلامية بالتقارب والتنافر تجاه منطقة الشرق الأوسط ولكن الغالب على الرؤية الاستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط أنها رؤية مزدوجة المعايير؛ من حيث المخططات والنوايا والحركات الاستراتيجية، فالدور الازدواجي الذي تلعبه إيران في الشرق الأوسط جعلها في مركز الاستقطاب والتنافر في آن واحد، حيث إن السلوك الإيراني تجاه دول الشرق الأوسط العربية يجمع ما بين الصداقة والعداوة والهيمنة وحسن الجوار والتدخل في أمور وسياسات الدول العربية الأخرى، مما يجعل لإيران أهداف معلنة وغير معلنة تجاه المنطقة والتي تستند إلى إمكانات ومقومات القوة على الشاكلة التي تمتلكها ومكنتها من القدرة على لعب دور في غاية الأهمية والتأثير في منطقة الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الأولى حتى الآن، وفي ظل الوضع الحالي واشتعال الصراع الإسرائيلي العربي والذي يندربدء حرب عالمية ثالثة في منطقة الشرق الأوسط في ظل ارتكاب إسرائيل لمجازر الإبادة الجماعية تجاه سكان قطاع غزة ما بعد معركة طوفان الأقصى 7 أكتوبر 2023م، وبروز دور إيران كقوة إقليمية لا يستهان بها ودورها في تلك الحرب، وهنا تظهر إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي ما مدى الدور الذي تلعبه ولعبته إيران في منطقة الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الأولى حتى الآن؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لكيفية التعامل الإيراني مع

دول الشرق الأوسط في المستقبل؟ وسيستخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي النقدي لأجل بيان الطموح الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الأولى وبدء ظهور النظرة الإيرانية الطامحة والطامعة في المنطقة ومواردها حتى عام 2023 في ظل اشتعال الصراع العربي الإسرائيلي مرة أخرى، وتحليل أدوات السياسة الخارجية الإيرانية في التعامل مع الأمن العربي حيث إن إيران قوة إقليمية لا يستهان بها ولا يمكن تجاهلها، ليصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة في النهاية.

الكلمات المفتاحية: إيران، الشرق الأوسط، الخليج العربي، العلاقات الإيرانية العربية، حرب الخليج الأولى حرب الخليج الثانية.

Abstract:

The State of Iran has enormous capabilities and possibilities that have made it one of the countries in the balance of power throughout different eras, especially after the Iranian Islamic Revolution of 1978 AD, which has made it always in the circle of various conflicts in the Middle East region; as the Middle East region is a global geostrategic region located in the middle of the world and contains resources and capabilities that no other region in the world possesses in terms of the region's richness in energy and gas resources, and most importantly, it is the religious qibla (direction) for the Muslims of the world in Mecca. Iran's Post- Islamic Revolution Foreign Policy has been characterized by rapprochement and dissonance towards the Middle East region, but what dominates the Iranian strategic vision towards the Middle East is that it is a vision of double standards; In terms of plans, intentions, and strategic movements, the dual role played by Iran in the Middle East has placed it at the center of polarization and dissonance at the same time, as Iranian behavior towards the Arab countries of the Middle East combines friendship, enmity, hegemony, good neighborliness, and interference in the affairs and policies of other Arab countries, as this dual role gives Iran declared and undeclared goals towards the region, which are based on the capabilities and components of the formal power that it possesses, which has enabled it to be able to play an extremely important and influential role in the Middle East region since the first Gulf War until now. In light of the current situation and the outbreak of the Arab-Israeli conflict, which threatens the start of a third world war in the Middle East region in light of Israel committing genocidal massacres against the residents of the Gaza Strip after the Al-Aqsa Flood Battle on October 7, 2023 AD, and the emergence of Iran's role as a regional power that cannot be underestimated and its role in that war. The study problem

appears through the main question: What is the extent of the role that Iran plays and has played in the Middle East region since the first Gulf War until now? What are the possible scenarios for how Iran will deal with Middle East countries in the future? The researcher will use the Historical – Critical Analysis Methods in order to explain the Iranian ambition towards the Middle East region since the first Gulf War and the beginning of the emergence of the ambitious and greedy Iranian vision in the region and its resources until 2023 in light of the outbreak of the Arab-Israeli conflict again, and to analyze the tools of Iranian Foreign Policy in dealing with Arab security, as Iran is a regional power that cannot be underestimated or ignored, until the research reaches a set of important results and recommendations in the end.

Keywords: Iran, Middle East, Arabian Gulf, Iranian-Arab relations, first Gulf War.

1. مقدمة

تعد معطيات الجغرافيا السياسية من المقومات المهمة التي تصنع خصائص الدولة أو "الإقليم" والتي تتأثر بها الوحدات الأساسية وتحدد أهميتها سواء بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية أو لعلاقاتها التفاعلية مع الوحدات الأخرى من ناحية أخرى، ويمتد هذا التأثير مع المعطيات بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وفي ظل هذا تظهر منطقة الشرق الأوسط بثقلها التاريخي وجغرافيتها في وسط العالم، وبالذات التي تمتلك مقدرات وإمكانات بشرية هائلة وموارد اقتصادية طبيعية لا مثيل لها أهمها النفط، تظهر تلك المنطقة دائما كأساس وقلب الصراع على مر التاريخ، بل لا نبالغ في القول إنه منذ بدء الحياة البشرية على كوكب الأرض وتلك المنطقة هي الأساس في الصراعات الإقليمية والدولية وهي أساس الحضارات على وجه الأرض منها الحضارة الفرعونية في مصر وحضارة بلاد الرافدين وحضارة أرض الشام، والخليج العربي ومرجعياته الدينية التي يتجه إليها أنظار المسلمين في جميع أنحاء العالم، وهنا في منطقة الشرق الأوسط تظهر إيران كدولة من أهم مثلثات القوة الإقليمية في الشرق الأوسط، بل من أهم تلك القوى حيث إنها تستند على بعد تاريخي وحضاري للعب دور في المنطقة العربية والتي تسعى من خلاله للهيمنة الدينية والاقتصادية والسياسية وللحفاظ على أمنها القومي ولتكون طرفا فعالا في السياسة الدولية التي دائما ما تضع منطقة الشرق الأوسط في قلب أهدافها

إيران ما بعد الثورة الإسلامية تهدف إلى استعادة مجدها التاريخي في المنطقة من خلال تزعم النفوذ الشيعي، ونشر أيديولوجيتها، لتظهر بمظهر القوة الإقليمية بوتيرة متسارعة مستفيدة من مواردها

الاقتصادية والنفطية ومستفيدة من حالة الضعف والهوان التي دبت في العالم العربي منذ زرع إسرائيل في قلب الدول العربية، وخاصة بعد خروج مصر من بؤرة الثقل الإقليمي والاستراتيجي الفعال بعد معاهدة كامب ديفيد وما حدث في العالم العربي من ثورات وحالة الفوضى الخلاقة، فأصبح العالم العربي دون قيادة قوية تحكمه وتوجهه، فتريد إيران استغلال هذا الفراغ لتحقيق أهدافها وأحلامها التي تسعى لها منذ أربعين عاما ما بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979...

إشكالية البحث: في ظل الوضع الحالي واشتعال الحرب الإسرائيلية على غزة مرة أخرى، وصمود قيادات العالم العربي، ومع بدء حرب عالمية ثالثة في منطقة الشرق الأوسط في ظل ارتكاب إسرائيل لمجازر الإبادة الجماعية تجاه سكان قطاع غزة ما بعد معركة طوفان الأقصى 7 أكتوبر 2023م، يظهر دور إيران كقوة إقليمية لا يستهان بها ودورها في تلك الحرب، وهنا تظهر إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي ما مدى الدور الذي تلعبه ولعبته إيران في منطقة الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الأولى حتى الآن؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لكيفية التعامل الإيراني مع دول الشرق الأوسط في المستقبل؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية: -

- ما هي الاستراتيجية التي اتبعتها إيران للتدخل في منطقة الشرق الأوسط في حرب الخليج الأولى والثانية؟

- ما هي الاستراتيجية التي اتبعتها إيران للتدخل في منطقة الشرق الأوسط ما بعد ثورات الربيع العربي، واشتعال الحرب على غزة بعد معركة طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م؟

أهمية البحث: تأتي أهمية الدراسة في محاولة لتحليل دور إيران كقوة إقليمية لا يستهان بها في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في ظل امتلاكها لسلح نووي فعال، وتحليل استراتيجيات إيران تجاه الدول العربية من خلال معاملاتها بالقوة والهيمنة تارة وبالسياسة والمفاوضات والدبلوماسية تارة أخرى، وتحليل دور إيران الفعال في التغيرات التي طرأت على حاضر ومستقبل الشرق الأوسط، وبالتالي تكون الدراسة لها أهمية كبرى في الدراسات الإقليمية والتي تتم كتابتها خلال فترات الحروب، ولأن الموضوع أصبح حاضرا في النقاشات السياسية والإعلامية واهتمامات الرأي العام وخاصة مسألة الدور الإيراني في صراعها مع إسرائيل ما بعد معركة طوفان الأقصى 7 أكتوبر 2023 م، وهل حقا إيران في صراع مع

إسرائيل أم يحكمها مبدأ المصلحة والهيمنة أولاً وأخيراً، كل ذلك تحاول الدراسة تحليله للوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

- بيان طبيعة الاستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.
- بيان محددات استراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط.
- بيان الدور الإيراني في حرب الخليج الأولى والثانية.
- بيان الدور الإيراني في الأزمة السورية واليمنية.
- بيان الدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية.
- توضيح السيناريوهات الإيرانية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط.

منهج البحث: لقد استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي، وهذا في إطار البحث في المعلومات والبيانات من الدراسات السابقة التي تناولت الثقل التاريخي لدولة إيران والذي ينعكس بقوة على حاضرها في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، وفي إطار تحليل الاستراتيجيات الخاصة بالسياسات الإيرانية في التعامل مع دول منطقة الشرق الأوسط وتدخلها في الأزمات التي تنشأ في تلك الدول مثل تدخلها في الأزمة اليمنية والسورية.

2. استراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط في حروب الخليج الأولى والثانية.

منطقة الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي تمتلك إمكانات ثقافية وحضارية وجيو اقتصادية للعديد من تفاعلات القوى الإقليمية والدولية لما تمتلكه من مقدرات وتراث لا مثيل له، وظهرت إيران كقوة إقليمية ونووية لا يستهان بها بين مجموعة من الدول العربية التي تعاني من الاحتلال والتخبط السياسي والانقسامات والحكومات الديكتاتورية والتي لا ترقى إلى امتلاك بعض المقدرات العسكرية لكي تمتلك قوة نووية مثل إيران، وبالإضافة إلى أنه محرم عليها امتلاك قوة نووية من الدول الغربية – في إطار دعمهم لإسرائيل لأن تكون القوة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط-، ولكن إيران خرجت عن المألوف واستطاعت امتلاك ترسانة نووية تجعل الدول الغربية تتعامل معها بحذر، والدول العربية تتعامل معها بوجهات نظر مختلفة، حيث الأمر لا يتوقف على القوة النووية فقط في التعامل العربي الإيراني بل يمتد ليشمل مقومات أخرى، وهذا بالمثل في استراتيجية إيران تجاه الدول العربية، حيث تعامل كل دولة بمنظور مختلف وبمقومات مختلفة، فالبعض تتدخل إيران فيهم تدخلا

واضحاً وصريحاً، والبعض الآخر تسعى إلى الصداقة معهم والبعض الآخر تعاملهم بحذر، فلا يوجد استراتيجية موحدة لإيران في الشرق الأوسط، ولذلك خلال ذلك المبحث سنوضح استراتيجية التدخل الإيراني في تلك المنطقة من خلال تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب.

1.2- طبيعة الاستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.

ترتبط سياسة إيران تجاه منطقة الشرق الأوسط بالمشروع الإسلامي الخاص بها منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 م؛ وهذا من خلال إطلاق شعار تصدير الثورة حيث تجلى هذا الشعار في تعبير المرشد الأعلى للثورة روح الله الخميني حتى أصبح كمرسوم خاص وسياسة خارجية إيرانية تؤمن بتصدير المذهب الشيعي المدعوم إيرانياً إلى دول الجوار، ولقد نجحت على مدار أربعين عاماً بالفعل في إقامة أذرع إيرانية شيعية لها في اليمن وسوريا والعراق.¹

لقد مرت الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الشرق الأوسط بعد سقوط الشاه وقيام الثورة عام 1979 م حتى الآن في عام 2024 م بالعديد من المراحل المختلفة وهي كالتالي:

1.1.2 المرحلة الأولى: -

تمتد تلك المرحلة ما بعد سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية عام 1979 م حتى نهاية حرب الخليج الأولى "الحرب الإيرانية العراقية" وتمحورت تلك المرحلة من خلال الاستراتيجية الإيرانية في تصدير الثورة وتحريض شعوب الشرق الأوسط على الثورات الإسلامية، ولقد لعب آية الله الخميني وأيدولوجيته دوراً هاماً في تلك المرحلة من خلال نشر المذهب الشيعي ولهذا اتسمت العلاقات الخارجية الإيرانية مع الدول العربية بالقطيعة والتوتر، ولقد وضعت إيران في ثمانينيات القرن الماضي مشروع الاستراتيجية الوطنية "نظرية أم القرى" وهو المشروع الذي يعطى إيران هالة من القدسية في العالم الإسلامي والدفاع عنه يعلو فوق أي مصلحة أخرى²، وبالإضافة إلى الأهمية القصوى لموقع

¹ صائب عبد الحميد وآخرون، الإمام الخميني وتجديد الفقه السياسي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، بيروت، 2008م، ص33.

² على باكير الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين التركية والإيرانية حيال سورية، كتاب خلفيات الثورة دراسات ثورية، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للدراسات والأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2013م، ص507.

إيران الجيوبوليتيكي في سياستها لأجل فرض الهيمنة وتحقيق التمدد الإقليمي الديني وخاصة في منطقة الخليج العربي ، ولقد أكدت تلك الاستراتيجية على مجموعة من العناصر الهامة كالتالي:¹

- المصلحة القومية الإيرانية من خلال استثمار الموقع الاستراتيجي الخاص بها، واستغلال الموارد الاقتصادية التي تمتلكها من خلال وقوعها على أغنى مناطق النفط في العالم.
- الحفاظ على الطابع الإسلامي الشيعي للنظام الإيراني.
- تعزيز قوة إيران والتوسع والتمدد الإقليمي.
- السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج.

2.1.2 المرحلة الثانية:

لقد امتدت تلك المرحلة ما بعد انتهاء حرب الخليج الأولى 1988 م وحرب الخليج الثانية حتى نهاية عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي، ولقد تميزت تلك المرحلة بنشوء علاقات إيرانية جديدة مع الكثير من الدول، وهذا لأن الحكومة الإيرانية قد انتهجت استراتيجية واقعية منذ وفاة السيد الخميني، حيث أدركت إيران عجزها الكامل في تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، وعن عجزها عن تصدير ثورتها إلى الخارج، وبالإضافة إلى أن الحكومة الإيرانية كانت في حاجة إلى إعادة بناء اقتصادها المدمر بعد حرب الخليج الأولى، ولهذا سعت إلى تحسين العلاقات مع دول المنطقة وتوسيع العلاقات التجارية مع الجيران العرب وخاصة في ظل حرب الخليج الثانية 1990 م "الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج العربي وما زال أثره ممتدا حتى الآن على العالم العربي بأكمله"، والتحالف الأمريكي- العربي ضد العراق بعد غزوه للكويت، فلقد اتخذت إيران موقفا حذرا من تلك الحرب، حيث تميز أسلوب محمد خاتمي في التعامل مع دول الشرق الأوسط بسمات بارزة وهم: الحذر، التركيز على المصالحة، المصالح الاقتصادية والأمنية بديلا عن التطلعات الأيديولوجية، توسعة التعاون الاقتصادي الإقليمي، ولقد حقق هذا الأسلوب لإيران بعض النتائج الإيجابية في العلاقات مع جيرانها العرب، إذن فتلك المرحلة كانت مرحلة العقلانية والحذر معا

¹ حسنى عبد الحق، إستراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط: دراسة حالة: العراق، سوريا، اليمن، رسالة دكتوراة، فرع علاقات دولية، شعبة العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، الجزائر. 2022م، ص45.

3.1.2 المرحلة الثالثة:

تبدأ تلك المرحلة منذ عام 2005 م حتى الآن ولقد تميزت استراتيجية إيران في تلك المرحلة بالغموض والتدخل في ذات الوقت، وهذا نتيجة للأحداث التي حصلت، فبعد حرب العراق 2003 م ودخول القوات الأمريكية إلى خطوط المواجهة في الحدود العراقية الإيرانية وبالإضافة إلى تواجدها في أفغانستان، فلقد اعتبرت إيران هذا خطراً وتحدياً صارخاً لها يجب التعامل معه ولهذا فلقد اعتمدت سياسة مزدوجة المعايير، فمنذ تولى الرئيس أحمد نجاد الرئاسة الإيرانية عام 2005 م حتى عام 2013 م أصبحت ورطة إيران هو التعامل مع التواجد الفعلي للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، ولهذا سعت إيران إلى رسم شبكة تحالفات عسكرية مع محور الممانعة في سوريا وحزب الله اللبناني، ولقد اعتمد نجاد سياسة مزدوجة دفاعية هجومية وهذا لأن معضلة الأمن متبادلة في دول الشرق الأوسط في ظل عملية التأثير والتأثر.¹

بعد نجاد تولى حسن روحاني الرئاسة الإيرانية في 3 أغسطس 2017 م وتعد تلك الفترة من أكثر الفترات تطوراً في النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وهذا بالطبع نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في الدول العربية نتيجة لثورات الربيع العربي والتي مثلت لإيران فرصة ذهبية لتطوير نفوذها وفرصة سانحة لإنجاح ترتيبها للمنطقة العربية، ولهذا فلقد استغلت العديد من الأدوات والآليات وعلى رأسها حزب الله اللبناني وأدواته الإعلامية والثقافية لأجل دعم السياسات الإيرانية، ونجحت في إشراكه في الحرب السورية لأجل الحفاظ على نظام بشار الأسد حليفها الأول في المنطقة العربية، وتأييد الحوثيين وشيعة البحرين والسعودية والكويت والبحرين، وبالإضافة إلى التوصل لاتفاق نووي 1+5²؛ والذي فتح المجال أمام طهران لأجل تقوية نفوذها في الشرق الأوسط.³

¹ سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية دراسة أدوات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان 2005-2013 م، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، بيروت، 2014 م، ص94.

² تم إبرام هذا الاتفاق في 14 يوليو 2015 م بين إيران والخمس دول الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، حينما أعلنت المفوضية العليا للسياسة الأوروبية الخارجية والأمنية فيديريكا مويريني أن المتفاوضين بشأن البرنامج النووي الإيراني توصلوا إلى اتفاق خلال الاجتماع الذي عقد في فيينا بالنمسا، وينص الاتفاق على الإفراج عن جزء من الأرصدة الإيرانية المجمدة في الخارج، وأن المنشآت النووية ستستمر في العمل، وأنه "لن يتوقف أي منها أو يجري التخلص منها.. إيران ستواصل التخصيب. أبحاث وتطوير أجهزة الطرد المركزي (أي آر6 وأي آر5- وأي آر4 وأي آر8) ستستمر" لمدة عشر سنوات، "وبما يتفق مع خططها لأنشطة البحث والتطوير الخاصة بالتخصيب، وسيسمح لإيران بتصدير واستيراد الأسلحة.

³ إبراهيم المنشاوي، الأبعاد والتداعيات للنفوذ الإيراني في لبنان، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2016 م، ص10.

وبالإضافة إلى أنه تم وضع استراتيجية جديدة تعرف باسم مشروع "الاستراتيجية الإيرانية العشرينية" بين عامي 2005 م إلى 2025 م، حيث أشار آية الله الخامني في بداية حكومة خاتمي الثانية إلى ضرورة كتابة هذه الاستراتيجية ولقد تم تكليف منظمة الإدارة والتخطيط بكتابتها ووضع ملامحها، وتهدف رؤية إيران العشرينية إلى أن تصبح إيران بحلول عام 2025 م الموقع الاقتصادي والعلمي والتقني الأول في منطقة جنوب غرب آسيا وتشمل "جوار إيران وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط" وأن تكون إيران صاحبة دور مؤثر في العلاقات الدولية.¹

ولقد حددت الخطة العشرينية منافسي إيران وهم كالتالي (أذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وإسرائيل، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، وتركمانستان، وتركيا، وجورجيا، وسورية، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن).² حيث ترى إيران تلك الدول منافس حقيقي لها، ويكون هدف إيران في التفوق عليهم اقتصادياً.

يرى الباحث من خلال تحليل المراحل السابقة أن إيران تنتهج سياسات مرنة تجاه دول الشرق الأوسط تجمع ما بين الأبعاد الدينية والمذهبية والمنفعية والاقتصادية لها وتعتمد في سبيل تحقيق مصالحها ونفوذها في المنطقة باستخدام جميع الوسائل الممكنة تارة الحرب مع العراق وتارة الحذر في التعامل مع الدول العربية وتارة إظهار بعض العداء تجاه إسرائيل على الرغم من أن إيران يوجد بها ما يقارب 9200 يهودي حتى عام 2022 م³، وتارة محاولة فتح آفاق جديدة معهم ولكن تظل الأبعاد الثابتة للاستراتيجيات الإيرانية تجاه الشرق الأوسط تتمحور في ثلاث ركائز أساسية وهي :-

- البعد الديني الإسلامي.
- البعد المذهبي الشيعي الإثني عشري.
- البعد البراجماتي الاقتصادي لتحقيق مصالح طهران.

¹ تقييم حالة بعنوان " إيران في افق عام 2025م، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، مايو، قطر، 2016م، ص5.

² المرجع نفسه، ص7.

³ "كم يبلغ عدد اليهود في العالم العربي؟"، موقع مسبار الإلكتروني، 11 أغسطس 2023م، زيارة الموقع 25 مارس 2024م،

<https://misbar.com/qna/2023/08/20/%D9%83%D9%85-%D9%8A%D8%A8%D9%84%D8%BA-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A>

2.2 محددات استراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط.

إن لكل دولة استراتيجية لم تصنع من الفراغ وإنما هي مجموعة من المحددات التي تصوغ تحركاتها وترتب أولوياتها من خلالها، ولإيران مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية والإقليمية والتي توضح استراتيجياتها تجاه الشرق الأوسط.

1.2.2 المحددات الداخلية.

لا يمكن فهم السياسة الخارجية لأي دولة بعيدا عن البيئة الداخلية الخاصة بها، ولهذا فإنه يوجد العديد من المحددات الداخلية التي تؤثر في استراتيجية إيران وتمثل نقاط قوة لها، ومن أهمها-:

أ. الموقع الجغرافي:

ترتبط قوة أي دولة في العالم بمجموعة من القدرات والإمكانات التي تتمتع بها ومجموعة من العناصر المادية وغير المادية، ويعد الموقع الجغرافي من العناصر الطبيعية المهمة المؤثرة في قوة أي دولة، فالسبب الرئيسي للأطماع الاستعمارية بدول الشرق الأوسط هو الموقع الجغرافي الذي ليس له مثيل لتلك الدول، وعند ملاحظة الموقع الجغرافي لإيران نجد أنها تتمتع بموقع جيواستراتيجي لا مثيل له؛ حيث تعد حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين وهم الإقليم الشرق أوسطي وإقليم وسط آسيا.¹

تشرف إيران على سواحل طويلة حيث يوجد 18 ميناء على سواحل إيران أهمها ميناء بندرعباس وميناء وبوشهر الذي يمر منهما ما يقارب من 90 % من صادرات إيران ووارداتها، ومسطحات مائية مهمة في الخليج العربي وهي: الخليج العربي وخليج عمان ومضيق هرمز الذي يعد أهم مضيق استراتيجي في العالم، والبحر العربي، إذن فالموقع الجغرافي لإيران يجعلها تقع ضمن منظومة شرق أوسطية تكتسي بعدا جيواستراتيجيا في السياسة الدولية ويمنحها قدرة هائلة على التأثير في محيطها الإقليمي²، وهذا لأنها تشتمل على أحد المصادر الهامة لاستمرارية عجلة الاقتصاد الغربي والأمريكي وهو " النفط " وهذا يندرج ضمن أولى حلقات الهيمنة الأمريكية والتي تسعى إلى فعل أي شيء لأجل أن تظل هيمنتها عليه.

¹ وليد عبد الحفي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية 2020م، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، ط1، الجزائر، 2010م، ص160.

² أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003م دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2012م، ص173.

ب. المرتكزات البشرية الديموغرافية:

تلعب القوة البشرية دورا في غاية الأهمية في تقييم قوة الدولة، حيث تشير المدخلات الرئيسية لعنصر السكان إلى تفوق إيران في إجمالي تعداد السكان؛ حيث يبلغ عدد سكان إيران 89 مليون نسمة وفقا لتقديرات 2024 م، وتعد إيران بمثابة العملاق الديموغرافي في منطقة الخليج؛ حيث يعادل عدد سكانها ضعف عدد سكان دول الخليج مجتمعة، وتتميز الشخصية الإيرانية بأنه شخصية مركبة تكاثفت عوامل كثيرة لأجل إنضاجها وبلورتها من خلال تاريخها الطويل، حيث إن مثلث الإنسان والبيئة والعقيدة هو الذي بنى عليه الشخصية الإيرانية، فعلى الرغم من أن إيران تجمع العديد من القوميات والأديان المختلفة ومنها الفرس 51 % والاذريون 24 % والتركمان 10 % والأكراد 7 % والعرب 4 % وبالإضافة إلى أقليات أخرى مثل اليهود، ولكنهم جميعا منصهرون في المجتمع الإيراني تقوم من خلالهما هوية إيرانية موحدة.

ت. المرتكزات الاقتصادية الإيرانية:

تعد القوة الاقتصادية من أهم محددات قوة الدولة في تفاعلاتها الدولية والإقليمية وخاصة في ظل اليوم، حيث إن المجتمع الدولي لا يعترف سوى بالقوة الاقتصادية والمادية للدولة، والقوة الاقتصادية للدولة هو حسن توظيف الدولة للموارد التي تمتلكها بما يحقق مصالحها ويزيد من قدراتها ونفوذها ولا يجعلها تقع تحت وطأة العوز والحاجة والاعتماد على الخارج، حيث تحتل إيران ثاني أكبر احتياط نفطي في العالم بمعدل 11.4 % من إجمالي الاحتياطيات ونسبة 15.5 % من الغاز، وتنتج إيران 4.3 ملايين برميل يوميا وبالإضافة إلى تحكمها في مضيق هرمز الذي يعد الممر الرئيسي للنفط الخام والغاز الطبيعي المسال من الخليج العربي إلى أي وجهة أخرى في العالم.¹

بحسب تقرير صندوق النقد الدولي فإن نسبة نمو الاقتصاد الإيراني عام 2014م هي 4.3 %، ويبلغ الناتج المحلي لإيران عام 2014م، 789.4 مليار دولار بحسب تقارير البنك الدولي.²

ث. النظام السياسي الإيراني:

¹ Nihataliözcan and Özgürözdamar, Iran's nuclear program and the future of u.s.- Iranian relations, Journal compilation, middle east policy council, 2009, p125

² تقييم حالة بعنوان " إيران في أفق عام 2025"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مرجع سابق، ص13.

إن النظام السياسي الإيراني يأخذ سمات النظم السياسية الحديثة من حيث وجود الدستور والمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولكنه بالرغم من ذلك يعد على درجة عالية من التشابك والتعقيد منذ قيام الثورة الإسلامية، حيث يجعل السلطة العليا في السياستين الداخلية والخارجية في يد المرشد الأعلى والولي الفقيه.¹

حيث يتصف النظام السياسي الإيراني بسمعة دينية قائمة على مبدئين أساسيين وهما: -

1. الحكومة الإسلامية: نظام الحكم في إيران هو الجمهورية الإسلامية.
2. ولاية الفقيه: المرشد الأعلى الذي يتربع على قمة هرم السلطة ويخول له الدستور الإيراني صلاحيات واسعة.

وهذا في إطار المذهب الرسمي للبلاد وهو المذهب الاثنا عشري،

2.2.2. المحددات الإقليمية.

تعرف المحددات الإقليمية بأنها كل المتغيرات والمراكز التي توجد في إقليم الدولة وتحدد سياساتها الخارجية واستراتيجياتها للتعامل مع الدول الأخرى في الإقليم، وتعد إيران جزءا هاما من إقليم الشرق الأوسط الذي يتكون من الدول العربية والأناضول تركيا الحديثة وقبرص، ولهذا فإن المحددات الإقليمية لاستراتيجية الدولة الإيرانية هي كالتالي:-

أ. العلاقات العربية الإيرانية:

تمثل المنطقة العربية ورقة رابحة في الفكر الاستراتيجي الإيراني وهذا لما تمتلكه تلك المنطقة من أهمية جغرافية وإطلالة على أهم الممرات المائية في البحر الأحمر والخليج العربي وبالإضافة إلى المخزون النفطي الذي يتركز أغلبه في الوطن العربي، ولهذا فإن إيران تسعى جاهدة لإبقاء يد دائمة لها في دول المشرق العربي وخاصة الخليج العربي، ولهذا شكلت العلاقات العربية الإيرانية على مر التاريخ نموذجا للتعايش السلمي حتى عام 1921 م عندما حدث الانقلاب العسكري بقيادة رضا شاه والذي سعى إلى التوسع الأمثل على حساب دول الخليج العربي، ولكن على الرغم من ذلك كانت توجد علاقات تجارية وبل علاقات نسب مع دول عربية أخرى مثل زواج الأميرة فوزية بنت الملك فؤاد وأخت الملك فاروق ولي

¹ نفس المرجع، ص 13.

العهد الإيراني الأمير محمد رضا بهلوي عام 1939 م والذي كان في ذلك الوقت ملك مصر والسودان، ولكن بدأ التوتر الدائم منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وظهور مبدأ تصدير الثورة وخوف الدول العربي من حدوث ثورات و ثم اشتعال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، ولقد كانت تلك الحرب بدعم خليجي كامل لصدام حسين رئيس العراق ضد إيران مما جعل العلاقات العربية الإيرانية في حالة أخذ وجذب، و ثم ما حدث بعد ذلك من اشتعال حرب الخليج الثانية وأصبح العراق هو المواجه لدول الخليج العربي، في تلك المرحلة انفتحت إيران على العالم العربي، ولكن نتيجة لدعمها الأقليات الشيعية في البلاد العربية مثل لبنان وسوريا واليمن والبحرين والعراق ساءت العلاقات مرة أخرى.¹

عند النظر اليوم في عام 2024 م إلى العلاقات الإيرانية مع الدول العربية نجد أن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان قام بزيارته الأولى إلى المملكة العربية السعودية منذ توقيع اتفاق عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتقى بوزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، وقال: "إن عودة العلاقات بين البلدين ستكون لها تأثيرات مهمة على الاستقرار وثقافة الحوار في منطقة الشرق الأوسط". و ثم بدأت السفارة السعودية في سبتمبر 2023 م عملها الرسمي في إيران على الرغم من وجود ملفات سياسية عالقة بين الدولتين.²

ب. العلاقات الإسرائيلية الإيرانية:

تعتبر العلاقات العربية الإسرائيلية الإيرانية من أهم وأشد العلاقات تعقيدا في تاريخ الشرق الأوسط حيث كانت تتميز بالتفاعل الثوي والإيجابية حتى اعترفت إيران بقيام دولة إسرائيل عام 1948 وظل الأمر كذلك حتى قيام الثورة الإسلامية عام 1979 م، فلقد كان لتلك الثورة دور هام في العلاقات حيث قامت بقطع علاقتها مع إسرائيل واتخاذ مواقف عدائية صريحة تجاهها واعتبرتها دولة دخيلة إلى المنطقة ولا وجود لها، وقامت إيران بمنع تصدير النفط رسميا إلى إسرائيل عام 1980 م وقدمت مبنى السفارة الإسرائيلية في طهران كهدية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1980 م، و ثم كان الخطر الأكبر على إسرائيل هو البرنامج النووي الإيراني، والآن بعد معركة طوفان الأقصى واشتعال الحرب

¹ مخلص مبيضين، العلاقات الخارجية الإيرانية 1997م - 2007م، دراسة حالة السعودية، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008م، ص 347.

² مقال "هل تنهي عودة العلاقات بين السعودية وإيران الأزمات الراهنة؟"، نسرین حاطوم، 17 أغسطس 2023م، زيارة الموقع، 25 مارس 2024م، شبكة عربي BBC NEWS، <https://www.bbc.com/arabic/articles/cpv2dlqp25wo>

الإسرائيلية على غزة، يخرج رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ويصرح دائما بأن إيران هي العدو الأول والأوحد لإسرائيل وأن حماس هي ذراع لإيران في غزة.

ولكن يظهر التساؤل الحقيقي هل إيران وإسرائيل حقا أعداء؟

في مقال نشر على مدونة الجزيرة للباحث د. فيصل القاسم ذكر له باحث سوري كبير يعيش في أمريكا منذ الأيام الأولى للثورة السورية، وهو مؤيد للنظام؛ حيث قال له لا تتفاجؤوا بالتغلغل الإيراني المتزايد في المنطقة عموما وسوريا خصوصا: فهناك اتفاق بين إيران من جهة وأمريكا وإسرائيل من جهة أخرى، يسمح لإيران بالتمدد واستعداد العرب للتخفيف من العداء العربي لإسرائيل. بعبارة أخرى هناك اتفاق بين إسرائيل وإيران على تقاسم العداء مع العرب، فبدلاً من أن تظل إسرائيل البعيع والعدو الوحيد للعرب في المنطقة، تتقاسم العداء مع إيران، بحيث يخف الضغط على إسرائيل. ولو نظرنا الآن لوجدنا ثمرات هذا الاتفاق على الأرض؛ ألم يصبح غالبية العرب ينظرون إلى إيران على أنها أخطر عليهم من إسرائيل؟ وبالتالي، فإن كل العداء هذا الظاهر بين الصفوي والصهيوني مجرد ضحك على الذقون، أما الخوف الإسرائيلي من الوجود الإيراني في سوريا ولبنان فقد أصبح نكتة سمجة لم تعد تنطلي على تلاميذ المدارس.¹

كان هذا ما ذكر في نص المقال بالنص، وبالإضافة إلى أنه بقي جزء كبير من اليهود الإيرانيين في إيران وهم الآن 9200 يهودي ويرفضون مغادرة إيران، مما يبرز التساؤل مرة أخرى هل إسرائيل وإيران حقا أعداء؟

أم الأمر بأكمله هو سياسة عدائية معلنة أمام دول العالم العربي، وثم تعاون وتوسع في الخفاء لتقسيم الدول العربية والتغلغل فيها ونشر الفتنة وتحقيق كل طرف لما يريد في الوطن العربي؟

¹ مقال " إيران وإسرائيل تضحكان عليكم أيها العرب " للكاتب د. فيصل القاسم ، 16 فبراير 2018 م ، تاريخ الزيارة 25 مارس 2024 م ، مدونة الجزيرة ، <https://www.ajnet.me/blogs/2018/2/16/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B6%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%83%D9%85-%D8%A3%D9%8A%D9%87%D8%A7>

3.2.2 المحددات الدولية.

أ. التحالف الروسي الإيراني:

بعد أن تم احتلال العراق عام 2003 م وبروز إيران كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، فلقد تم التحول الاستراتيجي على مستوى العلاقات بين البلدين والذي توج بتوقيع العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية وغيرها، وهذا لأجل مواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، ولقد استفادت روسيا كثيرا من اللعب بالورقة الإيرانية، ولقد زار الرئيس الروسي بوتين إيران في عام 2015 م للمشاركة في مؤتمر الدول المصدرة للغاز الطبيعي واجتمع مع المرشد الأعلى على خميني. وعلى الصعيد الاقتصادي تطورت العلاقات التجارية بين الدولتين فلقد بلغت الصادرات الإيرانية لروسيا 203.5 مليون دولار، ووقعت الدولتان العديد من الاتفاقيات الاقتصادية في مقدمتها محطات توليد الكهرباء.¹

ب. الاتفاق النووي الإيراني:

عام 1984 م تحركت إيران بسرعة لأجل الحصول على السلاح النووي كنتيجة لتطورات الحرب بينها وبين العراق والتي أدت إلى العديد من التحولات في التفكير الاستراتيجي الإيراني، حيث قامت حكومة على أكبر هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان السابق بدعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية واتخاذ قرار بناء المحطات النووية بدعم من الصين التي وقعت معها بروتوكول التعاون النووي 1985 م وفي عام 1986 م أعلن المرشد الأعلى السابق آية الله الخميني على التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية وتوسيع البنية النووية الأساسية، وافتتحت إيران مركزا جديدا للأبحاث النووية في أصفهان.

في تسعينيات القرن الماضي وخلال سقوط الاتحاد السوفيتي وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بحرب الخليج الثانية وثم غزوها للعراق عام 2003 م استطاعت إيران استغلال انشغال الولايات المتحدة الأمريكية وحصلت على كميات كبيرة من البلوتونيوم واليورانيوم المخصب وتسريع ملفها النووي، حتى أعلن محمود أحمددي نجاد في 2006 م وقال: "إننا أعلن رسميا انضمام إيران إلى مجموعة البلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية"² أصبح امتلاك إيران اليوم لأسلحة نووية واقع لا

¹Lana Ravandi-Fadai, Russo-Iranian relations and the Vienna nuclear agreement. Research paper, Arab center for research and policy studies, November 2015, p11.

²وسام الدين العلقة، التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياتها الإقليمية والدولية، دمشق، 2013م، ص21

مفر منه ولا تستطيع الدول الكبرى منعه وخاصة الآن في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة عدم توسع تلك الحرب حتى لا تشمل دول عربية أخرى.

3.2 حرب الخليج الأولى والثانية.

1.3.2 حرب الخليج الأولى.

منذ أواسط السبعينيات عرف العالم العربي غياب أي مركز عربي يشكل ثقلا معنويا يستطيع أن يمارس نفوذا في سبيل حل الخلافات في أوقات الأزمات الداخلية الدامية التي تعصف به، مثلما فعل عبد الناصر وتدخل في الحرب الأهلية الأردنية عام 1970 م، ونتيجة لهذا ساد التشرذم العربي في كل مكان، وعلى الرغم من تعزيز الفكرة الخاصة بسيادة الدولة القطرية على حساب فكرة القومية العربية التي تتضمن فكرة الأمة العربية الواحدة فإن العالم العربي لا يزال يشكل كتلة واحدة من الأصدقاء النفسية والعاطفية والفكرية والأوضاع المأساوية التي عاشتها الشعوب العربية - حيث كانت القاهرة أيام جمال عبد الناصر هي مركز الثقل المعنوي في العالم العربي وبعد ذلك انتقل هذا المركز بعد وفاة عبد الناصر إلى الرياض في أيام الملك فيصل حتى اغتياله عام 1975 م¹، وحتى تم إبرام اتفاقية كامب ديفيد التي جعلت مصر مثل قبطان السفينة الذي هاجرها ولم يعد حتى الآن؛ مما أتاح الفرصة والحافز لإسرائيل لأجل تعزيز الانقسام أكثر وأكثر في العالم العربي وتعزيز الاستيطان في المناطق المحتلة واجتياح لبنان وتدميره، وعجز الدول العربية على الوقوف أمام ما يحدث، وفي خضم كل ذلك ظهر صدام حسين بالكايزما التي يمتلكها حيث كان القائد الأعلى للقوات المسلحة العراقية ورئيس العراق في الفترة ما بين 1979 م حتى عام 2003 م، أراد صدام حسين أن يجعل من بغداد هي مركز الثقل العربي وقيادة العالم العربي بدلا من القاهرة التي تراجعت عن دورها، وأظهر نفسه كجمال عبد الناصر من جديد، ولا ينكر أحد أن صدام حسين جعل من العراق دولة عربية قوية في الثمانينات تمتلك مقدرات وقوة لا مثيل لها، يحتاج صدام حسين إلى مجلدات للحديث عنه وعن سيرته وهذا غير متاح الآن في هذا البحث، ولكن يمكن القول بالمختصر المفيد "صدام جعل من العراق قوة لا مثيل لها في الثمانينات ثم دمر تلك القوة بذاته في التسعينيات عند اجتياحه للكويت"، وتعد حرب الخليج الأولى هي تتويجا لصراع طويل ومتشعب بين العراق وإيران وتمثل تلك الحرب مظهرا من مظاهر الصراع المختلف بينهما، والفهم المستعرض لتلك الحرب يجعلنا نعود إلى الأسباب التاريخية لتلك الحرب والذي

¹ وليد الخالدي، "أزمة الخليج: الجذور والنتائج"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 5، فلسطين، 1991 م، ص4.

يعود إلى قرون عديدة، ولأننا نلتزم في البحث بالحد الزمني له وهو منذ بداية تلك الحرب فسنتكفي ببيان الأسباب الرئيسية التي ظهرت وأنتجت تلك الحرب، مع عدم التقليل من الصراع التاريخي الطويل بين العراق وإيران والصراع الديني وتقسيم الحدود بواسطة الاستعمار، ويقدم الباحث مختصراً لأسباب تلك الحرب.

تعد الحدود الإيرانية العراقية من أهم ما شكلت هذا الصراع وخاصة منطقة شط العرب التي تعد النقطة التي أجمت هذا الصراع لما يضمه من ثروات باطنية ويحتوي على أهم الجزر وهي جزيرة الخضر "عبدان" المحصورة بين شط العرب من الغرب وترعة بهمنشير من الشرق، والخليج العربي من الجنوب والكارون من الشمال، هو مشكل السيادة على شط العرب الذي يبلغ طوله 200 كم، ويعتبر نهر استراتيجي للبلدين، ولأن البصرة التي تقع أعلى المجرى المائي الوحيد الواصل الخليج الفارسي ولكلا البلدين منشآت نفطية بالقرب منه.¹

(خريطة توضح الحدود العراقية الإيرانية).



■ الطموحات التوسعية لإيران التي تسعى إلى استعادة الرقعة الجغرافية التاريخية التي تضم البحرين والجزر الثلاث "طنب الصغرى، طنب الكبرى، أبو موسى"، الأمر الذي أزعج العراق وقامت بقطع العلاقات الدبلوماسية معها عام 1972م.²

¹ القصاب عبد الوهاب، الحرب العراقية الإيرانية 1980م - 1988م قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الركن الأول، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2014م، ص57.

² حسن محمد طوالة، مناقشة النزاع العراقي الإيراني، الوطن العربي، ط1، بيروت، 1984، ص33.

- تعرض نائب رئيس الوزراء السابق طارق عزيز للاغتيال في 1 ابريل 1980م أثناء حضوره لافتتاح مؤتمر التعاون الاقتصادي الذي نظمه الاتحاد العراقي الطلابي، مما أدى إلى تأزم العلاقات بين البلدين بصورة عنيفة وتحول في سياسات الشرق الأوسط، وقام النظام الإيراني بالتعبئة لأجل أن تخوض حرب شاكلة في العراق وبالفعل بدأت القوات الإيرانية بالقصف المدفعي على المناطق الحدودية (خانقين، مندلي) للعراق في 1980/9/4م.¹

2.3.2 حرب الناقلات اثناء حرب الخليج الاولى:-

- منذ بداية حرب الناقلات عام 1980م كانت العمليات العسكرية متركزة في المناطق الحدودية الجنوبية في شط العرب والمناطق المحيطة بها، مثل الفاو والبصرة وعربستان، وفي عام 1987م اتخذت الحرب منحى جديد، عندما تم قصف ناقلات النفط في الخليج العربي وتدمير موانئ كلا البلدين وخاصة الموانئ النفطية، حيث كان لهذا نتائج هامة غيرت من مجريات الحرب، حيث في عام 1986 فكرت الحكومة العراقية في شن هجمات ضد ناقلات النفط الإيرانية لعدة أسباب:²
- إضعاف الجانب الإيراني اقتصادياً ومنعه من شراء الأسلحة لأن إيران تعتمد على صادراتها النفطية من خلال الناقلات، فتم شراء السلاح على عكس العراق التي تعتمد على صادراتها النفطية من خلال خطوط أنابيب النفط التي تمتد عبر الحدود التركية.
- جعل الصراع عالمياً: حيث إن النفط شأنه شأن عالمي وليس إقليمي أو داخلي وخاصة منذ حرب أكتوبر 1973م ومنع الدول العربية النفط عن الدول المدعمة لإسرائيل في الحرب، فأصبح النفط منذ ذلك الوقت وسيلة في الحروب، وعندما يتم استخدامه؛ فهذا يعني تدخل الدول الغربية من جديد وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تلك الحرب في البداية لا تلقي لها بالا، بالعكس كانت تستفيد منها لأجل إبعاد الحرب عن إسرائيل وإلهايم في حروب أخرى في ذات الوقت.

خافت الولايات المتحدة الأمريكية أن ينتج عن تلك الحرب أزمة نفطية مرة أخرى مثل الأزمة التي حدثت عام 1973م وخاصة نتيجة لنقص وصول ما يؤيد يزيد عن سبع ملايين برميل يومياً من النفط إلى الأسواق الأوروبية وغيرها ، ونتيجة لذلك تم تعزيز الأسطول الأمريكي ودخوله لمياه الخليج

¹ المرجع نفسه، ص 35.

² فاطمة نيشاني وفتحية حمادو، الحرب العراقية الإيرانية والدور الدبلوماسي للجزائر في حل الأزمة 1980-1988م، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016م، ص 41.

لحماية الناقلات ، وازداد التصعيد ما بين الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية وإيران بعد تكرار حوادث ضرب الناقلات ، وخاصة بعد تفجير إحدى ناقلات النفط الكويتية والتي كانت تحمل العلم الأمريكي وقيام إيران بزرع ألغام في مياه الخليج وقصف المرسى الرئيسي للناقلات العملاقة المصدرة للنفط في الكويت في 22/10/1987م.¹

عند ذلك تغير الأمر؛ حيث زاد إصرار الغرب على إيقاف تلك الحرب المجنونة والتي كانوا يعدونها فيما سبق حرباً داخلية لا علاقة للعالم بها، ولكن عندما تعلق الأمر بالنفط اختلف القول، فحرب الناقلات نتج عنها ضرب المنشآت النفطية وشلت حركة الملاحة في الخليج العربي وارتفاع أسعار النفط وتراجع مبيعات السلاح والسيطرة الأجنبية الفعلية على منطقة الخليج العربي.²

توقف الحرب وانتهائها:

صدر قرار الأمم المتحدة رقم 598 في عام 1987 م والذي عبر فيه عن استمرار النزاع بين العراق وإيران وعن قلقه لتوسع رقعة الحرب، وطالب من كلتا الدولتين الوقف الفوري لإطلاق النار وإيقاف جميع العمليات العسكرية برا وبحرا وجوا، بالإضافة الى إنه حدد الأمين العام في 30 أغسطس 1988 م موعدا لوقف تلك الحرب، وطالب مجلس الأمن بإيقاف الأعمال العسكرية في البر والبحر والجو وانسحاب كل القوات للحدود الدولية المعترف بها دون أي تأخير، ولقد قبلت إيران بالقرار؛ حيث اجتمع الخميني بالقيادات العسكرية للجيش الإيراني وقيادات حرسه وعرض القادة الحالة التي وصلوا إليها في الحرب وعدم القدرة على الاستمرار في خوض الحرب مما اضطر الخميني للموافقة على إيقاف الحروب وقال كلمته المشهورة "كنت أفضل أن أتجرع السم على أن أوافق على هذا القرار". وبعد ذلك تم إيقاف إطلاق النار بين الدولتين.

لقد انتهت تلك الحرب لصالح العراق وتحول موازين القوى لصالحه سواء في القدرة القتالية أو في قدرة العراق على شل المجهود الحربي الإيراني ومكنته من الحصول على أكبر قدر ممكن من الأسلحة واحتلال مساحات واسعة من الأراضي الإيرانية.³

¹ بيارس لينجرواريك لوران، الملف السري لحرب الخليج، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 1993م، ص 27.

² فاطمة نيشاني وفتحية حمادو، الحرب العراقية الإيرانية والدور الدبلوماسي للجزائر في حل الأزمة 1980-1988م، مرجع سابق ص 50.

³ المرجع نفسه، ص 52.

3.3.2 حرب الخليج الثانية.

حرب الخليج الثانية أو ما يسمى بـ "حرب تحرير الكويت من العراق" أو ما يسمى عسكرياً بعملية "درع الصحراء"؛ تلك الحرب التي عصفت بالعالم العربي وما زالت نتائجها البالغة باقية آثارها حتى الآن لم تنته أبداً، وتعد تلك الحرب هي الأساس إفرار لحرب الخليج الأولى وهذا لعدة أسباب: -

أ. الخسارة الاقتصادية.

تعرض العراق من جراء حربه الأولى مع إيران إلى ديون عديدة ، ولم يكن بوسعها تحملها بالإضافة إلى متطلبات إعادة تعمير ما دمرته الحرب بالعراق ، مما أدى بالعراق إلى أن يتجه إلى دول الخليج الغنية ويبتزها بقوته فإما أن تفتح له خزائنها وإما أن يقوم بعمل فعال ضدها¹ وهذا نابع من غرور وكبر شخصية صدام حسين ، وفي بداية عام 1990 م كان هناك تقرير اقتصادي سري حول الأوضاع الاقتصادية في العراق ولقد وضعه مصرفي ذو شان حيث ذكر فيه " إن صورة السبعينات البراقة تلاشت وحل محلها وضع اقتصادي مظلم وخراب واسع في جميع أنحاء البلاد ، وضياح الأمل بالنسبة للأجيال القادمة ...، ترى هل هناك ما يمكن عمله لتغيير هذا الواقع المؤلم؟ إنه في ظل الحكومة الحاضرة لابد من أن يسير الوضع من سيء إلى أسوأ"² ، يعد هذا التقرير من أفضل التقارير التي عبرت عن حال العراق الاقتصادية بعد حرب الخليج الأولى، وموارده الاقتصادية الطبيعية التي لا مثيل لها، فكان بإمكان صدام أن يركز على استغلال ما لدى العراق من موارد اقتصادية طبيعية لا مثيل لها لإعادة بناء الدولة مرة أخرى، بدلا من الاتجاه إلى ابتزاز دول الخليج العربي، ولكن هذا يعود في مخيلة صدام إلى أن تلك الدول كانت الداعم الأساسي له في حرب الخليج الأولى، ولقد كانت تمدده بالسلح والمال وكل شيء، فيجب عليها أن تدفع ثمن ما دفعته العراق في حربها بالوكالة مع إيران نيابة عنهم.

ب. قوة الجيش العراقي.

¹ بير سلنجر وأريك لوران، حرب الخليج " الملفات السرية"، تحقيق عادل حمودة، ترجمة د. عزمي مخلوف، ط1، دار سفنكس للطباعة والنشر، القاهرة، 1991م، ص 28،

² دراجي ذويبي، حرب الخليج الثانية 1990- 1991م " تداعياتها وآثارها"، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسلية، الجزائر، 2016م، ص10.

لقد تكون لدى العراق نتيجة لحرب الخليج الأولى جيش قوى مسلح بآلة حربية ضخمة وعندما وضعت الحرب أوزارها، فقد أصبح هذا الجيش وبالا على صدام حسين، حيث بدأ يسأل عن جدوى حرب ضروس لمدة ثماني سنوات متواصلة، فكان لا بد من إشغال هذا الجيش وإقحامه في حرب جديدة.¹

ت. السيطرة على الخليج العربي.

نتيجة لعدم تحقيق العراق للأهداف التي يريدها من حربه مع إيران والتي لم تحقق له أي مكاسب استراتيجية أو سياسية، وهي السيطرة على شط العرب لأجل فك اختناقهِ وإيجاد مدخل واسع له على الخليج العربي فكان عليه الاتجاه إلى الكويت لأجل تحقيق ما فشل فيه من حربه مع إيران، وخاصة أن الكويت في ذلك الوقت كانت دولة صغيرة لا جيش لها على عكس إيران تماماً.²

ث. منافسة الدول العظمى.

لقد أصبح للعراق جيش ضخم قوى ولا يستهان به، بعد أن تم بناؤه على مدار عشر سنوات بأموال شعوب الخليج العربي، ولقد جاء خطاب صدام حسين أمام قيادات جيشه في الثاني من أبريل عام 1990 يقول فيه: "بعون الله إذا حاولت إسرائيل القيام بأي عمل ضد العراق سنحرق نصفها بالكيماوي المزدوج، أما الذين يهددوننا بالقنبلة النووية فسوف نقضي عليهم بالسلاح نفسه".

النزاعات العراقية الكويتية:

قبل حرب الخليج الثانية؛ ظهرت نزاعات حقيقية بين الكويت والعراق، ومن أهم أسبابها اتهام العراق الكويت باستغلال أوضاع الحرب العراقية الإيرانية، وإقامة المنشآت العسكرية والنفطية وسرقة البترول من حقل الرميلة، الحدودي المتنازع عليه، حيث بلغت قيمته في ذلك الوقت 2400 مليون دولار أمريكي في الفترة ما بين 1980 م إلى 1990 م، وهو ما ساعد على إغراق السوق العالمي بالنفط وخاصة أن الجزء الأكبر الذي كان ينتجه الكويت كان من حقل الرميلة الحدودي.³

¹ سليمان سعيد جمعان عفيف، حرب الخليج الثانية "حرب تحرير الكويت"، الفترة من 1990/8/1 م حتى 1991/2/28 م، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 45، جامعة قناة السويس، مصر، د. تاريخ، ص 366.

² سليمان سعيد جمعان عفيف، حرب الخليج الثانية "حرب تحرير الكويت"، الفترة من 1990/8/1 م حتى 1991/2/28 م، مرجع سابق، ص 267.

³ دراجي ذويبي، حرب الخليج الثانية 1990-1991 م "تداعياتها وأثارها" مرجع سابق، ص 11.

حيث إن زيادة الإنتاج أدى إلى سقوط حاد في الأسعار وهو ما أثار حفيظة العراق المنهك بالحرب والديون، والذي كان يرى أن أزمته الاقتصادية لن تنتهي إلا برفع أسعار النفط لمدة طويلة، واعتبر أن مثل هذا السلوك من الكويت يعد نوعاً من الاستفزاز، واعتبر أن الكويت يشن عليه حرب اقتصادية ومؤامرة لإضعافه، وبالإضافة إلى أن مجلس التعاون الخليجي راح يطالب العراق بسداد قيمة 30 مليار دولار ديونها من العراق، ولكن الدول الخليجية الأخرى قامت بشطب ديون العراق ماعدا الكويت التي طالبت بديونها، وإن الكويت لم تثر موضوع ديونها مع العراق أبداً وأن أمير الكويت قام بإبلاغ صدام بسقوط الديون¹، ولكن حدث اجتياح العراق للكويت في 17 يوليو 1990م.

الدور الإيراني تجاه حرب الخليج الثانية:

فوجئت إيران بالتحرك العسكري من العراق تجاه الكويت ولم تكن تتوقعه، وبالإضافة إلى أن إيران كانت ماتزال منشغلة بتضميد جراحها من الحرب ومحاولة إصلاح الدمار المجتمعي والمادي فيها، ولكن كان لإيران أيضاً خوف من سيطرة العراق على آبار النفط الكويتية وهيمنتها على أكبر المنافذ والطرق البحرية مما يضر بالتوازن الإقليمي الخليجي الذي تريده إيران لأجل فك عزلتها والتي كانت تعاني منها، وتحاول فتح الباب لعلاقات أفضل مع دول مجلس التعاون الخليجي وتنمية العلاقات مع الكويت تحديداً، ويمكن القول إن إيران خلال حرب الخليج الثانية كانت متريثة للغاية ولم تأخذ أي موقف ضد أي طرف بشكل رسمي، مما دفع هذا الموقف بعض الأطراف إلى الاعتقاد بأن إيران والعراق قد توصلتا إلى صفقة حول مستقبل الأوضاع في الخليج من خلال الاتصالات والرسائل الباقية بينهما، ولكن يمكن اختصار القول إن موقف إيران في البداية كان متريثاً وبعد ذلك أصبح يسعى إلى المبادرة لأجل حل الأزمة وهذا لإيجاد دور محوري لإيران في المنطقة يعيد هيمنتها بوصفها طرفاً إقليمياً قوياً مستفيداً من غزو العراق للكويت، وكل هذا في إطار البحث عن مصالحها.

3. الاستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط ما بعد حروب الخليج حتى الآن.

بعد الانتهاء في المبحث الأول من بيان الإستراتيجية الإيرانية ومحدداتها تجاه الشرق الأوسط، وأبرز فترات الصراع والحرب والسلم والحذر بين إيران ودول الشرق الأوسط في حرب الخليج الأولى والثانية والتي برزت وانتهت بدون انتصار لأي طرف وثم حرب الخليج الثاني وعودة الكرة مرة أخرى إلى دول العالم العربي، وبروز إيران كقوة استراتيجية نووية وسط مجموعة من الدول الشرق أوسطية الضعيفة والمنقسمة على نفسها، ولهذا في ذلك المبحث سنوضح الاستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق

¹ محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط1، 1992م، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992م، ص 257.

الأوسط ما بعد حروب الخليج حتى الآن، من خلال بيان دورها في أزمات ما بعد ثورات الربيع العربي في العصر الحديث وبيان أثر كل ذلك في تحديد السيناريوهات الإيرانية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط من خلال رؤية الباحث

1.3 الدور الإيراني في الإزمة السورية واليمينة.

1.1.3 الدور الإيراني في الازمة السورية.

لقد تحولت انتفاضة الشعب السوري السلمية في مارس 2011م حرب أهلية شاملة خلفت آلاف القتلى ومدن مدمرة وجذبت العديد من التدخلات من الدول الأجنبية، لإيران وسوريا علاقات تاريخية طويلة الأمد، لا يسمح المجال هنا لشرح تلك العلاقات، ولكن ما يجب التأكيد عليه هو أن دمشق مثلت لإيران دائماً نافذة في غاية الأهمية لطموحها في المنطقة العربية وتعطيها قدر كبير من المناورة من خلال التنسيق مع حركات المقاومة في لبنان وفلسطين.¹

وعندما حدث الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 م، انقلب التوازن في المنطقة رأساً على عقب، حيث برزت العديد من التناقضات؛ حيث شكل احتلال العراق فرصة لإيران للتمدد إلى الساحة العراقية من خلال المذاهب الكثيرة في العراق، وتعارضت المصالح السورية – الإيرانية في العراق، حيث تريد سوريا بقاء العراق كدولة موحدة حيث قامت بالتحالف مع قوى المقاومة العراقية التي تؤكد على وحدة العراق وعروبه، وسمحت لها بأن تستخدم حدودها مع العراق، ولكن إيران مضت في بناء تحالفات مع الشيعة السياسية ودعمت بناء نظام طائفي يتبع سياسات انتقامية في العراق.²

إن سوريا بمعطياتها الجيو سياسية تمثل قلب المشروع الإيراني ولها أهمية بالغة له في الجوار العربي في الشرق، حيث من خلال سوريا يمكن لطهران أن تربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي يبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق ووصولاً إلى سوريا التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني وصولاً إلى لبنان، ولهذا تم التحالف بين نظام الأسد السوري مع إيران، وتلك المصالح تتعارض مع مصالح العديد من الدول العربية التي تنظر بحساسية مفرطة لهذا التحالف.³

¹ خيام الزعبي، السياسة الخارجية السورية بين الثابت والمتغير، العدد 166، المجلد 41، د.ت، ص 172.

² محمد جمال باروت، الحالة السورية، في كتاب " كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية "، تحرير وتنسيق نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010م، ص 287.

³ وليد محمد ربيع عبد الحميد، عشر سنوات من التدخل الإيراني في سوريا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13، العدد 1، مصر، 2022م، ص 45.

ولذلك فقد وجدت إيران في سوريا قوة إقليمية تجمع في طياتها العديد من الخصائص والسمات مثل:

- الخصومة الشديدة مع حزب البعث العراقي.
- العداء للصهيونية ولمشاريع الهيمنة على المنطقة العربية.
- لا توجد في سوريا معادلة سنية في ظل حكم حزب البعث السوري.
- لقد شكلت سوريا لإيران الإطلالة الخاصة بها على البحر المتوسط واليد الطولي في لبنان.
- على الصعيد العسكري: إيران تدفع بدول وأذرع إقليمية لها يوصلها إلى المتوسط وسوريا تعد ذراع قوي لإيران بعد سقوط العراق عام 2003م، ولهذا قدمت إيران لسوريا مساعدات عسكرية وأمنية كبرى في اتفاقية 15 يونيو 2006م.
- بناء أنظمة دفاع جوى جديدة في سوريا لأجل تلاشي تحليق سلاح الجو الإسرائيلي فوق القصر الرئاسي في دمشق.

ولهذا تحرص إيران غاية الحرص على استمرار نظام بشار الأسد في سوريا، حيث إن تغيير هذا النظام يعد ضربة لإيران تنعكس فشلاً على سياستها الداخلية، وخاصة أنه توجد معارضة مدنية قوية في النظام، فأصبحت سوريا ما بعد الثورة بمثابة " ولاية إيرانية".¹

2.1.3 الدور الإيراني في الأزمة اليمنية.

نلاحظ دائماً أن إيران تتحرك في المنطقة العربية من خلال الخلفية التاريخية حيث تمثل بشكل أو بآخر سياقاً عاماً لدورها وأنشطتها في المنطقة من خلال إرثها التاريخي الإمبراطوري الفارسي الذي مارست من خلاله قدر من الهيمنة على أجزاء المنطقة العربية ومن بينهم اليمن وبالإضافة إلى مذهبها الشيعي، تمثل كل تلك المعطيات إلى بعضها البعض ، إطار حقيقي لمحاولة إيران لاستعادة أمجاد ماضيها الإمبراطوري القديم والذي يشغل حيزاً كبيراً في تصورات المسؤولين الإيرانيين، حيث دأب بعض القادة والمسؤولين على التذكير بالإمبراطوري القديم لبلادهم، ويعود أهم أهداف إيران للتدخل في اليمن هو إضرارها بدول جوار اليمن وهم دول الخليج العربي والعمل على عرقلة أي مشاريع مستقبلية بين اليمن وجواره الإقليمي قد يترتب عليه أي نفوذ للدول الخليجية في اليمن وفي المنطقة بشكل عام

¹ وليد محمد ربيع عبد الحميد، عشر سنوات من التدخل الإيراني في سوريا، مرجع سابق، ص 46.

وفي حال عدم تحقق هذا الهدف فالحل الإيراني هو دفع اليمن للفوضى والاضطراب والتشرد مما يخلق بيئة مواتية مؤيدة للتغلغل الإيراني؛ بمبدأ "إذا لم تنتفع فضر".¹

تدخلت إيران في اليمن من خلال دعم الحوثيين لنشر المذهب الاثنا عشري في اليمن، ومواجهة التمدد السني السلفي، فالمشروع الإيراني في تصدير الثورة ليس مشروعاً إسلامياً بل هو سياسي بالدرجة الأولى، وبالإضافة إلى أن اليمن له موقع جيوسياسي لا مثيل له ويكفي تحكمها في باب المندب الذي يعد أحد أهم المضائق الدولية والذي يعتبر شريان الحياة البحرية، حيث تمر أغلب السفن التجارية من خلاله، والنفط الخليجي الذي يعد شريان الحياة للخليج يمر من خلاله وعبر قناة السويس ليصل إلى أوروبا والأمريكيتين، مما يؤكد مدى أهمية اليمن بالنسبة لإيران، وبالتالي من خلال السيطرة الإيرانية على اليمن تتم السيطرة على طرق الناقلات البحرية للنفط ولهذا تعمل إيران على الدعم المادي والمعنوي للحوثيين بشكل دائم، ووجود إيران مهيمنة على اليمن يضمن لها نفوذ ليس على اليمن فقط ولكن على الخليج العربي والعالم العربي بشكل عام، وفي ظل الحرب الإسرائيلية الصهيونية على غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 م حتى الآن، ومحاربة الحوثيين لجميع السفن الداعمة لليهود والعمل على منع مرورها من مضيق باب المندب، خلق للحوثيين حالة من الشعبية الهائلة في العالم العربي الممزق، وللشعوب الكارهة وبشدة لضعف الحكام وتخاذلهم، وهذا ما استطاعت إيران استغلاله جيداً لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل أساسي في منطقة الشرق الأوسط، حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من معادلة الحرب والسلام والقوة في منطقة الشرق الأوسط.

2.3 الدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية.

القضية الفلسطينية تلك القضية التي تحتل وجدان الشعوب العربية والتي تعد العامل المحرك للعديد من السياسات والاستراتيجيات في العالم العربي، وبـل السياسات الدولية بشكل عام، للقضية الفلسطينية تاريخ طويل لا يسمح المجال هنا لمناقشته ولكن ما يجب ذكره جيداً أن تلك القضية يتم استغلالها وبشكل واضح وصريح في السياسات لأجل تحقيق كل طرف ما يريده، وبالتالي لم تكن إيران بعيدة عن تلك القضية أبداً، فإيران هدفها الأساسي هو التمدد والسيطرة على حساب دول العالم العربي، فكيف لا يكون لها دور في القضية الفلسطينية التي تشكل الوجدان الأول والأساسي والعالم النفسي للشعوب العربية!!، وبالإضافة إلى أن إسرائيل أهدافها أيضاً "إسرائيل الكبرى من الفرات إلى

¹ محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، المملكة العربية السعودية، د.ت، ص 39.

النيل" والذي يتعارض مع الأهداف الإيرانية التي تسعى أيضا إلى السيطرة الاستراتيجية في إقليم الشرق الأوسط، ومن هنا يظهر الخلاف الإيراني الإسرائيلي فكلاهما يريدان السيطرة على العالم العربي، ولم يكن هدف إيران تحرير بيت المقدس الذي يمثل قبلة المسلمين الأولى وثالث الحرمين الشريفين، بل الهدف هو استغلال القضية لأجل تحقيق أهدافها في المنطقة.

ولعل الهدف الأساسي للدور الإيراني في القضية الفلسطينية يستند إلى استراتيجية التمدد الإيراني في منطقة الشرق الأوسط مما يضمن لها دور فعال مع كل من الحركات الفلسطينية وسوريا وحزب الله اللبناني والذي يوجد في خط التماس مع الاحتلال الإسرائيلي، ولهذا فإن حزب الله اللبناني هو الذراع الإيراني لضرب إسرائيل ومحاولة تحطيم أحلامها وأوهامها في الشرق الأوسط، وبالإضافة إلى أن المقاومة الفلسطينية وجدت في إيران منفذا هاما لها لتحقيق قضيتها الأساسية وهي تحرير بيت المقدس وبالإضافة إلى أن إيران عدوة إسرائيل، وبمبدأ عدو عدوي صديقي، وخاصة في ظل انسحاب الدول العربية عن دعم القضية الفلسطينية وتخاذل الحكام العرب عن دعم المقاومة.

إذن يمكن تلخيص الأهداف السياسية والاستراتيجية للدور الإيراني في القضية الفلسطينية كالتالي: ¹

- الحفاظ على دور ريادي لها في القضية والصراع العربي الإسرائيلي بجعل إيران طرف مباشر في المعادلة السياسية بتفاعلاتها الإقليمية والدولية، وهذا لما لتلك القضية من دور ومكانة وتأثير عظيم في السياسة العالمية.
- سعي إيران للقيام بدور إقليمي يتلاءم مع إمكانياتها وقدراتها وهذا بوصفها دولة محورية في المنطقة، وذو دور إقليمي متميز فإذا لم يعترف أحد بهذا الدور، فستقوم على انتزاعه عنوة.
- الحسابات السياسية الاستراتيجية الإيرانية التي تجد في فلسطين المحتلة وقطاع غزة المطل على البحر المتوسط الأبيض عمق استراتيجي لها مضاد لإسرائيل مما يشكل مصدر تهديد للمعادلة الأمنية الإيرانية.²
- تحقيق القيادة في العالم الإسلامي، من خلال خطاباتها المعادية لإسرائيل والولايات المتحدة وتحريك الرأي العام والشعور الديني للدفاع عن إيران، هذا الخطاب المعادي لإسرائيل الذي لم تسمعه الشعوب العربية منذ ما يزيد عن أربعين عاماً من قيادة سياسية.

¹ حمدان عبد الله أبو عمران، الدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية، الأهداف والمحددات، مجلة رؤية تركية، العدد 8 السنة 3، 2019م، ص 100

² نادية سعد الدين، إيران والقضية الفلسطينية، تأرجح النفوذ بين الأيديولوجية والمصالح، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2016/1/28م، القاهرة، ص 25.

- دعم إيران لحركات المقاومة الفلسطينية السنية يخدم توجهها الإسلامي السياسي في أن إيران تخرج من عزلتها ولا تريد نشر المذهب الشيعي في العالم العربي.¹

3.3 السيناريوهات الإيرانية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط.

في هذا الجزء سيحلل الباحث السيناريوهات المستقبلية لتشكيل السياسات الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولقد توصلت الدراسة إلى ثلاث سيناريوهات: -

1.3.3 سيناريو استمرار الأوضاع القائمة والتوازنات الحرجة في المنطقة.

يرتبط هذا السيناريو بمستقبل مرجع لإقليم الشرق الأوسط ، من حيث استمرار الفوضى في بعض الدول والاستقرار الجزئي في بعض الدول الأخرى ، بل إن الدولة الواحدة قد يوجد فيها جزء فوضوي وجزء مستقر ، مع محاولة استيعاب الأزمات الأمنية ، مما يؤدي إلى إطالة أمد حالات عدم الاستقرار والعجز عن رفع مستويات التنمية والتكامل الاقتصادي الإقليمي والاستيعاب السياسي ، وبالرغم من ذلك تجنب الانهيار التام للدولة² ، وفي هذا السياق تمد إيران أذرعها الإقليمية التدخلية في الصراع وتعمل على بناء شبكة مع الفاعلين من غير الدول والعمل على تعميق الانقسامات الطائفية والمذهبية والحروب بالوكالة والمواجهات غير المباشرة، حيث لا تصل إلى حد المواجهة المباشرة.

2.3.3 زيادة دور إيران كدولة محورية.

يقوم هذا السيناريو على تصور فشل دول الجوار العربي على معالجة القضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية وهذا نتيجة للتركيز على القضايا الأمنية لها فقط ، مما يزيد من الاستياء الشعبي ويؤدي إلى انتشار وتصاعد الاضطراب وعدم الاستقرار في العديد من دول المنطقة ، مما يوازي تراجع قدرة الأنظمة الإقليمية على مواصلة الصراعات الخارجية وانكفاؤها على الساحات الخاصة بالصراع الداخلي فقط ، وفي حين إن بعض الدول الأخرى تركز على ذاتها فقط والهروب مما يحدث في الخارج ، مما يعمل على زيادة الحروب الهجينة والمباشرة في المنطقة العربية وبالإضافة إلى الصراعات الداخلية والحروب بالوكالة ، مما يشكل تفاقم لأزمات الصراع.

¹ حمدان عبد الله أبو عمران، الدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية، الأهداف والمحددات، مرجع سابق، ص 101.

² على جلال معوض، مستقبل إيران في الشرق الأوسط "سيناريوهات الأدوار المحتملة وخيارات التأثير العربية الممكنة"، مجلة الدراسات الإيرانية "دراسات وأبحاث معمقة"، السنة 2، العدد 7، يونيو 2018م، ص 40.

وهذا يفتح لإيران دور سياسي واستراتيجي لصعودها لأجل استغلال حالات الفوضى والفراغ السياسي لصالحها، مع الحرص على إبقاء الفوضى خارج الحدود الإيرانية، مما يظهر دورها كدولة محورية في الشرق الأوسط لها دور في غاية الأهمية في التوازن الاستراتيجي.

3.3.3 سيناريو الإصلاح والتنسيق الإقليمي مع دول الجوار العربي.

يقوم هذا السيناريو على افتراض وجود توازن استراتيجي متعدد الأطراف في الشرق الأوسط، من خلال إيران ومصر والسعودية وتركيا، وهذا لأن تلك القوى هي الأكثر تأثيراً في الإقليم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وبالإضافة إلى أن كل طرف لا يمكنه تجاهل الطرف الآخر وتجاهل ثقله الإقليمي، وخاصة أن دولاً كبرى مثل مصر والسعودية لن تسمح لإيران أن تلعب دوراً محورياً فعالاً بمفردها في المنطقة العربية وتجاه القضايا العربية الراهنة وأهمها القضية الفلسطينية.¹

4. الخاتمة:

لقد تم خلال البحث بيان الطموح الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة منذ حرب الخليج 1980 الأولى حتى عام 2023 م، ولقد توصل الباحث إلى النتائج والتوصيات التالية

1.4- النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: -

■ إن إيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979 م تتعامل مع العالم العربي بشعار تصدير الثورة الإسلامية، حتى ما بعد حرب الخليج الثانية، وبدأت إيران في تغيير استراتيجيتها في محاولة التعامل مع دول الجوار العربي بسياسة ودبلوماسية وصدقة، وهذا عندما وجدت أن ذلك الشعار لم يحقق لها أي نتائج تذكر في إقليم الشرق الأوسط، ولكن هذا ليس معناه التنازل عن هدفها الأساسي في مد النفوذ الشيعي في العالم العربي.

■ في العصر الحديث وما بعد ثورات الربيع العربي لعام 2011 م، وجدت إيران أن حالات الثورة والتمزق والضعف التي أصابت العالم العربي فرصة لا مثيل لها للتدخل في شؤون تلك الدولة بالوكالة من خلال أذرع دينية وسياسية لها تارة مثل الحوثيين في اليمن، ومن خلال التعاون

¹ أحمد جلال محمود، سياسات إيران الإقليمية في المنطقة العربية وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 58، ج1، نوفمبر، مصر، 2020م، ص 158.

والدبلوماسية مع الأنظمة العربية الجديدة، وبالإضافة إلى استخدام العنف لواقضى الأمر للحفاظ على نظام عربي تريده مثل تدخلها في سوريا ودعمها لنظام بشار الأسد حتى أصبحت سوريا تلك الدولة العربية الكبرى ما هي إلا ولاية إيرانية.

■ إيران لا تتهاون في استغلال القضية الفلسطينية كبروجاندا لها وإظهار عدائها لإسرائيل وهذا لأجل استغلال وجدان الأمة العربية من خلال إبراز إيران كدولة إقليمية نووية معادية لإسرائيل وللدول الكبرى الداعمة لها، مما يظهر إيران في صورة "البطل" في نظر الشعوب العربية التي تمثل لها فلسطين القضية الأولى والأساسية، وخاصة في ظل حالة ضعف الحكام العرب وصمتهم، ولكن لو اقتضى الأمر يوما وكانت مصلحة إيران مع إسرائيل فلن تتهاون إيران في التعاون مع إسرائيل لأجل مصلحتها.

■ من خلال ما سبق يتضح للباحث أن السياسة الإيرانية تجاه الشرق الأوسط ودول العالم العربي قد أضرت به ضررا بالغاً، فبالرغم من أنه لا يمكن إنكار أن التخاذل والضعف العربي وزرع إسرائيل في قلب العالم العربي هما السبب الأساسي لما وصلت إليه البلدان العربية، ولكن لإيران وسياستها أثرا بالغاً، فنتيجة لحرب الخليج الأولى وما نتج عنه من ضرر بالغ للموانئ البحرية المنتجة للنفط، جاءت الدول الكبرى وزرعت قواعد عسكرية لها في الدول العربية، ونتيجة للتدخل الإيراني في الأزمة السورية ودعمها الهائل لنظام بشار الأسد، فقد تدمرت سوريا تماما وأصبحت شبه دولة.

2.4- التوصيات: -توصى الدراسة بالآتي: -

■ يجب العمل على قراءة التاريخ الإيراني بشكل كامل وخاصة التاريخ الإمبراطوري لإيران عندما كانت دولة فارسية، وثم ما بعد فتح المسلمين لها وبالإضافة إلى قراءة تاريخ التشيع والشيعة في العالم الإسلامي، وهذا لأجل استنباط السياسات الإيرانية في المنطقة، فلا يمكن معرفة كيفية تحرك دولة تجاه الدول المجاورة لها دون قراءة تاريخها معها والتفاعلات التي تمت بينها على مدى قرون طويلة، ولهذا توصي بضرورة كتابة دراسات تاريخية مختصرة توضح تفاعل إيران مع دول الجوار العربي لأجل استنباط سياسات إيرانية المستقبلية.

■ يجب العمل على صياغة استراتيجية عربية موحدة لأجل مجابهة المد الإيراني في الدول العربية ووضع آليات لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

- يجب على الأنظمة العربية أن تقوم بالعمل على إحداث إصلاحات داخلية اجتماعية وثقافية وسياسية ودينية وأمنية لأجل سد الفراغ الذي ترك للقوى الإقليمية مثل إيران لأجل التدخل في شؤونها الداخلية.

5. المصادر والمراجع:-

1.5- المصادر والمراجع باللغة العربية:-

الكتب:-

- إبراهيم المنشاوي، الأبعاد والتداعيات للنفوذ الإيراني في لبنان، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2016م.
- أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003م دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2012م.
- بيار سالينجر وأريك لوران، الملف السري لحرب الخليج، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 1993م.
- بيرسلنجر وأريك لوران، حرب الخليج "الملفات السرية"، تحقيق عادل حمودة، ترجمة د. عزمي مخلوف، ط1، دار سفنكس للطباعة والنشر، القاهرة، 1991م.
- تقييم حالة بعنوان "إيران في افق عام 2025م، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، مايو، قطر، 2016م.
- حسن محمد طوالبه، مناقشة النزاع العراقي الإيراني، الوطن العربي، ط1، بيروت، 1984م.
- سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية دراسة أدوات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان 2005-2013م، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، بيروت، 2014م.
- صائب عبد الحميد وآخرون، الإمام الخميني وتجديد الفقه السياسي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، بيروت، 2008م.
- على باكير الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين التركية والإيرانية حيال سورية، كتاب خلفيات الثورة دراسات ثورية، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للدراسات والأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2013م.
- القصاب عبد الوهاب، الحرب العراقية الإيرانية 1980م-1988م قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الركن الأول، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2014م.
- محمد جمال باروت، الحالة السورية، في كتاب "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية"، تحرير وتنسيق نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010م.

- محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، المملكة العربية السعودية، د.ت.
- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط1، 1992م، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992م.
- نادية سعد الدين، إيران والقضية الفلسطينية، تأرجح النفوذ بين الأيديولوجية والمصالح، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2016/1/28م، القاهرة.
- وسام الدين العلكة، التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياتها الإقليمية والدولية، دمشق، 2013م.
- وليد عبد الحفي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية 2020م، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، ط1، الجزائر، 2010م.

الأطاريح والرسائل:

- حسنى عبد الحق، إستراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط: دراسة حالة: العراق، سوريا، اليمن، رسالة دكتوراة، فرع علاقات دولية، شعبة العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، 2022م.
- دراجي زويبي، حرب الخليج الثانية 1990-1991م "تداعياتها وأثارها"، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسلية، الجزائر، 2016م.
- فاطمة نيشانى وفتحية حمادو، الحرب العراقية الإيرانية والدور الدبلوماسي للجزائر في حل الأزمة 1980-1988م، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016م.

الدوريات والمجلات:

- أحمد جلال محمود، سياسات إيران الإقليمية في المنطقة العربية وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 58، ج1، نوفمبر، مصر، 2020م.
- حمدان عبد الله أبو عمران، الدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية، الأهداف والمحددات، مجلة رؤية تركية، العدد 8 السنة 3، 2019م.
- خيام الزعبي، السياسة الخارجية السورية بين الثابت والمتغير، مجلة جامعة بيرزيت، العدد 166، المجلد 41، فلسطين، د.ت.

- سليمان سعيد جمعان عفيف، حرب الخليج الثانية "حرب تحرير الكويت"، الفترة من 1990/8/1م حتى 1991/2/28م، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 45، جامعة قناة السويس، مصر، د. تاريخ.
 - على جلال معوض، مستقبل إيران في الشرق الأوسط "سيناريوهات الأدوار المحتملة وخيارات التأثير العربية الممكنة"، مجلة الدراسات الإيرانية "دراسات وأبحاث معمقة"، السنة 2، العدد 7، يونيو 2018م.
 - مغلد مبيضين، العلاقات الخارجية الإيرانية 1997م - 2007م، دراسات دراسة حالة السعودية، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008م.
 - وليد الخالدي "أزمة الخليج: الجذور والنتائج، مؤسسة الدراسات الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 5، فلسطين، 1991م.
 - وليد محمد ربيع عبد الحميد، عشر سنوات من التدخل الإيراني في سوريا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13، العدد 1، مصر، 2022م.
- المواقع الإلكترونية: -
- "كم يبلغ عدد اليهود في العالم العربي؟"، موقع مسبار الإلكتروني، 11 أغسطس 2023م، زيارة الموقع 25 مارس 2024م، <https://misbar.com/qna/2023/08/20/%D9%83%D9%85-%D9%8A%D8%A8%D9%84%D8%BA-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A>
 - مقال "إيران وإسرائيل تضحكان عليكم أيها العرب" للكاتب د. فيصل القاسم، 16 فبراير 2018م، تاريخ الزيارة 25 مارس 2024م، مدونة الجزيرة، <https://www.ajnet.me/blogs/2018/2/16/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B6%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%83%D9%85-%D8%A3%D9%8A%D9%87%D8%A7>

- مقال "هل تنهي عودة العلاقات بين السعودية وإيران الأزمات الراهنة؟"، نسرين حاطوم، 17 أغسطس 2023م، زيارة الموقع، 25 مارس 2024م، شبكة عربي NEWS، BBC، <https://www.bbc.com/arabic/articles/cpv2dlqp25wo>

2.5- المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية: -

- Lana Ravandi-Fadai, Russo-Iranian relations and the Vienna nuclear agreement. Research paper, Arab center for research and policy studies, November 2015, p11.
- Nihataliözcan and Özgürözdamar, Iran's nuclear program and the future of u.s.- Iranian relations, Journal compilation, middle east policy council, 2009, p125

-

تركيا وإدارة مقاربات الصراع الجيوبوليتيكية في ظل تحولات بيئة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Türkiye and the management of geopolitical conflict approaches in light of the transformations in the environment of the Middle East and North Africa region



د. فراس عباس هاشم مجيد^{*1}

¹ جامعة البصرة - كلية القانون / العراق

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في التركيز على حدود الإدراك التركي بأشكالها المختلفة بأهمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الادبيات السياسية والاستراتيجية التركية. كما تعرض الدراسة التغيرات المستمرة التي تشهدها البيئة الإقليمية خاصة في العقود الأخيرة والتي يحكمها منطق الصراع انطلاقاً من سيرورة تطورات الأحداث. كما تناقش الدراسة صياغة تركيا تصورات تجتذب الآخرين إليها، تستهدي بقواعد استراتيجية جديدة من وسائل التفاعل وأدواتها المختلفة ترفع من مداه صعودها الاقليمي. كما تناقش الدراسة التحديات المختلفة التي تواجه تركيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تحتم عليها اعادة النظر في تفاعلاتها في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الجيوبوليتيكية، تركيا، منطقة الشرق الأوسط، الطاقة.

Abstract:

This study focuses on the limits of Turkish perception, in its various forms, of the importance of the Middle East and North Africa region in Turkish political and strategic literature. The study also presents the continuous changes taking place in the regional environment, especially in recent decades, which are governed by the logic of conflict based on the process of developments of events. The study also discusses Turkey's formulation of perceptions that attract others to it, guided by new strategic rules of means of interaction and its various tools that increase the extent of its regional rise. The study also discusses the various challenges facing Turkey in the Middle East and North Africa region, which require it to reconsider its interactions in the region.

Keywords: geopolitics, Turkey, the Middle East region, energy.

1. مقدمة

لا شك فيه تعكس حدود الإدراك التركي بأشكالها المختلفة بأهمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأدبيات السياسية والاستراتيجية التركية، نظراً لموقعها الجغرافي والخصائص الجيوسياسية والجيواستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة، لا سيما في ظل طبيعة المتغيرات المستمرة التي تشهدها بيئة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خاصة في العقود الأخيرة والتي يحكمها منطق الصراع انطلاقاً من سيرورة تطورات الأحداث، وما تبعها من ديناميته في تحولات هيكل القوى في النظام الإقليمي الشرق أوسطي وما يمكن أن تؤدي إليه من تطورات استراتيجية.

وفي هذا المجال فإن محاولات تركيا بتعزيز دورها واثبات نفسها ضمن المعادلات الجيوبوليتيكية الجديدة في المنطقة، بحاجة إلى إيجاد منطلقات متعددة لفرض نفسها من خلال مواكبة تطورات الأحداث والانتقالات التاريخية التي تشهدها المنطقة، وأيضاً بحاجة إلى فهم عميق لمسارات التغيير في موازين القوى الإقليمية، استدراكاً لإعادة صياغة استراتيجية انفتاحها على دول الإقليم وخلق توازنات جيدة، على نحو يفضي إلى تعزيز موقفها في المنطقة، ومن ثم إلى تأكيد فرضية استعادة مكانتها التقليدية في هيكل النظام الإقليمي.

يضاف إلى ذلك، تحاول تركيا في ظل التغيرات الجيوبوليتيكية في المنطقة خاصة بعد عملية طوفان الأقصى والحرب الروسية الأوكرانية صياغة تصورات تجتذب الآخرين إليها، تستهدي بقواعد استراتيجية جديدة من وسائل التفاعل وأدواتها المختلفة ترفع من مداه صعودها الإقليمي لتشمل آفاق النظر في بناء شراكات استراتيجية من جهة وتعزيز وتطوير التعاون الدفاعي مع حلفائها من دول المنطقة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى إدارة تعارض مصالحها الجيوبوليتيكية مع الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الإقليم ومواجهة التحديات التي تمثل تهديداً مباشراً لمصالحها القومية.

أهمية الدراسة: وعليه تنطلق أهمية الدراسة من كونها تحاول فهم مساعي التحول في تصاعد أهمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سلم الأولويات الاستراتيجية التركية، لا سيما من خلال محاولاتها في فرض رؤاها وإعادة بناء تموضع وجودها في الإقليم، ومحاولات استعادة نفوذها داخل النطاقات الجيوبوليتيكية التقليدية في المنطقة.

الإشكالية: وتنطلق الدراسة من مشكلة مفادها: " شكلت التطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دافعاً محركاً نحو انتهاز تركيا مجموعة من التدابير الاستراتيجية تمكنها من تعزيز فاعلية حركتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالتالي تحاول الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات حول: ماهي طبيعة التحولات الجيوبوليتيكية التي تشهدها بيئة المنطقة؟ وما هو موقف تركيا من تلك التطورات؟ وكيف ساهمت في إعادة رسم ملامح استراتيجيتها تجاه المنطقة؟

وماهي طبيعة الأبعاد الجيوبوليتيكية التركية التي وظفتها من أجل تعزيز تواجدتها في المنطقة؟ وماهي طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجه الممارسات التركية في المنطقة".

الفرضية: تقوم الدراسة على فرضية: " تحاول تركيا من خلال تعدد الأساليب وأطر الأدوات المختلفة في استراتيجية تحركاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفق منظور جيوبوليتيكي يعيد تشكيل مسار مساحات الانغماس والتمركز الجغرافي في المنطقة، أمام تصاعد الاستقطابات الإقليمية في المنطقة".

المنهج: أما منهجية الدراسة سوف يتم اعتماد المنهجين الوصفي والاستقرائي، فالمنهج الوصفي يتناول طبيعة التحولات المختلفة التي طرأت على بيئة تفاعلات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصراعية والتي سمحت بإعادة الرهانات الاستراتيجية التركية حيال توسعه تحركاتها في جغرافية المنطقة. والمنهج الاستقرائي لفهم وتفسير المرتكزات التركية التي مكنتها من الناحية الاستراتيجية على إعادة تعريف مصالحها القومية، على المستويات كافة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية في فضاءات الإقليم.

واتساقاً مع ما تقدم سيتم توزيع هيكليّة الدراسة إلى ثلاث محاور. يركز المحور الأول: الاستجابة التركية لجغرافية المتغيرات المكانية في جيوبوليتيكا الإقليم. أما المحور الثاني يتناول: إيجاد ديناميكيات الترابط تجاه مساحات التفاعل وامتداداتها الجيوبوليتيكية. فيما تناول المحور الثالث: تفاقم مسارات التحدي التركي في جغرافية الشرق الأوسط ودينامياتها.

2. الاستجابة التركية لجغرافية المتغيرات المكانية في جيوبوليتيكا الإقليم

يمكن القول أن هناك عدة دوافع ومتغيرات تقف وراء تصاعد الاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيما في ظل تطورات الأحداث الجيوبوليتيكية التي تشهدها المنطقة، وساهمت في بلورتها عدة عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية وأمنية أعادت تشكيل بيئة لتفاعلاتها الإقليمية .

1.2 الإدراك المكاني لبوصلة التموضع في خريطة الشرق الأوسط

إن إعادة بناء الهوية بوعي بالمكان والزمان في إطار التراكم التاريخي والحقائق الراهنة، يعتبر أحد الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الظهور على مسرح التاريخ والمساهمة في التراكم البشري، إنما أيضاً لأنّ الذهنية الاستراتيجية التي لا تستند إلى نية لأثبات وجودها في ساحات الفعل الجغرافي التي تحيط بها، لا يمكنها التخلص من السلبية التي تعيشها، ومن هنا نستنتج أن المجتمعات التي تمتلك الذهنية الاستراتيجية الثابتة والتي تنتج مفاهيم وأدوات ومجالات جديدة حسب الظروف المتغيرة والمحيطه بهذه الذهنية تستطيع أن تفرض ثقلها في مقاييس القوى الدولية، أي أن لها

مسوغاتها ومظاهرها المتعلقة بمنظورها الجيوبوليتيكي⁽¹⁾. لهذا اعطى المفكرون الاستراتيجيون مصطلح الجيوبوليتيكية بعداً ملموساً في تفسير الحقائق الجيوبوليتيكية، لا سيما بعد أن أصبحت تتعامل مع الخريطة السياسية العالمية والعوامل الجغرافية باعتبارها مدخلات لتخطيط السياسات، ليس جديداً بل يمكن إرجاعه إلى العصور القديمة، فخلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين اكتسبت الجيوبوليتيكية أهمية بالغة وأصبحت العامل الرئيسي في تحديد توازن القوى في السياسة العالمية⁽²⁾.

مما تقدم، تشكل منطقة الشرق الأوسط في وجودها حيزاً يحيل على التفكير والتأمل دوماً وأدراك اغوارها استراتيجياً، حيث تحتل المنطقة مكانة استراتيجية في النظام العالمي على نحو فعلي، حتى يخيل لك أنه ليست هناك بقعة في العالم تعادل نفس أهمية هذه المنطقة، ومن هنا يبرز البعد الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل العديد من الأحداث والمتغيرات المهمة التي شهدتها فضاءات المنطقة⁽³⁾.

وبناء عليه، تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى (Balance of Power) والمصالح في العالم، فموقعها الاستراتيجي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد، كما أن توسطها قارات العالم قديماً وآسيا وإفريقيا وتمسكها جغرافياً وتحكمها في أهم الممرات الدولية وإطلالها على بحار ومحيطات هامة، قد جعل منها محطة للتفكير والتقييم الاستراتيجي من قبل

القوى الفاعلة نظراً لموقعها الجغرافي الحيوي، ولما ينتجه نطاقها من أهمية قصوى في العلاقات الدولية⁽⁴⁾.

ومن المفيد الإشارة إلى أن تحديد إقليم الشرق الأوسط يكتنفه الغموض وذلك يعود إلى أن هناك نوعاً من المفهوم المسبق أدى إلى التباس ثلاثة مصطلحات في الغرب الأوروبي وهي: "الشرق الأوسط"، "الوطن العربي"، "العالم الإسلامي"، فالوطن العربي يشتمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط ويمتد خارجه إلى شمال أفريقيا، أما العالم الإسلامي فيشمل الشرق الأوسط كله ويمتد فما وراءه في شتى لاتجاهات الجغرافية، والغموض هو ما يجعل الشرق الأوسط أمر غير سهل المنال يرجع إلى كثرة الأسماء والمصطلحات التي استخدمت في الماضي وتستخدم في الحاضر للإشارة إلى الإقليم أو

(1) فراس عباس هاشم، "التزام الجيوبوليتيكي للسرديات المتخيلة في الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط ممكنات الصعود وتحديات النفوذ"، مجلة إنكي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (1)، 2021، ص 179.

(2) سامي بخوش، سفيان منصوري، "جيوبوليتيكية الشرق الأوسط تصور سيناريوهات مستقبل المنطقة"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد (4)، 2021، ص 439.

(3) المرجع نفسه، ص 439.

(4) نورالدين دخان، سليم بدرة، "تركيا ومسعى البحث عن فرض الوجود كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة

الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد (1)، 2020، ص 805.

الجزء منه ونجد في الكتابات الحديثة أن الشرق الأوسط يشمل كل من "الشرق الاقصى" (Far East) و"الشرق الأدنى" (Near East) و"الشرق الأوسط" وهو الإقليم الذي يشمل على عدد من الدول العربية وغير العربية⁽¹⁾.

ولهذا بدت البيئة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا أرضاً خصبة ونواة تتضمن ملامحها فسيفساء متعددة الألوان والمشارب، من حيث التكوين العرقي والديموغرافي والديني والأيدولوجي... الخ. ومن ثم تتنوع أنظمة الحكم والسياسات والارتباطات داخل الإقليم وخارجه، وتأتي مداخلات القوى الدولية الخارجية في دول الإقليم لتضفي بعداً آخر على تعقيدات المشار إليها تصل في كثير من الأحيان درجة التقاطع والتصادم. رغم ذلك فقد حافظ الإقليم طوال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية على أنواع من التوازنات ضبطتها إيقاعات التوازن الدولي⁽²⁾.

ومن هنا، شكلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرجعية فكرية خصبة للدراسات السياسية للنخبة التركية في ثمانينات القرن الماضي، ومنطلقاً تجاه تحولات قائمة على الانفتاح على العالم الخارجي لغرض إعادة الترتيب البنيوي للسلطة ورفع مكانة تركيا كقوة إقليمية صاعدة، وفي هذا السياق لعبت مجموعة من المتغيرات دوراً كبيراً وهاماً جعل تركيا تعود إلى واجهة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمركز استقطاب وتجاذب دولي دفع بها إلى إعادة النظر في سياساتها الداخلية والخارجية وتحالفاتها الإقليمية وترتيب أولوياتها لغرض تكيفها مع الوضع الراهن⁽³⁾. ولذلك يلاحظ أن هذه التحولات في جغرافية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أسهمت في عدم إيجاد بيئة من الاستقرار في المنطقة، وفي الوقت نفسه بدت المنطقة تنفرد بالحركة والسيرورة الدائمة التي تطراً فيها، وما أفضت إليه من تزايد الديناميات الصراعية التي انبثقت من حركة الفاعلين في الإقليم.

وعليه، تبلورت استراتيجية إقليمية خاصة بعد تراجع مكانة تركيا الجيوستراتيجية لدى الغرب في أعقاب انتهاء الحرب الباردة باعتبارها إحدى آليات الغرب نحو تطوير الاتحاد السوفياتي سابقاً ما زاد من تعثر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي (European Union)، هنا كان لابد لصانع القرار التركي إعادة قراءة مواقفه تجاه قضايا الجوار الإقليمي بشكل براغماتي يدعم استمرارية الوجود التركي

⁽¹⁾ شطاب غانية، "محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (8)،

2016، ص 299.

⁽²⁾ أنور محمد فرج، جليل عمر علي، "التفاعلات والقضايا الإقليمية في الشرق الأوسط من منظور النظرية الواقعية"، مجلة الدراسات

السياسية والأمنية، العدد (4)، 2019، ص 53.

⁽³⁾ نورالدين دخان، سليم بدرة، مرجع سابق، ص 807.

في المنطقة ومن ثمة الحفاظ على الأمن القومي التركي هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل وبشكل دائم على تعظيم المصالح الوطنية الحيوية لتركيا في ذات الرقعة الجغرافية⁽¹⁾.

إضافة إلى ما تقدم، ثمة عامل مهم يدفع تركيا إلى التحرك صوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديداً وهو محاولة ملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة فالتغيرات الإقليمية الراهنة التي يعيشها النظام الإقليمي من انقسام حاد في المواقف والرؤى وهشاشة التحالفات العربية، وانكشاف النظام الإقليمي أمام التدخلات الخارجية وعجزه عن التعامل بحيادية مع الأزمات الداخلية وخصوصاً القضية الفلسطينية، كل ذلك أعطى تركيا التي تتمتع بعلاقات جيدة مع جميع الأطراف العربية وأيضاً مع إسرائيل وأمريكا أعطاها دفعة قوية للتغلغل في المنطقة والانغماس في قضاياها المصيرية ورسم استراتيجية مختلفة تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على خلاف سياساتها القديمة أثناء الحرب الباردة⁽²⁾.

وإزاء ذلك، نجد أن تركيا توظف موقعها الجغرافي في جانبه السياسي -الدولي لتمارس دور "حلقة الوصل" أو "حلقة السلام" بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والغرب وممثلة للغرب في الشرق الأوسط، فمن الناحية الأولى نجد أن القيادة التركية قد بذلت جهوداً خاصة أثناء حرب الخليج الثانية عام (1991) بقصد اقناع الدول الغربية بالأهمية المتصاعدة لتركيا وما يمكن أن تؤديه من دور إقليمي جديد في مرحلة ما بعد الحرب، وضرورة تثمين حلفائها الغربيين للأهمية الجديدة هذه لتحفظ مصالحه في المنطقة، ومن جهة ثانية تقدم تركيا نفسها للمنطقة باعتبارها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة التعاون الإسلامي (Organisation of Islamic Cooperation) أو منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً، وترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية موعلة في القدم الذي يؤثر بالتأكيد على العلاقات ذات الطابع الشمولي مع المنطقة⁽³⁾.

وبهذا فقد عبرت تركيا عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية مستثمرة لموقعها الجيوسراتيجي الذي تتمتع به، وقد أطلقت تلك المشاركة فاعلية على المكانة التركية تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية الآسيوية بشكل خاص، لاسيما وأن تركيا تعد تقليدياً جزءاً من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي، خاصة بعد أدراك المسؤولين الأتراك حجم وطبيعة التطورات الإقليمية التي جرت في المنطقة منذ حرب الخليج الثانية حيث وجب التعامل بموضوعية مع الواقع خاصة بعد تدمير قوة العراق وإفراغ القضية

(1) نورالدين دخان، سليم بدر، مرجع سابق، ص 807.

(2) علي زياد العلي، علي حسين حميد، بواعث الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط، إحصار ناشرون وموزعون، الأردن، 2021، ص 110.

(3) بدر سليم، مجناح آمال، "الشرق الأوسط: دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد (9)، 2018، ص 1047.

الفلسطينية من مضمونها وتمزق القومية العربية (Arab Nationalism) وصارت جامعة الدول العربية حبراً على ورق وخرجت إسرائيل وحدها المستفيدة من تلك الحرب⁽¹⁾.

وهكذا، أصبحت تركيا تدرك الحاجة إلى العثور على التوازن الصحيح بين مصالحها القومية وبين الدور الذي ينبغي أن تقوم به في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويقصد بهذا التوازن أن تذهب تركيا إلى صياغة خياراتها إزاء أية قضية من القضايا استناداً إلى الدور الذي يجب أن تقوم به، وتتراوح هذه الخيارات بين دور "المراقبة" (موقفها من حرب الخليج الأولى) ودور التورط الكامل (أعمالها العسكرية في شمال العراق) وتتراوح الخيارات المتوسطة بين الدور المحدد (في التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية) وعدم الاستثناء من السياسات الأخذ في التبلور فيما يتعلق بشكل خاص بالترتيبات الشرق أوسطية الجاري تصميمها⁽²⁾.

ووفقاً لذلك، في ظل هذه التحولات الهيكلية رات نخبة العدالة والتنمية فرصة فريدة لتعزيز دور تركيا في العالم العربي وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اجمالاً من خلال تعزيز حضور مشروع الإسلام السياسي ولم تتبن هذه الرؤية خيارات مقوضة لنظام الدول القائم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى ذلك الحين بقدر ما تبنت خيارات تعزيز النفوذ بواسطة آليات تتيح تغلغل قوتها الناعمة عبر ابنية النظام الاقليمي القائم وليس بالتصادم معها⁽³⁾. بدت هذه الرؤية بدرجة كبيرة انعكاساً لمقولات نظرية الاعتماد المتبادل المركب التي طورها "روبرت كوهين" (Robert Cohen) و"جوزيف ناي" (Joseph Nye)، وتقول: "إن الدول في ظل التعقيد المتنامي لقضايا العلاقات الدولية و اتساع نطاقها وازدياد عدد الدول في العالم تفضل العمل من خلال التنظيم الدولي الذي يعظم قدراتها على التأثير ويمنحها فرصاً افضل للمساومة من دون الاضطرار إلى اللجوء للقوة العنيفة"⁽⁴⁾.

2.2 دلائل التحول في المقاربات الاستراتيجية التركية تجاه الإقليم

حرياً بنا القول، إن التداخل الكبير في المفاهيم التي غالباً ما تصور الظواهر السياسية، أثر كثيراً في بناء معطى خاص بمصطلح أو مفهوم الاستراتيجية، ليس لأن الأخير يمثل حالة متطورة عن الحالة الراسخة في الذهن أو تلك المعتادة في التصرف، بل لأنه يمثل تأطيراً موثوقاً به من أجل الوصول إلى الأهداف ولأسيما أن طرائق ذلك الوصول تلونت بأنماط سلوكية متباينة، وعليه فإن

(1) بدره سليم ، مجناح آمال ، مرجع سابق ، ص 1044.

(2) المرجع نفسه ، ص 1045.

(3) مالك عوني، "اشتباك الجغرافيا السياسية .. الصدام الحتمي بين العثمانية الجديدة واستعادة القوة المصرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (219)، 2020، ص 198.

(4) المرجع نفسه، ص 198.

دراسة ماهية الاستراتيجية تمثل بحد ذاتها خطوة مقصودة لمعرفة ما يجب حيازته إن لم نقل ما يجب أن يكون⁽¹⁾.

وإزاء ذلك، بدت الاستراتيجية (خطة عمل الهدف منها تحقيق غايات معينة مع وجود نظام خاص من الإجراءات لتنفيذها). وفي هذا توسع كبير لمفهوم الاستراتيجية بحيث لم يعد مقتصرًا على استخدام القوة بل تحول إلى منهج عمل أو خطة شاملة لتنفيذ الغايات كافة. وهذه الغايات تحددها السياسة أو المنهج الذي تضعه الدول كأهداف تروم تحقيقها⁽²⁾. وفي السياق نفسه، نستنتج إلى أن هناك فارقاً بين "العقلانية الاستراتيجية"، و"عقلانية الأهداف". فـ"العقلانية الاستراتيجية" في السياسة الدولية تتعلق بكيفية فهم صانعي السياسات والدول لوضعهم واتخاذ القرارات المستقبلية في عالم مليء بعدم اليقين. بالتالي، تتمثل المهمة الرئيسية في تحديد ما هي الطرق الجيدة، أو العقلانية، مقابل الطرق السيئة، أو اللاعقلانية للقيام بذلك⁽³⁾. وهذا ما فطن إليه بعض العلماء في سعيهم إلى تفكيك حدود العلاقة التي عبرت عنها إشكالية المنظومة الفكرية لعقلانية الأهداف لأنه لا يوجد ما يُعد هدفاً عقلانياً أو غير عقلاني. بالنسبة لهؤلاء، هناك نوع واحد من العقلانية فقط، وهو ما يطلق عليه العقلانية الاستراتيجية. ولا يتفق "جون ميرشايمر" (John J. Mearsheimer) و"سيباستيان روساتو" (Sebastian Rosato) مع هذا الرأي، ففي نظرهما "أنه إذا كانت العقلانية تعني فهم العالم بغرض التحرك فيه تحقيقاً لأهداف معينة، فإن تفسير هذا المفهوم يجب أن يشمل كيفية تفكير الدول في أهدافها بالإضافة إلى كيفية تحقيقها. ويشير المؤلفان إلى أنه على الرغم من أن الدول العقلانية لديها دائماً العديد من الأهداف، فإنها تعتبر البقاء على قيد الحياة هو الهدف الأهم". إن هذه النظرة القديحية تحظى بدعم واسع الانتشار، ولكن ليس بدعم جماعي، إذ ترى بعض نظريات العلاقات الدولية أن تفضيل البقاء ليس علامة على عقلانية الأهداف⁽⁴⁾.

ومهما يكن من أمر، فإن ثمة وفرة في الأدبيات الاستراتيجية التي تسعى إلى الاهتمام بتصاعد دور الجغرافية في العقد الأخير من القرن العشرين، استدعتها دلالية تسارع التحول في طبيعة الواقع الدولي، فضلاً عن تطور حركية الفواعل في النظام الدولي (The World Order)، والتي أفضت إلى تصدر التحولات في جغرافيا العالم وصعود "جغرافيا الاتصال" و"الأقاليم البينية" في بنائها ورواجها موجة

(1) منعم صاحي العمار، منازعات الذات: هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير- الولايات المتحدة انموذجاً، (د.ن)، بغداد، 2012، ص 10.

(2) منعم صاحي العمار، مرجع سابق، ص 13.

(3) جون ميرشايمر، وسيباستيان روساتو، "بوتين نموذجاً: حدود "عقلانية" الدول في إدارة السياسات الخارجية"، عرض: هند سمير، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2024/1/26، شوهد في 2024/1/30، في: <https://futureuae.com/ar->

AE/Mainpage/Item/8986

(4) المرجع نفسه.

الاهتمام في أوجها من حركة النشر في ميادين العلاقات الدولية التي أضحت تمتد إلى صدور الكثير من الدراسات والكتب عن مسارات تلك التحولات والتفاعلات على اختلاف أشكالها، التي يشهدها العالم⁽¹⁾

وتساوقاً مع ذلك، فهذا التغير الذي جاء في تصور "العقيدة الاستراتيجية" التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم يكن فقط تغييراً ينبع من تغير وتتابع النخب السياسية للحكم في حقب تاريخية معينة، فإن هذا الوعي نحو المنطقة تشكل من تغير رؤية تركيا لنفسها، وابتدت اهتماماً بالقيام بدور قيادي إقليمي، وما قد يتطلب من جهة وجود عسكري أو أمني أو نفوذ سياسي على الأرض وإعادة بناء التوازنات في المنطقة لصالحها، وهذا ما يمكن تلمسه من إعادة رؤية جوهر الدور والمكانة التركية من خلال وعي المهمة التي كانت لابد لها من أن تتبوأها منذ انتهاء حكم الدولة العثمانية حتى تتمكن من ضمان تنفيذ مصالحها⁽²⁾. وبهذا المنعطف تعمل تركيا على التفاعل مع التحولات والتغيرات التي استجذبت في المنطقة واستتبعاتها المحلية في جغرافية الإقليم، بما يمكنها من التكيف من الديناميكيات الجديدة من أجل التموضع لفرض نفوذها على العديد من النطاقات الجغرافية، لارتباطها بمصالحه الاستراتيجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن هنا، التمسّت تركيا جراء التصدع الواضح في بنية "النظام الإقليمي" (Regional system) مكنون ضالتها في تحديد مسار استراتيجيتها تجاه الاندفاع الجغرافي نحو الفضاءات المجاورة لها أو القريبة منها عبر تبني سياسة التوسع والقفز فوق الجغرافية، ولم تُعر اهتماماً للاتفاقيات الدولية القائمة بين الدول، واتجهت مباشرة نحو خرق كاملٍ للمبادئ الدولية، مستغلةً المناخ السياسي العام في الشرق الأوسط، جراء جملة من السياسات الأمريكية التي أسفرت في خواتيمها إلى إحداث شرخ بين الدول، وغياب واضح لدور أممي ناظم لتلك التحولات الأساسية والجوهرية في المنطقة⁽³⁾.

وفقاً للأهداف أعلاه، ويهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد وجدت السياسة التركية بأنه يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والتي انعكست على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاسيما التطورات التي جاءت تداعياتها بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر عام (2001) وحرب احتلال العراق عام (2003) وتطورات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي وثورات ما يعرف إعلامياً بـ "الربيع العربي" أواخر عام (2010) إضافة إلى بروز إيران كقوة

(1) فراس عباس هاشم، "جنان يوسف، الولايات المتحدة وإعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية في الفضاءات الجيوسياسية العالمية (منطقة الإندو-باسيفيك انموذجاً)"، أبحاث ودراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص 3. 2022/6/30، شوهد في

2024/1/30، متاح بصيغة pdf على الرابط: <https://www.hcsiraq.net/2314/2022/07/02>

(2) إيمان أيمن حسن الفخراي، "تمدد السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، مركز رواق بغداد للسياسات العامة،

ص 10. شوهد في 2024/2/1، متاح بصيغة pdf على الرابط: <https://rewaqbaghdad.org/home>

(3) حسن مرهج، "أطماع تركيا التوسعية والقفز فوق الجغرافية السياسية"، مركز أوراسيا للدراسات السياسية (كاتيخون)، 19/

2020/7، شوهد في 2024/1/30، في: <https://katehon.com/ar/article/tm-try>

إقليمية لها نفوذها بمنطقة الخليج العربي، وبالتالي فإن هذه المتغيرات فرضت على تركيا إعادة تشكيل سياستها تجاه هذه المتغيرات الإقليمية⁽¹⁾.

بشكل عام تركز تركيا في سياسات تفعيل علاقاتها بمحاور التوسع النفوذ تجاه الفضاءات الجغرافية سواء الآسيوية بصورة عامة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على نحو الخصوص على ركنين أساسيين، الأول: تحقيق المصالح الاقتصادية، خصوصاً أنها تعاني تحديات اقتصادية جمة من جراء العقوبات التي فرضت عليها، إضافة إلى اعتماد اقتصادها على استثمارات أسواق المال الخارجية. الثاني: يرتبط بالمتغيرات الجيوسياسية ومحاولة الضغط على الولايات المتحدة وحلفائها من أجل رفع العقوبات من جهة، والضغط عليها من أجل الموافقة على تزويد تركيا ببعض أنواع الأسلحة التي تحتاج إليها، من جهة أخرى⁽²⁾.

إلى جانب ما سبق ذكره، نستطيع أن نشير إلى أن الأدبيات السياسية الغربية تقدم تفسيرين لظاهرة عودة تركيا إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تخضع تبعاً للتطورات التي تؤثر الممارسات التركية من أجل تجسيدها في الواقع، الأول يقول أن انخراط تركيا في المنطقة هو انعكاس لاستراتيجية ترمي الوصول إلى تنفيذ مشروع إسلامي بشكل خاص في المنطقة، انطلاقاً من بنية سردية تتخذ شكل خطاب ينمي شعوراً دينياً أممياً على خلفية قديمة تقوم على وجود جماعة إسلامية متضامنة فيقودها هذا إلى التعاطف طبعياً مع البلدان التي كانت تتشكل منها الأمة الإسلامية⁽³⁾. أما التفسير الثاني ينظر إلى أن عودة تركيا إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشكل انعكاساً لسياسة عثمانية جديدة لإضفاء طموحات تغذيها توجهات إمبراطورية نحو تحقيق توسع استراتيجي، معنى ذلك اتخذ الانخراط الشرق أوسطي مدخلاً ضرورياً لقراءة "ذهنية الإمبراطورية" مع توسع نطاق الاختراق التركي، ليطاول عودة طموحات تركيا التوسعية التي مازالت تنظر إلى العالم الإسلامي كمنطقة كانت في عهدها تاريخياً وانتزعت منها بالقوة وهي تتمتع اليوم بحق الرعاية عليها⁽⁴⁾.

من هنا نستحضر في هذا السياق ضمن الوضع الجديد مبرر وجوده في ضرورات واضحة لدى تركيا يفصح عن قيم جديدة، تعيد النظر في سياستها تجاه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإعادة إنتاج ذاتها بوصفها "القوة الناهضة" (Rising Powers)، وذلك بسبب فقدانها الأحزمة الاستراتيجية الأكثر قوة في منطقة الشرق الأوسط في الربع الأول من القرن العشرين، عاشت بعيدة عن المنطقة بشكل عام في ربعيه الثاني والثالث ووطورت سلسلة علاقات متأرجحة بين صعود وهبوط مع دول

(1) خالد الحمد، "الانفتاح التركي الجديد على الشرق الأوسط بين الطموح والمعوقات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 27/ 5/ 2020، شوهد في 29/1/2024، في: <https://democraticac.de/?p=66798>

(2) الهام الحدابي، "قراءة في المشروع التركي...آفاق الممكنات وتحديات التأثير"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 8/3/2023، شوهد في 25/2/2024، في: <https://fikercenter.com/2023/03/08>

(3) فراس عباس هاشم، مرجع سابق، ص 183.

(4) المرجع نفسه، ص 183.

المنطقة خلال الربع الأخير من القرن نفسه، وهي اليوم مضطرة لان تعيد تقييم علاقاتها مع المنطقة من جديد بشكل جذري، كما أن شبكة العلاقات المتوترة التي نسجتها تركيا مع أوروبا بشكل خاص جعلت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمراً شبه مستحيل كما جعلت موضوع تطوير استراتيجية شاملة حيال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لإعادة تنظيم نقاط الارتكاز المكانية لاسترجاع مجالاتها الحيوية وتعظيم مصالحها⁽¹⁾.

3. إيجاد ديناميكيات الترابط تجاه مساحات التفاعل وامتداداتها الجيوبوليتيكية

تشير السياسات التركية تجاه جغرافية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الراهن، إلى تغيير في مسارات الاهتمام التركي عبر توظيفها لأدوات مختلفة وآليات دبلوماسية متعددة، بما يمثل مقاربة لإدارة التحولات التي تتسم بها المنطقة وتضمن بقائها وفق أهدافها وأجندتها الإقليمية.

1.3. الانعتاق من مخيلة القيود الجغرافية ونطاقاتها

كما أسلفنا الذكر، فإن النسق الفكري للجغرافيا يعد الجوهر الأساسي للتفكير الجيوبوليتيكي، حيث يشكل كل من الهيكل الطبوغرافي للدولة والمنطقة التي تقع فيها، وخصائص جيرانها- العناصر الأبرز للتصور الجيوبوليتيكي للدولة، وتؤثر هذه العوامل الهيكلية بشكل مباشر ومستمر في عملية صنع القرار السياسي، ولاسيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، لذلك يمكن القول إن الجيوبوليتيكية توجه الدراسات السياسية من خلال القواعد والأحكام التقديرية التي تحددها، من خلال إقامة علاقة سببية بين الجغرافيا والسياسة⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس، تقدم الجيوبوليتيكية رؤية للمشهد العالمي باستخدام أوصاف واستعارات جغرافية للتأثير في الخرائط من أجل الظهور على المسرح العالمي، وفي هذا السياق عرفها "ماكيبين أوينز" (McCubbin Owens) بـ: "دراسة الأهمية السياسية والاستراتيجية للجغرافيا في إطار السعي إلى القوة العالمية، وبهذا ترتبط الجيوبوليتيكية بشكل وثيق بالجغرافيا الاستراتيجية التي تهتم بالسيطرة على المناطق التي لها تأثير في أمن الدول ورفاهيتها وتأمين الوصول إليها". إلى جانب ما سبق ذكره، تخضع الجغرافيا أيضاً لإعادة تصور المفاهيم على أساس الروابط الجديدة التي يجري

(1) المرجع نفسه، ص 183.

(2) البرن كورشاد زنكين، الياس توبسكال، "تقاطع العلاقات التركية الروسية: المواءمة الذكية والتنافس المرن"، مجلة رؤية تركية، العدد(1)، 2022، ص98.

بناؤها وتكوينها، وهو ما يؤدي كل هذه إلى المزيد من المفاهيم الجديدة، مثل "جغرافيا الترابط" (Connectography) التي تفتح افقا للدول للترابط تجاه جوارها الإقليمي⁽¹⁾.

وبناء عليه، نعني "بجغرافيا الترابط": "الجغرافيا المتولدة عن الترابط، الكثافة العالية للتفاعلات التي يمكن رصدها أو عدم رصدها ولكنها حقيقية، فمن السمات البارزة للترابط هو المعاني والوظائف الجديدة المرتبطة بالمناطق الجغرافية الموجودة بالفعل، وبهذا المعنى، فإن مفاهيم الجغرافيا ليست متعارضة مع مفاهيم جغرافيا الترابط، بل هما، على العكس من ذلك، متكاملان يعزز بعضهما بعضاً مع الحقائق الناشئة الجديدة، فلا تزال الجغرافيا تحتفظ بالأولوية والحسم، وتتمتع جغرافيا الترابط بالقدرة على زحزحة الحدود الرسمية للدولة بدافع الارتباط الثقافي أو العرقي أو القومي في مناطق جغرافية متعددة،

وامتلاك أو إضافة علاقات ترابط جديدة"⁽²⁾.

ومن جهة أخرى، عززت التصورات المكانية من حيث صياغتها وعي للمجتمعات بمحورها الجغرافي مع انطباعاتها الزمنية التي تتخذ تجارها التاريخية محوراً لها، إذ تعمل على تشكيل البنية التحتية التي تؤثر على توجهاتها وتشكل سياستها خارج المجال الجغرافي (Geographic space) المحيط، من هذا المنطلق كان لتركيا دور تاريخي كبير وملحوس بوصفها قوة عالمية خلال الخلافة العثمانية (الإمبراطورية العثمانية) التي استمرت لما يزيد عن (400) عام في أجزاء كبيرة من منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا حتى نهاية عصر الخلافة العثمانية عام (1924)، قامت فرنسا وبريطانيا بتقسيم مناطق نفوذها الكلاسيكية السابقة، ونستشف تأثيراتهما من سياق أبعادها عن أي أدوار عالمية أو إقليمية⁽³⁾.

وإزاء ذلك، نلاحظ أن ثقل ميراث الجغرافية التاريخية للدولة التركية الذي يعتبر أحد المعطيات الثابتة بالنسبة لتركيا قد تغير بشكل أكثر أهمية مما كان عليه في مرحلة الحرب الباردة، ليصبح أكثر فاعلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ولتغيير الوضع القائم، وهو ما أدى إلى توجه تركيا لأن تتبع سياسة أكثر فاعلية سواء في الجوار الجغرافي القريب سواء في منطقة "الشرق الأوسط" أو "منطقة البلقان" أو "القوقاز" كما أن تدخل تركيا في قضايا إقليمية في جوارها المحيط في السنوات

(1) فراس عباس هاشم ، "الأوراسية التركية بين فرص صناعة الفضاء الجغرافي وتحديات الصراع الجيوسياسي"، أبحاث ودراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ص 8 . 2022/6/2 ، شوهدي في 2024/2/2 ، متاح بصيغة pdf على الرابط : <https://www.hcsiraq.net/2226/2022/06/02>

(2) فراس عباس هاشم، "الأوراسية التركية بين فرص صناعة الفضاء الجغرافي..."، مرجع سابق، ص 8.

(3) فراس عباس هاشم، مرجع سابق، ص 185.

الأخيرة يحمل في مضمونه بشكل اساسي آثار هذا الميراث التاريخي وبسبب الضغوط التي خلقها الفراغ الجيوبوليتيكي في هذه المناطق⁽¹⁾.

ومن ثم اخذت العناصر العثمانية التي ورثتها هذه المناطق تدفع بها إلى ساحة "المركز العثماني" التي تعتبر بالنسبة لها منطقة أمن تاريخية على طول المحور الذي يربط دوائر نفوذها بالأناضول وباعتبار تركيا دولة قومية قامت على "الميراث العثماني" (Ottoman Inheritance) وأن بخصائص جديدة في بداية القرن الماضي نجد نفسها مضطرة مرة أخرى لتواجه مسؤولياتها الجيوبوليتيكية والجيوثقافية المتعلقة بهذا الميراث مع نهاية القرن نفسه أن هذه المسؤوليات التي تقع على عاتق تركيا ستفتح آفاقاً وامكانات جديدة للسياسة الخارجية التركية وستكون الأكثر تأثيراً في تشكيل الذهنية الاستراتيجية التركية وهويتها في المراحل المقبلة⁽²⁾. ومع ذلك أضحت هذه المتغيرات في الرؤى والأفكار الجيوبوليتيكية للنخبة التركية، عاملاً فاعلاً لفهم التطلعات الاستراتيجية تجاه التحول في السلوك السياسي الخارجي التركي، في تجديد اهتمامها بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط شمال أفريقيا بشكل ملحوظ.

تلك الفاعلية في الصورة النمطية التي ترسمها المضامين "الثقافية" و"الحضارية" التي استخدمتها تركيا، تهدف للتوغل داخل أقاليم متعددة لخلق مزايا التأثير في البعد الثقافي والديني والسياسي التركي في بيئة تفاعلاتها الخارجية، وفي السياق نفسه يرى المفكر والدبلوماسي السنغافوري، "كيشور مهبوباني" (Kishore Mahbubani): "بأن العالم اليوم يقف على أحد أهم مفترقات الطرق في تاريخه" بحكم أننا "نبتعد عن تلك اللحظة الوجيزة التي هيمن فيها الغرب على التاريخ العالمي" فالعالم يعيش اليوم "صحوة الحضارات والمجتمعات التي كانت في حالة هجوع مدة مديدة"، حسب تعبيره⁽³⁾. ورأى "مهبوباني" أنه "على مدار القرون الثلاثة الماضية، كانت شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مواد للتاريخ العالمي، وكانت القرارات التي شكلت التاريخ تتخذ في بضع عواصم غربية...، أما الآن فإن بقية شعوب العالم... لن تقبل أن يتم اتخاذ القرارات نيابة عنها في العواصم الغربية"⁽⁴⁾.

في هذا الأفق، نستحضر ما عبر عنه "باراخ خانا" (Parag Khanna) بما يمثل بدءاً يحفزها شغف التحول الجيوبوليتيكي التركي فيما وراء الحدود الجغرافية المتخيلة، تعكس وصفه لتركيا حين قال: "عرفت تركيا بأنها الدولة التي تتصادم فيها القارات". ولكنها الآن تعرف بأنها: "الدولة التي تتربط فيها القارات". فازدياد عدد الترابطات في جميع الاتجاهات المرئية أو غير المرئية أدى إلى تنويع

(1) احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة : محمد جابر تلجي ، وطارق عبد الجليل، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص 42.

(2) المرجع نفسه ، ص 42.

(3) محمد المختار الشنقيطي، "شروق الشرق وغروب الغرب انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي"، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية ، العدد (18)، 2023، ص 19.

(4) محمد المختار الشنقيطي، مرجع سابق ، ص 19.

التفاعلات، وتعميق العلاقات، وزيادة المخاطر، وتضاعف أعداد أصحاب المصلحة الذين يشكلون جزءاً من تلك الترابطات، من ثم إلى تعزيز العوامل التمكينية لوضع الاستراتيجيات، وفي الوقت الذي تمكنت فيه تركيا من تجاوز حدود التشبيه التقليدي: "الجسر أو السد"، ازداد الترابط، وبدأت مرونة البلاد تتحسن، هذا الفهم الجديد، على عكس الفهم التقليدي، يفرض على الاستراتيجية السعي من أجل الترابط، بدلاً من السيطرة⁽¹⁾.

وجل ما نستطيع قوله هنا أن أكثر المعاني والدلالات النظرية حول المدى الجغرافي التركي عن تصورها للفضاء الأراضي يحيل جزء أساسي منه إلى المجال العثماني السابق الذي يشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً، وقد يزيد عليه إلى "المجال الإسلامي" (field of Islamic) وأن كانت لتلك السياسة وتطبيقاتها امتدادات أكبر من ذلك، وكأمرو واقع تترجم بها رؤيتها الجيوبوليتيكية، كما أشار إلى ذلك وزير الخارجية التركي الأسبق "أحمد داود أوغلو" قائلاً: "ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى إندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي جزءاً من مقارنة شاملة للسياسة التركية"⁽²⁾. واصل "أوغلو" مقارنته الجيوبوليتيكية بإدراج تركيا ضمن تصنيف الدول المركز، وإن كانت هذه الاستعارة استخدمت سابقاً من طرف شخصيات عسكرية فترة الستينيات من القرن العشرين، لكن الجانب الأكثر أهمية في رؤيته تمثل في تخفيضه لأهمية آسيا الوسطى والقوقاز مقابل الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا من حيث المفاهيم الجيوبوليتيكية لأوراسيا⁽³⁾. وفي ظل ذلك، يلاحظ المفكر السوري "عقيل سعيد محفوض" أن: "سياسات الدولة في تركيا تنطلق من نقطة مركزية جغرافية - سياسية، هي موقعها في الخارطة العالمية"⁽⁴⁾.

مقابل كل ما تقدم، تؤكد الواقعية الهيكلية أن تحول النظام الدولي من "أحادي القطبية" إلى "متعدد الأقطاب" (Multipolar World) يعزز من قدرة الدول على المناورة، وخاصة القوى المتوسطة والصغيرة حيث أن فترات التحول تلك تتيح للدول مزيداً من الفرص في سياساتها الخارجية، فكلما تصاعدت حدة تنازع أسبقية الهيمنة العالمية الحالية عبر زيادة مستوى الهيمنة المحتملة على الصعيد العالمي، كلما ازدادت قدرة المناورة بالنسبة للقوى الإقليمية مثل تركيا⁽⁵⁾.

(1) فراس عباس هاشم، "الأوراسية التركية بين فرص صناعة الفضاء الجغرافي..."، مرجع سابق، ص 12.

(2) فراس عباس هاشم، مرجع سابق، ص 185.

(3) أمنية مصطفى دله، "الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية"، المعهد المصري للدراسات، 2016/12/27، شوهد في <https://eipss-eg.org>، في: 2024/2/1

(4) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 46.

(5) طارق أوكوزلو، "السياسة الخارجية التركية في ظل نظام عالمي متغير"، ترجمة: ناصر مطلق عبد، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (36)، 2020، ص 188.

ولذلك يجب أن ينظر إلى استراتيجيات إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "بارك أوباما" (Barack Obama) في اخفض الانفاق وابناء الدولة من الداخل على أنها تطورات خارجية تعزز موقف السياسة الخارجية التركية، فالأزمات الداخلية للاتحاد الأوروبي والصعود التدريجي للقوى غير الغربية، ولا سيما الصين وروسيا، وعلى ما يبدو أسهمت في أحداث فراغ في السلطة على المستويات الخارجية والإقليمية، فتركيا بالتأكيد قد انتهزت الفرصة في الاستفادة من ذلك في سياستها الخارجية، وهو السبب في أن تركيا يمكن أن تعتمد بسهولة دور مكون النظام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خضم التطورات المرتبطة بـ "الربيع العربي" ⁽¹⁾.

وفي ضوء ما تقدم، يمكننا القول أن تفهم سياسات المكانة لدى تركيا على أنها مدفوعة بالرغبة في تعويض الفقد المعنوي والتاريخي الذي تعرض له الأتراك خلال العقود الماضية وكذلك تبوؤ موقع يمكنهم معه استقطاب الإمكانيات والموارد المادية والمعنوية وهذا الدافع الأخير كأنما هو أشهر للرغبة في تحريك الاقتصاد السياسي والتفاعلات التجارية والعلاقات الاستثمارية وعليه تبدو سياسات المكانة مدفوعة بغايات لا تبتعد عما كان "افلاطون" قد اصطلح عليه وهو الجانب من الشخصية البشرية الذي يدفعها لتحقيق ذاتها وانتزاع اعتراف الآخرين بها ⁽²⁾.

2.3 إيجاد فضاءات التفاعل وتشكيل البيئة الإقليمية

منذ بداية القرن الحادي والعشرين وظفت تركيا المفاهيم الجيوبوليتيكية في سياساتها، وسعت قوتها وإحياء مكانتها الجغرافية والتاريخية، ولا سيما في المناطق التي تعتبرها "أطرافاً" أو "هوامش" للمركز التركي ⁽³⁾.

ولذلك، تحتل تركيا من حيث الجغرافية مكاناً فريداً بعدها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين أفريقيا وآسيا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذي هويات متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة، فتركيبها الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر وستكون ملتزمة من التشيلي إلى إندونيسيا ومن أفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزء من مقارنة شاملة لسياستها الخارجية وستجعل المبادرات منها فاعلاً عالمياً ⁽⁴⁾.

وهكذا، اتسمت السياسة الخارجية التركية خلال هذه المرحلة بالمبادرة (Proactive) وعكست نزعة الاستقلالية أكثر من أي وقت مضى. كما بدا أن السياسة الخارجية التركية تستند إلى

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 188.

⁽²⁾ عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص 87.

⁽³⁾ عماد يوسف، تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة : مقارنة جيوبوليتيكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، 2015، ص 33.

⁽⁴⁾ علي زياد العلي، علي حسين حميد، مرجع سابق، ص 60.

رؤية واضحة لتعبر عن ذاتها من خلال توسيع خيارات البلاد المطروحة في مواجهة محاولات عزلها وتهميشها، لتتحول من دولة هامشية (Peripheral state) لا قيمة لها وعلى أطراف القارات -كما يرى "صامويل هنتنغتون" (Samuel Huntington) إلى دولة حاسمة (Pivotal state) من الناحية الجيوبوليتيكية⁽¹⁾.

وهذا ما سيتبين لنا أكثر من خلال انخراط تركيا في عدد من ساحات الصراع الجغرافية في الأقاليم المختلفة، لذلك كانت بنية الخطاب التركي تغلب عليه تحولات داخلية أفضت إلى تشييد صناعة عسكرية متطورة واقتصاد مزدهر والقضاء على ازدواجية القرار السياسي والاستراتيجي، وتحولات في نظرة تركيا إلى دورها الخارجي كقوة إقليمية مستقلة تعيد صياغة بيئتها المجاورة بما يتماشى ومتطلباتها الأمنية ويجعل لها دوراً مؤثراً في الأحداث التي تقع في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾.

ولهذا يمكن القول تهدف التوجهات الاستراتيجية التركية لزيادة الانخراط في المناطق الجغرافية في جوارها المباشر أو البعيد كجزء من التأثير الإقليمي المتزايد في المنطقة، فالحكومة التركية ترفض تسمية استراتيجيتها نحو المنطقة بالعثمانية الجديدة وتحاول إعطائها صبغة أكثر تقبل فاطلق "اوغلو" "العمق الاستراتيجي" على التوجهات التركية تجاه منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتركيا تسعى السير في استراتيجية واحدة وثابتة في توجهات الخارجية في المحيط الجغرافي، وبالتالي فإن التوجه التركي تجاه نطاق الفضاءات الأرضية ينبثق من استراتيجية العمق الاستراتيجي التي تحاول تركيا أن تكون طرق قوي في المعادلات الاستراتيجية فيها⁽³⁾. الأمر الذي جعل الحقائق الجيوبوليتيكية وقضاياها بما تحمل على كاهلها من أحداث ومتغيرات في المنطقة، تؤكد أن موقع تركيا يؤثر ويتأثر بجميع المناطق المحيط به من عدد من الجوانب يوضحها "روبرت كابلان" (Robert S. Kaplan) قائلاً: "إن تركيا مثل إيران تشكل منطقتها الرئيسة الخاصة والتي تؤثر في اتجاه عقارب الساعة على مناطق البلقان والبحر الأسود وأوكرانيا وجنوب روسيا والقوقاز والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبصفة عامة عند مقارنتها بالعالم العربي فإن تركيا كما كتب "جورج فريدمان" (George Friedman) تمثل منصة مستقرة في خضم الفوضى". وعلى أي حال في حين تؤثر تركيا في المناطق المحيطة بها جميعاً فإن موقع تركيا بوصفه جسراً برياً محصوراً بين البحر المتوسط إلى

(1) علي حسين باكير، "تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط أفول القوة الناعمة وصعود القوة الصلبة"، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية، العدد (10)، 2018، ص 174.

(2) "مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي"، مركز الجزيرة للدراسات، 11/10/2021، شوهدي في 2024/1/15، في :

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/4803>

(3) علي زياد العلي، علي حسين حميد، مرجع سابق، ص 74.

الجنوب والبحر الأسود إلى الشمال يجعلها بصورة جزئية دولة جزيرية، يتمثل نفوذ تركيا في البلقان غرباً وفي سورية والعراق إلى الجنوب بكونه اقتصادياً بالدرجة الأولى⁽¹⁾.

ويمكن النظر إلى هذا التوجه من خلال التحرك الدبلوماسي التركي عبر توطين ممارسات من القيم الإنسانية من شأنها أن تعزز أهميتها الإقليمية والتي تتجسد في توسيع مساحة تواجدتها في فضاءات الصراع في المنطقة عبر ملامستها لأحداث حيوية كالمواجهات الحالية في فلسطين بعد عملية "طوفان الأقصى" وتضامنها على مستوى التفاعل في مواجهة السياسات الإسرائيلية، بوصفها واحدة من الدول الأكثر نفوذاً وقوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بسبب الدور البناء الذي تؤديه في الأزمات الإقليمية والأساليب الدبلوماسية التي تسعى إلى الاستعانة بها من أجل تحقيق غايات وأهداف مصالحه القومية⁽²⁾. ويتبين لنا هذا الأمر بجلاء عندما اتخذت تركيا مبادرات تستند إلى مبادئ الدبلوماسية القانونية والقسرية (coercive diplomacy) ضد الهجمات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والمجازر التي ارتكبتها بهذه الهجمات، وفي هذا السياق دعت تركيا إلى تطبيق "نظام الضمان" الذي تجري مناقشته في السياسة الدولية، وتواصل جهودها لتطبيقه ومجال للحركة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽³⁾.

وفي ضوء ذلك تحاول تركيا خلق معادلات جديدة عبر اختراق العزلة المفروضة عليها وتغيير النهج الصدامي مع الفاعلين الإقليميين في ظل المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأهمها ما يتعلق بالتحويلات الجارية في ليبيا وشرق المتوسط، واستئناف العلاقات العربية-الخليجية عقب توقيع دول التحالف الرباعي العربي، السعودية والإمارات والبحرين، بالإضافة إلى مصر، بيان العلا في ٤ كانون الثاني/يناير عام (٢٠٢١)، وهو ما دفع أنقرة للمضي في محاولة لخلق مساحات من الاندماج في مركب الفواعل الإقليمية، والذي يعد بمثابة البوابة الرئيسية لكافة الترتيبات السياسية والأمنية بالشرق

الأوسط، ويليه في ذلك السعودية، والإمارات، بجانب إسرائيل⁽⁴⁾.

وعليه، يتضح انه لم يكتف التوسع الجغرافي التركي في توجهاته على مناطق المحيط بما يوفره له من حسابات جيوبوليتيكية مصلحة، بل تجاوزت ذلك فامتدت لتشمل القارة الأفريقية التي كانت ولا تزال مضماراً لتنافس القوى الكبرى على مصالحها المتعددة بأرجائها الشاسعة؛ وقد ظلت

(1) عمار مرعي الحسن، مستقبل مكانة تركيا الجيوستراتيجية في الصراع الدولي : دراسة في متغيرات البيئة الإقليمية والدولية، دار السنهوري، بيروت، 2018، ص 274.

(2) محيي الدين أتامان، "التأثيرات الدولية لتطورات المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية الأخيرة والسياسة التركية"، مجلة رؤية تركية، العدد(4)، 2023، ص 40.

(3) المرجع نفسه ، ص 38.

(4) فراس عباس هاشم، مرجع سابق، ص 188.

جسراً عالمياً وممرّاً استراتيجياً، والتكالب الدولي عليها ثابتة جيوبوليتيكية، وتأتي شراكاتها الاقتصادية المتعددة بما فيها مجال الطاقة في الوقت الراهن على قائمة المطامع الإقليمية والدولية مخلفة أثرها على الدوافع والأطراف ثم الأبعاد⁽¹⁾. وإزاء ذلك، ترى تركيا أن التعاون في مجالات الطاقة (Energy) مع القارة الإفريقية يمكن أن يساهم في تحييد الضغوط الإقليمية والدولية على التحركات التركية للتنقيب عن مكامن الطاقة شرق المتوسط، ويحولها إلى لأعباء استراتيجية، وهو ما تعتبره أنقرة خطوة استراتيجية تعزز من خلالها الحضور في مشاريع الطاقة في منطقة شرق المتوسط ناهيك عن ترسيخ مساعيها بأن تصبح ممرّاً استراتيجياً لإمدادات الطاقة العالمية. في هذا السياق، فإن التقارب مع دول أفريقية، وبخاصة ليبيا ونيجيريا والصومال في هذه المرحلة، يوفر لتركيا بيئة خصبة لإعادة رسم خريطة التحالفات حول أزمة شرق المتوسط التي باتت تمثل أولوية استراتيجية كبيرة لتركيا التي تسعى إلى الاستفادة من ثروات شرق المتوسط⁽²⁾.

وفي سياق مرتبط، اتبعت تركيا في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية نشطة أسهمت بفاعلية في حل القضايا الإقليمية من خلال أخذ زمام المبادرة في قطر وليبيا والصومال رغم أنها لا تشاركها في الحدود البرية. كما دعت تركيا إلى إصلاح الأمم المتحدة، وتطالب بإقامة نظام دولي أكثر عدلاً، للإشارة إلى نيتها في الانتقال من قوة إقليمية إلى قوة عالمية⁽³⁾. وبالفعل استطاعت تركيا أن تراهن على علاقتها الجيدة مع كلا البلدين المغرب – الجزائر في طرحها لمبادرة الوساطة، لافتاً إلى وجود أهداف خاصة من طرح أنقرة لهذه الوساطة التي تأتي في سياق دولي تتسابق فيه تركيا إلى جانب عدد مهم من الدول كالولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وإيران وفرنسا، لتعزيز مصالحها ومنافعها في أفريقيا⁽⁴⁾. ولهذه الأسباب بدا لافتاً للانتباه التشظي في بيئة المنطقة، فضلاً عن تضارب المواقف بين الأطراف المكونة للنظام الإقليمي في المنطقة، إذ تسعى تركيا إلى تعزيز قدراتها المختلفة داخل فضاءات الاقليم، من خلال مشاركتها في المشاريع الاستراتيجية، وخاصة في مجالات الطاقة والاستثمار في الممرات التجارية.

4. تفاقم مسارات التحدي التركي في جغرافية الشرق الأوسط ودينامياتها

لا شك فيه أن كثافة التفاعلات التنافسية المستمرة في جغرافية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ظل محاولات القوى الإقليمية والدولية في تعزيز صورة حضورها الخارجي، خلق

(1) هارون با، "خيارات الطاقة في إفريقيا: سبل تأمين الإمدادات"، مركز الجزيرة للدراسات، 15/9/2021، شوهدي في 2/2/2024، في :

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5136>

(2) كرم سعيد، "كيف تساهم مشاريع الطاقة في التوغل التركي داخل أفريقيا"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ،

2022/5/22، شوهدي في 22/1/2024 ، في : <https://pharostudies.com/?p=10516>

(3) كمال إنات، برهان الدين دوران، "السياسة الخارجية التركية في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية"، مجلة رؤية تركية، العدد(2)،

2023، ص 31.

(4) "تركيا تعرض الوساطة لحل أزمة الصحراء المغربية.. فهل تستجيب الجزائر"، صحيفة العرب اللندنية ، 19 / 11 / 2022.

مجموعة من التحديات أمام السياسات التركية الإقليمية، وبالتالي تضعف من ديناميكيات تأثيراتها في المنطقة.

1.4 تصاعد التنافس للاستحواذ على فضاءات الجغرافية

أصبح من الواضح أن التفاعلات الدولية يحكم سلوكها منطق الصراع على النطاقات الجيوبوليتيكية الحيوية وإعادة التوضع الجغرافي إقليمياً أو دولياً في الوقت الراهن، وأن أدواراً وأوزان القوى الدولية في الانخراط في هذه الصراعات تجاه المجالات الجغرافية (Geographic space)، أو حتى حلها، لم تعد كما كان في السابق، إذ يختلف الوضع الدولي الآن كلياً عن زمن الحرب الباردة عندما كانت هناك قوتان دوليتان يمكن التحرك بينهما واللعب على تناقضاتهما، ولم تعد هناك حرب باردة تفرض على القوى الدولية الانخراط في الصراعات الإقليمية بشكل يمكنها من "تحييد" القوى الدولية الأخرى⁽¹⁾.

وعلى هذا النحو تحدث الصراعات الدولية عندما تشعر دول بعدم الرضا عن وضعها في جغرافية النظام الدولي، وأنها تستحق ما هو أفضل مما يتيح لها النظام الدولي القائم من سيطرة وتوسع جيوبوليتيكي، وعندما ترى في نفسها القدرة على مراجعة الواقع الدولي، بحيث تخلق واقعا دوليا جديدا يتلاءم مع تصوراتها ووجودها⁽²⁾. ومن هذا السياق ينبثق مصطلح "الحزام المتصدع" (Shatter Belt) الذي يمكن من خلاله اختزال حال العالم الإسلامي في الوقت الراهن، بوصفه مفهوما يُستخدم في علم الجيوبوليتيك للدلالة على النطاقات الجغرافية من العالم التي تتسم بيئتها بالهشاشة والتمزق الداخلي، مع الاستباحة من القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الوقت ذاته في تحقيق تطلعاتها لممارسة النفوذ والدور الإقليمي⁽³⁾.

مقابل هذا التصور تشير الدلائل المتاحة على صعد عديدة ومتشابكة الأثر نحن في زمن تاريخي يقترب من مرحلة تتشابه كثيراً مع بدايات القرن العشرين الماضي وخاصة فيما قبل الحرب العالمية الأولى، بحيث تتضمن الصيرورة التاريخية صراعاً دائماً مما يجعل من الصعب تحديد إلى أي مدى يتجه العالم في ظل استقطابات متعددة لقوى دولية وأخرى صاعدة إقليمية تزاخم بعضها الأخرى وتركز على فرض تأثيراتها الجيوبوليتيكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال استراتيجيات لا أحد يدرك الكيفية التي سوف تنتج من ذلك التزاخم والمفروغ منه، فمن شأنه أن يفرض وقوع خلافات بصورة ملموسة على مدى العقود القليلة القادمة في المنطقة، بمعنى دقيق كل القوى الدولية والإقليمية سوف تقدم مقاديرها السياسية بشكل مختلف من أجل إيجاد توازن بينها

(1) فراس عباس هاشم، جنان يوسف، "الولايات المتحدة وإعادة تشكيل...."، مرجع سابق، ص 4.

(2) جمال عبد الجواد، "النظام الدولي في عام 2023 : صراعات أكثر وتعاون أقل"، الملف المصري، العدد (112)، 2023، ص 14.

(3) محمد المختار الشنقيطي، "شروق الشرق وغروب الغرب انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي"، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، العدد (18)، 2023، ص 41.

ومحاولة كل منها الحفاظ على مصالحه أمام الآخرين⁽¹⁾. وفي هذا السياق، عكست المصالح الاستراتيجية للأطراف الفاعلة مع اختلاف درجة تأثيرها اتجاهات الصدام في خريطة المنافسة الجيوبوليتيكية، ما قد يوصل المنطقة الى مآلات من التغيير في طبيعة العلاقات التفاعلية داخل الإقليم، نظراً لتفاقم حدة الصراعات في التوجهات وآليات التحالفات المتداخلة في المنطقة.

وهو ما جعل الكثير من الدول تحاول الاستفادة من نقاط قوتها ومعالجة نقاط ضعفها بما يزيد من حضورها وفعاليتها على الساحتين الإقليمية والدولية. فمن خلال تعزيز نقاط القوة (الذاتية/ المركبة) استطاعت كثير من الدول تعظيم تأثيرها في قضاياها المحلية، كما تمكنت في كثير من الحالات من تصدر دور إقليمي أو دولي حسب توافر الظروف المساعدة المعتمدة على نقاط قوتها بشكل أساسي. ورغم سياسة العزلة التي انتهجتها تركيا منذ تأسيس الجمهورية فقد شهدت نقلة نوعية في مجال الاستفادة من نقاط القوة بما يعزز من إمكانية نجاح مشروعها على مستوى إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما سينعكس حتماً على دورها على مستوى دولي في وقت لاحق⁽²⁾.

2.4 محاور التحول في أشكال المواجهة للأطراف الجغرافية

مما لا شك فيه أن ديناميكية التحولات في بيئة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشكل تحدياً حقيقياً أمام قدرة تركيا على تنفيذ مشروعها بأن تصبح فاعلاً إقليمياً مؤثراً على مستوى عالمي. هذا التحدي لا يقتصر على كثرة الأحداث المتتالية التي تتطلب قدرة عالية من المناورة لا تحتمل مجرد الاعتماد على "أدوات الدبلوماسية الناعمة" (Soft Diplomacy)، (كالوساطة، والاتفاقيات الثنائية،... الخ) التي استندت إليها تركيا طوال الفترة السابقة، كما يتشكل هذا التحدي من خلال كم التحالفات المعقدة والمتشابكة التي تتطلب قدراً عالياً من الإقدام لاقتناص الفرص، كما تتطلب قدراً من الحنكة السياسية القادرة على "خلق توازن" بين التمسك بالاستراتيجيات من جهة، ومناوأة الأخطار من جهة أخرى⁽³⁾. وهذا ما يفسر لنا إن موقعها الاستراتيجي وفعاليتها السياسية والاقتصادية في المنطقة تشكل خطراً على المشاريع الأخرى في المنطقة، وهو ما يدفع هذه الدول إلى محاولة إعاقة تركيا عن المضي في مشروعها؛ إما من خلال العقوبات الاقتصادية أو دعم الجماعات المسلحة في الداخل والمناطق الحدودية، ومن ثم فذلك يتطلب كثيراً من الحذر واليقظة تجاه خارطة التحالفات، والسعي لتعزيز "القدرات العسكرية" و"الأمنية" من أجل مواجهة هذه الأخطار الاستراتيجية⁽⁴⁾.

ضمن نفس المنحى، نجد أن جغرافية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستعرف وضعاً من الفوضى العميقة خلال العقد الحالي، بمعنى أنها ستظل ساحة مفتوحة للتنافس بين القوى

(1) فراس عباس هاشم، مرجع سابق، ص 190.

(2) الهام الحدادي، مرجع سابق.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

العالمية والإقليمية الصاعدة (كإيران وإسرائيل والسعودية وتركيا) وطرفاً مستقبلاً لآثار هذه التحولات لا فاعلاً أساسياً في تشكيلها نظراً لما تعانيه هذه الجغرافيا من تعطيل وركود بسبب الهشاشة المركبة لبعض دول منطقة الشرق الأوسط عامة والدول العربية على نحو الخصوص، على العكس من ذلك ولأسباب جغرافية محضة مرتبطة بالتموضع الجيوبوليتيكي لبعض دول الشرق الأوسط الفاعلة⁽¹⁾.

وفي الاتجاه نفسه، يمكن تأطير "الصراعات" و"النزاعات" المستمرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال العرض النظري الذي قدمته الدكتورة "أجيت مان" (Ajit Mann) من جامعة أريزونا الأمريكية في كتابها الصادر في نيسان/ أبريل عام (2018) الموسوم بـ "حرب السرديات" والتي تفترض أن السرديات هي أدوات قوية في تشكيل التصورات والأفعال في النزاعات، وأن الحروب المعاصرة هي حروب نفوذ لن ينتصر فيها أولئك الذين لديهم قدر أكبر من المعلومات أو البيانات الأكثر دقة، بل سيفوز بها أولئك الذين يوصلون أفكارهم بشكل فعال ويحدثون فرقاً جوهرياً في حياة شعوبهم⁽²⁾. ويتمثل نسغ "السرديات السياسية" في الرؤى والتصورات التي يستخدمها القادة السياسيون، والتي يتم من خلالها تشكيل تفضيلات الرأي العام عبر اختيار رؤيتهم السياسية للأحداث، حيث يركز السرد السياسي على كيفية تعامل القادة السياسيين مع محتوى تلك الأفكار، والمفاضلة بين السرد السياسي وسرد السياسة بكل ما يفترض أن تعبر عنه من مواقف وتتضمنه من تحليلات وفقاً للهدف السياسي والمخرجات المستهدفة، وهو ما يزيد من أهمية السردية على مستوى المخرجات السياسية النهائية، مما يضمن توظيفها بكل ما تفرزه السردية من تعزيز تأثيرها في الفضاءات الجيوبوليتيكية لتأدية الدول دور فاعل في التفاعلات الإقليمية أو الدولية⁽³⁾.

ومن الواضح هنا أن كل من إيران وتركيا تبدوان صاحبت مشروعين تحديثيين رئيسيين في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال التحول في الخطاب السردية وجعله عنصراً في صلب قراءتها الجيوبوليتيكية لإعادة إنتاج الحدود الجغرافية وتشكيلها من جديد، كما أن لكل منهما مشروعاً إقليمياً طموحاً ما يمكنهما أن تلعبا دوراً إقليمياً، تفرضه رؤية صانع القرار في كلا البلدين بإضفاء مسحة تحديثية على المنطقة تتخطى الحدود الجغرافية والثقافية وترسخها اعتبارات النفوذ والدور والمكانة الإقليمية، سعياً للعب دور مؤثر في السياسة العالمية⁽⁴⁾.

(1) جلال خشيب، "عاصفة متجمعة: تحولات بنوية ونهاية الجغرافيا العربية"، المعهد المصري للدراسات، 2020، ص 12. متاح بصيغة pdf على الرابط: <https://eipss-eg.org>

(2) خالد اليماني، "الشرق الأوسط: صراع السرديات"، صحيفة اندبندنت، 2024/1/27، شوهده في 2024/1/27، في : <https://www.independentarabia.com/node/541761>

(3) عبير ياسين، "السردية الاسرائيلية حول حرب غزة الخامسة محاولة للتفكيك"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023/10/31، شوهده في 2024/1/5، في: <https://acpss.ahram.org.eg/News/21038.aspx>

(4) مصطفى شفيق علام، "تحالفات القوى الإقليمية وأثارها على مستقبل المنطقة"، موقع البيان، شوهده في 2024/2/3، في: <https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=5567>

وبناء عليه نظرا لموقعها المتمركز بالقرب من دول الصراع والتنافس الإقليمي وجدت تركيا نفسها في صدام مع قوتين منافستين على الهيمنة في المنطقة؛ إيران من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، رغم منافستها الإقليمية مع السعودية ومصر بدرجة أقل. فقد تبنت تركيا سياسة خارجية إزاء هاتين القوتين المنافستين لها، من شأنها التحول من الدولة الموازنة بين إيران وإسرائيل إلى قوة طامحة للسيطرة والهيمنة الإقليمية، وبالتالي فمجمال صراعاتها في مختلف الأزمات الشرق أوسطية قد فرض عليها عمل جدولة للصراعات بالمهادنة مع إسرائيل من ناحية، والتسخين مع إيران من ناحية أخرى، أو العكس⁽¹⁾. وإزاء ذلك وحاولت حكومة العدالة والتنمية في البداية الانخراط مع الدول العربية لكنها واجهت تحديات القومية العربية ومواقف مصر والسعودية من الاندفاع التركي الراضة له وادركت السياسة العربية أن الهدف الأعلى والبعيد المدى للانخراط التركي هي عودة النفوذ والهيمنة "العثمانية" وفرض هيمنتها على المنطقة⁽²⁾.

علاوة على ذلك، جرى التركيز التركي على رسم ملامح توجهاتها الخارجية على نحو يلائم سياساتها التي تسير التحولات الإقليمية من أجل إرساء مصالحها القومية^(*) في مواجهة القوى المنافسة في المنطقة، وكذلك القوى الدولية كالولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الأوروبية. ومع ذلك، فقد اضطرت في الوقت نفسه إلى متابعة "التطبيع" والتعاون معها لمعالجة القضايا الإقليمية. في الحقيقة، مع الأخذ في الحسبان أن المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التركية خلال الولاية الأولى لحزب العدالة والتنمية كانت "تصفير المشكلات مع الجوار المباشر" و"السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد"، كان من الممكن لتركيا أن تتبنى سياسة تعزز التعاون مع المنطقة وكذلك القوى العالمية التي تمارس نفوذها على المنطقة. لكن في البداية، عززت تركيا تعاونها مع (إيران، وسوريا، والعراق) بشكل مفرط، وعارضت العدوان الإسرائيلي ضد فلسطين، وهذا تسبب في مشكلات بين تركيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية تحت تأثير "اللوبي الإسرائيلي" هناك. في وقت الحق، جعلت الثورات العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الصعب على تركيا التعامل مع تلك "القوى الإقليمية" (Regional powers) على أساس التعاون⁽³⁾. مع ذلك تشير تلك الدينامية بتحول متسارع واستقطاب بمساحات التفاعل في الجوار الإقليمي لتركيا، على نحو دفعها على اتباع استراتيجيات جديدة، ترسم حدود النفوذ التركي وتدعم تعاونها العسكري مع بعض دول الإقليم، في مناطق الحزام الجغرافي خاصة

(1) انور محمد فرج، جليل عمر علي، مرجع سابق، ص 60.

(2) كاظم هاشم نعمة، تنافس القوى في إقليم البحر الأحمر، وزارة الخارجية - المعهد الدبلوماسي، السعودية، 2023، ص 438.

(*) يشير مصطلح المصلحة القومية إلى: "الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها، وهي تتضمن الحفاظ على قيم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها في علاقاتها الخارجية ودعم هيمنتها الاقتصادية، وغالباً ما تستخدم الدولة هذا المفهوم في محاولتها للتأثير على البيئة الدولية لمصلحتها". نقلاً عن: شيرين جابر، "تأثير تطورات الأوضاع في السودان على الأمن القومي المصري"، مجلة الأمن القومي والاستراتيجية، العدد (3)، 2024، ص 25.

(3) كمال إنات، برهان الدين دوران، مرجع سابق، ص 26.

فيما يتعلق بملفات الطاقة والاستثمارات الاقتصادية من جهة، وتوظيف الحرب في "قطاع غزة" لخلق مساحات حركة جديدة في المنطقة من جهة أخرى.

ومن ناحية أخرى، تدرك تركيا طبيعة التحديات الناتجة عن عدم الاستقرار في دول "المحيط الجغرافي" سيكون له آثار وانعكاسات سلبية على مستقبل مكانة تركيا الإقليمية، لا سيما في ظل تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار الداخلي لتركيا من ناحيتين؛ من ناحية خلق حالة انقسام مجتمعي، وفق ما سبق إيضاحه، ومن خلال إمكانية أن تتحول تركيا إلى مسرح للعمليات الخلفية للدول غير المستقرة. كما ترتبط هذه التهديدات بشكل رئيسي بخطر حركات الانفصال الكردية المطالبة بالاستقلال، والتي تشكل بمجملها تهديداً وجودياً للأمن القومي التركي، والتي عادة ما تحصل على تمويلها من أطراف دولية وإقليمية تحرص على إشغال تركيا بعمقها الداخلي حتى لا تتفرغ لمحيطها الخارجي بما يشكل تهديداً لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة⁽¹⁾.

ختاماً، طبقاً للتعريف الذي تقدمت به "ماري كلود سموتس" (Marie-Claude Smoots)، تحتوي القوة على بعد علائقي يتوزع في ثلاث اتجاهات: إنها تتضمن القدرة على العمل من دون عوائق خارجية أو داخلية لتحقيق الأهداف التي يحددها الفاعل لنفسه القدرة على تحديد قواعد اللعبة أو في الأقل عدم فرضها عليه والتمكن من اقناع فاعلين آخرين بالقيام بأعمال لم يكونوا ليقوموا بها أو منعهم من القيام بأعمال قد تضر بمصالحه⁽²⁾. ونجد هذا في الحالة التركية هذه الشروط غير مستوفاة وهو ما يدل على أنه على الرغم من طموحاتها وتطلعاتها لا يمكن اعتبار تركيا قوة مكتملة المواصفات، في الواقع يبدو أن تركيا استغلت في العقد الأول من القرن الحالي، سياقاً بدت مؤاتياً لإثبات ذاتها والاعتراف بها كقوة، ولكن بمجرد أن تغير هذا السياق، بدت غير قادرة على إعادة هيكلة المنطقة بما يتناسب مع تطلعاتها بسبب الافتقار إلى الموارد الكافية والأذرع الفاعلة⁽³⁾. مع ذلك إن الصعوبات التي تواجهها تركيا لا توقع صك نهايتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهذه المصاعب والعثرات تكشف بالأحرى عن عملية تعلم لقوة إقليمية تواجه التحديات التي تفرضها عليها مكانتها الجديدة⁽⁴⁾.

5. الخاتمة

وفي ضوء ما تقدم، يمكننا القول شكل تنامي الاهتمام التركي في المجالات الحيوية، وخاصة جغرافية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منعطفاً في توجهاتها الجيوبوليتيكية تجاه المناطق الجغرافية المهمة، لتوظيفها إسناداً لممارسة نفوذها وترسيخه عبر توسيع دائرة تحالفاتها الإقليمية والدولية، وبما يشجع على تعزيز نشاطها الخارجي في المناطق المتاخمة لجوارها المحيط، فضلاً عن

(1) الهام الحدابي، مرجع سابق.

(2) جنى جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، ترجمة: جان جبور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص 326.

(3) المرجع نفسه، ص 326.

(4) المرجع نفسه، ص 326.

تجديد فاعليتهما ومكانتهما الحضارية والثقافية، بالاستناد على موقعها الجيوبوليتيكي الذي تحاول تفعيله من خلال التحول إلى دولة مركزية في المنطقة من جهة، وتحسين قدراتها الذاتية المختلفة من جهة أخرى، إضافة إلى الفرص التي تمنحها المجالات الجغرافية للبروز كقوة استقرار في الإقليم من أجل تدعيم طموحات التوسعية، فبدأت في التوجه نحو تبني مزيد من المقاربات الجيوبوليتيكية ضمن رؤية تجسد تغييراً في الاستراتيجية للنخبة السياسية التركية التي نتجت بفعل عوامل تاريخية، لا سيما وأن تركيا دخلت في صراع وتنافس مع الأطراف الأخرى التي تحاول إعادة تموضعها الجغرافي، وبما يزيد من أعباء تحركاتها في الساحة الإقليمية المضطربة.

6. قائمة المراجع

1. احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة : محمد جابر ثلجي ، وطارق عبد الجليل، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت. 2011
2. أمينة مصطفى دله، "الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية"، المعهد المصري للدراسات.
3. -انور محمد فرج، جليل عمر علي، "التفاعلات والقضايا الإقليمية في الشرق الأوسط من منظور النظرية الواقعية"، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، العدد(4). 2019
4. -إيمان أيمن حسن الفخراي، "تمدد السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، مركز رواق بغداد للسياسات العامة.
5. -البرن كورشاد زنكين، الياس توبساكال، "تقاطع العلاقات التركية الروسية: المواءمة الذكية والتنافس المرن"، مجلة رؤية تركية، العدد(1). 2022
6. -بدرة سليم ، مجناح آمال، "الشرق الأوسط : دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد(9). 2018
7. -تركيا تعرض الوساطة لحل أزمة الصحراء المغربية.. فهل تستجيب الجزائر" ، صحيفة العرب اللندنية.
8. جلال خشيب، "عاصفة متجمعة : تحولات بنيوية ونهاية الجغرافيا العربية"، المعهد المصري للدراسات ، 2020.

9. جمال عبد الجواد، "النظام الدولي في عام 2023 : صراعات أكثر وتعاون أقل"، الملف المصري، العدد (112). 2023
10. -جنى جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، ترجمة: جان جبور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت. 2019
11. -جون ميرشايمر، وسياستيان روساتو، "بوتين نموذجاً: حدود "عقلانية" الدول في إدارة السياسات الخارجية"، عرض : هند سمير، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
12. -حسن مرهج، "أطماع تركيا التوسعية والقفز فوق الجغرافية السياسية"، مركز أوراسيا للدراسات السياسية (كاتيخون).
13. -خالد الحمد، "الانفتاح التركي الجديد على الشرق الأوسط بين الطموح والمعوقات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
14. -سامي بخوش، سفيان منصور، "جيوبوليتيكا الشرق الأوسط تصور سيناريوهات مستقبل المنطقة"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد(4). 2021
15. -شطاب غانية، "محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (8). 2016
16. -شيرين جابر، "تأثير تطورات الأوضاع في السودان على الأمن القومي المصري"، مجلة الأمن القومي والاستراتيجية، العدد (3). 2024
17. -طارق أوكوزلو، "السياسة الخارجية التركية في ظل نظام عالمي متغير"، ترجمة : ناصر مطلق عبد، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (36). 2020
18. -عبير ياسين، "السردية الاسرائيلية حول حرب غزة الخامسة محاولة للتفكيك" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
19. -عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت. 2012
20. -علي حسين باكير، "تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط أفول القوة الناعمة وصعود القوة الصلبة"، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية، العدد (01)، 2018

21. -علي زياد العلي، علي حسين حميد، بواعث الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط، إِبصار ناشرون وموزعون ، الأردن. 2021
22. -عماد يوسف، تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة : مقارنة جيوبوليتيكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي. 2015
23. -عمار مرعي الحسن، مستقبل مكانة تركيا الجيوستراتيجية في الصراع الدولي : دراسة في متغيرات البيئة الإقليمية والدولية، دار السنهوري ، بيروت. 2018
24. -فراس عباس هاشم، "الأوراسية التركية بين فرص صناعة الفضاء الجغرافي وتحديات الصراع الجيوسياسي"، أبحاث ودراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- "جنان يوسف، الولايات المتحدة وإعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية في الفضاءات الجيوسياسية العالمية (منطقة الإندو-باسيفيك انموذجا)" ، أبحاث ودراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- "التزام الجيوبوليتيكي للسرديات المتخيلة في الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط
ممكّنات الصعود وتحديات النفوذ"، مجلة إنكي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (1).
25. -كاظم هاشم نعمة، (2023)، تنافس القوى في إقليم البحر الأحمر، وزارة الخارجية -المعهد الدبلوماسي، السعودية.
26. -كرم سعيد، "كيف تساهم مشاريع الطاقة في التوغل التركي داخل أفريقيا"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية.
27. -كمال إنات، برهان الدين دوران، "السياسة الخارجية التركية في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية"، مجلة رؤية تركية، العدد(2). 2023
28. -مالك عوني، "اشتباك الجغرافيا السياسية .. الصدام الحتمي بين العثمانية الجديدة واستعادة القوة المصرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (219). 2020
29. -مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي"، مركز الجزيرة للدراسات.
30. -محمد المختار الشنقيطي، "شروق الشرق وغروب الغرب انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي"، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية ، العدد (18). 2023

31. -محمد المختار الشنقيطي، "شروق الشرق وغروب الغرب انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي"، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، العدد (18). 2023
32. -محيي الدين أتامان، "التأثيرات الدولية لتطورات المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية الأخيرة والسياسة التركية"، مجلة رؤية تركية، العدد(4). 2023
33. -مصطفى شفيق علام، "تحالفات القوى الإقليمية وآثارها على مستقبل المنطقة"، موقع البيان.
34. -منعم صاحي العمار، منازعات الذات: هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير- الولايات المتحدة انموذجاً، (دن)، بغداد. 2012
35. -نورالدين دخان ، سليم بدره، "تركيا ومسعى البحث عن فرض الوجود كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد (1). 2020
36. الهام الحدابي، "قراءة في المشروع التركي...آفاق الممكنات وتحديات التأثير"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط: الشرق الأوسط من منظور جيوسراتيجي

International competition in the Middle East region: The Middle East from a geostrategic perspective



سارة زكي غضبان^{*1}

¹ طالبة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العراق

ملخص:

تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الجيوسراتيجية بحكم الموقع ومحتوياته، تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة جعلتها محط تنافس وصراع دولي من أجل السيطرة عليها، فهي تتوسط قارات العالم، وهي من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم فالموقع الاستراتيجي المميز جعلها في حيز قانون التداخل والتعرض بين الاضداد ، ومن ثم تحكمها في أهم الممرات الدولية مثل (مضيق هرمز، الخليج العربي، مضيق باب المندب، قناة السويس) مما يضفي لها أهمية كبرى من الناحية الاستراتيجية، فضلاً عن أهمية المنطقة اقتصادياً إذ تعد واحدة من أغنى مناطق العالم إنتاجاً لمصادر الطاقة إذ تشكل نسبة 32-38% من إنتاج النفط عالمياً، و60% من احتياطاته، فضلاً عن كونها تحتوي على 40% من إجمالي احتياطيات العالم من الغاز

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط، الجيواستراتيجية، التوصيف الجغرافي، الأهمية الاقتصادية، الأهمية الاستراتيجية

Abstract:

The Middle East region is considered one of the most important geostrategic regions by virtue of its location and its contents. The Middle East region has great strategic and economic importance that has made it the focus of international competition and struggle for its control. It is located in the middle of the continents of the world, and it is one of the most important regions influencing the balance of power and interests in the world. The distinctive strategic location has made it In the field of the law of interference and exposure between opposites, and then its control in the most important international passages such as (the Strait of Hormuz, the Arabian Gulf, the Strait of Bab al-Mandab, and the Suez Canal, which gives it great importance

from a strategic standpoint, in addition to the “economic importance of the region, as it is considered one of the richest regions.” The world produces energy sources, as it constitutes 32-38% of global oil production and 60% of its reserves, in addition to containing 40% of the world's total gas reserves

Keywords: Middle East, geostrategy, geographical description, importance For economic, strategic importance

1 مقدمة:

لا يمكن ان نتناول التنافس الجيواستراتيجي للمنطقة الشرق الأوسط دون أن نتناول وصفاً جغرافياً لهذه المنطقة وأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، إذ إنّ المنطقة كانت منطقة صراع دولي قبل اكتشاف النفط والغاز فيها، وذلك لما لها من أهمية استراتيجية، وجاء اكتشاف النفط والغاز - كمورد اقتصادي عالمي- ليعضف لها أهمية أخرى مما يؤكد استمرارية التنافس والصراع الدولي عليها، وتعد منطقة الشرق الأوسط من أبرز مناطق العالم التي دار الجدل حول تحديد مفهومها ومضمونها الجغرافي، ومن أكثر مناطق العالم التي طرحت بشأنها العديد من المشاريع التي تحدد وصفها الجغرافي وتخضعها للتسميات تبعاً لمصالح القوى الدولية التي تعاقبت على حكمها أو تتطلع لأن يكون له دوراً مستقبلاً

منطقة الشرق الأوسط نظراً لما تملكه من احتياطات كبيرة وحجم إنتاج عالي من النفط والغاز، إذ يقدر إنتاج دول الشرق الأوسط من النفط 31.9 % من الإنتاج العالمي، ويقدر الاحتياطي من النفط ب 60% من الاحتياطي العالمي وعلى ثلث إجمالي الاحتياط العالمي من الغاز. لذا فإنّ تمتعها بهذه النسب العالية جعلها محط اهتمام وتنافس دولي يترافق ذلك مع موقعها الاستراتيجي. إذ تسنى (للنفط والغاز) أن يكتب تاريخ الشرق الأوسط، بل إنّ تاريخ الشرق الأوسط ذو بعد جيواستراتيجي وإذا ما استعرنا نظرية ماكندر حول قلب الأرض نكون أمام توصيف الشرق الأوسط، إذ تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من المناطق ذات الخصائص الجيواستراتيجية التي جعلت منها منطقة تنافس – صراع بين الأطراف الإقليمية والدولية

لقد ارتبط مفهوم الشرق الأوسط وبيئته لدى كل المتابعين وعلى مر الزمن بالتحويلات الكبرى في التاريخ حتى قبل ظهور التسمية نفسها، ففي أرضه تشكلت معالم الحضارات الأولى الانسانية ومنها انطلقت تباشير الديانات الرئيسية الثلاث في العالم وهي حسب تسلسلها التاريخي اليهودية والمسيحية والاسلام الحنيف ثم دارت على أرضه رحى حروب التاريخ العظيمة بين امبراطوريات الزمن الغابر من رومية وفارسية وعربية وتحالف غربي لم يسبق له مثيل تحت راية الصليب في حرب تحرير بيت

المقدس تلتها همجية بربرية مثلتها أقوام مقاتلة من أواسط آسيا ثم دولة بني عثمان وامبراطوريات الأنكليز والفرنسيين ومن قبلهم الهولنديين والبرتغال والاسبان كل هؤلاء كان عليهم المرور بأرض الشرق الأوسط وسفح دماء غزيرة في مواجهات حاسمة مع من سبقوهم لاستلاب دورهم في المنطقة ومع من تبعوهم دفاعا عن هذا الدور في وجه القادمين الجدد وهكذا دواليك وصولا لعصر القوة العظمى الأمريكية التي تبحث عن استحقاقات الدور التاريخي المتفرد ولا أدري لم يلومها الآخرون في ذلك وهم قد فعلوها من قبل!

هذا الوعاء الجيوسياسي الذي احتضن على مدى التاريخ المعروف معظم التفاعلات السياسية في ميدانها السلمي مثلما كان ساحتها الرئيسة في تحولها نحو التصادم والصراع المسلح لم يكن سوى مسرحا لتغييرات يفرضها فعل خارجي باستثناء تلك المدة التي شهدت نهضة وسطوة الدولة العربية الإسلامية والتي جعلت التغيير في تلك المرحلة مرتبطا بمتطلبات المنطقة وظروفها وظروف بيئتها المحيطة، عدا ذلك ومثلما قلنا فأن العامل الخارجي كان السبب المباشر والحاسم في التحولات التي طرأت على الواقع السياسي والاقتصادي وعلى جوهر سياسات الأمن لدول المنطقة منفردة ومجموعة وهذا ما جرد المنطقة من عناصر التحكم بخيارات المستقبل وجعلها ساحة تاريخية لاستعراض الهيمنة وصياغات القوى المهيمنة لمفهوم الأمن فيها بما يتفق ومصالح تلك القوى لا غير فكل ظهور جديد لقوة عظمى جديدة يعني صراعا داخليا شرق أوسطيا لتمثيل حقائق القوة الجديدة يرافقه وجود مكثف للقوى الجديدة الصاعدة لمراقبة حالة تكيف التغييرات الجديدة مع مصالحها والا فان عنصر الاكراه واستخدام القوة سيكون كفيلا بتحقيق ذلك.

هذا هو جوهر ما يجري الآن في الشرق الأوسط المثقل بمشاكل التغيير ومتطلباته خصوصا على صعيد الأمن فيه فبلدان المنطقة تسعى إلى تلمس السبل الكفيلة لتمثيل صياغات الأمن الجديدة للمنطقة وهي صياغات أمن شامل لا يقف عند حدود القوة العسكرية بل يتعداها إلى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية ، وعلى الجانب الأخر تحمل الولايات المتحدة الأمريكية الجزرة في يد والعصا الغليظة في اليد الأخرى وهي تراقب كيف يمثل الآخرون في المنطقة المطالب الأمن المفترضة في الشرق الأوسط ومدى النجاح الذي يحرزونه في هذا المجال قبل أن تتولى بنفسها تنفيذ أولوياتها. ولهذا ما يعنيه بالنسبة الى بلدان المنطقة.

أهمية الدراسة: شهدت منطقة الشرق الأوسط زيادة في الاهتمام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وجودها العسكري المباشر، وعودة روسيا الاتحادية إليها، وتزايد حجم المصالح الاقتصادية الصينية الأمر الذي قد يستتبع دور سياسي وعسكري لها في المنطقة، مما يؤكد أنَّ المنطقة ستبقى تشكل مصدرا للتنافس والصراع الدولي.

هدف الدراسة: بما إنَّ الدراسة هي ذات بعد جيواستراتيجي لمنطقة كانت ولا زالت ضمن دائرة الاهتمام الدولي، نسعى من خلالها إلى تحقيق جملة أهداف أهمها:

1- تناول التوصيف الجغرافي للمنطقة

2- تناول الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

إشكالية الدراسة: وفقًا لطبيعة التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط صيغة إشكالية الدراسة وفقًا لتساؤل مركزي هو لماذا لم تشهد منطقة الشرق الأوسط حالة من الاستقرار الذي يخدم اطرافه كونها منطقة استراتيجية ؟ ومن هذا التساؤل تنبثق الأسئلة الفرعية:

1- ما مفهوم الشرق الأوسط

2- ما هي جغرافية المنطقة؟

3- ما الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ؟

فرضية الدراسة: لقد انطلقت فرضية البحث من ان الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط جعلها محل تنافس ووضعها امام رهان يتطلع الى السيطرة عليها.

منهجية الدراسة: يتم اعتماد المنهج التحليلي لدراسة جيواستراتيجية منطقة الشرق الأوسط

هيكلية الدراسة: سيتم تقسم الدراسة الى مقدمة وخاتمة وأربع مطالب وعلى النحو الاتي:

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط

المطلب الثاني: التوصيف الجغرافي للشرق الأوسط

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

2. مفهوم الشرق الأوسط

مما لا شك فيه ان مفهوم الشرق الأوسط وباتفاق اراء كل الباحثين والمختصين بدراسة المنطقة ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها بل هو في المقام الأول تعبير سياسي ترتب عليه دائما ادخال دول غير عربية في المنطقة وفي اغلب الأحيان اخراج دول عربية أخرى منها، فالقوى الغربية وبحكم مصالحها عرفت ولا تزال تعرف إلى اليوم وتحدد حدود الشرق الأوسط بحسب مصالحها الخاصة.

إن استخدام مصطلح الشرق الأوسط أول مرة، كان من قبل ضابط البحرية الأمريكي (الفريد ماهان) في العام 1902، وذلك في مقال نشر بعنوان (الخليج الفارسي والعلاقات الدولية، ووفقًا لما

طرحه ماهان فإن امتداد الشرق الأوسط، يكون من السويس إلى سنغافوره، يمتد على مساحة تقدر بـ 778،17 مليون كم⁽¹⁾.

وقد طرأت تغييرات عديدة على مفهوم الشرق الأوسط، وفي فترات متعددة من التاريخ الحديث، فمفهوم الشرق الأوسط أصبح بعد الحرب العالمية الثانية يشمل ضمن اقليمه، كل من تركيا ايران، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة العراق، سوريا، الاردن، لبنان (اسرائيل) وايضا أجزاء من شمال أفريقيا خاصة،⁽²⁾ وتعرف الموسوعة البريطانية المصطلح بأنه تعبير عن مفهوم يعود استعماله إلى الحرب العالمية الثانية ويشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية وايران فالشرق مقسم على ثلاثة مناطق.⁽³⁾

- الأدنى: أي الأقرب إلى أوروبا ويمتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي.

-لأوسط: ويمتد من الخليج العربي إلى جنوب شرق آسيا.

-الأقصى: ويشمل كل المناطق الواقعة شرق آسيا.

في ظل تعدد الرؤى والتفسيرات المنطقة الشرق الأوسط ولاعتبارات عدة، منها جغرافية وسياسية يقدم (أحمد داوود أوغلو)، تفسيراً لمنطقة الشرق الأوسط وفق رؤيتين هما: الأولى هي الإطار الضيق للشرق الأوسط فهي تلك المنطقة الواقعة بين حوض النيل ووادي الرافدين، والممتدة من مصر إلى إيران، والثاني هي الإطار الواسع أي المنطقة الممتدة من المغرب العربي إلى باكستان⁽⁴⁾، إن الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط، تتوسع وتنكمش بحسب مصالح القوى الفاعلة الكبرى، وطبيعة إدراكها للمنطقة ومستوى مصالحها فيها.

وقد ورد المفهوم في سلسلة مقالات للكاتب فالنت اين شيروول مراسل جريدة التايمز البريطانية بعنوان " المسألة الشرق أوسطية في العام (1902) وكان موضوعها الدفاع عن الهند وأخذ المفهوم يستخدم ويتداول ضمن كتاب " مشكلة الشرق الأوسط " ل (هاملتون أول وزير للخزانة الأمريكية والمنظر الرئيسي في إدارة جورج واشنطن الصادر في لندن عام 1909).⁽⁵⁾

⁽¹⁾ ليلى مداني: الأهمية الجيو استراتيجية للشرق الأوسط، في كتاب النقل الآسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الآسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين - ألمانيا، 2018، ص 29

⁽²⁾ Mohamed Mustafa orfy, NATO and middle east: the geopolitical contxt post, USA, 1st edition, 2011, p35.

⁽³⁾ محمد على حوات: مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 26.

⁽⁴⁾ احمد داوود اوغلو: العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط 2 ترجمة: محمد جابر الثلجي وطارق الجليل، الدر العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2011، ص 258.

⁽⁵⁾ عمر كامل حسن: النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي دارسلان دمشق، 2008، 26

وفي عام 1921 أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني في حينه إدارة الشرق الأوسط لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق وكان للحرب العالمية الثانية أثرها في إرساء هذا المفهوم فأنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية انتشر هذا المصطلح وأصبح شائع الاستخدام ومن ثم درس في الجامعات واعتمدته المؤتمرات الدولية.⁽¹⁾

لذلك فقد تعددت وتنوعت التفسيرات التي طرحها الباحثون وكذلك مراكز البحوث لمفهوم الشرق الأوسط فتحدد دائرة المعارف الأمريكية (الشرق الوسط بأنه يشمل الدول الآتية : البحرين الكويت قطر السعودية الإمارات اليمن سوريا الأردن لبنان مصر (إسرائيل) إيران تركيا (3). ويحدده البعض بأنه يشمل كل الدول العربية وتركيا وإيران.⁽²⁾

أما في الأدبيات الروسية فليس هناك اتفاق حول المقصود بمنطقة الشرق الأوسط وكثيراً ما يستخدم الشرق الأدنى للإشارة إلى الدول العربية و(إسرائيل) وتميل الأدبيات الروسية إلى ضم إيران وأفغانستان إلى المنطقة فضلاً عن تركيا وقد قدم بعض الكتاب الروس المهتمين بالمنطقة تعريفات مختلفة لها، فمثلاً يرى " لينزوروسكي " ان الشرق الأوسط يضم دول آسيا الواقعة جنوب الاتحاد السوفييتي السابق وغرب باكستان فضلاً عن مصر وأفريقيا.⁽³⁾

أما الموسوعات العربية فقد جاء فيها أن الشرق الأوسط مصطلح غربي استعماري يشمل كل من سوريا لبنان فلسطين الأردن العراق دول الخليج العربي، مصر تركيا إيران ويتوسع إلى أفغانستان ويشير الشكوك إلى كونه خطة لتمزيق الوطن العربي وتجعله بشكل أجزاء في نظم إقليمية ويضفي الشرعية ل (إسرائيل).⁽⁴⁾

والملاحظ أن مصطلح الشرق الأوسط نشأ في ظروف الصراعات الاستعمارية الأوروبية. وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف استخدام هذا المصطلح الذي لم يطلق الأغراض بريئة بل تعلق بنزع العوامل القومية من دول المنطقة والعمل على إظهار إن - تلك المنطقة تتشكل من مجموعات اثنية مختلفة لا روابط بينها ومن ثم دمج (إسرائيل) مع دول المنطقة⁽⁵⁾

تم طرح مشروعين هما: (مشروع الشرق الأوسط الجديد - مشروع الشرق الأوسط الكبير)

2.1- مشروع الشرق الأوسط الجديد

(1) ميثاق مناحي دشن: مشروع الشرق الأوسط الكبير قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر مجلة اهل البيت، العدد 19، كربلاء، بلا السنة، ص 26-27.

(2) Ayşegül Sever: Regionalism Revisited in the Post-Arab Spring Middle East, LES ideas, STRATEGIC UPDAT, London, april 2019, p:5

(3) نجاة محمد مدوخ: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا 2010 - 2014)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016، ص 34

(4) سماح صالح مهدي العلياوي: مستقبل الشرق الأوسط ونظام عالمي جديد، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2018، ص 57

(5) غازي حسين: الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2005، 19

ظهر مصطلح الشرق الأوسط الجديد في اعقاب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، إذ طرح شعون بيريز رئيس الوزراء ال (إسرائيلي الأسبق مفهوم الشرق الأوسط الجديد في كتابه الشرق الأوسط الجديد، كما قد مه بنيامين نتياهو في كتابه " مكان تحت الشمس ⁽¹⁾ وتضمنت فكرة الشرق الأوسط الجديد برامج للتعاون في المجالات الاقتصادية كالمشاركة في الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية والتعاون في المجال العلمي والعمل على توسيع السوق في المنطقة من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار وتأسيس صندوق إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط. ⁽²⁾

وإن مشروع الشرق الأوسط الجديد يعمل على الغاء مفهوم الوحدة العربية من خلال جعل المنطقة العربية متنوعة الاطراف والطوائف والقوميات فتبدو (إسرائيل) وكان لها الطرف الاقوى بها إلى جوار دول ضعيفة، إذ إن أهداف المشروع هي ⁽³⁾

1- إقامة ترتيب إقليمي جديد على أنقاض المشروع العربي عن طريق تعظيم المصالح المادية والتخلي عن الهوية والشعور بوحدة المصير.

2- السعي لإعادة تقسيم العمل في المنطقة بحيث تقدم (إسرائيل) الابداع التكنولوجي ودول الخليج الأموال والعرب الآخرون قوى العمل والأسواق.

3- نشر الديمقراطية وإنهاء المقاطعة العربية ل (إسرائيل).

4- ربط الإنتاج الإقليمي بالإنتاج العالمي عبر المركز الإقليمي (إسرائيل).

2.2-مشروع الشرق الأوسط الكبير

ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير في سلسلة تطور مفهوم الشرق الأوسط وذلك في التقرير لاسراتيجي السنوي لعام 1995 الذي يصدر عن معهد الدراسات الاستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية وجرى التأكيد عليه بعد احتلال العراق حيث أعلن الرئيس (جورج دبليو بوش) عن مشروع الشرق الأوسط في محاولة لاستغلال الظروف الدولية والإقليمية التي نجمت عن الاحتلال ومحاربة الإرهاب بذريعة إحداث 11 ايلول 2001. ⁽⁴⁾

⁽¹⁾ رايق سليم بريزات: مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية (الأهداف-الأدوات-المعوقات)، دارالأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 28.

⁽²⁾ محمود عبد الفضيل: مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، العدد (179)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 131

⁽³⁾ فراس محمد الجعيثي: التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنيته متغيرة، دارالأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 25-26.

⁽⁴⁾ رايق سليم بريزات، مصدر سبق ذكره ، ص 29

ويقوم هذا المشروع على إعادة هيكلة الخريطة الجيو استراتيجية للمنطقة العربية وتذويب النظم الإقليمي العربي في نطاق أوسع يشمل دول بحر قزوين والقوقاز شمالاً " والمغرب العربي غرباً بما يتناسب مع المصالح الأمريكية، ويهدف المشروع إلى ⁽¹⁾

1- الزعم بإرساء الديمقراطية وتشجيع إقامة أنظمة (صالحة).

2- بناء مجتمع قائم على المعرفة.

3- تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما ان طرح مفهوم الشرق الأوسط الكبير هو لغرض ضم دول جديدة وتوسيع المفهوم جغرافياً عبر إضافة (إسرائيل وكل من تركيا وإيران إلى المنطقة من أجل إلغاء الصفة العربية وكذلك الإسلامية عنها والعمل على توسيع المنطقة في إطار رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع تدخلاتها بدورها، و باختصار فإن- الشرق الأوسط بغض النظر عن اتساعه أو ضيقه فإنه يقع في منطقة مهمة أمنياً وسياسياً واقتصادياً، حيث تعطيه هذه الأهمية الجيوإستراتيجية دور كبير في حركة السياسة العالمية، فحسب نيكولاس سبيكمان تقع دول منطقة الشرق الأوسط ضمن منطقة حافة اليابس أي منطقة الإطار والتي يعدها المنطقة الجغرافية المحورية للسيطرة على آسيا⁽²⁾

3. التوصيف الجغرافي للشرق الأوسط

يقع إقليم الشرق الوسط بين خطي عرض (40°) شمالاً و(2°) جنوباً وخطي طول (60°) شرقاً، و(28°) غرباً، وهو بذلك يكون بموقع متوسط بين النطاق المعتدل شمالاً، والنطاق المداري جنوباً، ويعد ذات امتداد جغرافي واسع ويشمل (7,2) مليون كم²،⁽³⁾ وهو بموقعه هذا يكون عند ملتقى قارات العالم الثلاث أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا أي يمتد من أفغانستان شرقاً حتى موريتانيا غرباً، ومن تركيا شمالاً حتى الصومال جنوباً.⁽⁴⁾

ويتكون الشرق الأوسط من مثلثين هما: المثلث الكبير وتمتد قاعدته من الحدود الشمالية في تركيا وأفغانستان مروراً بإيران، ويمتد ضلعه الأيمن من كشمير عبر باكستان والبحر العربي إلى الصومال، في حين يمتد ضلعه الأيسر من الصومال والسودان ثم ليبيا باتجاه البحر الأبيض المتوسط، أما المثلث الصغير فهو يمثل قلب الشرق الأوسط وتمتد قاعدته من شمال البحر العربي إلى جزيرة قسطنطينية

⁽¹⁾ حازم حامد موسى: العلاقات العربية-الأمريكية-دراسة في الابعاد الاستراتيجية لمشروع الشرق الاوسط الكبير رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص 179-180

⁽²⁾ ليلى مداني، مصدر سبق ذكره، ص 26

⁽³⁾ سماح صالح مهدي العلياوي: مستقبل الشرق الأوسط ونظام عالمي جديد، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2018، ص 60

⁽⁴⁾ إبراهيم مصطفى محمد علي: أهمية الشرق الأوسط في الجغرافية السياسية، من كتاب: (مشروع الشرق الأوسط الكبير في السياسة الدولية)، (حسن علي الساعوري وآخرون)، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، الخرطوم، 2005، ص 46.

مشتماً على الخليج العربي وخليجي عدن وعمان، ويمتد ضلعه الأيمن موازياً للساحل الإيراني بموازاة الحدود العراقية الإيرانية، وهضبة الأناضول باتجاه الشمال الغربي إلى أن تجد رأس المثلث في المضائق التركية، أما الضلع الأيسر للمثلث فيمتد من الصومال والبحر الأحمر ويعبر البحر الأبيض المتوسط ليلتقي برأس المثلث في تركيا.⁽¹⁾

وبذلك فإنَّ الشرق الأوسط القلب يضم كل دول الجزيرة العربية والعالم العربي الآسيوي وإيران وتركيا ومصر والسودان وأثيوبيا، ويقع الإقليم في الجزء الأكبر من قلب العالم وفقاً لنظرية (هالفرد ماكندر) وهو هذا الموقع يمثل حلقة وصل ومنطقة عبور بين الشرق والغرب.⁽²⁾ ويشمل التحديد الأمريكي والبريطاني والروسي لجغرافية الشرق الأوسط بأنه يمثل نقطة التقاء القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، فهو يضم تركيا، وإيران، ومصر ودول الخليج العربي وسوريا والعراق

جغرافية الشرق الأوسط جعلها ذات أهمية دولية إذ تلتقي وتتقاطع في المنطقة كتل جغرافية وسياسية متعددة، ويضم منطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية فضلاً عن تركيا وإيران.⁽³⁾ مما تقدم يتضح لنا أنَّ صعوبة تحديد الحدود الجغرافية وصعوبة إيجاد تعريف واضح ومحدد لمصطلح الشرق الأوسط ناتجة عن أمور عدة وهي:⁽⁴⁾

- 1- إنَّ الاتفاق على تحديد منطقة الشرق الأوسط يغلب عليه عامل المصلحة، فكل الطروحات حول تحديد منطقة الشرق الأوسط لا تستند إلى معايير موضوعية.
 - 2- إنَّ أغلب التعريفات التي تطلق على هذه المنطقة تكون ذات دوافع سياسية ترمي لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية.
- إنَّ عدم الاتفاق في تحديد المفهوم وحدود المنطقة هو محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المنطقة عبر تقسيمها وتجزئتها إلى دول عدة ضعيفة متناحرة.

(1) عيسى علي إبراهيم: الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2006، ص 17-18

(2) إبراهيم مصطفى محمد علي، المصدر السابق، ص 46.

(3) محمود حسن علي العفيفي: مشروع الشرق الأوسط الكبير واثره على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر - غزة، 2012، ص 15-16.

(4) أحمد عبد الغني عليوي اللوزي: رهانات أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، 2020، ص 17



www.flickr.com/photos/allahcreator/

4. الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

إنَّ الاستراتيجية كتعبير استخدمت في العديد من المجالات، إذ يمكن أنَّ يوصف موقع ما بأنَّه موقع استراتيجي، لذلك فإنَّه ثمة ارتباط بين مفهوم الاستراتيجية والإطار الجغرافي؛ لأنَّ الدول تستند على أسس جغرافية من حيث الموقع والموارد، فالجيوستراتيجية تتناول المركز الاستراتيجي لمنطقة أو إقليم معين، وتعتمد في تحليل عناصرها الجغرافية على الموقع والموارد والسكان والحدود والشكل والحجم والمناخ والطوبوغرافيا وأثر ذلك في سياسات الدول الأخرى.⁽¹⁾

⁽¹⁾ فراس محمد الجحيشي، مصدر سبق ذكره، ص 36.

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية استراتيجية، فموقعها المحوري بين الشرق والغرب ، وفيها تقع الممرات البحرية المهمة مضيق هرمز، باب المندب، قناة السويس، المضائق التركية، زاد من أهميتها الاستراتيجية، وذلك ما جعلها محط تنافس بين القوى الدولية عبر التاريخ، ⁽¹⁾ إذ إنّ هذه المنطقة تتمتع بخاصية التوظيف الاستراتيجي النابع من مجموعة الخصائص الجغرافية والسياسية والاقتصادية.

وأهم المعابر المائية الدولية التي تضمها المنطقة هي

مضيق هرمز: الذي يقع في مدخل الخليج العربي بين سلطنة عُمان وإيران ، ويربط الخليج العربي مع خليج عمان وبحر العرب، ويعد من أهم الممرات العالمية لحركة نقل التجارة إذ تعبر من خلاله ما يقارب 40% من تجارة النفط العالمية، والتي تشكل 90% من منتجات دول الخليج العربي. ⁽²⁾

مضيق باب المندب: الذي يقع في جنوب البحر الأحمر، ويربط البحر الأحمر ببحر العرب ويصل خليج عدن بالمحيط الهندي، ويمر عبره 15% من تجارة العالم، ويتمتع بأهمية كبرى كونه يمثل صمام يتحكم في حركة الدخول إلى البحر الأحمر. ⁽³⁾

قناة السويس: وهي ممر مائي تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر تفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا، وتعد اقصر الطرق البحرية بين أوروبا والدول الواقعة في جنوب وجنوب شرق آسيا، وهي بهذا تعد من أهم الممرات المائية في العالم. ⁽⁴⁾

مضيق جبل طارق: الذي يعد من أهم المضائق المائية في العالم، ويربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، وتمر عبره بحدود 250 سفينة وناقلة نفط يومياً، أي ما يعادل سدس التجارة العالمية وما يقارب 5% من تجارة النفط العالمية. ⁽⁵⁾

مضيقا البوسفور والدردنيل: ويقعان ضمن أراضي تركيا وتحت سيطرتها، وتبرز أهمية هذين المضيقين بربط بحر ايجه في المتوسط، ببحر مرمرة وصولاً إلى البحر الأسود، ولقد زادت أهميتهما بعد اكتشاف موارد الطاقة في بحر قزوين ⁽⁶⁾

كما وتشرف منطقة الشرق الأوسط على أكبر المسطحات المائية من البحار والمحيطات وهي ⁽¹⁾

(1) المصدر نفسه ، ص18.

(2) محمد بلعيشه: حرب المضائق البحرية في الشرق الأوسط : اغتيال الاستراتيجي، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد3، الجزائر، سبتمبر 2018 ، ص 152 .

(3) علي وهب: الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي الصهيوني، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص139.

(4) محمد بلعيشه، مصدر سبق ذكره ، ص 154 .

(5) المصدر نفسه، ص 155 .

(6) احمد عبد الغني عليوي اللويزي، مصدر سبق ذكره، ص19

1- البحر الأحمر الذي يفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا وهو ممر مائي ذو أهمية كبيرة لأغنى عنه في التجارة الدولية بين جنوب شرق آسيا وأوروبا، ويربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، ويعد الشريان الحيوي العالمي إذ يعد حلقة وصل بين طرق المواصلات البحرية.

2- البحر الأبيض المتوسط: الذي يضفي وجوده أهمية استراتيجية كبرى للمنطقة إذ يعد ممراً تجارياً رئيساً بالنسبة لأوروبا وشمال أفريقيا، ويمثل حلقة اتصال بين جنوب أوروبا وشمال أفريقيا وغرب آسيا، ويكتسب أهميته من كونه ممر مهم للتجارة الدولية إذ تمر منه خمس التجارة الدولية.

3- الخليج العربي: الذي يقع على خط الطرق المؤدية إلى الهند والشرق الأقصى ويعد معبراً أساسياً لنقل النفط من مراكز إنتاجه.

وباحتواء منطقة الشرق الأوسط على هذه الممرات والمضائق والخلجان فإنها تضيف لها بعداً استراتيجياً مهماً يجعلها ذات تأثير كبير في حركة التجارة العالمية، وهو ما يؤكد أن معظم الاستراتيجيات المطروحة تجاه المنطقة لا ترتبط بالموارد التي تضمها فحسب.⁽²⁾

لقد كانت لهذه الإعتبارات الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط انعكاساتها في الطروحات النظرية لبعض المختصين والمنظرين الاستراتيجيين، إذ صيغت نظريات استراتيجية توضح مدى أهمية هذه المنطقة ضمن تطورات ترسم خطوات إجرائية أمام صانع القرار في كيفية التعامل مع مثل هذه المناطق، وهذا ما نجده في طروحات "هاوسهوفر" إذ يؤكد أن نفوذ الدول المتنافسة على السلطة العالمية، تنتهي إلى مناطق ذات أهمية كبرى وهي "مناطق الاحتكاك الحقيقي" بين نفوذ الدول الكبرى، وهذه المناطق غالباً ما تكون مناطق اشتباك حقيقي من أجل السيطرة العالمية وهو ما ينطبق على منطقة الشرق الأوسط التي هي ضمن دائرة الاهتمام الدولي.⁽³⁾

ويطرح (هالفرد ماكندر) في نظريته "قلب العالم" إنَّ السيطرة على العالم تتم من خلال السيطرة على المناطق التي تكون الأحزمة الداخلية والخارجية لمنطقة قلب العالم، إذ تعد منطقة الشرق الأوسط ضمن الأحزمة الخارجية بهذا الصدد، وذلك في إطار مقولة ماكندر "من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم"، ومن ذلك فإنَّ موقع منطقة الشرق الأوسط تتمتع بتوسط الجزيرة العالمية التي تمنح لمن يسيطر عليها السيطرة على العالم.⁽⁴⁾

(1) المصدر نفسه، ص 20

(2) محمد بلعيشه، مصدر سبق ذكره، ص 156

(3) ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013، ص 123.

(4) احمد عبد الغني عليوي اللوزي ، مصدر سبق ذكره ، ص 21

وقد طرح مستشار الأمن القومي الأمريكي "زيجنيو بريجنسكي" في العام 1997 "نظريته الجيوسراتيجية باسم " قلب اوراسيا"، المتكونة من أربع مناطق يُشكل المجال الغربي فيها غرب أوروبا، وتشكل روسيا المجال المتوسط، وتشكل الصين المجال الشرقي، في حين تشكل الجزيرة العربية ومصر وتركيا وإيران والهند المجال الجنوبي.⁽¹⁾

إنَّ واحدة من أهم الخصائص الاستراتيجية التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط تتمثل في ما يطلق عليه "أهميتها الاستراتيجية عابرة الإقليمية" وهناك عوامل عدة أهمها تحكمها في خطوط ملاحية دولية رئيسية، فضلاً عن مواردها الاقتصادية.⁽²⁾

5. الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية اقتصادية منحها العديد من جوانب القوة؛ تتمثل في امتلاكها للموارد الطبيعية وأهمها النفط والغاز، إذ تعد المنطقة الأولى عالمياً بحجم إنتاجها واحتياطاتها النفطية إذ يقدر مجموع احتياطي دول منطقة الشرق الأوسط بما يقارب 60% من مجمل احتياطيات العالم، ويرجع بداية استغلال نفط منطقة الشرق الأوسط إلى بداية القرن العشرين، بالتزامن مع الاكتشافات النفطية في كل من إيران والعراق والسعودية، وهذه الميزة أضافت أهمية أخرى للمنطقة زادت من حدة التنافس بين القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، دول الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين لاسيما وأنَّ الموارد الطاقوية أصبحت ذات تأثير فعال في العلاقات الدولية، إذ أصبحت أداة التحكم في الميادين السياسية والاقتصادية.⁽³⁾ وسنأخذ الموضوع وفقاً لما يأتي:

1.5. النفط:

جاء اكتشاف معظم حقول النفط الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين على يد شركات النفط العالمية، وعلى الرغم من أنَّه تم اكتشاف بعض هذه الحقول خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، إلا أنَّ عمليات التطوير الرئيسية حدثت بعد

⁽¹⁾ زيجنيو بريجنسكي: رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوسراتيجياً. ط(3)، ترجمة: سليم أبراهام، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، 2008، ص43-44

⁽²⁾ سمرمد أمين: رؤية استراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد: 29، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006، ص2.

⁽³⁾ مايكل روس: نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة: محمد هيثم نشواني، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2014، ص27.

نهاية الحرب العالمية الثانية، في حين كان ادراك الأهمية الاستراتيجية لنفط لشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى على يد ونستون تشرشل من اجل دفع الدول الغربية⁽¹⁾

وترجع أهمية منطقة الشرق الأوسط النفطية لعوامل أبرزها:

ما تتمتع به المنطقة من احتياطات نفطية ضخمة بالمقارنة مع الاحتياطي العالمي، إذ يشير التوزيع الجغرافي للنفط الخام أنّ منطقة الشرق الأوسط تحتل المركز الأول عالمياً من حيث حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة التي تحتوي أكثر من 60% من مجمل الاحتياطات العالمية تتركز في ثلاث دول رئيسة وهي السعودية وإيران والعراق⁽²⁾

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية استراتيجية لما لها من موقع استراتيجي (يربط قارات العالم) ، وما تمتلكه من موارد طبيعية أبرزها الطاقة التقليدية (النفط ، والغاز)⁽³⁾ فقد ضاعف اكتشاف البترول والغاز الطبيعي من أهمية المنطقة ، مما جعلها محط أنظار القوى الدولية ، فضلاً عن ما يتميز به نفط هذه المنطقة من مزايا عديدة، الأمر الذي دفع العديد من القوى العالمية للسيطرة عليه والتي من بينها :

1. انخفاض تكاليف إنتاج البترول في الشرق الأوسط وذلك نظر لارتفاع معدلات الإنتاج وقلة عمق الآبار وارتفاع نسبة النجاح في اكتشاف البترول وانخفاض نفقات البحث والاستثمارات المطلوبة. حيث تصل تكلفة إنتاج برميل بترول سعودي بدولار واحد بينما يكلف استخراج برميل واحد من باقي دول العالم ما يفوق خمس دولارات، ويصل أحياناً إلى 35 دولار⁽⁴⁾.
2. نوعيته المميزة ، فالشرق الأوسط ينتج خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة وهذه الأنواع تناسب الأسواق المختلفة⁽⁵⁾.
3. حقول البترول والغاز الطبيعي فيه تقع في منطقة مستقرة جيولوجياً وبعيدة عن الأعاصير والكوارث.
4. للمنطقة موقع استراتيجي قريب من مناطق الاستهلاك (السوق الأوروبي والاسيوي) مما يقلل من تكلفة النقل⁽¹⁾.

(1) هيرمان فرانس: أسواق النفط والآفاق الاستراتيجية للشرق الأوسط.(أسواق الطاقة العالمية: متغيرات في المشهد الاستراتيجي، مجموعة مؤلفين)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2012، ص 62-63.

(2) ليلى مداني ، مصدر سبق ذكره ، ص 33

(3) صدام مرير حمد : الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط واثره على المنطقة العربية (أنموذج ثورات الربيع العربي) ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 11 ، جامعة تكريت ، 2017 ، ص 299.

(4) ليلى مداني المصدر السابق ، ص 39.

(5) عبد الرزاق بوزيدي : التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط 2010 - 2016 ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 15 ، الجزائر ، 2017 ، ص 266.

وبحسب تقديرات منظمة أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) لعام 2019 فإن احتياطي الشرق الأوسط من النفط تصل إلى 847 مليار برميل أي 54% من الاحتياطي العالمي البالغ 1,550 ترليون برميل ، ⁽²⁾. وكما موضح في الجدول (1) .

أما إنتاج المنطقة من النفط فقد وصل إلى 30 مليون برميل يومياً ونسبة 31% من الإنتاج العالمي البالغ 95 مليون برميل يومياً، ⁽³⁾. وكما موضح في الجدول التالي.

الجدول (1) احتياط وإنتاج دول الشرق الأوسط من النفط لعام 2019

الدولة	احتياط	النسبة العالمي	من إنتاج	النسبة العالمي	من
السعودية	258 مليار/ ب	16,6%	11,8 مليون ب / ي	12,4%	
إيران	208 مليار/ ب	13,4%	3,5 مليون ب / ي	3,7%	
العراق	145 مليار/ ب	9,3%	4,7 مليون ب / ي	5%	
الكويت	101 مليار/ ب	6,5%	2,9 مليون ب / ي	3,1%	
الإمارات	97,8 مليار/ ب	6,3%	3,9 مليون ب / ي	4,2%	
قطر	25 مليار/ ب	1,6%	1,8 مليون ب / ي	2%	
عمان	5,3 مليار/ ب	0,3%	971 ألف ب / ي	1%	
اليمن	-	-	98 ألف ب / ي	0,1%	
سوريا	2,5 مليار/ ب	0,1%	24 ألف ب / ي	-	
الشرق الأوسط	847 مليار/ ب	54%	30 مليون ب / ي	31,5%	
العالمي	1,550 ترليون/ب	100%	95.1 مليون ب / ي	100%	

الجدول من إعداد الباحثة بناءً على المصادر التالية :

⁽¹⁾ هاني عبد القادر عمارة : الطاقة وعصر القوة ، دار غيداء للنشر ، عمان ، 2012 ، ص 179-178.

⁽²⁾ OPEC Annual Statistical Bulletin 2020, Organization of the Petroleum Exporting Countries , 55th edition , Vienna , 2020, p22 .

⁽³⁾ BP Statistical Review Of World Energy 2020 , British petroleum P.I.C , 69th , UK – London, 2020 ., p16.

1. OPEC Annual Statistical Bulletin 2020, Op.Cit , P 22 .

2-BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit , P16

2.5. الغاز الطبيعي

يشكل الغاز الطبيعي مادة الطاقة الرئيسة في القرن الواحد والعشرين، لهذا فإنّ التطلع إلى السيطرة على مناطق إنتاجه واحتياطاته في العالم يعد مصدراً رئيساً من مصادر التنافس والصراع الدولي. ويرجع ذلك إلى كون الغاز الطبيعي يمتاز بـ:

1- بكونه من أهم مصادر الطاقة البديلة عن النفط.

2- من المحروقات ذات الكفاءة العالية.

3- قليل التلويث للبيئة كونه لا يترك مخلفات.

وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط فإنّ الوصول إلى تقديرات فعلية لكميات الغاز الموجودة فيها يعد أمراً صعباً، وذلك يرجع إلى صعوبة معرفة الاحتياطي لمخزونات الغاز الطبيعي لأنّ إنتاجه مقترن بحقول النفط وإنتاجيته، وآلية استخراجه، إذ إنّ تاريخ الاهتمام بالغاز الطبيعي واستخراجه واستثماره يعد حديث نسبياً في منطقة الشرق الأوسط

إلى جانب النفط فالشرق الأوسط يمتلك أيضاً احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، فحسب معطيات التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة أوبك لعام 2019 ، فإنّ منطقة الشرق الأوسط تحوي 39% من الاحتياط العالمي ، أي ما يعادل 80,8 تريليون متر مكعب ، أما الدول الأكثر احتياطاً للغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط فهي إيران (33 تريليون م3) ، بعدها قطر (23 تريليون م3) ، والمملكة العربية السعودية (9 تريليون م3) ، ثم الإمارات العربية المتحدة (6 تريليون م3) والعراق (3 تريليون م3) كما موضح في الجدول (2).⁽¹⁾

أما إنتاجها من الغاز فيقدر بـ695 مليار م3 (17,4%) من الإنتاج العالمي المقدّر بـ3,989 تريليون م3)، تنتج إيران النسبة الأكبر من الغاز الطبيعي بكمية تصل إلى 244 مليار م3 سنوياً ، بعدها قطر 178 مليار م3 سنوياً، ثم السعودية 113 مليار م3 سنوياً ، والإمارات 62 مليار م3 سنوياً ، وأخيراً عمان ، الكويت ، البحرين، والعراق بمقدار 36 مليار م3 سنوياً ، 18 مليار م3 سنوياً ، 16 مليار م3، 10 مليار م3 سنوياً على التوالي⁽²⁾ . وهذا جعل منطقة الشرق الأوسط تتمتع بأهمية كبيرة من حيث

(1) OPEC Annual Statistical Bulletin 2020, Op.Cit , P76.

(2) BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit , P34.

الإنتاج واستيعاب الطلب العالمي الذي يتزايد بشكل مضطرد، بسبب حاجة الدول الصناعية المتقدمة⁽¹⁾.

الجدول (2) احتياط وإنتاج دول الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي لعام 2019

الدولة	احتياط	النسبة من إنتاج	النسبة من العالمي
السعودية	9,4 ترليون م ³	4,4%	113 مليار م ³
إيران	33,9 ترليون م ³	16,4%	244 مليار م ³
العراق	3,7 ترليون م ³	1,7%	10 مليار م ³
الكويت	1,7 ترليون م ³	0,8%	18 مليار م ³
الإمارات	6 ترليون م ³	2,9%	62 مليار م ³
قطر	23,8 ترليون م ³	11,3%	178 مليار م ³
عمان	677 مليار م ³	0,3%	36 مليار م ³
البحرين	-	-	16 مليار م ³
الشرق الأوسط	80,8 ترليون م ³	39%	695 مليار م ³
العالمي	206 ترليون م ³	100%	3,989 ترليون م ³

الجدول من إعداد الباحثة بناءً على المصدر:

1. OPEC Annual Statistical Bulletin 2020, Op.Cit , P76 .

2. BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit , P34 .

وهنا يمكن القول إنّ دول الخليج تمتلك النسبة الأعظم من احتياطات الشرق الأوسط، وإنتاجه من النفط والغاز، وفي الآونة الأخيرة تم اكتشاف منطقة جديدة تحتوي على مخزون هائل من النفط والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط وهي "منطقة حوض شرق المتوسط"^(*) (1).

⁽¹⁾ سري فؤاد عبد الكريم خماس : سياسة الصين الإقليمية لضمان امن الطاقة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، بغداد، 2020، ص

* تحتفظ منطقة حوض شرق المتوسط باحتياطي يصل إلى 1,7 مليار برميل من النفط، و 3,5 ترليون م³ من الغاز الطبيعي؛ المصدر:

ومما زاد من أهمية منطقة الشرق الأوسط الاقتصادية لاسيما في مجال النفط والغاز الطبيعي، هي اكتشافات النفط والغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، إذ إنّه وخلال العقد الأخير من القرن العشرين بدأت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تكتسب أهمية متزايدة في مجال إنتاج النفط الغاز، إذ تحتوي المنطقة وفقا لتقديرات "هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية " لعام 2010 على احتياطي يقدر بنحو 1,7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج، وبين 122- 227 تريليون م³ من الغاز القابل للاستخراج، ويشمل حوض البحر الأبيض المتوسط على الشريط البري لسواحل سوريا ولبنان وفلسطين والمياه الإقليمية لهذه الدول فضلاً عن المياه الإقليمية القبرصية.⁽²⁾

وقد جرى اكتشاف العديد من حقول الغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وأصبحت دول المنطقة أكثر اهتماما بتكليف الشركات الأجنبية للقيام بأعمال الاستكشاف، ويحظى الغاز والنفط في هذه المنطقة بأهمية كبيرة نظرا لعوامل عدة:⁽³⁾

1- القرب من أسواق الاستهلاك وتحديد السوق الأوروبية.

2- صعود دول جديدة إلى سوق الطاقة العالمي.

3- المنافع الاقتصادية التي سيأتي بها الغاز لدول المنطقة.

ونتيجة لكل هذه الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة وما تمتلكه من احتياطات وحجم إنتاج عالي من موردي النفط والغاز الطبيعي، فإنّ ذلك يعطي زيادة كبيرة في أهميتها ويدفع الأطراف الدولية الفاعلة إلى الاهتمام بهذه المنطقة وحماية مصالحها فيها، مما يعني مصدراً آخرّاً لزيادة التنافس الدولي ولربما الصراع من أجل السيطرة عليها.

Ali Murat Alhas , Energy Resources In Eastern Mediterranean: An Overview , Anadolu Agency , Ankara , 15 Jun 2019 , Available At : [Www.Aa.Com.Tr/En/Economy/Energy-Resources-In-Eastern-Mediterranean-An-Overview/1504786](http://www.Aa.Com.Tr/En/Economy/Energy-Resources-In-Eastern-Mediterranean-An-Overview/1504786) , Date Of Visit :5 January 2024

⁽¹⁾ عبد الرزاق بوزيدي، مصدر سبق ذكره ، ص 267 .

⁽²⁾ زهير حامدي: الخريطة الجيوسياسية للغاز القاري اللبناني المرتقب: الفرص والتحديات، (الغاز القاري اللبناني من النزاعات إلى وضع السياسات: الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية، مجموعة مؤلفين)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت 2014، ص 115-116.

⁽³⁾ علي حسين باكير: النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات في 19\نيسان\2018،

متاح على: <http://studies.aljazeera.net>



<https://images.app.goo.gl/9VUV5LYVgNNqrQmQ7>

الجدول (3) اكتشافات الغاز في شرق المتوسط

اسم الحقل	سنة الاكتشاف	المكان	تقديرات الكميات الممكن استخراجها (مليار م ³)
غزة مارين	2000	فلسطين	30
تامار	2009	(إسرائيل)	280
ليفياثان	2010	(إسرائيل)	620
تاينين	2012	(إسرائيل)	34
كاريش	2013	(إسرائيل)	51
روي	2014	(إسرائيل)	90
افرودايت	2011	قبرص	140
ظهر	2015	مصر	850
المجموع			29,95 تريليون م ³

المصدر: ECEG نقلاً عن علي حسين باكير: النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، تقرير

صادر عن مركز الجزيرة للدراسات في 19\نيسان 2018، متاح على: <http://studies.aljazeera.net>

6.الخاتمة:

تعد منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم مناطق العالم تبعاً لمعطياتها الجيوستراتيجية، فتاريخ المنطقة كان حاضراً دائماً أمام مساعي وتطلعات القوى الدولية الساعية إلى النفوذ والهيمنة، وقد تعززت هذه المساعي بعد إكتشافات البترول فيها في الثلث الأول من القرن العشرين، مما انعكس على طبيعة إدراك الدول لها لا سيما القوى الجيوستراتيجية الباحثة عن النفوذ العالمي

إنَّ أهم ما يميز منطقة الشرق الأوسط على صعيد التنافس-الصراع الدولي هي تقاطع الأدوار فيها بين المحاور الجيوبولتيكية المتمثلة بالدول صاحبة الدور الإقليمي في المنطقة، وبين القوى الجيوستراتيجية القادرة على ممارسة النفوذ خارج حدودها، وهنا يبرز دور الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النفوذ الأكثر في منطقة الشرق الأوسط-وروسيا الساعية إلى استعادة مكانتها الدولية والصين المرشحة لأن يكون لها دور مستقبلي ذا أبعاد متعددة وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط.

تعد منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم تعقيداً من حيث التنوع في إنتماءات شعوبها واختلاف قدراتها وأهمية معطياتها الجيوستراتيجية، واختلاف مصالح القوى الإقليمية فيها فضلاً عن الأدوار الدولية الفاعلة في المنطقة، هذه المعطيات جعلت منها منطقة ذات إشكالية مركبة بين إشكالية ذات بعد إقليمي وإشكالية ذات بعد دولي، وهذا انعكس بطبيعة الحال على مدى استقراريتها. فتاريخياً إنَّ منطقة الشرق الأوسط كانت ولا زالت تعاني من ضعف الاستقرار فيها وتواتر الحروب بين دولها بل الأمر المستجد هي تحول الحروب من طبيعتها الدولية إلى المحلية ضمن الدولة الواحدة، ليزداد المشهد تعقيداً وسط تفاقم الصراعات وتداخل الأدوار وتقاطع المصالح،

لم يعد يذكر الشرق الأوسط الا وتتبادر إلى الذهن حقائق متلازمة مع بعضها تشكل الصورة النهائية للمنطقة في مخيلة من يتصورها وهذه الحقائق يمكن اجمالها في الاتي:

أولاً: موقعا متفردا في اهميته في قلب العالم القديم وعند نقاط التقائه ومعاير اتصاله.

ثانيا: جغرافية واسعة من الخيرات التي تشكل عصب الحياة المعاصرة وفي مقدمتها النفط.

ثالثا: محيط واسع أيضا من الصراعات والحروب المتنوعة الأسباب والدوافع والتي تنتهي دائما من حيث بدأت مخلفة ورائها مزيدا من التخلف والدمار وفي مقدمتها الصراع العربي-الاسرائيلي.

رابعا: تزاخم المصالح الدولية فيما الى الحد الذي يجعلها عناصر فاعلة في تقرير واقع ومستقبل المنطقة.

خامسا: محيط واسع من الدكتاتوريات ومصادرة الحريات على يد نظم تقليدية اشتقت شرعيتها من موروثات بالية وتفننت في استعباد شعوبها.

سادسا: مجتمعات متخلفة تشكل مصدرا للارهاب الذي يولد في رحم التمرد على البؤس والفقر والتخلف ولا يستطيع التعبير عن نفسه الا بالطريقة البدائية التي تتمثل في العنف وهو ارهاب موجه بالدرجة الأولى لمن تسبب في واقع البؤس هذا وهو الغرب بالدرجة الأولى

هذه الأهمية التي تحتلها المنطقة، نتج عنها تزايد الوجود الأجنبي في المنطقة المتمثل بأدوار القوى الكبرى، وهذا التداخل المكثف ما بين ما هو محلي وإقليمي ودولي إنما يزيد من معضلة الأمن تعقيداً، ويجدد من عوامل ضعف الاستقرار فيها فخلال عقد الثمانينات من القرن الماضي شهدت المنطقة حرب الخليج الأولى، وفي عقد التسعينيات شهدت حرب الخليج الثانية، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شهدت حرب الخليج الثالثة، وهذا أدى إلى تنوع واختلاف طبيعة التهديدات التي تواجهها دول المنطقة بين حروب دولية وإقليمية وانتشار ظاهرة الإرهاب في دول المنطقة.

إنّ الوصف الحالي لمنطقة الشرق الأوسط هو صراع بين المحاور الجيوبولتيكية واللاعبين الجيوستراتيجيين، إذ يعرف بريجنسكي المحاور الجيوبولتيكية بأنها " تلك الدول التي لا تستمد أهميتها من قوتها ودوافعها - فقط- إنما من موقعها الحساس... وكونها عرضة لتصرفات اللاعبين الجيوستراتيجيين"، أو كما يعرفه بول كندي بأنها " بقعة جغرافية ساخنة لا تحدد فقط مصير إقليمها بل إنها تؤثر على الاستقرار العالمي"، أمّا الدول التي تشكل مجموعة اللاعبين الجيوستراتيجيين وكما يعرفها بريجنسكي بأنها " مجموعة الدول التي تمتلك القدرة والإرادة لممارسة النفوذ أي التأثير فيما وراء حدودها لغرض تبديل الوضع الجيوبولتيكي القائم إلى الحد الذي يؤثر على مصالح العديد من الدول وتكون لها الإمكانية والاستعداد للتأثير الجيوبولتيكي".

عليه يمكن القول بأنّ الدول المحورية في الشرق الأوسط هي مجموعة الدول التي قدّر لها ان تكون في موقع جغرافي يؤهلها للقيام بدور محوري قادر على التحكم في توجهات وطموحات بقية اللاعبين الجيوستراتيجيين في المنطقة، وعليه فإنّ الفكرة تفترض هيمنة صورة الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين لاعبين يمثلون الدول الجيوستراتيجية (الدول الطامحة للهيمنة والقوة والسلطة)، هادفة إلى السيطرة الإقليمية والمكانة العالمية، وتلك الدول المحورية- الدول الإقليمية التي لها أهدافها في محاولة التصدي لأدوار الدول الجيوستراتيجية، وتعمل من أجل تعزيز دورها الإقليمي

7.المصادر:

1.7 صادر باللغة العربية:

- احمد داوود اوغلو: العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط 2 ترجمة: محمد جابر الثلجي وطارق الجليل، الدر العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2011.
- احمد عبد الغني عليوي اللويزي: رهانات أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، 2020.

- إبراهيم مصطفى محمد علي: أهمية الشرق الأوسط في الجغرافية السياسية، من كتاب: مشروع الشرق الأوسط الكبير في السياسة الدولية، (حسن علي الساعوري وآخرون)، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، الخرطوم، 2005.
- حازم حامد موسى: العلاقات العربية-الأمريكية-دراسة في الابعاد الاستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006
- -رايق سليم بريزات: مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية (الأهداف-الأدوات-المعوقات)، دارالأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2013
- زبيغنيو بريجينسكي: رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا. ط(3)، ترجمة: سليم أبراهام، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، 2008
- زهير حامدي: الخريطة الجيوسياسية للغاز القاري اللبناني المرتقب: الفرص والتحديات، (الغاز القاري اللبناني من النزاعات إلى وضع السياسات: الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية، مجموعة مؤلفين)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2014
- صدام مير حمد : الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط واثره على المنطقة العربية (أنموذج ثورات الربيع العربي) ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 11 ، جامعة تكريت
- سري فؤاد عبد الكريم خماس: سياسة الصين الإقليمية لضمان امن الطاقة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، بغداد، 2020
- سرمد أمين: رؤية استراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد: 29، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006
- سماح صالح مهدي العلياوي: مستقبل الشرق الأوسط ونظام عالمي جديد ، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، بيروت ، 2018
- عبد الرزاق بوزيدي : التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط 2010 - 2016 ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 15 ، الجزائر ، 2017
- علي وهب: الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي الصهيوني، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013

- عمر كامل حسن: النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي دار رسلان دمشق، 2008
- عيسى علي إبراهيم: الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2006
- غازي حسين: الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2005
- فراس محمد الجحيشي: التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015
- لينى مداني : الأهمية الجيواستراتيجية للشرق الأوسط، في كتاب النقل الآسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الآسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين- المانيا، 2018
- مايكل روس: نقمة النفط : كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة: محمد هيثم نشواني، منتدى العلاقات العربية والدولية ، قطر، 2014
- محمد بلعيشه: حرب المضائق البحرية في الشرق الأوسط: الاغتيال الاستراتيجي، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد3، الجزائر، سبتمبر 2018.
- محمد على حوات: مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002
- محمود حسن على العفيفي: مشروع الشرق الأوسط الكبير واثره على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر – غزة، 2012
- محمود عبد الفضيل: مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، العدد (179)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994
- ميثاق مناحي دشن: مشروع الشرق الأوسط الكبير قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر مجلة اهل البيت، العدد 19، كربلاء، بلا السنة .
- 25 - ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013.
- نجاة محمد مدوخ: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا 2010 - 2014)، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2016
- هاني عبد القادر عمارة : الطاقة وعصر القوة ، دار غيداء للنشر ، عمان ، 2012.

- هيرمان فرانس: أسواق النفط والآفاق الاستراتيجية للشرق الأوسط (أسواق الطاقة العالمية: متغيرات في المشهد الاستراتيجي، مجموعة مؤلفين)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2012.

الانترنت:

- 26- علي حسين باكير: النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات في 19\نيسان 2018، متاح على: <http://studies.aljazeera.net>

7.2 المصادر باللغة الإنجليزية:

- Aysegül Sever: Regionalism Revisited in the Post-Arab Spring Middle East, LES ideas, -27
STRATEGIC UPDAT, London, april 2019
- Ali Murat Alhas , Energy Resources In Eastern Mediterranean: An Overview , Anadolu -28
Agency , Ankara , 15 Jun 2019 , Available At :
<https://www.aa.com.tr/en/economy/energy-resources-in-eastern-mediterranean-an-overview/1504786> , Date Of Visit :5 January 2024
- BP Statistical Review Of World Energy 2020 , British petroleum P.I.C , 69th , UK — -29
London , 2020 .
- Mohamed Mustafa orfy, NATO and middle east: the geopolitical contxt post, USA, 1st -30
edition, 2011
- OPEC Annual Statistical Bulletin 2020, Organization of the Petroleum Exporting -31
Countries , 55th edition ,Vienna , 2020

متغيرات العلاقات الخارجية السعودية تجاه إيران منذ بداية حرب الخليج الأولى حتى عام 1991م
Variables in Saudi foreign relations towards Iran From the beginning of the
First Gulf War until 1991 AD.



د. عقيل زاهر سلمان آل علي^{*1}

¹ جامعة الكوفة - كلية الآداب - قسم التاريخ - العراق

ملخص:

لعبت التغيرات السياسية في إيران بعد سقوط الشاه ومجيئ خميني الى إدارة البلاد تطوراً واضحاً بانتصار الثورة الإسلامية ومبادئها ومحاولة العبور بها الى دول الجوار وللأسباب هو شعور القيادة السياسية الإيرانية بمساحة المقبولية الإسلامية لبعض مواطني دول الخليج الذين يتوافقون معها في المنهج والدين هذا جانب ومحاولة أبعاد إيران عن الدوران في فلك القوى الأجنبية كما في عهد الشاه وتبني سياسة واضحة هدفها أبعاد النفوذ الأجنبي من المنطقة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا توجست دول الخليج الحذر خاصة بعد تطور الخلافات بين العراق وإيران الى نشوب حرب سريعة لم تتمكن مساعي دول المنطقة من الحيلولة دون وقوعها الامر الذي عقد المشهد السياسي لدول الخليج التي أرادت أن تقف موقف الحياد والابتعاد عن تأثيراتها ولكن حجم التهديدات الإيرانية كانت أقوى مما حدى بدول الخليج الوقوف الى جانب العراق في حربة مع إيران والمباشرة برسم سياسة الامن الجماعي الخليجي لمنع تأثيرات الحرب على المنطقة والحد من الاندفاع الإيراني الذي بات يهدد كل من تدخل بالحرب والوقوف الى جانب العراق عليه جرت حوارات موسعة بين المملكة العربية السعودية وقادة دول الخليج والتي من شأنها ان عجلت في انضاح الرؤيا امام قادة دول الخليج العربية وبالتالي ترسيخ مفهوم الامن الجماعي على جميع الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية ولاسيما أن الحرب العراقية - الإيرانية وأهمية منطقة الخليج الجيوستراتيجية هي التي دفعت السعودية الى طرح مثل هكذا مشروع خصوصاً أن القيادة الإيرانية كانت قد هددت دول الخليج العربية والتي كانت تظم بين سكانها طائفة شيعية متعاطفة مع الثورة الإسلامية في إيران.

لقد تميزت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج العربية خلال المدة 1982 - 1991م بسمات وخصائص هي الثبات على ما تم مناقشته بين قادتها في السابق من

ان قضايا امن الخليج تعد في مقدمة الامور التي يجب الاهتمام بها وايلائها اهمية كبيرة بعيداً عن الخلافات الحدودية وعن التجاذبات والصراعات الاقليمية والدولية سيما وان المنطقة قد مرّت بأحداث سياسية وعسكرية واقتصادية صعبة للغاية هي الحرب العراقية - الإيرانية وكذلك أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في إيران واحتمال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في الخليج على اعتبار أن دول الخليج تعد حلقة من حلقات الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وكانت إيران متخوفة تجاه التواجد الأجنبي في المياه الخليجية لأنه يشكل تهديداً واضحاً تجاه أمنها الإقليمي ولهذا كانت تذكر دائماً دول الخليج بهذا الامر وقد يكون المبرر الأول في أسباب التواجد الأجنبي في المنطقة هو استعانة دول الخليج بالقوى الأجنبية لردع إيران وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وقد تم استخدام المنهج التاريخي التحليلي من أجل توضيح مجمل القضايا التاريخية التي ألت أليها أحداث المنطقة .

الكلمات المفتاحية (السياسة الخارجية - العربية - العسكرية - الإقليمية - الخليج العربي -

مجلس التعاون)

Abstract:

The political changes in Iran after the fall of the Shah and the coming of Khomeini to run the country led to a clear development in the victory of the Islamic Revolution and its principles and the attempt to cross it into neighboring countries. The reasons are the Iranian political leadership's feeling of the space of Islamic acceptability for some citizens of the Gulf states who agree with it in approach and religion. This is an aspect and an attempt to distance Iran from Rotating in the orbit of foreign powers, as during the era of the Shah, and adopting a clear policy aimed at removing foreign influence from the region, especially the United States of America. This is why the Gulf states became wary, especially after the development of disputes between Iraq and Iran into the outbreak of a rapid war, and the efforts of the countries of the region were unable to prevent it from occurring, which complicated the situation. The political scene of the Gulf states that wanted to remain neutral and stay away from its influence, but the size of the Iranian threats was stronger, which prompted the Gulf states to stand by Iraq. In a war with Iran and to begin drawing up a collective Gulf security policy to prevent the effects of the war on the region and limit the Iranian impulse, which now threatens everyone who intervened in the war and stood by Iraq. Extensive dialogues took place between the Kingdom of Saudi Arabia and the leaders of the Gulf states, which would hasten the clarity of the vision before Leaders of the Arab Gulf states, thus consolidating the concept of collective security at all social,

economic, political and military levels, especially since the Iraqi-Iranian war and the geostrategic importance of the Gulf region are what prompted Saudi Arabia to propose such a project, especially since the Iranian leadership had threatened the Arab Gulf states, which were organizing among their populations. A Shiite sect sympathetic to the Islamic Revolution in Iran. The foreign policy of the Kingdom of Saudi Arabia towards the Arab Gulf states during the period 1982 - 1991 AD was characterized by features and characteristics, which is consistency in what was discussed among its leaders in the past, that Gulf security issues are at the forefront of matters that must be paid attention to and given great importance away from border disputes and tensions. And regional and international conflicts, especially since the region has gone through very difficult political, military, and economic events, namely the Iraqi-Iranian war, as well as the hostage crisis in the American embassy in Iran, and the possibility of the United States of America militarily intervening in the Gulf, given that the Gulf states are an episode of the conflict between the United States of America and the Union. The Soviet Union, and Iran was afraid of the foreign presence in the Gulf waters because it constituted a clear threat to its regional security. This is why it always reminded the Gulf states of this matter. The first justification for the reasons for the foreign presence in the region may be the Gulf states' use of foreign powers to deter Iran, most notably the United States of America. The historical and analytical approach was used in order to clarify the overall historical issues that led to the events of the region.

Keywords (foreign policy - Arab - military - regional - Arab Gulf - Gulf Cooperation Council)

1. المقدمة

توترت العلاقات بين البلدين على أثر قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م حيث خشيت المملكة العربية السعودية من انتقال الاضطرابات كردة فعل لما حدث في إيران الى أراضيها خاصة أنها تمتلك على أراضيها العديد من الشيعة الموالين الى الجمهورية الإسلامية مما توترت العلاقات بينهما ، وعلى أثر قيام الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م ومسبباتها هو انتهاء العمل باتفاقية الجزائر عام 1975 والخاصة بتسوية النزاعات الحدودية المشتركة بين البلدين ومنها مياه شط العرب حيث قادت هذه الحرب المنطقة الى حالة من التوترات في العلاقات الخارجية والمواقف بين دول المنطقة والعراق تارة وبينها وبين إيران تارة أخرى مما حسم الموقف السعودي في الوقوف الى جانب العراق في حربة لشعور

القادة في السعودية برغبة القيادة الإيرانية في السيطرة على منطقة الخليج العربي وحرب العراق هي البداية لذلك قادت السعودية دول منطقة الخليج العربي كلها من خلال إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي دعم العراق بالإمكانات المادية الكبيرة والتي كان لها التأثير الكبير في مسار الحرب .

❖ إشكالية الدراسة : من خلال ماتقدم تسعى الدراسة الى الإجابة على الإشكاليات الآتية :

✓ التباين في المواقف السياسية هل هو سمة تتصف بها المملكة العربية السعودية وإيران.
✓ ماعلاقة موسم الحج، وحجم التوترات الحاصلة على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية والمملكة العربية السعودية .

✓ الشعور بالخوف والتهديد المستمر هل هو حقيقة أم خيال أم حق من حقوق المملكة العربية السعودية من أجل الحفاظ على السيادة، وما علاقتها بأمن الخليج العربي .

❖ أهمية الدراسة : تشير هذه الأهمية للدراسة من خلال مايلي :

✓ لمعرفة أهمية الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودورها الإقليمي في المنطقة .
✓ أهمية منطقة الخليج ودورها الجيوسياسي بالنسبة للدول المطلة عليها .
✓ تفعيل أسس التعاون المشترك بين السعودية وإيران لخلق حالة من الاستقرار لتنشيط أسواق النفط عالميا.

❖ أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة الى توضيح التالي :

✓ دراسة الأبعاد السياسية والتجارية للخليج في منظور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
✓ دور وأهمية المملكة العربية السعودية وشرعيتها في قيادة الساحل الخليجي .
✓ دول الخليج العربية ودورها في تهدئة أوضاع المنطقة كونها تشكل عصب رئيسي في أمدادات الطاقة في العالم .

وللإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات التي تطرح فرضيتها يحاول الباحث الوصول الى النتائج الآتية:

❖ المبحث الأول : العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية .

✓ حرب الخليج الأولى وأثرها في مسار العلاقات السعودية الإيرانية .

✓ موسم الحج ، وسياسة فرض الأرادات.

❖ إيران ومجلس التعاون الخليجي الواقع والمتغير في السياسات الخارجية .

✓ التواجد الأجنبي في منطقة الخليج بعد غزو الكويت والموقف الإيراني .

✓ انعكاسات حرب الخليج الثانية على العلاقات السعودية الإيرانية

1. العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية.

على اثر أحداث السادس من أب عام 1987م ونتيجة تلك التطورات اعلنت كلتا الدولتين قطع العلاقات بينهما اعتباراً من السابع والعشرين من نيسان عام 1988م وقد غادرت بعثة السفارة الايرانية في الرياض والبالغ عديدها مع عائلاتهم حوالي 20 شخصاً بصورة نهائية بعد انتهاء مهلة الاسبوع التي حددتها الحكومة السعودية لهم⁽¹⁾ وقد صرح الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية من ان المملكة بالرغم من قطع علاقاتها الرسمية مع طهران⁽²⁾ ، أبدت رغبتها في السماح للحجاج الإيرانيين من أداء فريضة الحج فقط ضمن المحددات التنظيمية والطاقة الاستيعابية التي وضعتها لجنة الحج في السعودية وهذا موضع اهتمام القادة في إيران⁽³⁾.

بالمقابل كان وضع عدد من دول الخليج حرجاً ازاء قطع العلاقات السعودية - الايرانية⁽⁴⁾ ، فمصادر دبلوماسية خليجية تحدثت ان كل من البحرين والكويت تتجهان لقطع العلاقة مع طهران اسوة بالرياض، اذ اعلن رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة ان دولاً في الخليج ستحدوا حذو المملكة وتقطع علاقاتها مع ايران وهو نوع من الايحاء بالتهديد لطهران لتعديل سياستها في المنطقة وتتخذ اجراءات تصالحية تراعي حسن الجوار الإقليمي مع دول الخليج العربية⁽⁵⁾ ، فيما كانت دول الخليج الاخرى ترى ان العلاقات بالمنطقة تفرض عليهم التأيي والمرونة والابقاء على العلاقات المرنة مع ايران قد يفيد اكثر من قطعها، وعليه فقد أوفدت طهران نائب وزير خارجيتها محمد علي بشاراتي الى ثلاث دول خليجية وهي سلطنة عمان والإمارات وقطر وذلك لحثها على عدم الاستجابة للخطوة السعودية وللتحذير من مغبة ما اسمته التوسع الامريكي في منطقة الخليج كون أن هذه السياسات من شأنها أن تسهم في زعزعت الأمن والاستقرار وضرب اقتصاديات المنطقة وجرها الى توترات وصرعات لايمكن السيطرة على نتائجها⁽⁶⁾ . بالرغم من العداء التقليدي بين البلدين كان للمملكة

⁽¹⁾ سوسن جبار عبد الرحمن الشريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية (1971- 1988) ، عمان، دار المعتر، 2016 ، ص 269 .

⁽²⁾ عبد الحميد الجواهري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق، بغداد : مركز ابحاث ام المعارك، 1994م ، ص 66 .

⁽³⁾ عبد الكريم حميد بريبي، النظام الاقليمي الخليجي ودوره الجيوبولتيكي في الامن القومي العربي، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة : كلية الاداب، 1998، ص 56 - 57 .

⁽⁴⁾ فاخر عبد الرحمن علي، الدول العربية والحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2003م ، ص 61- 62 .

⁽⁵⁾ فهد مزبان خزار الخزار، 2004م، اثر العوامل الجغرافية في تطور العلاقات الايرانية - السعودية (دراسة في الجغرافية السياسية)، اطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة : كلية الاداب، ص 164 ..

⁽⁶⁾ كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الايراني ، نشاته وتكوينه ودوره، ترجمة مركز الامارات ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ص 68 .

العربية السعودية ولايران اسباباً عدة لإعادة هذه العلاقات الى مجاريها⁽¹⁾ فبالرغم من عدم التكافؤ في القوة العسكرية بين البلدين وهذا امر كانت الرياض تدركه تماماً كما ان ايران كانت تشارك السعودية في وجهات نظرها ازاء السياسة النفطية في عدد من المحافل الدولية وطهران كانت تدرك تماماً ان السعودية قادرة على تحريك السوق النفطية ضدها كونها تملك الاحتياطي الأكبر بين الدول الخليجية والثاني على مستوى العالم بعد فنزويلا ب 268.5 مليار برميل فهي أكبر مصدر نفطي فعلي على مستوى العالم⁽²⁾.

1.1. حرب الخليج الأولى وأثرها في مسار العلاقات السعودية الإيرانية:

تعد الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988 م) واحدة من أخطر التحديات التي واجهت دول منطقة الخليج العربي وهددت أمنها واستقرارها واقتصادها⁽³⁾ وكونها كانت قد مثلت خطراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على امن المنطقة وعلى أمدادات النفط كمصدر من مصادر الطاقة العالمي⁽⁴⁾ ، الذي باتت تتمحور حوله أغلب صراعات الدول المستهلكة، فالتغيرات التي طرأت على الانظمة السياسية في كل من العراق وايران بصعود صدام والخميني الى سدة الحكم في العام 1979م أذ حددت مسارات الانظمة الجديدة وتوجهاتها وما تبعها من اثار خطيرة جداً تمثلت باندلاع الصراع على الحدود بين البلدين لقد وضع الصراع الايراني - العراقي دول الخليج العربي في موقف لا تحسد عليه حتم عليها البقاء خارج دائرة نيران ذلك الصراع⁽⁵⁾ ولأسيما أن امكانيات هذه الدول عسكرياً لم تكن بمستوى التحديات قياساً بالامكانيات العسكرية والبشرية العراقية والإيرانية، وعليه كان التنسيق الأمني الجماعي من اولويات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اذا اريد لها ان تبقى بعيدة عن النزاع، لكن تشابك الأحداث اضطررها في نهاية المطاف ان تشارك في صنع بعض حلقات تلك الحرب مباشرة أو بطريقة غير مباشرة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ مجموعة باحثين، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، ط2، ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014م ، ص 120.

⁽²⁾ مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي – الأيراني، ط2، العراق، دارالمرضى، 2008، ص 73- 74.

⁽³⁾ مصطفى جبار جاسم الطائي، العلاقات الايرانية – السعودية، دراسة في ابرز العوامل والقضايا المؤثرة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، 2005م، ص 100 - 171 .

⁽⁴⁾ منصور حسن العتيبي، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979 – 2000م ، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008م ، ص 172 – 173 .

⁽⁵⁾ مهند عبد العزيز عيسى، سياسة ايران الخارجية في عهد الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني 1989 – 1997م، رسالة ماجستير، جامعة البصرة : كلية الاداب، 2014م ، ص 77.

⁽⁶⁾ نبيه اصفهاني، يوميات حرب الخليج، " السياسة الدولية"، العدد 105،، ص 147 ؛ فداء يوسف ابو جزر، 2014، العلاقات الايرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي 1997 – 2005م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر : كلية الاداب والعلوم الإنسانية، ص 31 .

كان موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية متغيراً مع تطور مجريات الحرب، فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب على أمن هذه الدول ومصالحها ازدادت ردود أفعالها السياسية والدبلوماسية وبما يتناسب وقدراتها⁽¹⁾ اتخذت المملكة العربية السعودية جانب الحياد إزاء الحرب خلال السنوات الأولى منها⁽²⁾.
أد راقبت الموقفين العسكري والسياسي بين البلدين من حيث تنامي القوة العسكرية لكلا الطرفين والذي انعكس سلباً على الثقل السعودي السياسي والعسكري في المنطقة⁽³⁾ وكان في مخيلة الاستراتيجية السعودية الرغبة في أن تنهار إحدى القوتين المتصارعتين ، لأن كليهما كان يمثل خطراً على أمن دول الخليج⁽⁴⁾ ولكن في المقابل كانت هنالك تحركات دبلوماسية سعودية وهي تحركات شكلية سعت من وراءها الرياض العمل على إيقاف نيران الحرب خوفاً من توسع العمليات الحربية باتجاه أراضي المملكة العربية السعودية، وتأثر صادرات النفط السعودية عبر الخليج الى العالم، وكانت أولى تلك التحركات الفعالة عندما تبنت السعودية دعوة لاجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في مدينة الطائف مع بداية اندلاع الحرب عام 1980م لمناقشة قضايا الحرب العراقية - الإيرانية⁽⁵⁾

1.2. موسم الحج وسياسة فرض الأرادات:

خلال السنوات الأخيرة من الحرب العراقية - الإيرانية في أعقاب أحداث الحرم المكي وتظاهرات الحجاج الإيرانيين عام 1987م⁽⁶⁾ ، والاجراءات التي اتبعتها السعودية في سبيل ردع النشاط الإيراني في منطقة الخليج العربي والرد الإيراني بالاستيلاء على السفارة السعودية بطهران من قبل الحرس الثوري الإيراني يوم السادس من اب عام 1987م وقتل الدبلوماسي السعودي مساعد الغامدي وصلت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الى طريق مسدود⁽⁷⁾ وفي اثناء زيارة وفد إيراني رفيع المستوى الى الرياض مطلع شهر نيسان عام 1988م لبحث مسائل الحجاج الإيرانيين وزيادة العدد الى 250 الف

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات الإيرانية العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2017م ، ص 201 - 202 .

(2) يونان ليبب رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج، القاهرة، الهيئة المصرية، 2005م ، ص 80-81 .

(3) نبيل عبد الفتاح، لعرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، السياسة الدولية، العدد 111، 1993م ، ص 122.

(4) احمد خضير الزهراني، محمد رسلان، عودة العلاقات السعودية الإيرانية، مقدماتها ونتائجها، السياسة الدولية، العدد 105، 1991م ، ص 196

(5) حسن ابوطالب، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية، العدد 102، 1990م ، ص 70

(6) عمار ظاهر مصباح، العلاقات السعودية الإيرانية 1997 - 1991م ، أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العدد الثالث، المجلد التاسع، 2010م ، ص 487 .

(7) محمد عبد الألة رسلان مرجع سابق، ص 196 - 180 ،

حاج ورفض التقيد بالقرار السعودي بتقليص عديد الحجاج الإيرانيين الى 45 ألف⁽¹⁾ ، قال مصدر دبلوماسي ان الوفد الإيراني قد ابلغ المسؤولين السعوديين ان على الحكومة السعودية ان تسمح للحجاج الإيرانيين التظاهر على غرار العام الفائت وقد جوبه هذا الطلب بالرفض القاطع من قبل المملكة⁽²⁾

على اثر تلك التطورات اعلنت كلتا الدولتين قطع العلاقات بينهما اعتباراً من السابع والعشرين من نيسان عام 1988م وقد غادرت بعثة السفارة الإيرانية في الرياض والبالغ عديدها مع عائلاتهم حوالي 20 شخصاً بصورة نهائية بعد انتهاء مهلة الاسبوع التي حددتها الحكومة السعودية لهم⁽³⁾ ، وقد صرح الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية من ان المملكة بالرغم من قطع علاقاتها الرسمية مع طهران غير انها على استعداد لاستقبال الحجاج الإيرانيين بالعدد الذي حددته لا بالعدد الذي طلبه الوفد الإيراني ويبدو ان السعودية كانت تخشى من تكرار حادثة العام الماضي ، وبهذا الصدد يقول الامير نايف "لن نسمح لهم بأن يكرروا ذلك وان اي خروج عن اصول شعائر الحج سيواجه بحزم وقوة وهذا امر لا يعلمه الإيرانيون"⁽⁴⁾

بالمقابل كان وضع عدد من دول الخليج حرجاً ازاء قطع العلاقات السعودية – الإيرانية⁽⁵⁾ ، فمصادر دبلوماسية خليجية تحدثت ان كل من البحرين والكويت تتجهان لقطع العلاقة مع طهران اسوة بالرياض ، اذ اعلن رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة ان دولاً في الخليج ستحدوا حذو المملكة وتقطع علاقاتها مع ايران وهو نوع من الايحاء بالتهديد لطهران لتعديل سياستها في المنطقة وتتخذ اجراءات تصالحية تراعي حسن الجوار⁽⁶⁾ ، فيما كانت دول الخليج الاخرى ترى ان العلاقات بالمنطقة تفرض عليهم التآني والمرونة والابقاء على العلاقات مع ايران قد يفيد اكثر من قطعها، وعليه فقد اوفدت طهران نائب وزير خارجيتها محمد علي بشاراتي الى ثلاث دول خليجية وهي سلطنة عمان

⁽¹⁾ محمود صادق، إيران والخليج، تعايش مؤقت وتصادم مؤجل، السياسة الدولية، العدد 22، 2004م ، ص 17 .

⁽²⁾ منعم صباح العمار، إيران وقابلية التكوين من جديد، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 113، 2001 ، ص 26 .

⁽³⁾ عادل الحربي، الاعتداءات على المصالح السعودية في الخارج تعكس قدم المواجهة مع الإرهاب، الرياض 2004 ، ص 1379

⁽⁴⁾ يوسف كاظم دعين التميمي ، العلاقات العمانية الإيرانية واثرها على مجلس التعاون الخليجي 1981 – 2003م ، سر من رأى ، جامعة سامراء، العدد 55، المجلد 14، 2018م ، ص 632 .

⁽⁵⁾ F.C.O,8\7149 , Subject : Annual review for 1987 and objectives for 1989, No ,14/2,p.1.

⁽⁶⁾ Reza Ekhtiari Amiri, The Hajj and Iran's Foreign Policy towards Saudi Arabia , " Journal of Asian and African Studies" , Vol 46, Issue 6. 2011

والامارات وقطر وذلك لحثها على عدم الاستجابة للخطوة السعودية وللتحذير من مغبة ما اسمته التوسع الأمريكي في منطقة الخليج .⁽¹⁾

بالرغم من العداء التقليدي بين البلدين كان للمملكة العربية السعودية ولايران اسباباً عدة لإعادة هذه العلاقات الى مجاريها فبالرغم من عدم التكافؤ في القوة العسكرية بين البلدين وهذا امر كانت الرياض تدركه تماماً كما ان ايران كانت تشارك السعودية في وجهات نظرها ازاء السياسة النفطية في عدد من المحافل الدولية وطهران كانت تدرك ان السعودية قادرة على تحريك السوق النفطية ضدها.⁽²⁾

من جهتها دول الخليج لم تدخر جهداً في سبيل اعادة العلاقات السعودية - الايرانية ، ففي زيارة له الى طهران استمرت ثلاثة أيام في اوائل شهر كانون الاول عام 1988م بحث وزير خارجية سلطنة عمان يوسف علوي وجهات النظر مع القادة الايرانيين في سبيل تذليل العقبات التي تعترض العلاقات بين الرياض وطهران وقد التقى علوي بكل من الرئيس الايراني علي رفسنجاني و وزير الخارجية علي اكبر ولايتي ومسؤولي الحج وقد نقل علوي ان الايرانيون يرون ان من مصلحة جميع دول المنطقة اعادة العلاقات بين ايران والمملكة كون أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي اللاعب الأقوى في المنطقة ولها أمتدادها الشيعي في دول الخليج وموقفها واضح وصريح من التواجد الأجنبي في مياه الخليج فلا بد من التنسيق بين دول الخليج العربي مع إيران من الناحية الأمنية وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية وسياساتها الخارجية المتباينة المواقف⁽³⁾

3. إيران ومجلس التعاون الخليجي الواقع والمتغير في السياسات الخارجية .

بالمقابل اكدت السعودية وجميع اعضاء دول المجلس ابان عقد المجلس الوزاري الذي عقد بمدينة الخبر السعودية خلال المدة (2 - 3 حزيران عام 1991م) رغبتها على ايجاد قاعدة مشتركة للتعاون البناء بين دول المجلس وايران⁽⁴⁾ والتطلع الى بدء مرحلة من التعاون تخدم المصالح المشتركة بينهما وسبل تعزيز الرخاء والاستقرار في المنطقة وفي السياق ذاته تجددت الدعوات الخليجية انطلاقاً من دعوة الرياض خلال عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مدينة جدة خلال المدة (14 - 15 ايلول عام 1991م) لايجاد قاعدة مشتركة للتعاون البناء بين دول المجلس وايران وقد اعرب المجلس عن ارتياحه لما حققته الاتصالات والعلاقات بين الجانبين من تقدم وانه "يتطلع الى بدء

⁽⁴⁾ د. عقيل زاهر سلمان آل علي ، سياسة المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج العربية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة -

كلية الاداب (2021م)، ص13

⁽²⁾ (F.C.O,8\7217 ,1988, Subject : G.C.C Summit , Bahrain, No , 368,(22 December), P.

⁽³⁾ (F.C.O,8\7217 ,1988, Subject : Iran- Iraq war, No, 022\4,(13 January), P.4

⁽⁴⁾ (F.C.O,8\7217 , Subject : G.C.C and Iran \ Iraq, No , 506,(Decembe, 1988, P.1

مرحلة من التعاون تخدم المصالح المشتركة لكلا الطرفين وسبل تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة" (1) وبتاريخ الثاني من تشرين الاول عام 1991م، اعلنت السعودية عودة العلاقات السعودية - الايرانية وقد رحبت دول مجلس التعاون الخليجي أثناء انعقاد القمة الحادية عشرة لقادة المجلس في الدوحة خلال المدة (23 - 25 كانون الاول 1991م) برغبة إيران والسعودية في تحسين وتطوير علاقاتهما ، مؤكداً في الوقت نفسه على أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات بين إيران ودول المجلس لتمكين دول المنطقة من الشروع في تحقيق أهدافها المنشودة (2) ، وقد استمع الى شرح تقرير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير دولة قطر عن الاتصالات التي اجرتها الرئاسة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية بشأن عودة العلاقات بين السعودية وايران، مستذكراً قراره في قمة الدوحة بتأكيد الرغبة في تحسين العلاقات معها ، ليعرب عن ارتياحه للتطور الايجابي والملموس في العلاقات بين البلدين، ويؤكد حرصه على دفع العلاقات الثنائية مع الجمهورية الاسلامية الايرانية لما فيه خدمة المصالح المشتركة، وفق المبادئ والمواثيق الاسلامية والدولية وبما يعكس عمق روابط الدين والجوار بينهما وقد أكد الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي لدى واشنطن أن هدف الملك فهد هو الهدوء والاستقرار ومحاولة فهم عقلية القيادة الجديدة في إيران وتشجيعهم بالكلمة الطيبة وتطمينهم أن قرار شعب إيران ليس لنا دخل فيه ، وهذا ما حاولت أيضا المملكة العربية السعودية الى طهران وأن المشتركة بينهما هو الحفاظ على الهدوء والاستقرار في مياه الخليج العربي (3) وبهذا أتمت السياسة السعودية بتلطيف الأجواء الدبلوماسية تجاه إيران لأبقاء مياه الخليج هادئة نسبياً لأنها الممر الاقتصادي المهم لجميع أقطار الخليج مع العالم الغربي (4)

3.1. التواجد الأجنبي في منطقة الخليج بعد غزو الكويت والموقف الإيراني .

حاولت ايران ان تستغل الازمة الكويتية مع تصاعد حدة الصراع بين الحكومة العراقية من جهة ودول الخليج العربي والولايات المتحدة الامريكية التي بدأت بالاستعداد لتجهيز حملة عسكرية ضد العراق من جهة اخرى اذ تصاعدت حدة الانتقادات الإيرانية مع بدء العمليات العسكرية على العراق وتواجد القوات الأمريكية في المنطقة لإجباره على الانسحاب من الكويت (5) إذ أشار الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى أن وجود القوات الأجنبية في المنطقة أحدث توتراً فيها، وأن إيران هي البلد الوحيد الذي

(1) 'an-Iraq War', The Middle East Journal, vol. 44 (2), 1990, pp. 256-268

(3) Helen Chapin Metz , ed ,op.Cit , PP . 201

() 3 (.a Ekhtiari Amiri , The Hajj and Iran's Foreign Policy towards Saudi Arabia," Journal of Asian and African Studies" , Vol 46, Issue 6.

(4) د. عقيل زاهر سلمان ود. علي عظم محمد، العلاقات العسكرية والأمنية السعودية - الخليجية (1982 - 1985م)، أداب الكوفة

(مجلة) العدد 55 ، 2022، ص 320 - 321

(5) Takeyh, Ray , The Iran-Iraq War: A Reassessment , The Middle East Journal, Volume 64, Number 3, Summer2010, pp. 365- 383 .

يمكن الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج ومواردها، مشدداً في الوقت نفسه على التزام إيران سياسة الحياد الفعال تجاه العمليات العسكرية ضد العراق على اعتبار أن دخولها الحرب سيهدد مصالحها⁽¹⁾. وهذا الموقف حمل شقين الأول معارضة أي تواجد اجنبي في منطقة الخليج العربي وهو ما كان منافياً للاستراتيجية السعودية التي كانت ترى ان تواجد هذه القوات سوف يعزز من احتمال حماية أمنها وأمن جميع دول مجلس التعاون، وثانيهما هو الموقف الحيادي إزاء تلك العمليات الموجهة ضد العراق وهو ما كانت ترغب به وتطمح الى تحقيقه المملكة العربية السعودية وقد وقعت الكويت ودول مجلس التعاون الخليج اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وكانت سبباً في تعزيز التواجد الأجنبي في مياه الخليج ورفع مستوى التوتر في العلاقات بين دول الخليج والجانب الإيراني⁽²⁾.

2.3. انعكاسات حرب الخليج الثانية على العلاقات السعودية الإيرانية .

اتخذت إيران موقفاً إيجابياً بعد الغزو العراقي للكويت⁽³⁾ بإدانة الغزو ورفضها لأي تعديل لخرائط دول المنطقة كما التزمت بإجراءات العقوبات ضد العراق لإرغامه على سحب قواته من الكويت وقد أعلن الرئيس الإيراني رفسنجاني أنه على استعداد تام للقاء القادة العراقيين لإجراء محادثات مباشرة لوقف الحرب وأبدى في الوقت نفسه استعداد بلاده إجراء اتصالات مع الإدارة الأمريكية، وبتاريخ الخامس من شباط عام 1991م أعلن رفسنجاني مبادرة للسلام وأكد في اثناء لقاء له من عدد من الدبلوماسيين الأجانب أن طهران تحمل العراق المسؤولية الكاملة لازمة الخليج⁽⁴⁾ وعليه ومع تأكيد إيران بموقفها ذلك ساعد على تقريب وجهات النظر بين الرياض وطهران، فبتاريخ الخامس من آذار عام 1991م أعلن الملك فهد أن إيران بلد مجاور وتربطه بالمملكة روابط عديدة وأكد أن دعم الرياض للعراق إبان سنوات الحرب لم يبنى على أساس أن العراق ينتصر على إيران، بل كان لتحقيق التوازن بالمنطقة. حينها أدركت السعودية أن مصدر التهديد قد تحول من الجانب الإيراني إلى الجانب العراقي إلا أن الحقيقة التي يجب أدراكها هو أن المملكة العربية السعودية قد اختارت الوقوف إلى جانب

¹ (Gwenn Okruhlik , Saudi Arabian-Iranian Relations: external rapprochement and Internal consoidation , "Middle East `Policy" , Vol. X, No. 2, Summer2003 , pp.116 - 117)

⁽²⁾ انظر نص البيان : الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دولة قطر- الدوحة، 22 - 25 ديسمبر 1990م.

⁽³⁾ محاضر مجلس التعاون الخليجي، اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون ومصر وسوريا والولايات المتحدة الامريكية، الرياض، 10 مارس 1991م

⁽⁴⁾ الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البيان الختامي للدورة الثانية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون دولة الكويت، 23 - 25 ديسمبر 1991م

العراق كأهون الشرين خاصة أن الأمور قد تطورت في مسار الحرب الى ضرب الناقلات النفطية واستخدام الصواريخ البالستية⁽¹⁾.

يمكن القول بأن الموقف الإيراني المزدوج بين رفض الغزو العراقي للكويت وضمها اليه، ثم رفض الوجود الأجنبي العسكري في المنطقة ساهم بشكل كبير في كسر العزلة الدولية للنظام الإيراني وفتح الباب لعلاقات أحسن مع دول مجلس التعاون الخليجي وأوصل رسالة إيرانية هامة للعالم والجوار بأن إيران ترغب في علاقات دولية وإقليمية قائمة على أساس من التعاون والتقارب في وجهات النظر حول مختلف القضايا⁽²⁾

4. الخاتمة

يمكن القول بأنه على الرغم من التقارب في وجهات النظر بين كل من إيران والسعودية تجاه أحداث الخليج بكل تداعياتها ونتائجها، إلا أن هذا لم يمنع من القول من أن هناك عددا من القضايا ساهمت في إضفاء حالة من التوتر في العلاقات بين البلدين، فبالإضافة الى الحرب العراقية الإيرانية ونتائجها على عموم المنطقة برزت قضية الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي والذي شكل عنصراً من عناصر الجدل الدائر ومصدراً من مصادر الخلاف بين إيران والسعودية حول أمن المنطقة، فمن المعروف أن السعودية وافقت على بقاء القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي بشكل مستمر وعلى أراضيها بشكل خاص كرداع لأي تهديد إقليمي لها في حين عبرت إيران عن رفضها التام لبقاء القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة انطلاقاً من كونها الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تعتمد عليها دول المنطقة في الحفاظ على أمن الخليج وموارده، مؤكدة في الوقت نفسه بأن بقاء هذه القوات سيكون باعثاً لعدم استقرار المنطقة. ولا شك ان قبول المملكة العربية السعودية بعودة العلاقات مع إيران نابع عن مبررات متعددة:

- 1- الجوار الجغرافي، اذ ان ايران تقع على الشاطئ الاخر من الخليج العربي واقامة علاقات طيبة معها يدعم من استقرار منطقة الخليج.
- 2- البُعد الاسلامي فإيران دولة اسلامية وكمحور اساسي يتطلب من الرياض التعامل معها على المستوى الثنائي او على المستوى الجماعي ضمن إطار منظمة العمل الاسلامي.
- 3- أن إيران احدي دول منطقة الشرق الاوسط وهي منطقة حساسة في إطار السياسات العالمية واقامة علاقات طيبة معها سيحقق الاستقرار في عموم المنطقة بما لا يسمح من تدخل أجنبي

(1) محاضر مجلس التعاون الخليجي البيان الصحفي الصادر عن الدورة الاربعين للمجلس الوزاري، جدة 14 - 15 سبتمبر 1991م

(2) محاضر مجلس التعاون الخليجي البيان الصحفي الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس الوزاري، الخبر 2 - 3 يونيو 1991م

5. قائمة المصادر والمراجع

- 1- احمد خضير الزهراني، محمد رسلان، عودة العلاقات السعودية الإيرانية، مقدماتها ونتائجها، السياسة الدولية، العدد 105.
- 2- افراح ناثر جاسم، موقف إيران من حربي الخليج الثانية والثالثة، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2013م
- 3- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دولة قطر- الدوحة، 22 - 25 ديسمبر 1990م .
- 4- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البيان الختامي للدورة الثانية عشرة للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون دولة الكويت، 23 - 25 ديسمبر 1991م .
- 5- انتصار دوشي عبد الزهرة، العلاقات السعودية - الايرانية 1990 - 2003م، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2004
- 6- حسن ابوطالب، ايران وانعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية، العدد 102، 1990م
- 7- زينب مهيبي اصل، الصراع السياسي بين المحافظين والاصلاحيين في ايران 1979 - 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط: كلية العلوم والاداب. 2014م
- 8- سوسن جبار عبد الرحمن الشريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية (1971- 1988م)، عمان : دار المعتر، 2016م
- 9- عادل الحربي، الاعتداءات على المصالح السعودية في الخارج تعكس قدم المواجهة مع الإرهاب، الرياض، العدد 1379، 2004م
- 10- عبد الحميد الجواهري ، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق، بغداد : مركز ابحاث ام المعارك، 1994م
- 11- عبد الكريم حميد بريبي، النظام الاقليمي الخليجي ودوره الجيوبولتيكي في الامن القومي العربي، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة : كلية الآداب، 1998م
- 12- د. عقيل زاهر سلمان و د. علي عظم محمد، العلاقات العسكرية والأمنية السعودية _ الخليجية (1982 - 1985) ، أداب الكوفة (مجلة) العدد 55. ج 2، 2022
- 13- عمار ظاهر مصلح، العلاقات السعودية الايرانية 1979 - 1991م، ابحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العدد الثالث، المجلد التاسع. 2010م

- 14- فاخر عبد الرحمن علي ، الدول العربية والحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية. 2003م
- 15- فداء يوسف ابو جزر، العلاقات الايرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي 1997 – 2005م، رسالة ماجستير ، جامعة الازهر: كلية الاداب والعلوم الانسانية. 2014
- 16- فهد مزبان خزار الخزار، اثر العوامل الجغرافية في تطور العلاقات الايرانية – السعودية (دراسة في الجغرافية السياسية)، اطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة : كلية الاداب، 2004م
- 17- كينيث كاتزمان ، الحرس الثوري الإيراني، نشاته وتكوينه ودوره، ترجمة، مركز الامارات، ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2006م .
- 18- مجموعة باحثين، ايران والخليج البحث عن الاستقرار ، ط2، ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014م
- 19- مجيد خدوري، حرب الخليج ، جذور ومضامين الصراع العراقي – الإيراني ، ط 2 ، العراق، دار المرتضى، 2008
- 20- محاضر مجلس التعاون الخليجي ، اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون ومصر وسوريا والولايات المتحدة الامريكية ، الرياض ، 10 مارس 1991م .
- 21- محاضر مجلس التعاون الخليجي البيان الصحفي الصادر عن الدورة الاربعين للمجلس الوزاري ، جدة ، 14 – 15 سبتمبر 1991م .
- 22- محاضر مجلس التعاون الخليجي البيان الصحفي الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس الوزاري ، الخبر ، 2 – 3 يونيو 1991م .
- 23- محمد عبد الله رسلان ، عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية – الإيرانية، السياسية الدولية، القاهرة، العدد 105، 1991م
- 24- محمود صادق ، ايران والخليج، تعايش مؤقت وتصادم مؤجل، السياسة الدولية، بغداد، العدد 22 . 2004م
- 25- مصطفى جبار جاسم الطائي، العلاقات الايرانية – السعودية، دراسة في ابرز العوامل والقضايا المؤثرة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، 2005م
- 26- د. عقيل زاهر سلمان آل علي، سياسة المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة – كلية الآداب . 2021
- 27- منصور حسن العتيبي ، 2008م ، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979 – 2000م ، دبي : مركز الخليج للابحاث .

- 28- منعم صاحي العمار، إيران وقابلية التكوين من جديد ، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 113. 2001م
- 29- مهند عبد العزيز عيسى، سياسة إيران الخارجية في عهد الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني 1989 – 1997م ، رسالة ماجستير، جامعة البصرة : كلية الاداب. 2014م
- 30- نبيل عبد الفتاح ، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، السياسة الدولية، العدد 111، 1993م
- 31- نبيه اصفهاني، 2014م ، يوميات حرب الخليج، " السياسة الدولية"، العدد 105،
- 32- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات الايرانية العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . 2017م
- 33- يوسف كاظم دعين التميمي ، العلاقات العمانية الايرانية واثرها على مجلس التعاون الخليجي 1981 – 2003م ، سرمن رأى، امعة سامراء، العدد 55، المجلد 14. 2018م
- 34- يونان لبيب رزق ، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج، القاهرة، الهيئة المصرية . 2005م
- 33- a Ekhtiari Amiri , The Hajj and Iran's Foreign Policy towards Saudi Arabia , " Journal of Asian and African Studies" , Vol 46, Issue 6. 2011
- 35-F.C.O,8\7217 , Subject : G.C.C Summit , Bahrain, No 1988 .
- 36- F.C.O,8\7149 , Subject : Annual review for 1987 and objectives for 1989, No , 014\2 . 1988
- 37- F.C.O,8\7217 , Subject : G.C.C and Iran \ Iraq, No . 198838
- 39-F.C.O,8\7217 , Subject : Iran- Iraq war, No, 022\4, 1988
- 40-Derika Weddington ,RIVALRY IN THE MIDDLE EAST: THE HISTORY OF SAUDI-IRANIAN RELATIONS AND ITS IMPLICATIONS ON AMERICAN FOREIGN POLICY , A Masters Thesis , (Missouri State University : The Graduate College). 2017
- 41-Fahad M. Alsultan and Pedram Saeid ,2017, The Development of Saudi – Iranian Relations since the 1990 , (New York)
- 42- Gwenn Okruhlik ,Saudi Arabian-Iranian Relations: external rapprochement and Internal consoiidation , "Middle East Policy" , Vol. X, No. 2, Summer . 2003
- 43- an-Iraq War', The Middle East Journal, vol. 44 (2). 1990

44-Takeyh, Ray ,The Iran-Iraq War: A Reassessment , The Middle East Journal, Volume 64,
Number 3, Summer . 2010

مكانة إيران في ظل توازن القوى الإقليمية بعد عام 2003



م.م جاسم محمد حاتم^{*1}

¹ ماجستير علوم سياسية

ملخص:

إن الاداء الاستراتيجي الإيراني يتسم بالتفاعل تجاه المتغيرات التي تطرأ على السياسة الإقليمية، وذلك بسبب الامكانيات التي أتاحت لها التأثير في أغلب القضايا الإقليمية، واصبحت بذلك القوة التي لا يمكن الاستهانة بها في منطقة الشرق الأوسط.

استطاعت إيران بناء سياسة خارجية مرتكزة على أهداف متعددة عززت من مكانتها الإقليمية، كانت الإيديولوجية والمذهبية هما العنصران البارزان كونهما عاملين مهمين ساهما وبشكل كبير في جعل إيران تمتلك التأثير في دول ذات مواقع مهمة، جعلتها تتميز على سائر الدول الإقليمية. ساهمت البيئة الإقليمية في زيادة الوجود الإيراني فشكلت موجات التغيير التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط عامل انطلاق لها والاستفادة من خلال مد جسور العلاقة مع النظم الجديدة، إضافة إلى ذلك استخدامهما الحروب بالوكالة كخطوة للسيطرة على المنطقة، ونجحت إيران في ذلك رغم التعثرات التي شهدتها في توجهاتها الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الدور؛ المكانة؛ التوجه الاستراتيجي

Abstract:

Iran's strategic performance is characterized by its reaction to the changes that occur in regional politics, due to the capabilities that allowed it to influence most regional issues, and thus it has become a force that cannot be underestimated in the Middle East region.

Iran was able to build a foreign policy based on multiple goals that strengthened its regional position. Ideology and sectarianism were the two prominent elements, as they were important factors that contributed greatly to making Iran have influence in countries with important locations, which made it distinguished from other regional countries.

The regional environment contributed to the increase in Iranian presence. The waves of change witnessed in the Middle East region constituted a launching factor for it and it benefited by building bridges of relationship with the new regimes, in addition to its use of proxy wars as a step to control the

region, and Iran succeeded in this despite the stumbles it witnessed in its orientations. External.

Keywords: role ; status ; strategic direction

1. مقدمة

إن المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أفرزت المنافسة الشديدة بين الخصوم للسعي نحو القيادة الإقليمية من أجل التأثير على مجريات الأحداث المستقبلية، إذ استطاعت إيران من ممارسة أداء إقليمي فاعل ومؤثر في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال الاستفادة من التقلبات التي حصلت والتي شكلت الفرصة الثمينة لإيران من العمل على بناء استراتيجيتها الإقليمية بالشكل الصحيح.

يعد الاحتلال الأمريكي للعراق بداية للفوضى التي اجتاحت المنطقة والفرصة الثمينة لإيران، فقد استطاعت الاستفادة منه كبداية لانطلاقة جديدة نحو مشروع جديد، فعملت على ممارسة دور مميز على سائر الدول الإقليمية والعربية، وبعد ذلك تمكنت من إدراك ما تشهده المنطقة من تغيرات ساهمت في بناء أداء استراتيجي وتكتيكي، وأصبحت من خلاله تشكل القوة الإقليمية المؤثرة في الشرق الأوسط.

تشكل إيران محوراً مؤثراً ومهماً في المنطقة استطاعت من خلاله إفراز وضع استراتيجي يتماشى مع مكانتها الإقليمية، وتمكنت من بناء قنوات متعددة في سياستها الخارجية كانت السبب في نجاحها مما مكنتها أن تكون الدولة ذات القدرة والفاعلية في التأثير على مجريات الأحداث في المنطقة.

تمكن صانع القرار الإيراني في الاستفادة من الوضع الإقليمي والتغيرات التي طرأت عليه، وتمكن من استقرار الواقع والعمل على بناء التوجهات الخارجية بالشكل الصحيح والتخفيف من العقوبات المفروضة عليها والتي تشكل التحدي الأصعب لها في الوقت الحاضر، وإضافة إلى ذلك تقديم الدعم لجهات خارجية والتي اعتمدت عليها كسلاح ذي حدين في سياستها الخارجية مما أعطاه المرونة والقوة في مواجهة التحديات الإقليمية.

هدف البحث : يهدف البحث إلى بيان مكانة الوجود الإيراني تجاه المتغيرات الإقليمية، وإظهار مدى قدرتها على التكيف مع تلك المتغيرات.

مشكلة البحث تكمن مشكلة البحث في الدور الذي تتسم به توجهات إيران الخارجية ومدى قدرتها على التصدي للمنافسة والجاهزية تجاه الأحداث العرضية التي ستحدث مستقبلاً وهذا يدفعنا إلى طرح التساؤلات الآتية:

- ما المعطيات التي استندت عليها في بناء توجهاتها الخارجية؟

- كيف استطاعت إيران في الاعتماد على تلك المتغيرات كمنطلق لبناء توجهات فاعلة في المنطقة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن دراماتيكية الصراع في منطقة الشرق الأوسط دفعت إيران إلى ممارسته دورها من خلال بناء قنوات متعددة استطاعت من خلالها في التحكم بالكثير من أزمات المنطقة مستغلة بذلك إبعاد الخطر عن أراضيها.

اشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من التساؤلات التالية:

- كيف استطاعت إيران من تحقيق أهدافها في ظل الامكانيات والموارد المتاحة؟.

- كيف تمكنت إيران للتغلغل في المنطقة؟ وما الأساليب التي استخدمتها في زيادة أدائها الاستراتيجي؟.

- ما الرؤية التي اعتمدت عليها في التأثير على مجمل قضايا المنطقة؟.

منهجية البحث استند البحث على منهجين أساسيين:

▪ **منهج التحليل النظري:** يهدف هذا المنهج إلى تحليل توجهاتها الخارجية من أجل معرفة نوايا صانع القرار، وكذلك التعرف أكثر على التوجه الاستراتيجي تجاه المنطقة.

▪ **المنهج الوصفي:** يهدف هذا المنهج إلى وصف توجهات السياسة الخارجية الإيرانية من أجل بناء البراهين والدلائل حول تحركات إيران الإقليمية.

هيكلة البحث يتضمن البحث ثلاث مباحث رئيسية، إذ تناول في **المبحث الأول** مرتكزات الأداء الإيراني، بينما تضمن **المبحث الثاني** فاعلية الأداء الاستراتيجي الإيراني، أما **المبحث الثالث** مستقبل الأداء الاستراتيجي الإيراني.

2. مرتكزات الأداء الإيراني

1.2 الاستراتيجية الإيرانية

تستند الاستراتيجية الإيرانية من موقعها الجغرافي الذي تم توظيفه في الحصول على مكانة مؤثرة أصبحت بموجبها تمتلك القدرة للتدخل في كافة أزمات المنطقة كدولة محورية لها تأثير مهم، وبطبيعة الحال نجد أن قدرتها في توظيف الامكانيات هي المنطلق، لأن تكون ذات أداء استراتيجي فاعل تجاه التعامل مع كافة قضايا المنطقة.

اتخذت سياسة إيران الإقليمية أشكالاً مختلفة في عهد كل من الرؤساء السابقين (أحمدي نجاد، وحسن روحاني)، والرئيس الحالي إبراهيم رئيسي، وقد اقترن تطور هذه السياسة بإعادة تنظيم استراتيجيتها وفقاً للأولويات التي تم الاعتماد عليها، اتجهت إيران في السعي للتعويض عن عزلتها الدولية في عهد الرئيس أحمدي نجاد وبناء توجهات براغماتية في عهد حسن روحاني، والاتجاه نحو سياسة أكثر أتراناً ومركزيةً في عهد إبراهيم رئيسي، وتتجه الخطوات التي اعتمدها إدارة إبراهيم رئيسي اليوم إلى نقلة نوعية في التوجهات الاستراتيجية نحو البيئة الإقليمية(1).

وبناءً على ذلك فإن الاستراتيجية الإيرانية تعتمد على قنوات مختلفة في ظل تعدد المعطيات والسعي نحو بناء سياسة فعالة في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة، وكل هذه الظروف التي حدثت في المنطقة كانت تصب في خدمة توجهاتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيقها، والنتائج عن توظيف الأدوات التي تعتمد عليها في توجهاتها الخارجية مما ساهم في خدمة استراتيجيتها(2).

وعلى المستوى العملي نجد أن إيران دولة لا يمكن الاستهانة بها، فهي تمتلك ما لا يمتلكه الكثير من دول المنطقة، وقد استطاعت من خلال ذلك من فتح قنوات متعددة تعتمد عليها كعامل رئيسي في التحكم بالمنطقة وفق المنظور والرؤية التي تمتلكها فهي تريد العودة إلى الإمبراطورية الفارسية، لكن ذلك مستحيل فهي تسعى إلى استعادة الامجاد إلى ما كانت تمتلكه في الماضي، فنجدتها تكافح من أجل أن تصبح متفوقة على كافة الدول الإقليمية.

تمثل القوة الناعمة كجزء مهم في استراتيجيتها من خلال نقل الأفكار والسلوك السياسي الذي تؤمن به نحو الخارج، والسيطرة الناعمة على شعوب المنطقة إيديولوجياً، فهي تسعى من خلال هذا الأسلوب في نشر الفكر السياسي الذي تؤمن به في منطقة الشرق الأوسط، من أجل مد جسور المساعدة للدول القريبة والبعيدة منها الأمر الذي ساهم في أنجاح ذلك كونه يمثل جزءاً مهماً في ادائها الاستراتيجي(3).

إن منطلق الاستراتيجية الإيرانية في التحول نحو المناطق المؤثرة والرخوة في منطقة الشرق الأوسط وبفعل الامكانيات المتاحة لها جعلت منها لأن تصبح ذات دور ذي مكانة محورية في مجالها

(1) حميد رضا عزيزي، إيران واستراتيجية "التوجه شرقاً": ما بين الاستمرارية والتغيير في عهد رئيسي، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 2023، متاح على الرابط: <https://mecouncil.org/publication/%D8%A5>

(2) طایل يوسف عبدالله العدوان، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب- جامعة الشرق الأوسط - قسم العلوم السياسية، الأردن، 2013، ص146.

(3) على طارق الزبيدي، توظيف القوة الناعمة الإيرانية ووسائلها (الدبلوماسية، الثقافية، الاقتصادية)، مجلة مدارات إيرانية، العدد4، المانيا، 2019، ص27.

الإقليمي، سعيًا منها في تحقيق الهيمنة الإيديولوجية والثيوقراطية معتمدة بذلك على التنوع الديني والثقافي الذي يتسم به إقليم الشرق الأوسط⁽¹⁾.

وتماشياً مع ما تم ذكره بدأت بالاهتمام بالجيش الإلكتروني التي أصبحت تأخذ حيزاً مهماً في استراتيجيتها الخارجية من خلال التأثير على الخصوم من خلال شن الهجمات على المواقع الحساسة والمهمة، وهذا الشكل الجديد من الحروب مكن إيران من تطوير قدراتها فيه، والذي أصبح يشكل النمط الجديد من الحروب الحديثة⁽²⁾.

ولابد من التأكيد على شيء ضروري ومهم اعتمدت عليه إيران ألا وهو استخدام مبدأ الحروب بالوكالة من أجل إبعاد مصادر النيران عن أراضيها، وكذلك إشعال المنطقة بهذه الحروب من أجل تخفيف حدة العقوبات المفروضة عليها واستخدامها لتلك الأدوات كورقة ضغط على المجتمع الدولي، وحتى في مفاوضاتها تجاه القضايا التي تخصها.

يشكل البرنامج النووي الإيراني عنصراً مهماً وداعماً للوجود الإيراني في المنطقة، والذي أعطاه دافعاً نحو تطوير مخططاتها تجاه سياستها الإقليمية، مما أتاح لها التدخل في الدول المضطربة القريبة من محيطها الإقليمي، وأعطاه القدرة في توسيع استراتيجيتها وجعلها قوة بارزة في منطقة الشرق الأوسط⁽³⁾.

استغلت إيران الجانب الديني كعامل مهم في تدعيم استراتيجيتها من خلال المنافسة على الزعامة الإسلامية، وهذا شكل عاملاً مهماً ومؤثراً في تطوير استراتيجيتها الإقليمية، وذلك عن طريق كسب الكثير من دول المنطقة تحت العباءة الإيرانية، مما شكل عامل قوة بالنسبة لها.

إن الاستراتيجية الإيرانية أتسمت بالانفتاح مع دول الجوار في ظل خلق مجال للنفوذ السياسي وجعله أكثر مرونة مما دفعها لتكون قادرة على تخفيف العقوبات الأمريكية عليها، وإن تركيز الاستراتيجية الإيرانية نحو دول الجوار الإقليمي جعلها قادرة في التعامل مع تلك المتغيرات⁽⁴⁾.

إن التحولات في موازين القوى الإقليمية سامت بزيادة الوجود الإيراني في المنطقة التي استطاعت من خلاله في التأثير على مجريات الأحداث في بيئتها الإقليمية، وهذا ناتج عن توظيف كافة الامكانيات

⁽¹⁾ غازي فيصل حسين، سوسيولوجيا السياسة الخارجية الإيرانية، مركز أمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2017، متاح على الرابط: www.umayya.org/studies-ar/13338 تاريخ الاطلاع 2020/11/3

⁽²⁾ نبيل العتوم، الجيش الإلكتروني الإيراني، دارعمار للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 10.

⁽³⁾ التقرير الاستراتيجي النصف سنوي، مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التحولات الجديدة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017، ص 124.

⁽⁴⁾ فراس عباس هاشم، اتجاهات صعود مقترحات التحولات الاستراتيجية الإيرانية وتمثلاتها في الفضاء الإقليمي، مجلة مدارات إيرانية، العدد 4، برلين، 2019، ص 73.

والموارد في خدمة توجهاتها الاستراتيجية والتي استطاعت، أن تؤثر في خارطة التحالفات السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

2.2 السياسة الخارجية الإيرانية

السياسة الخارجية لأي دولة تعني تطلعات تلك الدولة نحو الخارج، فهذا يكون مقترناً بأهداف يتم رسمها وفق المنطلقات التي تمتلكها، وإن أهم ما تسعى إليه إيران كدولة لها عمق تاريخي كبير في المنطقة أن تمتلك دوراً يتماشى مع مكانتها الإقليمية ومقترناً بموقعها الجيوسراتيجي تهدف من خلاله في القدرة على المساهمة في إعادة التوازن الاستراتيجي للمنطقة، فهي تسعى جاهدة كي تتفوق على سائر الدول الإقليمية.

ترتكز عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية على بعدين يتم الاستناد عليهما في رسم توجهاتها الخارجية **فالبعد الأول** يتم النظر إلى السياسة الخارجية وفق منظور ديني، ويتم من خلاله خلق حالة من الوعي الديني والانتماء المذهبي، فيتم عن طريق ذلك تحديد الخطر الأمني في السياسة الخارجية الإيرانية على أساس ديني، **أما البعد الثاني** فيستند على مبدأ أنه لا بد من بناء السياسة الخارجية على أساس قومي، وأن أمنها يستند على طبيعة علاقاتها مع دول الجوار، وفق هذا المنطلق يمكن أن نبين بأن السياسة الخارجية الإيرانية تكون مزيجاً بين الاتجاهين(1).

السياسة الخارجية الإيرانية معقدة ومتشابكة، ويمكن أن توصف بأنها مليئة بالإثارة والمراوغة وتوزيع الأدوار واللعب على عامل الزمن، وكثيراً ما يأخذ العامل الديني والايديولوجي والثوري والبراغماتي حيزاً كبيراً فيها الأمر الذي يجعلها في غاية الصعوبة وبفعل تداخل هذه العوامل(2).

يحتل الموقع الجيوسراتيجي أهمية كبيرة في سياسة إيرانية الخارجية والذي يمنحها القدرة والفاعلية لأن تكون من القوى ذات الأثر الكبير في منطقة الشرق الأوسط، سيما بعد عام 2003 متفوقة على سائر الدول الإقليمية، وعندما شهدت المنطقة الكثير من التغيرات ولعل أهمها الاحتلال الأمريكي للعراق دفع ذلك دول المنطقة إلى التنافس فيما بينهم من أجل الحصول على المكانة الإقليمية المؤثرة(3).

(1) أحمد جلال محمود، سياسة إيران الإقليمية في المنطقة العربية واثرها على منطقة الشرق الأوسط، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 8، العدد 58، 2020، ص 136.

(2) صباح الموسوي، مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، في كتاب: المشروع الإيراني في المنطقة العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 25.

(3) فؤاد عاطف العبادي، سياسة إيران الخارجية واثرها على أمن الخليج 1991-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط- كلية العلوم الانسانية- قسم العلوم السياسية، الاردن، 2012، ص 33.

تشكل القدرات العسكرية الإيرانية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي عاملين مهمين في بناء سياسة خارجية قوية، استطاعت إيران من استغلال ذلك في بناء توجهاتها الخارجية من أجل التأثير على مجريات الأحداث الأمر الذي دفعها إلى أن تكون متفوقة على الكثير من الدول الإقليمية، وتمكنت إيران من استغلال الواقع الجديد الذي شهدته المنطقة معتمدة على ما تم ذكره من أجل تلبية طموحاتها في الارتقاء إلى دولة إقليمية لها وزنها السياسي.

استطاعت إيران من ممارسة دور إقليمي مؤثر ممزوج بمشروع قائم على تحركات واضحة تجاه منطقة الشرق الأوسط، وخاصة بعد دخول القوات الأمريكية إلى العراق عام 2003، إذ اعتمد المشروع الإيراني على المكانة التي تمتلكها إيران في المنطقة، ضمن أهداف مرسومة تتخللها مبادئ السياسة الخارجية التي جاءت على مشروعها المصلحي والعقائدي والاستراتيجي(1).

إن أهم صفة بارزة في سياسة إيرانية خارجية أنها تسعى دائماً إلى التفوق، فهذا يكون مستمداً من الإرث التاريخي الطويل، وكذلك الطبيعة الجغرافية، فهي ترى نفسها مؤهلة لأن يكون لها دور في ترسيم شكل الخارطة الجغرافية للمنطقة، فهذا أعطى إيران الحافز كي تصبح الأكثر تأثيراً في ظل تلك المعطيات(2).

زاد النفوذ الإيراني في المنطقة بعد عام 2011 في ظل موجات التغيير التي أطاحت بالنظم العربية مما منحها ذلك التفوق والهيمنة والتأثير على مجريات الأحداث في المنطقة نتيجة لقيامها بتوظيف كافة الامكانيات المادية والعسكرية في خدمة السياسة الخارجية، والذي ساهم في نجاح أهدافها وفق الخطة المرسومة للتفوق على سائر الدول الإقليمية(3).

شكل صعود الرئيس السابق حسن روحاني إلى سدة الحكم مطلع اب 2013 تحولاً في سياسة إيران الخارجية، كون أن حسن روحاني جزء من التيار الاصلاحى، والذي كان مشروعه الاصلاحى يهدف إلى تحسين علاقة إيران مع دول الجوار، مما أعطى وعياً لدى صانع القرار الإيراني لأن تكون دولته محوراً إقليمياً في المنطقة من أجل تخفيف أعباء الاحتقان الإقليمي عليها(4).

يشكل العامل الديني محوراً مهماً في سياسة إيران الخارجية، فتعد من مكامن القوة التي اعتمدتها في السعي لبناء أيديولوجيتها نحو الخارج، فهي تسعى بذلك إلى مساندة الحركات والأحزاب

(1) سماح عبد الصبور عبد الحى، القوى الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة في ادوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2013، دار البشير للنشر والتوزيع، مصر 2014، ص 65.

(2) سنين محمد المهدي، سياسة إيران الخارجية تجاه المشرق العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة- قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 63.

(3) أحمد سيد أحمد، قمة الرياض وفاق الدور الإيراني في الاقليم، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 3، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، الرياض، 2017، ص 73.

(4) يحيى صهيب وآخرون، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للبحوث والدراسات، 2015، ص 79.

والتنظيمات القريبة منها مذهبياً من أجل تقويتها كي تكون ورقة ضغط تستخدم في التأثير على مجريات الأحداث، ومن خلال ذلك برز تأثير البعد المذهبي في سياستها الخارجية(1).

شكلت العقوبات الأمريكية أثراً على سياسة إيران الخارجية من أجل التضيق عليها ومنعها من ممارسة دورها الفاعل في محيطها الإقليمي، وسبب ذلك إلى حدوث إرباك في السلوك السياسي الخارجي، لكن بالرغم من ذلك فإن هذا لن يؤدي إلى انحسار النفوذ الإيراني من التأثير في الملفات الإقليمية الساخنة(2).

واجهت إيران الضغوطات الغربية من خلال إشعال فتيل التأثير في ظل نفوذها المتشعب في المنطقة، ومن خلال استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل التي ساهمت من خلالها تخفيف حدة العقوبات المفروضة عليها من خلال ممارسة أدوار مختلفة في منطقة الشرق الأوسط(3).

تسعى إيران إلى حل قضاياها العالقة مع دول العالم سيما مع الدول المجاورة لها، فهي ترى من الضروري بناء الثقة والتعاون في ظل أفاق دبلوماسية جديدة قائمة على احتواء الخلافات الخارجية سواء كانت الإقليمية أم الدولية، والسعي للحد من التوترات واحتواء الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء منظور جديد في ظل الرؤية السائدة تجاه إيران على أنها مصدر تهديد للاستقرار الإقليمي(4).

ومن خلال ما سبق يمكن أن نبين بأن سياسة خارجية إيران تنبع من الفكر السياسي لصانع القرار الإيراني الذي يتميز بالحنكة والحكمة في إدارة القضايا الخارجية، تمكنت إيران من الاعتماد على الامكانيات الداخلية والخارجية في تطوير أدائها الخارجي، والسعي نحو إبعاد الخطر عنها، وعدم استخدام أراضيها كساحة للمعركة، فأرادت أن تكون هنالك مناطق كساحات تقوم باستخدام نفوذها فيها (الحرب بالوكالة)، استخدمت كذلك الجانب الديني كعامل في زيادة نفوذها والتحكم بمختلف قضايا المنطقة عن طريق ذلك، واعتمدت على الجيوش الغير نظامية كوسيلة للتأثير على أمن خصومها في المنطقة، لكن مقتل الجنرال قاسم سليماني كان له أثر كبير في سياسة إيران الخارجية لأنه كان يمثل محوراً كبيراً في ترتيب توجهاتها الخارجية وخاصة في المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

(1) قاسمي سعيد، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 6، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018، ص 94.

(2) بكر البدور، مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية، مجلة رؤية تركية، 2019، متاح على الرابط:

<https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries> تاريخ الاطلاع 202/10/26

(3) فتحي بولعراس، السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبوليتيكية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 44، جامعة محمد خضير بسكرة، (الجزائر، 2016)، ص 283.

(4) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص 206.

3.فاعلية الأداء الاستراتيجي الإيراني

إن موجة التغييرات التي شذتها منطقة الشرق الأوسط كانت تمثل الفرصة الجوهرية لإيران لممارسة دورها الفاعل، وتوسيع نفوذها، وإظهار نفسها كدولة تمتلك زمام الأمور في الكثير من قضايا المنطقة، وهذا دفعها في التحرك نحو الملفات الحساسة، استفاد الجانب الإيراني من تلك المتغيرات وتمكن من توظيفها في خدمة مصالحها، وأصبحت متفوقة على سائر الدول الإقليمية، أفادت من ذلك الأمر في استعماله كورقة ضغط في حال شعرت بالتهديدات الخارجية.

1.3. مكانة العراق في المدرك الاستراتيجي الإيراني

كان الاحتلال الأمريكي للعراق بداية للفوضى الخلاقة المرسومة للمنطقة والتي استطاعت إيران من أن تستفيد من تلك الفوضى التي خلفها الاحتلال وتتدخل بقوة في العراق كونه يمثل أهمية كبيرة لها، فهي تسعى بذلك أن تكون دولة مؤثرة في العراق على سائر الدول الإقليمية الأخرى، وعلى ما يبدو فهي تطمح بهذا التدخل من أجل إبعاد الخطر الأمريكي عنها.

وعندما يتم الحديث عن الدور الإيراني في العراق فهو موضوع شائك ومتشعب في الجوانب كافة، لأن إيران تسير وفق رؤية ومبدأ السيطرة على زمام الأمور في العراق، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً كونه يمثل أهمية كبيرة في عمقها الاستراتيجي، وبالتالي فإنه من الصعب أن تتخلي عن نفوذها في العراق(1).

تسعى إيران لأن تكون الداعمة للعراق في كافة الجوانب كي يزداد نفوذها المتنامي داخلياً، إذ يشكل العراق بالنسبة لها بوابة النفوذ الإيراني في المنطقة، فهي تسعى لأن تبقى محافظة على هذا الدور مما دفعها إلى أن تلقي كافة قواها من أجل أن يكون لها نفوذ قوي(2).

شكل الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 فرضةً ثمينة، وبين ذلك الرئيس الإيراني السابق "أحمدي نجاد" بأن إيران على استعداد ملئ الفراغ بعد الانسحاب، فقد استغلت ذلك وأصبحت اللاعب المؤثر الذي يمتلك القدرة والفاعلية في التأثير على زمام الأمور في العراق، وهذا واضح للعيان أمام أنظار المجتمع الدولي(3).

إن الدور الإيراني في العراق يأتي نتيجة لفاعلية الأداء في التأثير على الوضع الداخلي، فهي بعد أحداث داعش عام 2014 أصبحت تمتلك وجوداً فعالاً في العراق وبصفة شرعية من خلال دعم

(1) السيد أبوداود، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2014، ص163.

(2) سيد أبوزيد عمر، تطورات الأحداث في العراق وتداعياتها على الثورات العربية، مجلة شؤون عربية، العدد149، مصر2012، الرياض، ص47.

(3) محمد الأحمر، العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص92.

العراق عسكرياً عن طريق المستشارين العسكريين، وكذلك دعم الحكومة العراقية سياسياً، وهذا يجعل حكومة حسن روحاني أنذاك تعزز نفوذها الإقليمي في العراق، وبذلك فهي تسعى إلى زيادة شركائها الإقليميين والدوليين والخروج من العزلة الدولية المفروضة عليها(1).

إن التحول في السياسة الخارجية الإيرانية نحو القوة الإقليمية المؤثرة، بدأ يظهر ذلك من خلال إدارة الأزمات بالوكالة، وأسهم ذلك في التحكم بأزمات المنطقة كما هو الحال بالنسبة للعراق وسوريا، واستطاعت من أن تعمل بذلك في التخفيف عن العقوبات المفروضة عليها من خلال السعي للتدخل في الدول التي تعاني من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وإدارة الحروب بالوكالة في مناطق الصراع التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط دفع إيران لأن تصبح من القوى التي لها دور مؤثر في المنطقة (2).

عملت إيران على مسألة مهمة ونجحت على سائر الدول الإقليمية ألا وهي ممارسة دور الوساطة في حل الأزمات التي تواجه الملف السياسي العراقي، فهي تمتلك القدرة على تقريب وجهات النظر بين كافة الفرقاء السياسيين من أجل الخروج بحل لكي تتقدم دبلوماسياً من أجل أن لا تفقد دورها كوسيط فاعل في العراق.

2.3. مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الإيراني

يُعد النظام السوري هو الحليف الاستراتيجي لإيران، وجزء من ركائز سياستها الإقليمية، وهذا يعكس السياسة البراغماتية التي تدفع بها إيران تجاه حلفائها الإقليميين، ويتمثل دعمها للنظام بأنه قائم على أن أي تهديد للنظام في سوريا يعد تهديداً لها كونها تريد بقاء نظام بشار الأسد قائماً في سوريا، وأن تغييره يعد خسارة لها مما يؤثر على ما تطمح إليه في منطقة الشرق الأوسط⁽³⁾.

يعد الموقف الإيراني الذي عبرت عنه الخارجية الإيرانية في 12 نيسان 2011م والذي تم التأكيد بموجبه عن أن هذه الاحتجاجات هي نتاج غربي، وأن ما يحدث في سوريا هو جزء من خطة أمريكية صهيونية من أجل إشاعة الفوضى في المنطقة، الأمر الذي استدعى ضرورة قيام إيران بدعم النظام مع بقاء الجانب الإيراني يصف هذه التظاهرات بأنها مؤامرة ضد النظام⁽⁴⁾.

لم يكن التدخل الإيراني في سوريا على أساس أممي أو عسكري أو إقليمي أو يعتمد على اتفاقية الدفاع المشتركة بين الدولتين، لكن على أساس المصالح الإيرانية في سوريا، فإنها ترى سوريا الحليف

(1) علي رضا نادر، الدور الاقليمي الذي تضطلع به إيران في العراق، مؤسسة راند الأمريكية، نيويورك، 2015، ص13.

(2) ينظر: عبد الوهاب بدرخان، كيف أصبحت حلب مركزا للصراعات الإقليمية ونقطة للمواجهة بين الدول الكبرى، شؤون عربية، العدد 168، القاهرة: 2016، ص40.

(3) شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد روحاني حدود التأثير وأهم الملامح، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبوظبي 2014، ص62.

(4) عزمي بشاره، سوريا: درب الألام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ص520.

الاستراتيجي المهم، وبذلك دافعت للحفاظ على موطئ القدم وتوسيع دائرة نفوذها كي تصبح أكثر فاعلية، ومن المحتمل أن تستعمل ذلك كورقة ضغط في مفاوضاتها مع (إسرائيل)⁽¹⁾.

إن الرهان الاستراتيجي الإيراني حول سوريا عبر عنه علي خامنئي بقوله "إذا لم نقاتل في سوريا والعراق، فإن هذا يفرض علينا أن نقاتل في داخل أراضينا" وهذا يعطينا إشارة أن الفكر السياسي الإيراني يسير وفق خطة إحكام السيطرة على المنطقة من خلال الانخراط في أزماتها والتوجه صوب المشروع المرتقب الذي تسعى إلى تحقيقه وفق ما تمتلكه من إمكانيات⁽²⁾.

تعد الأزمة السورية أو ما تسمى "ثورات الربيع العربي" تحولاً مهماً في سياستها الخارجية، لأن سوريا جزء من الخطة الاستراتيجية التي تقوم عليها في المنطقة، وأن خسارتها تعد خسارة كبيرة لها، وبذلك فهي تعمل وفق رؤية تتمكن من خلالها العمل على تحقيق وصول الامدادات إلى حزب الله في لبنان، فهذه أعطت سوريا مكانة مهمة في التوجه الاستراتيجي الإيراني⁽³⁾.

تجلت الرؤية التي تمتلكها إيران تجاه بقاء بشار الأسد يعني أنها الراجح الأكبر، وهذا أمر دفعها لدعم النظام، وإن الخطة المستقبلية لإيران بعد الإنسحاب الأمريكي من العراق هي زيادة النفوذ في المنطقة بشكل فعال، مما يولد لدى إيران نفوذاً واسعاً يكون امتداده من أفغانستان حتى البحر المتوسط، وهذا يعد عاملاً مهماً تسعى إليه من أجل ضمان مكانتها الإقليمية⁽⁴⁾.

بدأ الدور الإيراني يواجه صعوبات في سوريا، وذلك بسبب إدراك قوى مؤثرة بأن الدور الإيراني وصل إلى نهايته ويجب إيقافه، في حين أن إيران ترى الحسم العسكري هو الطريق الأساس في الوصول إلى المناطق الاستراتيجية، مقابل ذلك نجد هنالك تقارباً تركياً روسياً من أجل حل الأزمة، وأن هذا التقارب له أثر على الجانب الإيراني تجاه ما يحدث من تقارب قوى مؤثرة على حساب مصالحها، أصبح النظام السوري يواجه تدخل قوى أخرى على مجريات الأحداث في سوريا منافسة لدور إيران مما دفعها لأن تعمل جاهدة على تقديم الدعم العسكري للجانب السوري حتى كان هنالك مقاتلين إيرانيين يشاركون القوات السورية في حربها ضد داعش والجماعات المعارضة للنظام⁽⁵⁾.

ترغب إيران بعودة سوريا إلى الوجود العربي من أجل خلق بيئة آمنة فهي تراقب عن بعد عملية التطبيع التي تشهدها المنطقة بحذر شديد كي لا يهدد بشكل هذا تهديداً لمصالحها في سوريا مما يؤدي

(1) Abdul Hamide AL-Mossawi, IRAN and the Syrian Crisis, chinapublicadministration, VOL.14, 2017, p139.

(2) تقرير الحالة الإيرانية، أبعاد الدور الإيراني في حلب السورية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض 2016، ص 43.

(3) ابتسام محمد العامري، موقف إيران من التغييرات السياسية في المنطقة العربية، دراسات سياسية، العدد 46، بيت الحكمة، بغداد 2013، ص 63.

(4) مروه وحيد، سوريا وإيران وتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الشرق الأوسط، العددان 54-55، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2011-2012، ص 60.

(5) تقرير الحالة الإيرانية، تقليص الدور الإيراني في الأزمة السورية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض 2017، ص 59.

مستقبلاً إلى صعود تيارات جديدة تطالب بخروج القوات الإيرانية من سوريا، إلا إن الجانب الإيراني لن يتخل عن سياسة دعم الجماعات المسلحة العابرة للحدود في سوريا، فهذا يقع في صلب الاستراتيجيات الدفاعية للحروب غير المتكافئة التي تستخدمها للردع العسكري ولتحقيق النفوذ السياسي والاستراتيجي⁽¹⁾.

3.3 مكانة اليمن في المدرك الاستراتيجي الإيراني

إن التوجه الإيراني صوب اليمن يحمل دلالات كثيرة، ولعل أهمها الموقع الاستراتيجي الذي يشرف على مضيق هرمز والذي يعد حافزاً مهماً لإيران في التوجه صوب الحوثيين، وكذلك ورقة ضغط تستعملها ضد دول الخليج إضافة لذلك هنالك تقارب مذهبي بين إيران والحوثيون، يعد من العوامل التي دفعت إيران نحو الأزمة اليمنية.

اتجهت للتدخل في اليمن يعكس من أجل توسيع دائرة حلفائها والحفاظ على المكانة مستغلة بذلك الإيديولوجية الدينية في كسب التأييد الداخلي كي تكون لها حجة في التدخل، ويتجلى الوضع الإيراني في اليمن مجالاً رحباً في تعزيز وجودها، وبذلك أصبح الحوثيون يهددون أعدائها وحتى أن ممارستهم تجاه حركة الملاحة بدأت تربك كل الدول المعادية لها⁽²⁾.

إن الدعم والاسناد الذي تقدمت به إيران للحوثيين ساهم في جعل الحوثيين أكثر قوة في مواجهة التحديات، وكذلك إدانة الصراع والاستفادة من ذلك في تثبيت وجودهم، والدليل على ذلك عدم قدرة عاصفة الحزم في القضاء على الحوثيين، وبالعكس تكبدت دول الخليج خسائر كبيرة ف الحرب على الحوثيين المدعومين من إيران.

تغير السلوك السياسي الإيراني في اب 2019 إذ بدأ النظام الإيراني يخطو خطوات مشاهدة الاعتراف بالحوثيين كحليف استراتيجي ويتعامل معهم علانية، وفي تشرين الأول 2019 أقرت إيران لأول مرة بتقديم الحرس الثوري دعماً استشارياً وأيديولوجياً للحوثيين⁽³⁾.

أفادت إيران كثيراً في ظل الدعم الذي قدمته للحوثيين كونهم يمثلون الواجهة الرئيسة لإيران تجاه منطقة الخليج، وكذلك ورقة ضغط نحو المجتمع الدولي في ما يخص التأثير على الملاحة في

(1) مصطفى البازي، الجماعات المسلحة المدعومة إيرانيًا في سوريا: دورها ومستقبلها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2023، متاح على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5679>

(2) محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، المعهد الدولي للدراسات الإقليمية، 2017، متاح على الرابط:

<https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%> تاريخ الاطلاع 2020/12/26

(3) أمل العالم، موقع اليمن في الصراع الإيراني الأمريكي، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، متاح على الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/4565> تاريخ الاطلاع 2020/11/26

مضيق عدن والتي أصبحت تلك القضية عامل تأثير تجاه الدول الكبرى، وهذا جعلها تمتلك معامل التأثير تجاه قضايا المنطقة.

يعد الحوثيون أحد أذرع إيران في المنطقة، وهذا شكل عامل قوة بالنسبة لإيران وجعلها أكثر تأثيراً لكثير من قضايا المنطقة مما أعطى ذلك المزيد من الفاعلية في التعامل مع التحديات الخارجية، ساهم الحوثيون في مواجهة التحالف الخليجي الرامي للقضاء عليهم، وهذا دفع إيران إلى أن تسعى جاهدة في تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم وتقويتهم ضد دول الخليج .

ويمكن تلخيص التدخل الإيراني في اليمن بعدة عوامل **أولاً: العامل الديني** يشكل العامل الديني منطلقاً رئيسياً في التعامل الإيراني تجاه قضية الحوثيين، وإن كلاهما يعتنق المذهب الاثني عشري وأن إيران ترى نفسها بأنها تنزع المذهب الاثني عشري وأنها هي من تقود المذهب الاثني عشري، **ثانياً: عسكرياً** فهي ترى بأن تقديم الدعم العسكري للحوثيين الخطوة المهمة التي يراد بها تقويتهم على أعدائهم المتمثلين بدول الخليج والدول الغربية وخلق كيان عسكري من الممكن أن تستخدمه في دائرة الصراع الإقليمي، **ثالثاً: استراتيجياً** يتمثل الموقع الجغرافي لليمن المطل على مضيق هرمز والذي يشكل خطوة مهمة في العمل على تقييد حركة الملاحة في حال أي تهديد يمس إيران أو حلفائها، فهي من خلال ذلك ترى بأن الموقع الجيوستراتيجي يمثل ورقة ضغط مهمة في إدارة الصراع الإقليمي والدولي.

4. مستقبل الاداء الاستراتيجي الإيراني

إن الأداء الاستراتيجي الإيراني في المنطقة فهو شائك ومتشعب ناتج عن السياسة البراغماتية التي تتبعها إيران في توجهاتها الخارجية، لأنها تعتمد على قنوات متعددة في ظل الرؤية التي تسعى إلى تحقيقها في المنطقة مما ساهم ذلك في قوة نفوذها في محيطها الإقليمي وزيادة في الأداء والفاعلية تجاه المتغيرات الإقليمية.

1.4 زيادة الأداء الإيراني

ارتكز الأداء الإيراني على المستوى الإقليمي والدولي على ركيزتين أساسيتين: **أولهما** المصلحة **وثانيهما** الايديولوجية، اتجهت إيران في الاعتماد على هذين المتغيرين في بناء توجه إقليمي يتماشى مع مكانتها في المنطقة مما ساعدها على تحقيق هدفها الرئيس ألا وهو التفاعل مع متغيرات المنطقة بما يخدم مصالح توجهاتها الخارجية.

إن الفكر الاستراتيجي الإيراني في القرن الحادي والعشرين اعتمد على مبدأ التمدد والهيمنة مستنداً في ذلك على مقومات القوة الجيوبوليتيكية والتي عبرت عنه عن طريق السعي لبناء مجالها الحيوي وفق الرؤية التي تسير عليها تجاه المنطقة⁽¹⁾.

شكل الموقع الاستراتيجي الإيراني أهمية كبيرة في زيادة التفاعل الإيراني تجاه متغيرات المنطقة، ونتيجة لذلك فإن صانع القرار الإيراني يعمل على توسيع مناطق النفوذ مستنداً على الفوضى وعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده المنطقة في ظل غياب الزعامة الإقليمية والعمل على إبعاد الخطر عنها من خلال إشعال فتيل الصراعات في إقليم الشرق الأوسط.

إن رؤية النفوذ الإيراني إقليمياً ودولياً تنطلق من مقومات دولة منسجمة في سياستها داخلياً وخارجياً في هذا الإطار فإن قوة النظام السياسي المتماusk بدرجة عالية ومدعوم باستراتيجية تصدير الثورة إلى دول الجوار العربي وكل ذلك في ظل غياب استراتيجية عربية موحدة وفاعلة لمواجهة التمدد الإيراني والذي دفعها للتوسع على حساب الضعف الذي تشهده دول منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾.

اعتمدت في توجهاتها نحو المنطقة على العديد من المعطيات التي منحتها الفاعلية والمرونة في الأداء، مما ساهم ذلك في السعي نحو أهداف سياستها الخارجية في المنطقة والتي تروم فيها السيطرة على المناطق الحيوية كي تصبح القوة الإقليمية الفاعلة على سائر دول منطقة الشرق الأوسط.

تعد موجات التغيير التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011 عاملاً محفزاً لها في التوجه نحو افراز وضع استراتيجي جديد يتماشى مع مكانتها الإقليمية، ومن ثم السعي نحو مد جسور التعاون مع الأنظمة الجديدة، وكذلك خلق أذرع جديدة في المنطقة من أجل القيام بالسيطرة على زمام الأمور كي تصبح قوة إقليمية حاضرة بكل قضايا المنطقة.

شكلت عودة العلاقات السعودية الإيرانية عاملاً مهماً في جعل إيران تعيد حساباتها تجاه المنطقة، ولأسيما أن ذلك جاء برعاية صينية، فنجد أن هذا الأمر سيدفع إيران إلى تعزيز مكانتها السياسة والدبلوماسية في المنطقة من خلال العمل على تصفير المشكلات مع الدول الأخرى من أجل تغيير النظرة على أنها محور الشر إلى دولة راعية للسلام.

أفادت إيران من دعمها للفصائل المسلحة خارج حدودها من خلال إبعاد الخطر عنها واستخدامها كورقة ضغط على المستوى الإقليمي والدولي، إضافة لذلك فإن هذه الجهات الموالية

(¹) فراس الياس، الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، متاح على الرابط:

29/12/2020 <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191205103235122.html>

(²) محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية العربية دراسة حالة، مجلة دراسات، المجلد 40، العدد 2، الأردن، 2013، 469.

لإيران أصبحت تهدد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي ابعدت الخناق عن إيران نتيجة لأشغال أمريكا بالصراع مع تلك الجماعات المسلحة.

4. 2 تراجع الأداء الإيراني

إن تراجع الأداء الإيراني في المنطقة يأتي نتيجة للظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تشتيت صانع القرار الإيراني وعدم قدرته في السيطرة على مجريات الأحداث، وهذا بدوره شكل عائقاً كبيراً أمام أدائها الاستراتيجي الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وبالرغم من كل ما حققته من أداء استراتيجي مميز خلال السنوات الماضية إلا إن العقوبات الأمريكية على عليها ساهمت في التأثير على سلوكها الخارجي من خلال إثارة مشاكل اقتصادية وسياسية مما جعلها تواجه تحديات داخلية وخارجية مما انعكس سلباً على أدائها الاستراتيجي⁽¹⁾.

شكل الموقف العربي من قبل الدول الموالية للغرب تجاه السلوك الإيراني في المنطقة عائقاً أمام توجه إيران الخارجي مما ساهم ذلك في تحجيم دورها وإعاقة تحركاتها مما ساهم ذلك في الحد من توجهاتها الخارجية.

انهكت إيران نفسها في تقديم الدعم المالي والمعنوي لجهات خارج حدودها وقد خسرت الكثير من القادة العسكريين وأبرزهم الجنرال قاسم سليماني الذي قتل في العراق، مما شكل ذلك أثر على سلوكها الخارجي سيما في ظل العقوبات الأمريكية مما أثر ذلك على الوضع الداخلي والذي سبب استياء كبير من قبل الشعب الإيراني تجاه سياسة بلادهم الخارجية.

تراجع الاداء الإيراني في المنطقة بسبب عملية طوفان الاقصى والتي اشعلت فتيل الازمة في منطقة الشرق الاوسط والتي تخلت عن دعمها للفصائل المسلحة نتيجة لاحتدام الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والفصائل المسلحة في العراق وسوريا مما دفعها الى تقديم بيان رسمي حول عدم دعمها لتلك الفصائل وهذا يعكس طبيعة السياسة البراغماتية التي تسير عليها إيران تجاه المنطقة.

5. الخاتمة

تسعى إيران جاهدة إلى أن يكون لها دور اقليمي، وذلك من خلال بناء قنوات متعددة في توجهاتها الاستراتيجية نحو محيطها الإقليمي والتي استطاعت من خلالها أن تصبح فاعلاً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط:

(¹) بكر البدور، مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية على إيران، مجلة رؤية تركية، 2019، متاح على الرابط:

- ضعف الوجود العربي أعطى إيران الفرصة لأن تتفوق على سائر دول المنطقة ودفعها كي تصبح ذات تأثير مباشر على مجريات الأحداث الإقليمية.
- ساهم الاندفاع الإيراني نحو إحكام السيطرة على المنطقة، وذلك عن طريق الرغبة في الزعامة الإقليمية مستندة على مشروعها الذي تسعى إليه ويعد الخطوة المهمة التي تسير عليها في توجهاتها الخارجية.
- إن الفوضى وعدم الاستقرار السياسي التي شهدتها المنطقة تعد عاملاً مهماً ساعدها على تثبيت نفوذها في المنطقة، وذلك من خلال تقديم الدعم لوكلائها والذين تمكنت من خلالهم تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبهذا استطاعت أن تكون اللاعب الإقليمي المؤثر.
- تأثرت السياسة الخارجية الإيرانية نتيجة للعقوبات الأمريكية والتي كان لها دور كبير في تحقيق نوعاً من التقيد في توجهاتها الخارجية، لكن رغم ذلك بقيت تعتمد على مصادرها الخارجية في تحقيق نوعاً من الفوضى في المنطقة من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية واجبارها على التهاون مع الملف الإيراني.
- تدخل إيران في العراق وسوريا واليمن... إلخ أعطاهما المزيد من المرونة في التعامل مع الملفات الخارجية والتي تمكنت من خلال في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وإشغال منطقة الشرق الأوسط بالحروب بالوكالة من أجل إبعاد الخطر عن أراضيها.

6. لائحة المراجع

أولاً. الكتب

1. نبيل العتوم، الجيش الإلكتروني الإيراني، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان ، 2015.
2. صباح الموسوي، مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، في كتاب: المشروع الإيراني في المنطقة العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان ، 2014
3. سماح عبد الصبور عبد الحي، القوى الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2013، دار البشير للنشر والتوزيع، مصر ، 2014
4. يحيى صهيب وآخرون، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للبحوث والدراسات، 2015
5. ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، لبنان، 2015.
6. السيد أبوداود، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض ، 2014.

7. محمد الأحمرى، العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015
 8. شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد روحاني حدود التأثير وأهم الملامح، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، 2014
 9. عزمي بشارة، سوريا: درب الألام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ثانياً. المجالات**
1. علي طارق الزبيدي، توظيف القوة الناعمة الإيرانية ووسائلها (الدبلوماسية، الثقافية، الاقتصادية)، مجلة مدارات إيرانية، العدد4، المانيا، 2019
 2. فراس عباس هاشم، اتجاهات صعود مقترحات التحوط الاستراتيجي الإيراني وتمثلاتها في الفضاء الإقليمي، مجلة مدارات إيرانية، العدد4، برلين: 2019
 3. أحمد سيد أحمد، قمة الرياض وفاق الدور الإيراني في الاقليم، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 3، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، الرياض، 2017
 4. قاسمي سعيد، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 6، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018.
 5. فتحي بولعراس، السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبوليتيكية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 44، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2016.
 6. سيد أبوزيد عمر، تطورات الأحداث في العراق وتداعياتها على الثورات العربية، مجلة شؤون عربية، العدد149، مصر: 2012
 7. علي رضا نادر، الدور الاقليمي الذي تضطلع به إيران في العراق، مؤسسة راند الأمريكية، نيويورك، 2015.
 8. ينظر: عبدالوهاب بدرخان، كيف اصبحت حلب مركزا للصراعات الإقليمية ونقطة للمواجهة بين الدول الكبرى، شؤون عربية، العدد168، القاهرة: 2016.
 9. مروه وحيد، سوريا، إيران وتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الشرق الأوسط، العددان 54-55، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2011-2012.
 10. محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية العربية دراسة حالة، مجلة دراسات، المجلد 40، العدد2، الاردن: 2013.
 11. أحمد جلال محمود، سياسة إيران الإقليمية في المنطقة العربية واثرها على منطقة الشرق الأوسط، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 8، العدد58، 2020.
 12. ابتسام محمد العامري، موقف إيران من التغيرات السياسية في المنطقة العربية، دراسات سياسية، العدد46، بغداد بيت الحكمة، 2013

ثالثاً. رسائل الماجستير

1. طایل يوسف عبدالله العدوان، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب- جامعة الشرق الأوسط - قسم العلوم السياسية، الاردن، 2013.
2. فؤاد عاطف العبادي، سياسة ايران الخارجية واثرها على امن الخليج 1991-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط- كلية العلوم الانسانية- قسم العلوم السياسية، الاردن، 2012.
3. سنين محمد المهدي، سياسة إيران الخارجية تجاه المشرق العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة- قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2014.

رابعاً. التقارير

1. تقرير الحالة الإيرانية، أبعاد الدور الإيراني في حلب السورية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض، 2016
2. تقرير الحالة الإيرانية، تقليص الدور الإيراني في الازمة السورية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض، 2017
3. التقرير الاستراتيجي النصف سنوي، مستقبل العلاقات الخليجية الايرانية في ظل التحولات الجديدة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017.

خامساً. المواقع الالكترونية

1. حميد رضا عزيزي، إيران واستراتيجية "التوجه شرقاً": ما بين الاستمرارية والتغيير في عهد رئيسي، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 2023، متاح على الرابط:
<https://mecouncil.org/publication/%D8%A5>
2. غازي فيصل حسين، سوسيولوجيا السياسة الخارجية الإيرانية، مركز أمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2017، متاح على الرابط:
<http://www.umayya.org/studies-ar/13338> تاريخ الاطلاع 2020/11/3
3. بكر البدور، مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية، مجلة رؤية تركية، 2019، متاح على الرابط:
<https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries> تاريخ الاطلاع 202/10/26
4. مصطفى البازي، الجماعات المسلحة المدعومة إيرانيًا في سوريا: دورها ومستقبلها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2023، متاح على الرابط:
<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5679>
5. محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الامن الإقليمي، المعهد الدولي للدراسات الإقليمية، 2017، متاح على الرابط:

<https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%>

6. أمل العالم، موقع اليمن في الصراع الإيراني الأمريكي، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، متاح على الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/4565>

7. فراس الياس، الجيوبوليتيك الشيوعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، متاح على الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191205103235122.html>

8. بكر البدور، مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية على إيران، مجلة رؤية تركية، 2019، متاح على الرابط:

<https://rouyaturkiyyah.com/research-articles>

المصادر الانكليزية

1. Abdul Hamide AL-Mossawi, IRAN and the Syrian Crisis, hinapublicadministration, VOL.14, 2017.

محورية الشرق الأوسط وتنافس القوى الصاعدة

The Centrality of the Middle East and the Competition of Rising Powers



إبراهيم كوي¹

¹دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة القاضي عياض - مراكش

ملخص:

يُعد الشرق الأوسط منطقة محورية في استراتيجيات القوى الكبرى في النظام الدولي ، حيث يتمتع بموقع استراتيجي بالغ الأهمية، ويضم ثروات طبيعية هائلة، وتنوعاً عرقياً وثقافياً كبيراً، وقد أدى هذا إلى صراع مستمر على النفوذ في المنطقة بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة. إن السمات الجيوستراتيجية الفريدة التي يتمتع بها الشرق الأوسط، والتي تنبع من أهميته الجغرافية والثقافية، وخاصة أهميته الاقتصادية، جعلت منه نقطة محورية في السياسة العالمية، مع مطلع القرن الحادي والعشرين شهد العالم صعود مجموعة من القوى الدولية من العالم تعرف ب(القوى الصاعدة) مثل الصين وروسيا والهند من أعضاء مجموعة دول البريكس، والتي تمتاز هذه القوى بكونها تحمل مشروع التنافس على المكانة الدولية، تتطلع هذه القوى إلى أداء أدوار أكبر على الساحة الدولية . بالإضافة الى قوى أخرى صاعدة من القوى الإقليمية والتي تتطلع الى دور سياسي أكبر على الساحة الدولية مثل ايران وتركيا، والسعودية والتنافس على بسط نفوذها فيما بينهما إقليمياً ودولياً، لتحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية ومع اختلاف هذه المصالح وتشابكها، فيما بينهما أدت إلى الازمات والصراعات

الكلمات المفتاحية: القوى الصاعدة، الشرق الأوسط ، التنافس الدولي، الهيمنة ، السياسة الخارجية

Abstract:

The Middle East is a centrality region in the strategies of the great powers in the international system, as it a position strategically important location, includes enormous of natural resources, and has a great ethnic and cultural diversity. This has led to an ongoing struggle for influence in the region between the major powers and the rising powers. The Middle East's unique geostrategic features, stemming from its geographical and cultural importance, particularly its economic significance, have rendered it a focal point in global politics. At the beginning of the 21st century, the world has seen the rise of a group of international powers from different regions of the world, known as the "rising powers" such as China, Russia, and India, which are members of the BRICS group. These powers are characterized by their aspiration to competition for international status, and play a greater role on the international stage.

In addition to the rising powers, certain regional powers, such as Iran, Turkey, and Saudi Arabia, are also seeking to expand their influence and play a more significant role in international politics. This competition for regional and international influence among various powers has led to the emergence of crises and conflicts that have had a negative impact on the region.

Key words: Rising powers, Middle East, International competition, Hegemony, Foreign Policy

1. مقدمة:

نتناول من خلال هذا البحث مدى أهمية منطقة الشرق الأوسط، ومكانة جيواستراتيجية مهمة ودائرة من دوائر الصراع الدولي، والتي حظي بأهمية إستراتيجية كبرى كونها تملك العديد من الثروات الباطنية النفطية والغازية، ما يؤهلها لأن تصبح لاعبا مهما في خريطة الطاقة العالمية، ما جعل العديد من القوى الدولية والصاعدة تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة، جعلت منها محطة أنظار من قبل العديد من الدول والقوى المتنافس عليها اقليميا ودوليا ذات المساحة الكبيرة، الذي يربط قارات العالم الثلاث (أوروبا-آسيا-أفريقيا)، وكذلك دراسة القوى الصاعدة والتي أصبحت تنافس القوى العالمية علي دورها ومكانتها لتثبت بأنها فاعل أساسي في ميزان القوى، من خلال أدوارها الدولية الجديدة على مستوى الصراعات العالمية ومحاولة اثبات وجودها في كل صراع، لتؤكد على لعب أدوار فعالة في الساحة الدولية. سعياً منها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية¹

وفي ظل التراجع الذي شهدته القوى الدولية الكبرى حاولت القوى الصاعدة في لعب دور أكبر وبفعالية في الساحة الدولية من خلال امكانياتها وقدراتها المتكيفة مع التغيرات الدولية فعملت على استغلال الفرصة لغرض فرض هيمنتها في المنطقة وأدت ذلك الى التنافس فيما بينهما وأدت الى تنافس دولي وإقليمي للقوى الصاعدة²

أدت فراغ القوة في المنطقة بسبب سياسات الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين بتقليل الالتزام الأمني في قضايا المنطقة مما دفع الدول الفاعلة بالسعي في نمط أدوارها الإقليمية التي لم تكن موجودة في السابق، مثل الدور الإيراني في عموم المنطقة وتبنيه توجهات جديدة مما جعله قوة مؤثرة في عموم قضايا المنطقة وإمتداده لمناطق جغرافية لم يكن له أي دور في السابق لإعتبارها ضمن إطار

¹ أبو حنيفة الوليد، "التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط"، مجلة مدارات سياسية المجلد 4، العدد 2 لسنة 2020، جامعة الجزائر 3، ص 19

² ليندة لعباشي، "الترتيبات الأمنية الروسية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط (1990-2016)" مذكرة ماستر السنة الجامعية (2016-2017)، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، ص 4

مصالحه القومية وفق وجهة نظرهم في الشرق الأوسط، وكذلك تركيا وتبنيها توجهات إقليمية جديدة سعت من خلالها لتأدية دور جديد لا يقل عن باقي القوى الفاعلة.¹

برزت القوى الإقليمية في غياب فعالية النظام الإقليمي العربي حينما بدأت ما يسمى بأحداث الربيع العربي، ومحاولة سد وملاً الفراغ الموجود سعت لتنفيذها وتحقيقها في المنطقة، تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهمية جيوبوليتكية وجيواستراتيجية كبيرة ما جعلها محطة أطماع وأنظار العديد من القوى، التي تحاول بسط نفوذها في المنطقة لتحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية.

❖ أهمية الموضوع :

تجدر الإشارة ان هدف البحث بالاساس هو تشخيص وتحليل طبيعة التنافس الدولي للقوى الصاعدة، وإعادة التوضع من جديد في المنطقة للشرق الأوسط بشتى الطرق المختلفة، تكمن أهمية البحث في سعيه الى دراسة وتحليل منطقة الشرق الأوسط، لمعرفة التطورات والمستجدات نظرا للتحديات والرهانات المختلفة، التي أصبحت مسرحاً للتنافس الدولي بين القوى الصاعدة ، ومن الاهتمام المتزايد من جانب الباحثين بدراسة محورية الشرق الأوسط، كأهم منطقة ساخنة في العالم للتنافس الدولي ، التي خلقت مجالاً للتنافس والصراع .

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى :-

- ✓ إظهار أهم مظاهر التنافس الدولي للقوى الصاعدة في الشرق الأوسط
- ✓ محاولة إدراك أهم المصالح للقوى الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط
- ✓ التعرف على السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط
- ✓ التركيز على تزايد وأهمية منطقة الشرق الأوسط
- ✓ القوى الصاعدة والاستراتيجيات لإعادة التوضع في المنطقة

❖ الإشكالية:

تكمن إشكالية البحث في محورية الشرق الأوسط في التنافس الدولي، للقوى العالمية الكبرى والدولية والإقليمية، وبالأخص والمتعلقة في بحثنا هذا محاولات القوى الصاعدة للسيطرة والهيمنة ولمد نفوذها والتوضع من جديد فيها، وذلك لتحقيق مصالحها والمحافظة عليها كأهم منطقة تنافس دولي

¹ د. باقر جواد كاظم، "التنافس الإقليمي في شرق المتوسط وتأثيره على التوازن الاستراتيجي للمنطقة"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 24، المجلد 2، 2020، ص 45

عالمي، نظرا لموقعها الجيوبولتيكي وفاعليتها دوليا والاشكالية الرئيسية هي "ماهي أهم الاستراتيجيات المختلفة للقوى الصاعدة (إيران، تركيا، الهند) في منطقة الشرق الأوسط وكيفية إعادة التموضع"؟

وللاجابة على الاشكالية الرئيسية نقوم بذلك من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ماذا تعني الشرق الأوسط وما هي أهميتها الجيوستراتيجية من (الموارد والثروات واسواق استهلاكية واسعة)؟

✓ ما أهمية الشرق الأوسط وموقعها الجيوسياسي والتنافس الدولي وإعادة التموضع بالنسبة للقوى الصاعدة؟

✓ ما هي اهم الدوافع والاسباب الكامنة وراء اهتمام القوى الصاعدة بالمنطقة؟

❖ **المنهجية:** إعتدنا في الدراسة ومقارباتها المنهجية على النظرية الواقعية ، اذا يهدف الموضوع من خلال استناده علي نظرية الواقعية والبحث في الجانب الفكري الأمني، التي تركز على علاقات القوة والصراع على القوة والمصلحة القومية، وإعطائها تفسيراً لأهم الخطوط العريضة للسياسة الدولية، وأبرز القضايا التي تسيطر عليها الدول في سياساتها الخارجية.

وكذلك المنهج التاريخي: يستعمل المنهج لتوضيح السياق التاريخي للصراع والتنافس على المنطقة، من قبل القوى الكبرى العالمية المختلفة للسيطرة والتموضع فيها، وتشخيص الاختلاف والاسباب من فترة لأخرى ومن ثم فهم طبيعتها والعوامل المتحركة فيها ،فالتاريخ يعد عنصراً مهماً للتحليل السياسي يساعد الباحث في دراسة وتحليل لظاهرة معينة وتعقبها للوصول الى النتائج.

❖ **محاور الدراسة:**

- أ- الشرق الأوسط وأهميتها الجيوستراتيجية
- ب- القوى الصاعدة وتكيفها مع المتغيرات الدولية والتموضع والهيمنة
- ت- الشرق الأوسط وأهميته الجيوستراتيجية

أستعمل مصطلح الشرق الأوسط أول مرة في عام 1902 من طرف الكاتب الأمريكي المتخصص في الإستراتيجية الحربية "ألفريد ماهان"¹ وذلك للإشارة إلى المسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند في مواجهته للنشاط الروسي في إيران وأستعمل للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى، كما تم استعمال المصطلح من

¹ Alfred Thayer Mahan, United State naval officer, Britannica, 2024. www.britannica.com/biography/Alfred-Thayer-Mahan

طرف القوى الاستعمارية الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى عندما بدأوا بوضع مخطط لتقاسم مناطق النفوذ في آسيا وإفريقيا خططوا لتفكيك هذه البلدان وإعادة تركيبها جغرافيا لإضعافها وتسهيل السيطرة عليها¹

2.1 تعريف مصطلح الشرق الأوسط

مصطلح الشرق الأوسط في صورته الخارجية وصف جغرافي ينتمي إلى مجموعة التعاريف الجغرافية الأوروبية-البريطانية تحديدا -التي تتخذ من أوروبا مركزا ونقطة انطلاق لتعيين المواقع والاتجاهات الجغرافية. فهو الموقع الجغرافي الوسط بين الشرق الأقصى الآسيوي المطل على المحيطين الهندي والهادي، والشرق الأدنى الواقع غرب الأناضول الذي تقع فيه بلدان شرق أوروبا. غير أن تسويق هذه التسمية لم يكن بغرض تعريف المنطقة تعريفا جغرافيا وصفيا صوريا، وإنما لصياغة تعريف سياسي ثقافي جديد للمنطقة مختلف تماما عما قصده التسمية الجغرافية التقليدية للشرق الأوسط²، ان من أهم التعاريف الإقليمية للشرق الأوسط هو ما جاءت على النحو التالي:

عرفت موسوعة لاروس الفرنسية الشرق الأوسط بأنه اسم يطلق على مجموعة الدول المحاذية لشرق البحر المتوسط وهي: (تركيا ، سوريا ، مصر ، إسرائيل ، لبنان ، السعودية ، العراق وإيران)، ثم تضيف يمكن أن تتسع التسمية لتشمل (ليبيا ، السودان ، لبنان ، أفغانستان ، باكستان ، والهند)، فيما اعتبرت دائرة المعارف الأمريكية الشرق الأوسط المنطقة التي تشمل (البحرين، قبرص، إيران، كيان إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات العربية، واليمن)، وهذا التعريف هو الذي وضعه الحلفاء عندما اقتسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى³.

أما الموسوعة البريطانية فتعرف الشرق الأوسط بأنه يعود في استعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية ويشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية وإيران ، وأحيانا إلى ما وراء ذلك وفقا للموسوعة البريطانية، وسمي الجزء الأوسط لهذه المنطقة العامة الشرق الأدنى وهو اسم أعطاه إياه أوائل

¹ صباح باله، الشرق الأوسط Middle East - ، الموسوعة السياسية، تاريخ الدخول: 20:10 06-02-2024، متاح على الرابط التالي :

[https://political-encyclopedia.org/dictionary/الشرق الأوسط](https://political-encyclopedia.org/dictionary/الشرق%20الأوسط)

² نجاة مدوخ، "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة:دراسة حالة سوريا 2010/2014"

،مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014-2015، ص 21

³ صباح باله، "الشرق الأوسط Middle East -"، الموسوعة السياسية، تاريخ الدخول: 20:10 06-02-2024، متاح على

الرابط التالي :

[https://political-encyclopedia.org/dictionary/الشرق الأوسط](https://political-encyclopedia.org/dictionary/الشرق%20الأوسط)

الجغرافيين الغربيين المعاصرين الذين قسموا الشرق الأوسط إلى ثلاث مناطق : الأدنى ، أي الأقرب إلى أوروبا ، وهو الممتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي والأوسط من الخليج إلى جنوب شرق آسيا ، والأقصى ، كل المناطق المواجهة للمحيط الهادي¹ .

عرفت الأمم المتحدة الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا، ولكن في عام 1989م أعطت تعريف آخر بعد دراسة حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فعرفت المنطقة على أنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي تضم اثنتين وعشرين دولة، بالإضافة إلى إيران وكيان إسرائيل.

2.2 الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط

تبرز أهمية الشرق الأوسط من موقعه الاستراتيجي الذي يربط القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا، بالرجوع إلى نظرية الجيوبولتيك والتي تفسر أن الشرق الأوسط يقع في أقرب مكان إلى قلب الأرض، ويشكل جزءا من المحيط الأرضي الذي يحيط بقلب الأرض، فالمنطقة تحتوي على العديد من الأنهار الكبرى مثل نهر النيل، نهر الدجلة والفرات، نهر الأردن، حيث ظلت هذه المنطقة على مر التاريخ ممرا حيويا للمواصلات العالمية، وبذلك لعبت منطقة الشرق الأوسط دورا بارزا في الاستراتيجية الدولية عبر السنين، فهي تتوسط جميع الخطوط البحرية والجوية الرئيسية المتجهة من الشرق إلى الغرب أو من الغرب إلى الشرق، كما أنها تحوي الموانئ والمطارات اللازمة لإيواء قوافل الانتقال البرية والبحرية عبر المسارات العالمية نظرا لوجود ممر ملاحي هام فيها وهو قناة السويس، كما تتمتع

منطقة الشرق الأوسط بثروات طبيعية وتعدد مصادر الطاقة ومن أهمها البترول الذي كان من أهم عوامل التدخل الخارجي فيها²

إن الأهمية المركزية لحوض البحر المتوسط جعلت من قضية الأمن المتعلق به قضية محورية، تهم العالم بأسره وهذا روجع لإدراك القوى الكبرى أن مفهوم الأمن أصبح يتسع ليشمل، المحيط الجيوسياسي للجماعات الإقليمية الدولية ، تبرز الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط في امتلاك موقعها الجغرافي العديد من مصادر الطاقة، وخاصة (النفط والغاز

¹ Britannica , Middle East, www.britannica.com/place/Middle-East 2024

² صباح بالة، "الشرق الأوسط Middle East -"، الموسوعة السياسية، مصدر سابق

الطبيعي)، ومن هنا جاءت أهمية التنافس على مصادر الطاقة في المنطقة كمحدد رئيس للتفاعلات بين كافة الأطراف الإقليمية والدولية.

كما تعد غير مكلفة مقارنة بالتكاليف المستمرة لغيرها من مصادر الطاقة في مناطق أخرى في العالم، كما أن الحاجة لصيانة الشركات المتخصصة لاستخراج الطاقة ضئيلة جداً، كما تمتلك مصادر الطاقة في المنطقة العديد من المميزات التي تجعلها في مقدمة استخدامات الدول على مستوى العالم، وهو ما يجعل التنافس على مصادر الطاقة أقل تأثيراً على استقرار المنطقة¹.

الشرق الأوسط من بين أكثر الأماكن في العالم أهمية إستراتيجية، وفي ظل التنافس الدولي والإقليمي لبسط النفوذ والهيمنة على المنطقة جعل التنافس تهديداً يؤثر بدرجات مختلفة على تفاعلات النظام الإقليمي، مما شكل عاملاً مساعداً في زيادة تفكك المنطقة في ظل غياب إستراتيجية مشتركة لكل الأطراف في الإقليم والتكامل مع بعضها البعض². من الناحية الإستراتيجية تشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار وهي:

✓ **البحر الأبيض المتوسط:** الذي يتوسط القارات الثلاث، وله منفذين: الشرقي عبر قناة السويس، والغربي عبر مضيق جبل طارق، ويربط أوروبا بالشرق الأوسط وآسيا، وقد كان ولا زال ممراً تجارياً هاماً بالنسبة لكافة دول العالم.

✓ **البحر الأحمر:** وهو من أهم طرق الملاحة الرئيسية في العالم، إذ يربط بين القارات الثلاث، أوروبا، آسيا وإفريقيا، وهو معبراً رئيسياً لتصدير نفط الخليج والأسواق العالمية، لذا تحرص القوى الكبرى أن يكون لها مواطن أقدام ومناطق نفوذ فيه.

✓ **البحر الأسود:** الذي يتصل في شماله ببحر أزوف وفي جنوبه ببحر إيجه، ويتميز بأهميته التجارية التي تربط بين تركيا والدول الأوروبية،

✓ **بحر العرب:** الذي يقع في الجنوب الشرقي لمنطقة الشرق الأوسط، ويضم خليج عمان، وخليج عدن، ويتصل في جنوبه مع المحيط الهندي، ويتميز بأهميته التجارية بالدرجة الأولى.

✓ **بحر القزوين:** الذي يعتبر أكبر بحيرة مغلقة في العالم، فهو حبيس بين آسيا وأوروبا وتكمل أهميته اقتصادية أنه يملك حوالي 4% من الاحتياط العالمي للنفط وحوالي 7% من الاحتياط العالمي للغاز الطبيعي، وهذا ما فتح المنافسة بين الأطراف الدولية والإقليمية.

¹ أحمد حمادي، "التنافس على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط"، رئاسة مجلس الوزراء-مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2023، على: www.idsc.gov.eg/Article/details/8775

² قاسي وسيلة، كبير جوهري، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2016، ص 30

✓ **بحر إيجة:** الذي يقع بين اليونان من ناحيتي الغرب والشمال، وتركيا من ناحية الشرق ويربط بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، ويعتبر ممرا رئيسيا للسفن التجارية¹.

كما يتحكم الشرق الأوسط في أهم مواقع المرور الدولية وهي:

✓ **قناة السويس:** التي تصل بين خليج السويس والبحر المتوسط، وهي من أهم الممرات المائية الإستراتيجية حيث تصارعت قوى كبرى للسيطرة عليها، وتتحكم في 40 % من حركة السفن في العالم.

✓ **مضيق باب المندب:** والذي يعد مدخلا للبحر الأحمر الجنوبي، وهو من الممرات المهمة إستراتيجيا لكل من الأردن، السودان أريتريا فهو الممر الوحيد لتجارتها البحرية.

✓ **مضائق البسفور والدردنيل:** تقع هذه الممرات الإستراتيجية ضمن المياه الإقليمية التركية، واكتسبت أهمية إضافية بقرعها من أراضي الوطن العربي،

✓ **مضيق هرمز:** وهو أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن يقع في منطقة الخليج العربي. ويفصل بين مياه الخليج العربي ومياه خليج عمان، وبحر العرب والمحيط الهندي، وهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر وتعتبر المضيق 20 - 30 ناقلة نفط يوميا محملة بنحو 40 % من النفط المنقول بحرا على مستوى العالم²

لقد كانت الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط حتى بداية القرن العشرين تقاس بمدى أهمية موقعها والتحكم في طرق المواصلات، والتجارة الدولية، إلا أنه في عام 1908 ومع اكتشاف البترول في إيران، وتزايد اعتماد الدول الصناعية الكبرى على هذه المادة التي أصبحت بمثابة عصب الحياة الاقتصادية زاد اهتمام بالمنطقة فتحول بذلك الشرق الأوسط إلى ساحة تنافس استراتيجي خاصة مع تنامي الشعور بالحاجة إلى مصادر الطاقة مع الثورة الصناعية، وعلى هذا الأساس اكتسب الشرق الأوسط وضعية إستراتيجية مهمة، فينتج حوالي ثلث نفط العالم، فقد أضافت الثروة البترولية للشرق الأوسط عامل جذب، والتنافس الدولي في المنطقة والتدخل في شؤونها الداخلية والسياسية³.

وبالتالي جعلتها محل تنافس بين القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان والصين، وهذا ما جعل من منطقة الشرق الأوسط مجمع

¹ رابيا دهبية، أكلي محفوظ، "دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 سوريا نموذجاً"، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2017، ص40

² رابيا دهبية، أكلي محفوظ، "دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 سوريا نموذجاً"، مصدر سابق، ص43

³ رابيا دهبية، أكلي محفوظ، "دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 سوريا نموذجاً"، مصدر سابق، ص45

الصراعات المتعددة حيث تتعدد القوى الكبرى والقوى الصاعدة والإقليمية ومختلف الجهات الفاعلة التي تتنافس مع بعضها البعض لتحقيق أهدافها في المنطقة.¹

في هذا الصدد، تنبّهت دول العالم إلى أهمية التنافس على مصادر الطاقة والتنافس الدولي، لذلك تتجه العديد من الدول نحو زيادة استثماراتها في مجال الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط، وبالتالي الاعتماد كلياً على مصادر الطاقة بشكل مستمر ومرتبطة بوجودها، وبالتالي فإن تنوع مصادر الطاقة يتيح أمام الأطراف المتنافسة اختيار المصدر المتوافر لديها الذي سوف يعتبر أبرز العناصر الأساسية في خطط التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي.²

2.2.1 الأهمية الثقافية

تمتاز منطقة الشرق الأوسط بالحضارة العريقة طوال تاريخه القديم، من المعروف أن أولى الحضارات القديمة كالمصرية التي تطورت في المنطقة فشهدت تعاقد الحضارات العريقة مثل الرومانية، والإسلامية وكذلك الجمع بين الديانات السماوية الثلاثة الإسلام والمسيحية واليهودية وبهذا شكل مجالا حضاريا من التراث الديني.³

بالإضافة إلى كل هذا فإن لمنطقة الشرق الأوسط أهمية حضارية كبيرة حيث تتميز اللوحة البشرية والسكانية للمنطقة بالغنى والتنوع، فقد اجتمع على أرضها الساميون والهنود والأوروبيون والأفارقة، وتعاقدت حضارات السومريين والأكاديين، والأشوريين والفينيقيين والكنعانيين والآراميين وسواهم، فهناك ثروة ثقافية استثنائية، فقد كانت المنطقة على الدوام مركز وملتقى حضارات إنسانية عديدة وقد شهد الشرق الأوسط على حضارات ما بين النهرين، بمختلف مكوناتها السومرية البابلية والكلدانية والآشورية، ثم الفتوحات العربية والخلافتين الأموية، والعباسية، وشهد تاريخ الأناضول حضارة الحوثيين، ثم عرف الشرق الأوسط الفتح البطيء من قبل الأتراك السلاجقة، ومن بعدهم العثمانيين وصولاً إلى السيطرة الاستعمارية الأوروبية، بريطانيا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، والتي أثرت

¹ صباح باله، " الشرق الأوسط " Middle East - ، الموسوعة السياسية، مصدر سابق

² أحمد حمادي، "التنافس على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط"، مصدر سابق

³ قاسمي وسيلة، كبرى جوهري، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"،

مصدر سابق، ص 43

بشكل كبير في ثقافة وشعوب المنطقة وأيضا من حيث الحدود التي رسمتها، والتي بقيت حدودا رسمية بعد الاستقلال وبعدها عرف الشرق الأوسط التواجد الأمريكي في المنطقة¹

3. القوى الصاعدة والتنافس الإقليمي

على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجهها الدول في الخروج من حالة التخلف والركود الذي تعاني منه، فإن البعض نجح في بلوغ مستويات معتبرة وسريعة من النمو الاقتصادي، الأمر الذي جعلها محطة إهتمام المؤسسات الدولية والاقتصادية القائمة والتي صنفها تقاريرها ودراساتها ضمن ما أطلق عليه باقتصادات الدول الصاعدة، التي عرفت بتجارها التنموية المتميزة وقدراتها الكبيرة الكامنة ما جعلها تستحق تسمية الدول الصاعدة². وأبرز تلك القوى التي أطلق عليها تسمية القوى الصاعدة إختصارا بتسمية دول مجموعة "البريكس"³

استخدم مصطلح القوى الصاعدة أول مرة في كتابات الاقتصادي الهولندي (Antoine Van Agtmael) في التجمع المالي (البنك الدولي) في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، بينما عرفها الباحث البريطاني (Richard Ned Lipo) على أنها "دول عازمة على انتزاع الاعتراف بها كقوة كبرى والاعتراف بها من قبل معاصروها بذلك". وعلى العموم فإن لهذه الدول خصائص معينة في المجال الاقتصادي والتي تمتاز: بالنمو السريع، رفع مستوى معيشي مقارب نحو مستوى الدول المتقدمة، بوجود بنية تحتية قوية وبوجود الشركات الجديدة للتنمية، وتوفير حياة افضل للمواطنين. وتوفير أرضية مناسبة للمستثمرين الدوليين واستقطاب الرأس المال الخارجي، ونمو في دخل الفرد والعمل ونصيب مرتفع في الدخل العالمي، وإندماج سريع في الاقتصاد العالمي في تنمية قطاعي التصدير وفتح الاسواق المالية⁴.

¹ رابيا ديمية، أكلي محفوظ، "دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 سوريا نموذجا"، مصدر سابق، ص48

² د. إدريس عطية، "جهود القوى الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 1، المجلد 4، جامعة تبسة، 2017، ص317

³ البريكس: هو تجمع اقتصادي دولية مستقلة تجمع خمس دول صاعدة (البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، الصين، جنوب أفريقيا). عند تأسيسها، تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري، السياسي والثقافي فيما بينها، وصولا الى تشكيل نظام عالمي متعدد القطبية. وسعيا منها إلى قلب موازين القوى وإعادة صياغة هذا النظام، وذلك بإدماج فاعلين جدد من القوى الصاعدة فيه كل من مصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأرجنتين، فأصبحت 11 دولة، للمزيد مراجعة: ماهي مجموعة البريكس والدول الجديدة التي ستنضم إليها؟ ماهي مجموعة البريكس وما هي الدول الجديدة التي ستنضم إليها، بي بي سي نيوز، على www.bbc.com/arabic/articles/c13ygy4y3vo

⁴ د. إدريس عطية، (2017)، "جهود القوى الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مصدر سابق، ص318

وعرفها المختصين في العلاقات الدولية على إنها "الدول التي تمتلك القدرات الطبيعية والمادية والبشرية المعتبرة وتحقق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي والصناعي مقارنة بدول أخرى، لا سيما في المساهمة في رفع الناتج العالمي فضلا عن تحقيقها تفوق في مجالات التنمية الاقتصادية، إذ تزيد مساهمتها في الاقتصاد العالمي من خلال تأثيرها على المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، الى جانب تأثيرها في السياسة الدولية.¹

ويتفق العديد من المفكرين على أن القوى الصاعدة هي: "تلك القوى التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين، ومن بين هذه القوى نذكر اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، الهند، باكستان، البرازيل، جنوب إفريقيا، دول "البريكس BRICS"، وبالتالي فإن هذه القوى تختلف عن القوى الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا القوة العظمى الأمريكية نتيجة للنقص في التأثير والتوظيف الجيد للمقدرة بالرغم أن بعضها يمتلك ترسانة أسلحة نووية وبيولوجية وبالستية كالصين والهند وباكستان²

3.1 صراع القوى الصاعدة

يمثل الصراع على القيادة الإقليمية والسعي لإستغلال مكامن الغاز الطبيعي أبرز سمات توجهات القوى الفاعلة في البيئة الامنية الراهنة، الذي عزز التوجه للسباق نحو ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وصعود قوى إقليمية لتعزيز مواقعهم ومصالحهم في إنتزاع موطئ قدم جديد لهم في المنطقة. ليشمل محاور جغرافية في عموم المنطقة بالإنفتاح على مواقع إستراتيجية مثل البحر الأحمر للتحكم في مسارات التجارة الدولية لتأمين مصالحها الاستراتيجية والتضييق على منافسيها والإندفاع لتحقيق مكانة متميزة فيها. وتأدية أدوار مهمة فيها.³

ظهور قوى إقليمية عملت على إبراز توجهاتها الإستراتيجية، مستغلة ذلك الفراغ الموجود لبلورة نفوذها، وعلى رأسها إيران التي أصبحت من أبرز الفاعلين والتي عملت على تعزيز مصالحها

¹ د. سيف نصرت توفيق، سلام صايل حمود، "القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 24، المجلد 2، 2021 ص 343

² جارش عادل، "القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات"، باحث دكتوراه-المدرسة العليا للعلوم السياسية-الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 2016، متوفر على <https://democraticac.de/?p=3899>

³ د. باقر جواد كاظم، "التنافس الإقليمي في شرق المتوسط وتأثيره على التوازن الاستراتيجي للمنطقة"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 24، المجلد 2، 2021، ص 47.

القومية من خلال تعزيز علاقاتها مع مختلف الدول وعلى رأسها التحالف الإستراتيجي على سوريا، ومع إنشاء محور المقاومة تشكل حيز استراتيجي يظم دولاً رافضة للتواجد الأمريكي، العراق، سوريا، لبنان احتلت فيه إيران وضعاً مهيمناً من حيث القوة العسكرية¹

برزت تركيا كفاعل جيواستراتيجي في المنطقة خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في 2002 حيث أعادت نصب اهتمامها بالمنطقة في المجال الاقتصادي خاصة مع فشل مساعي انضمامها للاتحاد الأوروبي، كما مثل سقوط العراق تهديداً أمنياً لها، وانطلاقاً مما سبق، تتمثل أبرز أطراف التنافس على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط بين أطراف إقليمية ودولية، وهنا ينقسم أطراف التنافس بين اللاعبين الدوليين والإقليميين في مجال الطاقة، وهو ما استدعى ظهور ما عرف بجيوسياسات الطاقة نتيجة التدخل غير المسبوق لكافة أطراف التنافس للعمل على تأمين مصادر الطاقة في المنطقة.²

3.2 الدور الإيراني والتنافس الإقليمي:

تمتلك إيران قوة شاملة تمكنها من لعب دور إقليمي مؤثر، وليس السيطرة الكاملة. وعلى الصعيد العسكري، نجحت إيران في إنشاء واحد من أقوى الجيوش في المنطقة. ولديها أسلحة تقليدية مثل الدبابات والغواصات والطائرات المقاتلة والمروحيات، كما طورت قدرات عسكرية غير تقليدية مثل الصواريخ الباليستية، ومن الناحية الاقتصادية، تتمتع إيران بالعديد من المزايا نتيجة لموقعها الجغرافي الذي يزودها باحتياطيات النفط والغاز الطبيعي وعالمياً، يحتل سوق النفط الإيراني المرتبة الخامسة حيث تبلغ طاقته الإنتاجية أربعة ملايين برميل يومياً إلى ذلك، تقدر احتياطيات إيران من الغاز الطبيعي بنسبة 17.5 في المائة من إجمالي احتياطيات الغاز.³

ويقدر الناتج المحلي الإجمالي لإيران بنحو 1.63 تريليون دولار. وتقدر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 20 ألف دولار، في حين بلغت صادراتها من النفط الخام 1,342 مليون برميل يومياً (2014) لتصل إلى المرتبة الثانية عشرة عالمياً وتظهر هذه الأرقام الفارق قبل وبعد التوقيع على الاتفاق النووي ورفع العقوبات الدولية المفروضة عليه. ومع ذلك، في 1 يناير 2017، بلغ احتياطي النفط الخام الإيراني 1.584 مليار برميل واحتلت المرتبة الرابعة عالمياً. وفي عام 2015، بلغ إنتاج إيران

¹ رابيا ديمية، أكلي محفوظ، "دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 سوريا نموذجاً"، مصدر سابق، ص 110

² أحمد حمادي، "التنافس على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط"، مصدر سابق

³ Raouf, Huda, 25 Jun 2019 Iranian quest for regional hegemony: motivations, strategies and constrains, Vol. 4, Issue 3, pages 247 www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/REPS-02-201

من الغاز الطبيعي نحو 1.488 مليار متر مكعب، لتحل المرتبة الثالثة عالمياً. في حين بلغ احتياطي الغاز الطبيعي 335 تريليون متر مكعب في عام 2017، ليحتل المرتبة الثانية عالمياً¹

ولكن فيما يتعلق الأمر بقدرات القوة الإقليمية الأخرى، فمن الواضح أن الأقطاب الإقليمية الأخرى تتفوق على إيران. على سبيل المثال، وفقاً لتقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، فإن ميزانية المملكة العربية السعودية العسكرية المقدرة بـ 63.7 مليار دولار في عام 2016 جعلت المملكة أكبر فائض عسكري في المنطقة ورابع أكبر مورد للأسلحة في العالم. لكن كان من الواضح أن الإنفاق العسكري الإيراني انخفض بنسبة 7.3 في المائة بين عامي 2007 و2016، لكنه ارتفع بنسبة 17 في المائة بين عامي 2015 و2016، وهو ما عزز التأثير الإيجابي لرفع العقوبات الدولية مع تحسن الاقتصاد الإيراني وحصول الحكومة على الإمكانيات اللازمة، كانت الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر منفق عسكري في المنطقة في عام 2014. وكانت إسرائيل في المركز الخامس عشر من حيث أكبر منفق عسكري في العالم في عام 2016، وفي المركز الثامن عشر في الإنفاق العسكري على مستوى العالم².

ومن هنا، حاولت إيران تعويض حالة عدم التفوق في القدرات المادية من خلال الاعتماد على أدوات القوة الناعمة مثل الأيديولوجية، والتدخل في الصراعات الداخلية. ومن هنا، طورت إيران قدراتها العسكرية نتيجة لمخاوفها الأمنية، فقامت بتطوير ترسانتها من الأسلحة غير المتماثلة وبرنامج الطاقة النووية. علاوة على ذلك، كانت تقوم بنشاط بحري استفزازي في الخليج، وتهدد بين الحين والآخر بإغلاق مضيق هرمز؛ وكان هذا السلوك الإيراني يهدف إلى إبراز القوة وإظهارها في الخليج والضغط على الدول العربية والخليجية وتحالفاتها³.

وبينما اتخذت دول الخليج العربي موقفاً مختلفاً في سوريا ودعمت مجموعات عسكرية أخرى، لم تشارك إيران في أي عمل في العراق لقد أعطت إيران الأولوية لمصالحها الوطنية المتعلقة بالأمن والاستقرار الإقليميين، ادعت إيران أنها حامية وممثلة للشيعية في المنطقة والعالم. وهو ما جعل النخبة الإيرانية تقدم الجمهورية الإسلامية كنموذج ثوري، وتأسيس صحوة إسلامية عالمية وتقديم نفسها كمركز وحامي للشيعية في الشرق الأوسط⁴.

¹ Raouf, Huda, 25 Jun 2019 Iranian quest for regional hegemony: motivations, strategies and constrains, Vol. 4, Issue 3, pages 242 www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/REPS-02-201

² Idem

³ Idem

⁴ Idem

تحاول إيران إظهار القوة من خلال رؤيتها لقضية أمن الخليج على وضع ترتيبات أمنية خليجية تعتمد على مشاركة جميع الدول الواقعة على ساحل الخليج، واستبعاد أي تواجد لقوات أجنبية من أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج. وكما عبر الأدميرال علي شمخاني (1979-2005)، وزير الدفاع الإيراني، عن رؤية إيران لأمن الخليج: "إن السياق الإقليمي يتطلب ترتيبات أمنية محددة ونظام دفاعي جديد، وهو ما يحتاج إلى تعاون عسكري عميق بين إيران والمملكة العربية السعودية. كما سعت إيران إلى إقناع دول الخليج بإنشاء منظمة دفاعية إقليمية أوسع". وأصر الرئيس الإيراني خاتمي على توسيع العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي¹ واعتبر هذه القضية أولوية قصوى في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية².

وعلى النقيض من تورط إيران العميق في الحرب السورية وسعيها لبقاء الأسد، سعت المملكة العربية السعودية إلى إسقاط الأسد نتيجة لذلك، أدى الدعم العسكري والمالي الإيراني لنظام الأسد ودعم دول مجلس التعاون الخليجي للأطراف المقاتلة الأخرى إلى تعقيد الحرب وإطالة أمدها، في الواقع يمكن أن تعزى مقاومة النفوذ الإقليمي لإيران والمواقف الإقليمية المختلفة بشأن القضايا الإقليمية إلى التنافس بين إيران والمملكة العربية السعودية وينعكس التنافس بين القوتين الإقليميتين على تعقيد نمط الصراعات وزيادة الحروب الإقليمية بالوكالة، على سبيل المثال في اليمن، تُتهم إيران بدعم جماعة الحوثي³

ويشكل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو/أيار 2018، في عهد إدارة ترامب، أهم عقبة أمام الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية. وأدى الانسحاب الأمريكي من الاتفاق إلى عودة العقوبات الأميركية التي تستهدف بشكل رئيسي الضغط الاقتصادي على إيران وتعرقل اندماجها في الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك، تدهورت العملة الإيرانية واشتعلت الاحتجاجات عدة مرات في إيران في عامي 2017 و2018 بسبب المشاكل الاقتصادية. ونتيجة لهذه الأزمة الاقتصادية.

¹ مجلس التعاون لدول الخليج هو كتل اقتصادي يمثل نقطة تحول في العلاقات العربية -العربية ونموذجاً ناجحاً في بناء إطار وحدوي عربي على مستوى الإقليم الخليجي في ضرورة التعاون الملحة بين دول الخليج العربي، للمزيد مراجعة: منال جروود، سارة الترتوري، (24-01-2024). مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC) (Gulf Cooperation Council) - ، الموسوعة السياسية، تاريخ آخر دخول: 14-02-2024 ، متاح على الرابط التالي:

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/> مجلس التعاون لدول الخليج العربية

² Raouf, Huda, Op cit

³ Idem

3.2.1 تحديات استراتيجية إيران الإقليمية

يمكننا أن نجد أن هناك العديد من القيود والتحديات على الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية، والتي لا تعزز ادعاءات إيران أو ادعاءها كقوة مهيمنة إقليمية، وتأتي هذه القيود من التصور الإقليمي وتأثير القوى الخارجية على الديناميكيات الإقليمية، وهذا يحد من خيارات واستراتيجيات سلوك إيران الإقليمي على سبيل المثال:

✓ تشتت السلطة في الشرق الأوسط : حيث أن منطقة الشرق الأوسط بها العديد من الجهات الفاعلة التي تدعي القيادة والنفوذ وتسعى للهيمنة في بعض الأحيان، هناك السعودية ومصر وتركيا وإسرائيل،

✓ درجة عالية من التنافس الإقليمي: بين جميع الجهات بدرجة عالية وعدم الاعتراف من تلك القوى الإقليمية بمصالح الدول الأخرى وهم يتنافسون في نفس مجال النفوذ، مثل الدور الإيراني والتركي في سوريا، والتنافس الإيراني والسعودي في معظم أنحاء الشرق الأوسط، والتنافس المصري والسعودي.

✓ عدم تقديم إقتراح أو تعريفاً لهيكل أمني إقليمي لمنطقة النظام الاقتصادي الإقليمي، من تلك القوى الإقليمية أو حتى العمل كممثل للمنطقة في المنتدى الدولي.

✓ تصاعد الصراعات الإقليمية على أساس طائفي أدى إلى اتساع الفجوة بين المسلمين السنة والشيعة، ويؤدي إلى إضعاف جاذبية النموذج الإيراني بين شعوب المنطقة¹.

وحتى وقت قريب كانت إيران تعتبر منتصرة على الساحة الإقليمية، وبحسب بعض قاداتها، في أربع عواصم عربية (دمشق وبيروت وبغداد وصنعاء). (ومع ذلك، فإن الاحتجاجات الشعبية الضخمة في العراق ولبنان التي تتحدى النفوذ الإيراني من خلال وكيلها، وفي إيران نفسها، بما في ذلك تلك التي تلت مقتل سليمان، نتيجة إسقاط الدفاعات الجوية للحرس الثوري الإيراني الطائرة المدنية الأوكرانية²، قد أضعفت نظام طهران. تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد حتى الآن انتقادات إيرانية معروفة لردود الفعل الروسية والتركية الصامتة على مقتل سليمان².

3.2.2 الإتفاق السعودي - الإيراني

أدت الهجوم على البعثة الدبلوماسية السعودية في طهران الى قطع العلاقات بينهما، وقد تمت المصالحة بين الدولتين في بكين مطلع عام 2023 بعد انقطاع دام سبع سنوات، بواسطة

¹ Raouf, Huda, Op cit.

² Dr. Ely Karmon, The Iran-Russia-Turkey Triangle, IDC Herzliyah, TV7, 2020, www.tv7israelnews.com/the-iran-russia-turkey-triangle/

دول المنطقة والتي مهدوا لها الطريق للتقارب عن وجهات النظر، كل من العراق وقطر وسلطنة عمان أدت الى التفاهات والتقارب بينهما، لاسباب مهمة لكلا الطرفين أدت الى تطبيع العلاقات، ما يتعلق بالجانب الاقتصادي في الشأن الإيراني بسبب العقوبات الاقتصادية أدت الى خسائر جسيمة اقتصادية لحقت بها ، وهبوط حجم الصادرات النفطية الإيرانية بسبب الغاء الاتفاق النووي، من جانب الولايات المتحدة في إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب عام 2018، أدت الى تفجر الاحتجاجات وغضب جماهيري في الشارع الإيراني، نتيجة التدهور في مستوى المعيشي بعد إنهيار العملة الإيرانية (الريال) الى أكثر من 90٪ من قيمته في السنوات الأخيرة.¹

وبالتالي لتخفيف تلك الضغوط بدى التقارب مع السعودية منطقيا فيما يتعلق بتنمية العلاقات التجارية، ومساهمة الرياض مستقبليا باتفاق جديد بالنسبة البرنامج النووي الإيراني، والتخلص من جزء بسيط من العقوبات الغربية، وبالأخص فيما يتعلق بعودة التصدير والاستثمار في قطاع الطاقة، وكذلك سعوديا يمكن تنويع اقتصادها من خلال جذب المزيد من الاستثمارات، وتحقيق الاستقرار في المنطقة إقليميا ولتخفيف التوتر مع اليمن عبر استخدام النفوذ الإيراني لجعل الحوثيين يتعاطون بإيجابية أكثر، مع مبادرة عدم التصعيد التي تقترحها المملكة السعودية ،

حيث كان الهجوم على المنشآت النفطية السعودية (أرامكو) عام 2022 نفذه جماعة الحوثيين التي تدعمها إيران، وبالأخص بتقنيات عسكرية إيرانية، وطائرات مسيرة ، وبعد أن تبين بعدم رد فعل أو مبادرة بتقديم المساعدة من الجانب الأمريكي ما دفع بالسعودية العمل على التقارب مع إيران للتنسيق في الملفات والاستقرار في المنطقة، قد يتيح هذا التقارب التعاون في مجالات متعددة في التعاون الاقتصادي والتجارة والأمن، بين الجانبين وتحقيق الاستقرار في المنطقة فيما يتعلق بالتعاون الطرفين في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الأمنية²

3.3 السياسة الخارجية التركية في المنطقة

لقد شهدت تركيا تحولا كبيرا في سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة وبالأخص عقب تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، بسبب تبني قادة الحزب صناع السياسة الخارجية ومهندسيها "أحمد داود أوغلو" ، إن تركيا دولة محورية ودولة مركزية لديها الإمكانيات لتوفير أمنها واستقرارها ولدول الجوار في محيطها الإقليمي، كعضو في حلف الناتو المنظومة الغربية ،تمكنها من كسب أهمية

¹ د.علي جمعة العبيدي، "التقارب السعودي-الإيراني وأبعاده الاستراتيجية"، المركز الديمقراطي العربي، (2023-12-18) ، متوفر على :

<https://democraticac.de/?p=93695>

² د.علي جمعة العبيدي ،"التقارب السعودي-الإيراني وأبعاده الاستراتيجية"، مصدر سابق

عند القوى الكبرى، وأن تركيا تحظى بالقبول لدى شعوب المنطقة وحكامها، حيث تمتلك اقتصادا صنف ضمن الاقتصادات الأولى عالمياً¹

تعد بيئة الشرق الأوسط بيئة توتر ونزاعات وبالرغم من ذلك إتجهت تركيا إليها وأبدت اهتماما بقضاياها الساخنة في إطار رؤيتها الجديدة التي رسمها أحمد داوود أغلو في كتابه العمق الاستراتيجي في محاولة لتركيا تحقيق أهدافها وإبراز مكانتها ودورها على المستويين الإقليمي والدولي حتى تتمكن من ربح أوراق توظيفها في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه.²

وبموجبه لابد لتركيا القيام بدور فاعل ورائد فيما يتعلق بمسائل الأمن والتعاون الإقليمي، وكذلك الاهتمام بالمجالات الاقتصادية والثقافية من أجل تقوية علاقاتها مع جيرانها، لذلك وضعت مبادئ للسياسة الخارجية التركية في علاقاتها مع منطقة الشرق الأوسط أهمها: التوازن بين الحرية والأمن، تصفير المشكلات مع دول الجوار، التأثير في الأقاليم لدول الجوار، ومبدأ سياسة خارجية متعددة الأبعاد :-حيث يقوم هذا المبدأ على أن علاقات تركيا مع اللاعبين الدوليين والإقليميين ليست بديلة عن بعضها البعض، بل هي متكاملة فيما بينها .

ما يعني أن علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة وارتباطها بحلف الناتو، وسعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسياستها مع روسيا، وسعيها للعب دور إقليمي ليست .متضادة أو بديلة عن بعضها البعض، بل هي علاقات تجري في إطار متكامل .وكذلك مبدأ الدبلوماسية المتناغمة: وضعت تركيا صورتها الجديدة من حيث انفتاحها على أقاليم وساحات جديدة فانضمت إلى منظمات دولية، واستضافت مؤتمرات دولية، فاستضافت قمة الناتو، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي...إلخ، ما رفع من الأداء الدبلوماسي التركي.³

وضعت تركيا هدفا رئيسيا أمامها هو أن يكون منظورها للشرق الأوسط متعدد الأطراف أي لن تكون مع طرف ضد طرف آخر في محور أو آخر وأن تخفض مشكلاتها مع جيرانها إلى الصفر، وأن تكون على مسافة واحدة من الجميع وعلى علاقة جيدة مع الجميع وأن تتبع أسلوب الدبلوماسية في حل المشاكل قبل حدوثها ، بموجب هذه السياسة تنقل تركيا من الطرف إلى المركز ودور فاعل ومؤثر، وقد تحسنت علاقات تركيا بدول الجوار مع سوريا وإيران.⁴

¹ أمال بوساحة، "المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة السياسية"-دراسة حالة سوريا 2010، مصدر سابق، ص30-33

² نفس المرجع، ص162

³ رابيا دهبية، أكلي محفوظ، "دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 سوريا نموذجاً"، مصدر سابق ، ص115

⁴ أمال بوساحة، "المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة السياسية-دراسة حالة سوريا 2010"، مصدر سابق ، ص45

وكذلك مبدأ الارتقاء بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى درجة وهو، الهدف الذي تسعى تركيا لتحقيقه في الشرق الأوسط، وجعل العلاقات المتبادلة مبنية على الثقة بين الدول والشعوب والتنظيمات غير الحكومية، وقد عزز الحوار التركي الاستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، العلاقات التركية العربية إلى درجة غير مسبوقة، حيث تلقت الدبلوماسية التركية ترحيبا وقبولا من دول الشرق الأوسط وشعوبها. وأخيرا مبدأ الترابط الاقتصادي المتبادل: كانت تركيا ترى أن التكامل الاقتصادي شرط أساسي لإحلال السلام في المنطقة، لذا بادرت لإقامة مجموعة من المشروعات، فوقعت عددا من اتفاقيات التجارة الحرة مع العراق سوريا مصر الأردن، فالتبادل الاقتصادي من شأنه خلق تكامل اقتصادي في المنطقة.¹

3.3.1 سياسة "التغريب" التركية

أدت علمانية الحكم في تركيا ورغبتها الجامعة باللاحاق بالغرب وقطع روابط، المجتمع التركي بجزوره الاسلامية وجواره الجغرافي الشرقي إلى انتهاج خيارات سياسية مستفزة للمشاعر العربية من ابرزها: إحلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربية وإلغاء تعليم اللغة العربية ومنع الأذان باللغة العربية وضم لواء الاسكندرونة الذي اعتبرته تركيا جزءا من أراضيها، بالإضافة إلى مشاكل الدجلة والفرات المائية من أبرز نقاط التوتر بين تركيا وجاراتها السورية والعراقية، بتنفيذ مشروع GAP والتقارب مع الولايات المتحدة والاعتراف بإسرائيل وتطوير العلاقات مع كلا البلدين²

لقد انتهجت تركيا سياسة خارجية اعتمدت على "التغريب"، حيث توجهت نحو الغرب وأدارت ظهرها للشرق، وخاصة العالم العربي، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية محور مصالحها السياسية، وعضوية الناتو محور مصالحها العسكرية والإستراتيجية، و انضمامها للاتحاد الأوروبي محور مصالحها الاقتصادية، فقد اشتبكت تركيا مع المنطقة العربية فكانت بذلك أولى الدول اعترافا بإسرائيل، حيث أبرمت معها اتفاقية حزام المحيط 1958 ، بالإضافة إلى التعاون الاستخباراتي والعسكري على مدى سنوات طويلة،

ولعلّ هذا من أهم ما عزز القطيعة بين تركيا والدول العربية، ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة 2002 ، أعادت تركيا صياغة سياستها الخارجية عبر إعادة تعريفها لمكانتها فأعادت الاعتبار لأهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لها، ويعتبر "أحمد داود أوغلو"، وزير الخارجية التركية

¹ رابيا دهبية، أكلي محفوظ، "دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 سوريا

نموذجاً"، مصدر سابق، ص116

² أمال بوساحة، "المقاربة التركية للشرق الاوسط بين الخطاب والممارسة السياسية-دراسة حالة سوريا 2010"، مصدر سابق، ص63

المنظر الأهم الإستراتيجية التركية" العثمانية الجديدة "التي تقوم على إخراج تركيا من الطرف الى مركز ولعب دور فاعل في كل القضايا الاقليمية والدولية.¹

إن من أهم المتغيرات التي تقف وراء إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط منها:

✓ تفاقم الأزمات في المنطقة، وزيادة في الرغبة التركية في لعب دور في حل هذه الأزمات، بسبب إذ من الممكن أن يكون لها تداعيات سلبية على تركيا أخطرها الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، أدت الى تفكك الدولة المركزية وتنامي النزعة الانفصالية لدى أكراد العراق.

✓ المصالح الاستراتيجية لتركيا في المنطقة بسبب امتداد عمقها الحضاري، اقتصاديا وإستراتيجيا، وتمتلك المؤهلات التاريخية والجغرافية والسياسية والتي تتمتع بوفرة الخيارات الاستراتيجية باعتبارها فاعلا رئيسيا في المنطقة، يهدف الى إعادة وضع تركيا على خريطة المنطقة.² من أهم اسباب والعوامل لإعتماد رؤية جديدة للشرق الاوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم:

✓ إتهيار النظام الاقليمي العربي أدت الى فراغ كبير في المنطقة، خاصة بعد احتلال العراق ومواجهة التحديات في

المنطقة كتصاعد التحدي الكردي وتصاعد التحدي الإيراني وتزايد نفوذها.

✓ الرفض الاوروبي لانضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي من المسائل المهمة لمراجعة انقرة لخياراتها.

✓ تحقيق دور بارز في المنطقة بتكاليف سياسية أقل من عائداتها السياسية في المنطقة.

✓ المجال الجغرافي الوحيد في العالم يمكن لتركيا اللعب فيها دون مجابهة مع القوى العالمية.³

3.3.2 الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية

لا توجد دولة واحدة في الشرق الأوسط تتمتع بتفوق واضح في مجموعة المؤشرات العسكرية والاقتصادية والديموغرافية اللازمة للتحويل إلى قوة إقليمية طموحة. ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي، تمتلك إيران أكبر اقتصاد، تليها المملكة العربية السعودية في المركز الثاني، وتركيا في المركز الثالث. ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية، تمتلك تركيا أكبر اقتصاد تليها

¹ رابيا دهبية، أكلي محفوظ، (2017)، "دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 سوريا نموذجاً"، مصدر سابق، ص112

² أمال بوساحة، "المقاربة التركية للشرق الاوسط بين الخطاب والممارسة السياسية-دراسة حالة سوريا 2010"، مصدر سابق، ص77

³ نفس المرجع، ص83

المملكة العربية السعودية ومصر وإيران. ومن حيث الإنفاق الدفاعي، تصدر المملكة العربية السعودية جميع دول المنطقة بفارق كبير، تليها إسرائيل، وتركيا في المركزين الثاني والثالث على التوالي. ومن حيث القوة الديموغرافية، تصدر مصر بفارق كبير حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 100 مليون نسمة، تليها إيران (85 مليوناً) وتركيا (84 مليوناً) من حيث الطاقة النووية، فمن الواضح أن إسرائيل هي القوة العسكرية النووية الوحيدة في الشرق الأوسط. وأخيراً، وفقاً لمؤشر القوة النارية العالمي، تحتل تركيا المرتبة 11 عالمياً، تليها مصر في المرتبة 13، وإيران في المرتبة 14، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 17، وإسرائيل في المرتبة 20.¹

تعتبر تركيا التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط أحد أسس السلام والاستقرار في المنطقة، بحيث أن التعاون الاقتصادي يشجع الاستقرار السياسي، حيث تعتبر المنطقة محور إقتصادي- سياسي بالغ الأهمية بفضل مسارات وممرات في عمليات التبادل التجاري مع المناطق الأخرى، سبباً في جعله مكاناً مهماً للتنافس الاستعماري نتيجة تحول النفط إلى أداة إستراتيجية وتزايد الطلب على الطاقة والتي إرتبطت بالثورة الصناعية، إلى ساحة تنافس إستراتيجي باعتباره إقليماً جيو إستراتيجياً لاحتوائه على إحتياطيات كبيرة من مصادر الطاقة.²

تسعى تركيا إلى أقصى قدر ممكن من التعاون مع دول المنطقة من خلال رؤيتها الجديدة في التعاون ومنها التعاون الاقتصادي، حيث تمتلك قاعدة صناعية واسعة على أرضية من المواد الأولية باستثناء الطاقة، وإنها مكثفة زراعية وقاعدة متطورة من الموارد البشرية، تعتبر من أقوى الاقتصادات الصاعدة إذ زاد حجم الناتج المحلي بمقدار 7.3٪ سنوياً وارتفع مستوى دخل الفرد من 3300 دولار إلى 10 آلاف دولار سنوياً والصادرات من 30 مليار دولار عام 2002 إلى 130 مليار عام 2008 نتيجة إصلاحات حكومة حزب العدالة والتنمية في إطار توجهها نحو اقتصاد السوق سنة 1999، وكذلك محاربة الفساد وتخفيض نفقات الحكومة وتشجيع الاستثمار الخارجي.

وفي مجال الطاقة شكل حافزاً للدفع بالعلاقات التركية الإيرانية تقدماً لأنها تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي، كجزء من رؤيتها الجديدة وإستراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى عقد اتفاق حول مجلس إستراتيجي مع كل من سوريا والعراق لتحقيق

¹ Sener Akturk, Turkey's Grand strategy and the Great Powers , Insight Turkey Fall 2021, Vol.23, No.4, 2021.p101
www.insightturkey.com/article/turkeys-grand-strategy-and-the-great-powers

² أمال بوساحة، "المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة السياسية-دراسة حالة سوريا 2010"، مصدر سابق، ص84

التكامل الاقتصادي، حيث تم توقيع 48 اتفاقية مع سوريا و 40 اتفاقية مع العراق بما فيها فتح الحدود والغاء التأشيرة بين البلدين.¹

كما قامت تركيا بتصدير القوى العاملة الى بلدان الشرق الاوسط مع الخبرة التقنية والمهارة منهم اكثر من 100 ألف يعملون في السعودية الكويت وليبيا، وارتفعت الصادرات التركية من 1.5 مليار عام 1990 الى 7.2 مليار دولار في عام 2004 وفقا لاحصائيات الحكومة التركية للتجارة الخارجية.

3.3.3 الإستراتيجية التركية

إن الضرورة الأساسية لاستراتيجية تركيا الكبرى يجب أن تكون إبقاء جيوش القوى العظمى، بعيدة عن جيرانها المباشرين وإنشاء "جوار أساسي" لا يشكل فيه أي جار تهديداً عسكرياً كبيراً، بناءً على سياسات تركيا الخارجية والأمنية منذ نهاية الحرب الباردة. وتستند هذه الحتمية الأساسية إلى تقييم قدرات القوة الكامنة والفعلية لدى جيران تركيا من وجهة نظر الواقعية الجديدة. ويكشف مثل هذا التقييم أن قوة تركيا العسكرية والاقتصادية لا مثيل لها بين جيرانها المباشرين، باستثناء إيران جزئياً ولذلك، لا يمكن لأي جار مباشر لتركيا، أن يشكل تهديداً وجودياً لتركيا. ومع ذلك، إذا احتلت قوات عسكرية من قوة عظمى إحدى الدول المجاورة لتركيا وتمركزت فيها، فإن وجود قوات احتلال تابعة لهذه القوة العظمى في المنطقة المجاورة مباشرة لتركيا يشكل تهديداً محتملاً للأمن القومي التركي. إن حقيقة بأن أربعة من جيران تركيا (أذربيجان، جورجيا، سوريا والعراق) من الثمانية المباشرين قد تم احتلالهم جزئياً أو كلياً من قبل واحدة أو أكثر من القوى العظمى الخمس التي يتكون منها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، توضح أن مثل هذا الاحتمال الرهيب ليس نظرية مؤامرة كابوسية بل هو الواقع الجيوسياسي الذي تعيشه تركيا. التي تواجهها منذ نهاية الحرب الباردة. مما سبق، استنتجت أن "موقف تركيا يجب أن يكون موقف "القوة الثالثة" التي تدعم استقلال وسلامة أراضي البلدان المجاورة لها والتي يتم تقسيمها وتدميرها في حروب بالوكالة".²

رغم أنه لتركيا رؤية جديدة اتجاه منطقة الشرق الاوسط وسعيها إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية، في المنطقة الغير مستقرة وإيجاد السلام في المنطقة صادفت مجموعة تحولات شهدتها المنطقة

¹ نفس المرجع، ص 86

² Sener Akturk, Turkey's Grand strategy and the Great Powers , Insight Turkey Fall 2021, Vol.23, No.4, 2021 .p97

www.insightturkey.com/article/turkeys-grand-strategy-and-the-great-powers

العربية، امتدت تداعياتها وتأثيراتها الى المستوى الاقليمي والدولي تمثلت في الثورات "الربيع العربي" وأبرزها الثورة السورية التي أثرت على العلاقات التركية السورية بشكل كبير وأشد توترا بعد الموقف التركي المساند للمعارضة السورية على حساب العلاقات التركية بالنظام السوري ويبقى مستقبل العلاقات بين البلدين رهينة المستقبل والمتغيرات التي تؤثر على سير الازمة السورية.¹

ومن جهة أخرى فان المسألة الكردية تشغل حيزا في جدول أعمال السياسة الخارجية التركية، والتي تعد من القضايا التاريخية الصعبة الحل، جعل التركيز التركي على الصعيد الرسمي يهتم بشكل كبير بأكراد سوريا، والمخاطر الناجمة عن أي محاولة منهم المطالبة بالانفصال وإقامة دولة خاصة بهم، من شأنها تأجج الحركة الانفصالية لدى الاكراد في تركيا.²

فإن القوى الإقليمية البارزة ليست متحالفة حتى بطريقة من شأنها أن تولد "كتلة" مهيمنة، بل تنقسم إلى ثلاث مجموعات من العداء المتبادل: تركيا وإيران تخوضان حرباً بالوكالة على سوريا في حين تعارض مصر وإسرائيل والمملكة العربية السعودية كلاً من إيران وتركيا، وقد انخرطت في حروب بالوكالة في ليبيا واليمن، بالإضافة إلى سوريا. علاوة على ذلك، فحتى العلاقات غير العدائية نسبياً بين إسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية ليست ودية بالدرجة الكافية لتصنيفها على أنها "تحالف". إذا حاولت أي واحدة من هذه القوى الإقليمية الخمس أن تصبح قوة مهيمنة إقليمية، فإن أي مزيج من اثنتين من القوى الأربع الأخرى سيكون كافياً على الأرجح لمواجهة مثل هذه المحاولة وإحباطها بنجاح.³

إن بعض الاستراتيجيين العسكريين الأمريكيين مثل مايكل روبرت هيكوك⁽⁴⁾ وإدوارد إريكسون⁽⁵⁾ قد وصفوا تركيا على أنها "قوة مهيمنة صاعدة" في الشرق الأوسط في وقت مبكر من عام 2000، إن لم يكن حتى قبل ذلك، (نشر هيكوك كتاب "صعود الهيمنة" في عام 2000)، ولكن إذا اعتبرنا الشرق الأوسط كنظام إقليمي، فإن مصر وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية، تتمتع بقوى اقتصادية وديموغرافية وعسكرية مماثلة لتركيا.

يكاد يكون من المستحيل بالنسبة لتركيا أن تمارس سيطرة مهيمنة على "القلب العربي" أو الطرق البحرية التي تربط الدول العربية الغنية بالنفط بالعالم الخارجي عبر عمان أو اليمن أو قناة

¹ أمال بوساحة، "المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة السياسية-دراسة حالة سوريا 2010"، مصدر سابق، ص 136

² نفس المرجع، ص 152

³ Sener Akturk, Op cit.p101

⁴ Michael Robert Hickok, "Hegemon Rising: The Gap between Turkish Strategy and Military Modernization," *Parameters*, Vol. 30, No. 2, 2000, pp. 105-19.

⁵ Edward J. Erickson, "Turkey as Regional Hegemon 2014: Strategic Implications for the U.S.," *Turkish Studies*, Vol. 5, No. 3, 2004, pp. 25-45.

السويس في مصر. ومع ذلك، يمكنها احتواء نفوذ الكتلة السعودية الإماراتية البحرينية من خلال الوجود العسكري التركي في قطر والصومال، بالإضافة إلى مواقع محتملة في جيبوتي وإريتريا والسودان وغيرها. وبالتالي، فإن الاستراتيجيات الكبرى التركية والأمريكية متوافقة بشكل كبير إذا استوعبت الولايات المتحدة تركيا الصاعدة، التي تسكن منطقة تضم جهات فاعلة إقليمية قوية أخرى مثل مصر وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية¹

3.4 الهند في الشرق الاوسط

كانت العلاقات الهندية ودول الشرق الاوسط تتمحور حول وجود عمال من الهند، لاسيما في الخليج حيث نجد مجتمعا هنديا كبيرا منذ القرن السابع بسبب اكتشاف اللؤلؤ، وبعد السبعينيات بسبب النفط، بوصول رئاسة الوزراء ناريندرا مودي الى السلطة في عام 2014 أضاف بعدا استراتيجيا لهذه السياسة شهدنا تقاربا بين الهند ودول الخليج، على الرغم من الدعم الهندي التقليدي للفلسطينيين أصبحت إسرائيل شريكا أساسيا للهند وبالأخص، في مجال الاسلحة. أدت السياسة الجديدة للهند بالنسبة الى العلاقات مع الخليج، وتعزيز التعاون في عدد من القطاعات مثل الاستثمارات الخليجية في تحديث البنى التحتية الهندية والتنسيق، بين القوات المسلحة في مجال الأمن البحري في المحيط الهندي.²

وتشمل أولويات الهند جذب الاستثمارات لزيادة النمو الاقتصادي، ومعالجة المخاوف الأمنية الإقليمية (بما في ذلك بحر العرب والخليج)، وتعزيز حضورها ونفوذها الإقليميين وفي الواقع، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الإقليمية الوحيدة التي تتعامل معها الهند بشكل ثنائي وثلاثي (إلى جانب فرنسا)، ومنذ عام 2021، في التجمع الرباعي I2U2 مع الولايات المتحدة وإسرائيل، كانت زيارة ناريندرا مودي في آب/أغسطس 2015 هي الأولى التي يقوم بها رئيس وزراء هندي إلى الإمارات العربية المتحدة منذ 34 عامًا. وفي الوقت نفسه، كانت زيارته للبحرين في آب/أغسطس 2019 هي الأولى على الإطلاق التي يقوم بها رئيس وزراء هندي.³

¹ Sener Akturk, (2021), Op cit .p 103

² د. جان-لوسمغان، "5 تحديات رئيسية تواجه الممر الهندي في الشرق الاوسط وموعد إنجازه غير محدد"، أراء حول الخليج-مركز الخليج للابحاث 2023، متوفر على

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6818&catid=4713&Itemid=172

³ Viraj Solanki, The Gulf regions growing importance for India, Online Analysis , 2024, www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2024/02/the-gulf-regions-growing-importance-for-india/

لقد كانت الطاقة والتجارة وضمان أمن المغتربين الهنود تقليديا المكونات الرئيسية للعلاقة الهندية الخليجية. وللهند مصلحة كبيرة في استقرار الخليج بالنظر إلى أن ما يقرب من 8.8 مليون مواطن هندي يقيمون في المنطقة. ويعد مجلس التعاون الخليجي أكبر شريك تجاري للهند في الكتلة الإقليمية ، وشكلت التجارة 15.8% من إجمالي تجارة الهند في السنة المالية 2022-2023، مقارنة بـ 11.6% من إجمالي التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وانخفض اعتماد الهند على الخليج في واردات الطاقة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022، حيث استوردت نيودلهي النفط الروسي بأسعار مخفضة .

وقد لبّت منطقة الخليج 55.3% من إجمالي الطلب على النفط الخام في الهند في الفترة 2022-2023، مقارنة بـ 63.9% في الفترة 2021-2022. ومع ذلك، فقد انخفضت واردات النفط من روسيا في الفترة 2023-2024، وهناك دلائل على أن اعتماد الهند المتناقص على نفط الخليج قد بدأ ينعكس بالفعل، حيث تشير الأرقام من منتصف عام 2023 إلى حدوث انتعاش، ومن المرجح أن ترتفع مستويات إمدادات النفط من الشرق الأوسط إلى الهند على المدى المتوسط. إن حاجة الهند إلى الحفاظ على نموها الاقتصادي دفعتها إلى البحث عن دور أكبر في حوكمة الطاقة العالمية،¹ وقعت نيودلهي في أوائل شباط/ فبراير اتفاقية بقيمة 78 مليار دولار أمريكي لتوسيع واردات 7.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال من قطر سنوياً لمدة 20 عامًا إضافية، بدءاً من عام 2028.²

مع تحول منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة للمنافسة المحتدمة بين العديد من القوى الدولية، بدأت الهند تظهر كلاعب رئيسي في المنطقة حيث تبني ، سياسة أكثر نشاطاً في المنطقة؛ لضمان تحييد التداعيات التي يمكن أن يفرضها تزايد النفوذ الصيني، ولكون الهند التي تتطلع لأن تكون قوة عالمية مؤثرة، ثالث دولة مستهلكة للطاقة عالمياً؛ فإنها لن تسمح لإمداداتها من الطاقة بالتعرض للخطر. ولذلك فإن استقرار المنطقة، ومنع نشوب صراعات جديدة، وضرورة مواجهة الحركات المتطرفة والإرهابية يُعد مصلحة هندية في الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة.³

¹ د. جان-لوسمغان، "5 تحديات رئيسية تواجه الممر الهندي في الشرق الأوسط وموعد إنجازه غير محدد"، مصدر سابق

² Viraj Solanki,(2024),The Gulf regions growing importance for India, Online Analysis , www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2024/02/the-gulf-regions-growing-importance-for-india/

³ عمرو عبدالحامد، "مواجهة التهديدات: لماذا يتزايد الانخراط الهندي في منطقة الشرق الأوسط؟"، الحائط العربي، مصر، متوفر على

<https://arabwall.com/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9>

3.4.1 التقارب الاستراتيجي

أدت المصالح الاستراتيجية والاقتصادية المتنامية للهند في منطقة الخليج إلى إطار جديد للعلاقات الهندية الخليجية يقوم على الاستثمار والعلاقات السياسية والتعاون الدفاعي والأمني. ومع تحول الهند إلى سوق اقتصادية جذابة بشكل متزايد، أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن أهداف استثمارية طموحة بقيمة 100 مليار دولار أمريكي و75 مليار دولار أمريكي على التوالي. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة سابع أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في الهند، حيث يبلغ حجمه حالياً 15.3 مليار دولار أمريكي.¹

واستثمرت المملكة العربية السعودية 3.2 مليار دولار أمريكي حتى مارس 2022، بينما استثمرت قطر أكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي في العام الماضي. وتشمل المشاريع الكبرى التطوير المشترك بين شركات النفط الهندية والسعودية والإماراتية لمشروع مصفاة راتناجيرى والبتروكيماويات الذي تبلغ قيمته 44 مليار دولار أمريكي في ولاية ماهاراشترا بالإضافة إلى ذلك، دفع التركيز الجغرافي الاقتصادي الإقليمي للهند إلى المشاركة في مجموعة I2U2 والانضمام إلى الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. (IMEC).²

كما أنشأت الهند مناورات عسكرية جديدة مع العديد من دول الخليج لزيادة التعاون وقابلية التشغيل البيئي في سعيها لتصبح "الشريك الأمني المفضل" لدول الخليج. وأقامت البحرية الهندية مناورات ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة في عام 2018، ومع قطر في عام 2019، ومع البحرين والمملكة العربية السعودية في عام 2021. وأجرى الجيش الهندي مناوراته الأولى مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في يناير وفبراير 2024، وأصبحت الإمارات العربية المتحدة شريكاً للهند، بدأت الهند والإمارات العربية المتحدة تعاوناً عسكرياً ثلاثياً مع فرنسا، حيث أجرتا مناورة بحرية في عام 2023 ومناورة للقوات الجوية في عام 2024.³

3.4.2 أهداف الهند في الشرق الأوسط

إن الهند لديها أهداف واسعة النطاق منها شريكاً في الخليج العربي، برأس ماله الضخم الذي يمكن الاعتماد عليه، للتنمية الاقتصادية والتحول في الهند، تتحدث الهند والإمارات العربية

¹ مجموعة باحثين، "الممر التجاري العالمي الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي .. الفرص والتحديات"، رصانة-المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2023، متوفر على <https://rasanah-iiis.org/?p=32689>

² نفس المرجع

³ Viraj Solanki, The Gulf regions growing importance for India, Online Analysis , 2024, <https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2024/02/the-gulf-regions-growing-importance-for-india/>

المتحدة عن برامج فضائية مشتركة وإنتاج دفاعي مشترك، وكذلك أصبح أنصار "الإسلام المعتدل" يشكلون أهم شركاء الهند في الشرق الأوسط إن الشرق الأوسط قريب جداً من الهند، وأي أيديولوجيات متطرفة من المنطقة تتجه مباشرة إلى الهند لأن عدد المسلمين في جنوب آسيا أكبر من عدد المسلمين في الشرق الأوسط. يوجد في الهند ما يقرب من 400 مليون مسلم وفي جنوب آسيا ككل، هناك ما يقرب من 600 مليون. كلما كان المعتدلون في الخليج أقوى، كلما كان ذلك أفضل¹

فإن الهند في هذه المرحلة، تريد الانخراط بشكل أكبر في السياسات الأمنية في الشرق الأوسط. وهذا هو المكان الذي يتعلق بكيفية مساعدة شركاء الهند ولذلك تنشر الهند الآن سفنها بانتظام على أساس مهمة في بحر العرب، في خليج عدن. تعزز مشاركتها العسكرية مع الدول العربية. وللهند حضور في ميناء الدقم، إلى جانب بعض الحلفاء الغربيين. لقد تجنبت الهند الوجود الأمني في الشرق الأوسط في عهد جواهر لال نهرو، ولكن بالشراكة مع الولايات المتحدة ومع الشركاء الخليجيين الآخرين في المنطقة.²

تحييد ظاهرة القرصنة بعد توقف عمليات خطف السفن التجارية في منطقتي خليج عدن وبحر العرب لسنوات، فإنها تزايدت مرة أخرى مع الانشغال الأمريكي بالأمن البحري في منطقة البحر الأحمر، في أعقاب تزايد الهجمات التي تنفذها الميليشيا الحوثية ضد السفن التجارية، ولا سيما التابعة لإسرائيل أو المتجهة لها، مع استمرار عملياتها العسكرية في غزة في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر الماضي وحتى الآن.³

فالهند تُعتبر اليوم ثالث أكبر مستورد للنفط والغاز عالمياً، بعد كل من الصين والولايات المتحدة، حيث تصل قيمة وارداتها من مصادر الطاقة إلى حدود الـ 119 مليار دولار أمريكي سنوياً. ورغم استفادة الهند من انخفاض أسعار النفط الروسي، مازالت دول الخليج، وخصوصاً قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، تؤمن 60% من حاجات الشركات الهندية لمصادر الطاقة، ما سيؤمّن سوقاً مستقرّاً لهذا النوع من الصادرات الخليجية. مع الإشارة إلى أنّ التقارب

¹ مجموعة باحثين، (2023)، "الممر التجاري العالمي الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي .. الفرص والتحديات"، مصدر سابق

² Jon B. Alterman, C.Raja Mohan, (2022), India's Middle East Strategy, Center For Strategic&International Studies, <https://www.csis.org/analysis/indias-middle-east-strategy>

³ عمرو عبد العاطي، مرجع سابق.

الجغرافي ما بين الهند ودول الخليج، يسمح بتحديد سلاسل توريد الطاقة بين الطرفين عن التوترات الأمنية والعسكرية، التي يمكن أن تهدد هذه الإمدادات في أنحاء أخرى من العالم¹.

3.4.3 الممر الاقتصادي

في قمة مجموعة العشرين (G20) التي عقدت في نيودلهي في سبتمبر 2023، كشف زعماء فرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية عن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC). وتتألف هذه المبادرة التجارية والاستثمارية الطموحة من ممر شرقي يربط الهند بالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل، وممر شمالي يربط دول الشرق الأوسط بأوروبا. وستعمل IMEC على استكمال طرق النقل البري والبحري الموجودة بالفعل.

** خريطة (1) تبين طريق الممر التجاري الهندي- الشرق أوسطي- الاوروبي



المصدر: مجموعة باحثين، (2023)، الممر التجاري العالمي الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي ..

الفرص والتحديات، رصانة-المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، متوفر على <https://rasanah->

iiis.org/?p=32689

يهدف زيادة الاتصال والتكامل الاقتصادي بين آسيا وأوروبا عبر البنية التحتية للطاقة، والسكك الحديدية، والكابلات عالية السرعة، وممرات الشحن. تشكل البلدان المشاركة في IMEC 40 بالمائة من سكان العالم وحوالي 50 بالمائة من الاقتصاد العالمي. وسيعتمد هذا الممر على الموانئ

¹ علي نورالدي، "هكذا سيستفيد الشرق الأوسط من النمو الاقتصادي الهندي"، فنك كوم-وقائع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023، متوفر على <https://fanack.com/ar/economy/features-insights/middle-east-reaps-gains-from-indias-economic-boom~263550>

البحرية والطرق والمراكز اللوجستية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مما يعمل على تعزيز أهمية دول الخليج العربية هذه باعتبارها نقاطاً مهمة في طرق التجارة العالمية.¹

هناك أبعاد جيوسياسية لIMEC تستحق النظر فيها في سياق تكيف دول مجلس التعاون الخليجي مع واقع التعددية القطبية. باستثناء عُمان، يتمتع جميع أعضاء هذه المؤسسة شبه الإقليمية بوضع شريك الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO). وفي أغسطس/آب 2023، تلقت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية دعوات للانضمام إلى كتلة البريكس؛ وسرعان ما قبلت الإمارات الدعوة، ومن المرجح أن تفعل المملكة العربية السعودية ذلك أيضاً. على الرغم من اندماج بعض دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس.²

كانت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية متحمستين للتوقيع على مذكرة تفاهم IMEC، مما يؤكد تأثيرهما المتزايد على إعادة التوازن إلى النظام الاقتصادي العالمي والمشهد الجيوسياسي. وسيعمل ممر النقل هذا على تعزيز مركزية دول الخليج العربية الغنية بالطاقة في الاقتصاد العالمي، حيث يستمر مركز الثقل الجيواقتصادي العالمي في التحول بعيداً عن الغرب إلى الشرق والجنوب العالمي، ينبع دعم إدارة بايدن لـ IMEC إلى حد كبير من جهودها لضمانة حلفاء الولايات المتحدة وشركائها في الشرق الأوسط بشأن التزام واشنطن تجاه المنطقة مع تقديم بديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية.³

وفي عام 2021 تم تشكيل مجموعة I2U2⁴ وكان هدف هذه المجموعة، هو تعزيز التعاون عبر مجالات متعددة (الطاقة والمياه والأمن الغذائي والنقل والصحة والفضاء) مع رؤوس أموال القطاع الخاص. تسعى IMEC إلى البناء على مجموعة I2U2 ومتابعة مجموعة أهداف أكثر طموحاً، كما وأشادت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بشبكة النقل من السفينة إلى السكك الحديدية ووصفتها بأنها "جسر أخضر ورقمي عبر القارات والحضارات". "لن يتيح خط

¹ Giorgio Cafiero, The Geopolitics of the India-Middle East-Europe Economic Corridor, Arab Center Washington DC, 2023, <https://arabcenterdc.org/resource/the-geopolitics-of-the-india-middle-east-europe-economic-corridor/>

² مجموعة باحثين، مصدر سابق

³ Giorgio Cafiero, The Geopolitics of the India-Middle East-Europe Economic Corridor, Arab Center Washington DC 2023, <https://arabcenterdc.org/resource/the-geopolitics-of-the-india-middle-east-europe-economic-corridor/>

⁴ Daniel Markey, Hesham Youssef, What you need to know About the I2U2, United States Institute Of Peace (USIP) 2022, <https://www.usip.org/publications/2022/07/what-you-need-know-about-i2u2>

السكك الحديدية والطريق البحري عبور السلع والخدمات فحسب، بل سيمكن أيضًا من الاتصال الكهربائي والرقمي، فضلاً عن الأنابيب لتصدير الهيدروجين النظيف.¹

فإن المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ينظرون إلى هذا الممر التجاري كوسيلة لتحقيق المزيد من التوازن في شبكاتهم في أوروبا. وأمريكا الشمالية مع تلك الموجودة في الصين ودول أخرى في الشرق والجنوب العالمي. وبدلاً من رؤية أنفسهم يدعمون الجهود التي تقودها الولايات المتحدة للتصدي لمبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها بكين، سيقترب الإماراتيون والسعوديون من هذا الممر بهدف تعزيز إنشاء بلدانهم كجسور بين الغرب والشرق والجنوب العالمي. وببساطة، فإن IMEC هو مجرد أحدث فرصة للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لتصبحا مراكز ذات أهمية متزايدة للتواصل بين الأقاليم، الأمر الذي سيساعد خططهما لمزيد من التنوع الاقتصادي بعيداً عن الهيدروكربونات.²، وبما أن الدول الثمانية الموقعة على اتفاق IMEC تمثل نحو نصف اقتصاد العالم، فإن المشروع العابر للقارات من المتوقع أن يخلف عواقب جيوسياسية تهدف إلى إعادة تشكيل توازن القوى في أوراسيا.³

تراقب دول الشرق الأوسط، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، تنامي الدور الذي تلعبه الهند كأبرز التكتلات الاقتصادية السريعة النمو. فحاليًا، ثمة من يصف الهند بالصين الجديدة، في إشارة إلى تحولها إلى أحد أهم الأقطاب الصناعية الواعدة على المستوى العالمي. وهذا ما يفتح آفاقاً واسعة للشراكات التجارية والاستثمارية ما بين الهند والاقتصادات القريبة منها جغرافياً، ومنها دول الشرق الأوسط. كما ستملك دول الشرق الأوسط فرصة بالغة الأهمية لتعزيز أدوارها الجيوسياسية، وتنويع علاقاتها الاقتصادية الدولية، بالاستفادة من النمو الاقتصادي الهندي. يؤثر النمو الاقتصادي الهندي على دول الشرق الأوسط، وخصوصاً الخليجية منها، ويجلب فرصاً للتجارة والاستثمار والتعاون الجيوسياسي⁴

3.4.4 الممر الهندي وردود الافعال

¹ Sanjay Kumar, How Saudi-backed India- Middle East corridor is 'game changer' for New Delhi, Arab news, 2023 <https://arab.news/6sdzw>

² Giorgio Cafiero, The Geopolitics of the India-Middle East-Europe Economic Corridor, Arab Center Washington DC 2023, <https://arabcenterdc.org/resource/the-geopolitics-of-the-india-middle-east-europe-economic-corridor/>

³ Sanjay Kumar, How Saudi-backed India- Middle East corridor is 'game changer' for New Delhi, Arab news 2023, <https://arab.news/6sdzw>

⁴ علي نور الدين 2023، "هكذا سيستفيد الشرق الأوسط من النمو الاقتصادي الهندي"، فنك كوم- وقائع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متوفر على <https://fanack.com/ar/economy/features-insights/middle-east-reaps-gains-from-indias-economic-boom~263550>

أ. إيران

عدت إيران الممر المقترح على أنه «ممر إضافي لجملة ممرات عالمية عديدة تحيط موقعها الجغرافي، غير أن عبوره بدول مجاورة دون مشاركتها فيه ما هو إلا استبعاد لإيران من مسارات الممر، ويعكس ذلك نظرة دولية سلبية لإيران ومؤهلاتها وبنيتها التحتية اللازمة للانضمام إلى الممرات العالمية، رغم امتلاكها موقعًا جيو-سياسيًا مهمًا وموارد مماثلين للموقع السعودي، لكن الفارق يظل في القدرة على خلق الميزات التنافسية من المواقع الجيو-سياسية بتأهيلها وإعدادها للربط العالمي وصناعة الدور المؤثر إقليميًا ودوليًا¹.

ب. تركيا

عبرت أنقرة عن موقفها من الممر المقترح بتصريح رسمي للرئيس رجب طيب أردوغان يعارض فيه فكرة الممر، الذي بصيغته الراهنة «يتجاوز تركيا»، واعتبر أردوغان بلاده «الأكثر ملاءمة لحركة المرور من الشرق إلى الغرب»، معارضًا مقترح الممر بشكل واضح، بقوله: «لن يكون ذلك الممر دون تركيا، والخط الأكثر ملاءمة لحركة المرور من الشرق إلى الغرب هو الخط العابر من تركيا»، وأعاد تأكيد مقترح سابق بإنشاء ممر بديل يربط دول الخليج العربية بأوروبا عبر العراق وتركيا تحت اسم «طريق التنمية»، وهو ما حاول أردوغان شخصيًا ترويجه خلال جولته الأخيرة في بعض دول الخليج العربية، مثل السعودية والإمارات وقطر².

4. الخاتمة

سعي القوى الفاعلة الصاعدة المستقبلية كل من تركيا، إيران، السعودية، لتعزيز تواجدتها في المنطقة لمواجهة سياسات باقي القوى وتأدية دور أكبر ومد نفوذ من خلال تبني سياسات أكثر شدة وتمتين تحالفاتها مع غيرها من القوى، لضمان دعمها في توجهاتها ومواجهة أي تطورات محتملة في المنطقة ما سيعني المزيد من التنافس الإقليمي. لا تزال مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط تشكل العصب الرئيس للطاقة في العالم، لذلك تحولت منطقة الشرق الأوسط إلى مسرح زاخر بالعلاقات الدولية، والمليئة بالعديد من السلبات التي تركت آثارًا خطيرة على المجتمع الدولي، لذلك فإنه مع تزايد الطلب العالمي باستمرار، يمكن أن تنضب مصادر الطاقة تدريجيًا؛ لذلك

¹ مجموعة باحثين، 2023، "الممر التجاري العالمي الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي.. الفرص والتحديات"، مصدر سابق

² Abdul Moiz Kha, The India-Middle East-Europe Economic Corridor (IMEC): Too Little, Too Late? Carnegie Endowment For International Peace, www.carnegieendowment.org/sada/91214

استخدمت الأطراف المتنافسة مصطلح (أمن الطاقة) كأداة من خلال قدرتها على التأثير وفرض النفوذ على المنطقة من منظور جيوسياسي وجيو اقتصادي وأمني¹.

تعمل التحديات الأمنية المتزايدة على زيادة حاجة الهند إلى أن تصبح "شريكة استراتيجية"، رئيسيًا لدول الخليج وأن تعمل على توسيع حضورها ونفوذها الإقليميين. وقد أدى التقارب الاستراتيجي المتزايد الذي يشمل المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية إلى إطار جديد للعلاقات الهندية الخليجية، والذي، إذا تم الحفاظ عليه بنجاح، سيعزز مستويات الثقة وسيتمكن التعاون من أن يصبح أكثر طموحًا في نطاقه.

في خلاصة الأمر، سيكون على دول الشرق الأوسط خلال السنوات المقبلة تعميق علاقتها السياسية والاقتصادية مع الهند، التي تتجه للعب أدوار مهمة على مستوى الاقتصاد العالمي ولتحقيق هذه الغاية، بإمكان دول الخليج الاستفادة من القواسم المشتركة التي تجمعها بالهند في مجال السياسة الخارجية. فالهند، تمامًا كدول الخليج، تحافظ على علاقات متوازنة وبراغماتية مع الدول الغربية وروسيا والصين في الوقت عينه، وهذا سيسمح للهند ودول الخليج بالبحث عن فرص ، التعاون الاستراتيجي بعيدًا عن الاستقطابات التي تثيرها النزاعات الدولية الآخذة بالتزايد².

5. لائحة المراجع

1.5 المراجع العربية

- أحمد حمادي، التنافس على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، رئاسة مجلس الوزراء-مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، على :

<https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8775>

- أديتيا سينها، المحور الهندي نحو الشرق الأوسط، جريدة العرب، السنة 46، العدد 12901، لندن، متوفر على :
https://alarab.co.uk/sites/default/files/2023-09/09_21.pdf

- أمال بوساحة، المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة السياسية-دراسة حالة سوريا 2010، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر- 03-

- بشير هادي عبدالرزاق، الشرق الأوسط وأبعاده الاستراتيجية:دراسة نظرية، مجلة العلوم السياسية، العدد 63، جامعة الأنبار

¹ أحمد حمادي، التنافس على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، مصدر سابق

² علي نورالدين، هكذا سيستفيد الشرق الأوسط من النمو الاقتصادي الهندي، مصدر سابق

• التقرير الاستراتيجي السنوي-معضلات السلام والتحولات الإستراتيجية (2023-2024)، العدد

الثامن، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية-الرياض، متوفر على <https://rasanah->

[/iiiis.org/_trashed-2_trashed](https://iiiis.org/_trashed-2_trashed)

• جارش عادل، القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات، باحث دكتوراه-المدرسة

العليا للعلوم السياسية-الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على

<https://democraticac.de/?p=3899>

• د. جان-لو سمعان، 5 تحديات رئيسية تواجه الممر الهندي في الشرق الأوسط وموعد إنجازه غير

محدد، أراء حول الخليج-مركز الخليج للابحاث، متوفر على

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6818&catid=4713&Itemid=172

[mid=172](https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6818&catid=4713&Itemid=172)

• د. إدريس عطية، جهود القوى الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة، المجلة

الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 1، المجلد 4، جامعة تبسة

• د. باقر جواد كاظم، التنافس الإقليمي في شرق المتوسط وتأثيره على التوازن الاستراتيجي

للمنطقة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 24، المجلد 2

• د. حمدي سيد محمد محمود، المصالحة السعودية الإيرانية بعد لقاء جدة: تحديات الواقع

ورهنات المستقبل، مجلة مدارات إيرانية، العدد 21، المجلد 7، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على :

<https://democraticac.de/?p=92277>

• د. سيف نصرت توفيق، سلام صايل محمود، القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة

الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 24، المجلد 2

• د. علي جمعة العبيدي، التقارب السعودي-الإيراني وأبعاده الاستراتيجية، المركز الديمقراطي

العربي، متوفر على : <https://democraticac.de/?p=93695>

• رابيا ديمية، أكلي محفوظ، دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة

الشرق الأوسط 2016-2011 سوريا نموذجا، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري-تيزي وزو

• سائدة الشيخ عبدالله، (15-08-2017). الهيمنة Hegemony -، الموسوعة السياسية، تاريخ آخر

دخول: 07-02-2024 00:31، متاح على الرابط التالي: [https://political-](https://political-encyclopedia.org/dictionary/)

[encyclopedia.org/dictionary/](https://political-encyclopedia.org/dictionary/)

5.2 المراجع الأجنبية

- Abdul Moiz Khan, **The India-Middle East-Europe Economic Corridor (IMEC): Too Little, Too Late?** Carnegie Endowment For International Peace, <https://carnegieendowment.org/sada/91214>
- **Alfred Thayer Mahan** United State naval officer, Britannica, <https://www.britannica.com/biography/Alfred-Thayer-Mahan>
- Daniel Markey, Hesham Youssef **What you need to know About the I2U2**, United States Institute Of Peace (USIP), <https://www.usip.org/publications/2022/07/what-you-need-know-about-i2u2>
- Dr. Ely Karmon, **The Iran-Russia-Turkey Triangle**, IDC Herzliyah, TV7, <https://www.tv7israelnews.com/the-iran-russia-turkey-triangle/>
- Edward J. Erickson, **"Turkey as Regional Hegemon 2014: Strategic Implications for the U.S."** *Turkish Studies*, Vol. 5, No. 3, pp. 25-45.
- Giorgio Cafiero, **The Geopolitics of the India-Middle East-Europe Economic Corridor**, Arab Center Washington DC, <https://arabcenterdc.org/resource/the-geopolitics-of-the-india-middle-east-europe-economic-corridor/>
- Jon B. Alterman, C. Raja Mohan, (2022), **India's Middle East Strategy**, Center For Strategic & International Studies, <https://www.csis.org/analysis/indias-middle-east-strategy>
- Britannica, **Middle East**, <https://www.britannica.com/place/Middle-East>
- Muharrem Eksi, **Regional Hegemony Quests in the Middle East from the Balance of power System to the Balance of Proxy Wars: Turkey as Balancing Power for the Iran-Saudi Rivalry**, Akademik BakiS, Vol.11, Issue 21, Pages 133-156 : <https://www.researchgate.net/publication/322532686>
- Raouf, Huda, **Iranian quest for regional hegemony: motivations, strategies and constraints**, Vol. 4, Issue 3, pages 242 – 256: <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/REPS-02-201.>
- Raymond Hinnebusch & Anoushiravan Ehteshami, **The Foreign Policies of Middle East States**, Second Edition, Lynne Rienner Publisher : <https://www.rienner.com/uploads/53924248e6ec6.pdf>
- Sanjay Kumar, **How Saudi-backed India- Middle East corridor is 'game changer' for New Delhi**, Arab news, <https://arab.news/6sdzw>
- Sener Akturk, **Turkeys Grand strategy and the Great Powers**, *Insight Turkey* Fall 2021, Vol.23, No.4 <https://www.insightturkey.com/article/turkeys-grand-strategy-and-the-great-powers>

- Viraj Solanki, **The Gulf regions growing importance for India**, Online Analysis , <https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2024/02/the-gulf-regions-growing-importance-for-india/>

استراتيجية الجزائر في الوقاية من الفساد ومكافحته

Algeria's strategy in preventing and combating corruption



بن سكرينة خولة¹ ، بلعور حمزة²

¹ باحثة دكتوراه في العلوم سياسية جامعة غرداية / الجزائر

² دكتور في العلوم سياسية، جامعة غرداية/ الجزائر

ملخص:

تتمحور هذه الورقة البحثية حول استراتيجية الجزائر في الوقاية من الفساد ومكافحته، حيث انتهجت الجزائر جملة من الجهود اندرجت في إطار استراتيجيتها، كانت عن طريق مصادقتها لمجموعة من الاتفاقيات الدولية بداية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003 أما على الصعيد الداخلي فقد سن المشرع الجزائري جملة من القوانين واستحدث مجموعة من الهيئات التي تعمل على الوقاية من الفساد ومكافحته.

بالرغم من كل الجهود التي اتخذتها الجزائر إلا أن الوقاية من الفساد ومكافحته يحتاج إلى تكاثف للجهود من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية إلى المجتمع المدني وتفعيل الثقافات السياسية الجادة.

الكلمات المفتاحية: الفساد؛ استراتيجية؛ الجزائر؛ القانون.

Abstract:

This paper revolves around Algeria's strategy in preventing and combating corruption, as Algeria has pursued a number of efforts that have been included in the framework of its strategy, through its ratification of a set of international agreements starting with the United Nations Convention against Corruption in 2003. On the domestic level, the Algerian legislator has enacted a number of Laws and the creation of a group of bodies that work to prevent and combat corruption.

Despite all the efforts that Algeria has taken, preventing and combating corruption requires intensified efforts from official and unofficial institutions to civil society and the activation of serious political cultures.

Keywords: corruption; Strategy; Algeria; The law.

1. مقدمة

يعتبر الفساد ظاهرة خطيرة عرفت بها جل المجتمعات فقد ارتبط وجودها بوجود الأنظمة السياسية واختلف شكلها حسب بيئة تلك المجتمعات وطبيعة أنظمتها ، مخلفا بذلك أثار يتعدى وقعها الأنظمة السياسية لينخر بذلك النسيج الاجتماعي ويضعف من قوة سيادة القانون مؤديا بذلك إلى تدهور حياة المواطن على اعتباره عائق للتنمية، والجزائر على غرار العديد من دول العالم شهدت هذه الظاهرة باختلاف أنواعها، الأمر الذي جعل من تبني استراتيجيات واضحة المعالم أمرا لا بد منه من هذا المنطلق اردنا معالجة الموضوع طارحين بذلك الاشكال التالي :

فيما تمثلت جهود الجزائر للتصدي لظاهرة الفساد ومكافحته؟ وما مدى ذلك في القضاء على الفساد؟

2. مدخل توصيفي لظاهر الفساد وأشكاله

ليس هناك تعريف اصطلاحي محدد للفساد وانما توجد هناك مجموعة من التوجهات منها الاقتصادية والاجتماعية السياسية والادارية فهناك من يعرفه على انه الخروج عن القانون والنظام واستغلال غيابهما لأجل تحقيق مصالح سياسية واجتماعية واقتصادية للفرد او لجماعة معينة بينما يعرفه اخرون على انه هو قيام الموظف العام وبطرق غير سوية بارتكاب فعل ما يعد إهدارا لواجبات وظيفته، فهو سلوك منحرف يخالف الواجبات الرسمية للمنصب لعام تطلعا لتحقيق مكاسب خاصة مادية او معنوية (الأمين، 2019، الصفحات 22-23)

من الناحية الاقتصادية يعرف على انه المتاجرة غير المشروعة بقدرات المجتمع واستغلال السلطة والنفوذ لتحقيق منفعة ذاتية مالية او معنوية بما يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة (نجار، 2014، الصفحات 11-12)

وعرف الفساد اجتماعيا، على انه ظاهرة لها صفة العمومية والانتشار في الزمان والمكان، وهو يختلف من مجتمع الى اخر ومن فترة زمنية الى أخرى؛

اما من الناحية الادارية عرف على انه مجموعة من الاعمال المخالفة للقانون والهادفة الى التأثير بسير الادارة العامة او قراراتها او انشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة او الانتفاع غير مباشر

○ **التعريف التشريعي:** لقد عرف الفساد من طرف العديد من الانظمة التشريعية الاقليمية والدولية سنحاول أن نقدم منها ما يلي

○ **تعريف منظمة الشفافية الدولية:** حاولت منظمة الشفافية الدولية وضع تعريف الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة التي أوتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية أو هو سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية، سواء كانت مادية أو غير مادية كتعزيز السلطة السياسية؛

○ **تعريف صندوق النقد الدولي:** عرف صندوق النقد الدولي الفساد على أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص (بوحليط، 2020/2021).

○ **تعريف الفساد وفقا للمشرع الجزائري:**

لقد عرف المشرع الجزائري الفساد من خلال الحالات التي تترجم ممارساته الفعلية ، حيث ذكرت المادة الأولى من القانون الخاص بالفساد 01_06 أن الهدف منه هو دعم المبادرات الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية لتسيير القطاعين العام والخاص وتسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته ، بما في ذلك استرداد الموجودات ، كما نصت المادة الثانية من القانون نفسه على أنه يقصد في مفهوم هذا القانون الفساد كل الجرائم المنصوص عليها في المادة الرابعة منه (01_06، 2006).

○ **أشكال الفساد:** توجد العديد من أشكال وصور الفساد ويمكن تقسيمها إلى شكلين هما:

- **الفساد الأكبر:** يرتكب هذا النوع من الفساد عادة رؤساء الدول والحكومات والوزراء

وذلك باستغلال مناصبهم لصالح الخاص، ويجدر القول ان هذا النوع من الفساد لا يتعارض والاستقرار السياسي

- **الفساد الأصغر:** يكون هذا النوع من الفساد على مستوى الموظفين العاديين في

القطاعات المختلفة للدولة، وتمثل في تلقى الرشاوى مقابل تقديم خدمات قانونية

وغير قانونية في حالات معينة

هذا بالنسبة لأشكال الفساد أما بالنسبة لاثاره فهي متعددة وتختلف حسب نوع الفساد ومستواه منها

مايكون اجتماعي، تنموي، إداري وحتى على النظام السياسي (الأمين، 2019، صفحة 28)

ولقد اتخذت الجزائر إستراتيجية في إطار مكافحة الفساد تجسدت في مصادقة الجزائر على مجموعة

من الاتفاقيات الدولية وكذا سنها لمجموعة من القوانين والهيئات المختصة، وسنتطرق لها بالتفصيل

في المحاور التالية

3. انضمام الجزائر للمساعي الدولية في مكافحة الفساد والوقاية منه

اضحى الفساد يشكل ظاهرة إجرامية خطيرة تنخر اقتصاديات الدول، ويوصف بأنه سرطان بالنسبة للتنمية عبر تأثيره البالغ على فاعلية السياسات التنموية، والجزائر اعترفت بشكل رسمي بتغلغله داخل مؤسساتها من خلال مختلف تصريحات أعضاء السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الدولة، وسعت الجزائر كغيرها من الدول الى مكافحة هاته الظاهرة التي لم تعد شأنًا داخليًا بل أصبحت ظاهرة عبر وطنية تمس كل المجتمعات، وبهذا تكون المسؤولية على عاتق جميع الدول (فاصلة، 2014، صفحة 97)، وقد اختارت السلطات في الجزائر الشراكة مع المجتمع الدولي وجهوده، من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد والوقاية منه، ونتج عنها اصدار مراسيم ونصوص تشريعية تجسد ما جاء فيها، ومن اهم الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد، نذكر:

1.3- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC):

تم صياغة هاته الاتفاقية حسب قرار الجمعية العامة رقم: 4/58 بتاريخ 31 تشرين الأول /نوفمبر 2003، ودخلت حيز التنفيذ في كانون الاول/ديسمبر 2005، تَبَنَّى من خلالها المجتمع الدولي اول صك دولي متعدد الأطراف يركز على وضع الأسس والتدابير الدولية المرجعية الكفيلة بمنع الفساد وتجريم بعض التصرفات، بالإضافة الى تعزيز انفاذ القانون والتعاون القضائي الدوليين (مشرن، 2008، صفحة 206)، وتضم حاليا 145 دولة طرف فيها.

على غرار العديد من الدول كانت الجزائر السباقة للتصديق على هاته الاتفاقية، وعملت على تبنيها وتضمينها كأسس في نصوصها القانونية الداخلية المتعلقة بالوقاية من الفساد، سعيا منها للانسجام مع البيئة الدولية الخارجية، فوَقَّعتْ على الاتفاقية في 19 أبريل 2004، وصادقت عليها بموجب المرسوم الرئاسي 28/04 (رفافة، 2014، صفحة 239).

تضمنت الاتفاقية على 71 مادة مقسمة الى 8 فصول، ويمكن حصر جوهر الاتفاقية في الآتي: (المتحدة م.، 2013، الصفحات 193-194)

1- المعايير الوقائية: وهنا تلزم الاتفاقية الدول الأطراف بان تأخذ سياسات عامة فعالة تهدف الى الوقاية من الفساد، وقد تناولتها الاتفاقية في المواد من 5-14 ضمن الفصل الثاني.

2- التجريم وتطبيق القانون: تناولته الفصل الثالث من المادة 15 الى 59 وفيه تجريم لكافة الأفعال المخلة بالقانون كالرشوة والاختلاس وسوء استعمال الوظيفة والاثراء غير المشروع وغيرها.

3- التعاون الدولي: من خلاله يتعين على الدول الأطراف تقديم المساعدة من أجل التحقيقات والإجراءات الأخرى المتعلقة بمكافحة الفساد ومحاربتها، وقد نصت على ذلك المواد من 43 الى 49 ضمن الفصل الرابع من الاتفاقية.

4- استرداد الموجودات: وهو من المبادئ بالغة الأهمية بالنسبة للدول المتضررة، وهنا نص الفصل الخامس، من المواد 51 الى 59 بخصوص طرق التعاون الدولي لأجل ارجاع عائدات الفساد الى الدولة الطالبة، وكيف تراعى مصالح الضحايا الآخرين.

2.3- اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

ضمن الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقد في "مابوتو" عاصمة موزمبيق في 11 يوليو/ جويلية 2003، أصدر الدول الأعضاء اتفاقية لمنع الفساد ومكافحته، ودخلت حيز النفاذ في 5 اوت 2006، وقد صادقت الجزائر عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10 افريل 2006.

تتضمن اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد 28 مادة، ولم تقسم الى فصول، على خلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومن خلال هاته المواد جاءت الاتفاقية بأحكام خاصة، أهمها منع الرشوة، الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية، تصريح الموظفين العموميين عن ممتلكاتهم وثرواتهم، كما تعطي الاتفاقية أهمية لمشاركة وسائل الاعلام والمجتمع المدني في مكافحة الفساد وتجسيد مبدأ الشفافية، ونصت على الحق في الحصول على المعلومات المطلوبة للمساعدة في مكافحة الفساد (حميد ز.، 2022، صفحة 618)

من بين آليات مكافحة الفساد الواردة في الاتفاقية، ركزت على تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون وسبله بين الدول الأعضاء من أجل ضمان فعالية التدابير الخاصة بمنع الفساد والجرائم المتصلة به في إفريقيا ومعاقبة مرتكبيها والحد من انتشارها، ومن هنا جاءت المادة 22 من الاتفاقية تقر بإنشاء مجلس استشاري حول الفساد داخل الاتحاد الإفريقي، يتكون من 11 عضوين تختارهم المجالس التنفيذية للاتحاد الإفريقي لسنتين قابلة للتجديد مرة واحدة (حميد ز.، 2022، الصفحات 626-629)

3.3- اتفاقية العربية لمكافحة الفساد

أصدرت جامعة الدول العربية أول صك رسمي عربي لمكافحة الفساد - الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد - الموقعة في 21 ديسمبر 2010 من قبل 21 دولة عربية، مواد هاته الاتفاقية الـ 35 لم تخرج في مجملها عن المواد الـ 71 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد صادقت الجزائر وفقا للمرسوم

249/14 بتاريخ 08/09/2014 على هاته الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد (لخذاري، 2016، صفحة 142)

تؤكد ديباجة الاتفاقية العربية على أن مكافحة الفساد لا تقتصر على السلطات الرسمية، بل للشعب والمجتمع المدني دور حاسم في القيام به. كما يذكرنا بأهمية التعاون العربي والدولي في تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الأموال. تستند الاتفاقية إلى مبادئ الإسلام وأديان الكتاب الأخرى وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وجميع الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد التي وقعت عليها الدول العربية بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتنص الاتفاقية العربية (المادة 2) على أنها تهدف إلى منع وقمع جميع أشكال الفساد، من خلال تعزيز التعاون العربي، لا سيما في مجال استرداد الأصول المسروقة. كما تؤكد على هدف تعزيز دور الأفراد والمجتمع المدني لتحقيق هذه الأهداف. وفي الوقت نفسه تؤكد الاتفاقية العربية على المساواة المطلقة بين الدول وأهمية احترام سيادة الدول الأطراف في الاتفاقية (Meknassi، 2012).

على الرغم أنّ الجزائر بانخراط في هذا المسار الدولي لم يكن ليفيد في شيء، والإطار الوطني لمكافحة الفساد متخلف عن ركب التكيف معه، إذ لم تسعف التعديلات الدستورية المتتالية في حلحلة الوضع، ولا حتى ورشات إصلاح الدولة والعدالة بدت كافيةً لصنع التحوّل المأمول في استراتيجية مقاومة هذه الآفة، وأصبح مطلوباً السير إلى مسار إصلاح قاطرته ابتداء من خلق إرادة سياسية جادة وصادقة لبناء دولة فعّالة تتسمّ بالمساءلة والشفافية، ونابعة من قناعة راسخة في تفعيل هذا الإصلاح، مع تعظيم دور المؤسسات السياسية والإدارية، والإيمان بحتمية استقلال القضاء وهيئات مكافحة، مع نشر التوعية المجتمعية بإشراك قوى المجتمع المدني لتحجيم ومكافحة الفساد (قادة، 2019، صفحة 03).

4. الهيئات الوطنية المختصة لمكافحة الفساد بالجزائر

في إطار سعى المشرع الجزائري لمكافحة الفساد وتجسيده لإرادته السياسية وتطبيقاً لالتزاماته الدولية استحدث المشرع مجموعة من الهيئات المختصة في مكافحة الفساد على المستوى الوطني سنوجزها كما يلي:

-السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

-الديوان المركزي لقمع الغش

- خلية معالجة الاستعلام المالي

_البنك المركزي

1.4- السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته:

هي هيئة دستورية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، مستقلة حتى على رئاسة الجمهورية وهو ما نص عليه القانون 08-22 في المادة 02 منه (قانون رقم 08_22، 2022)، بحيث غاب عن النص قول المشرع أن الهيئة تبقى تحت سلطة رئاسة الجمهورية وهو ما يعنى زيادة في الضمانات والاستقلالية.

القصد من إنشاءها تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد

○ تشكيلة الهيئة :

تشكل السلطة العليا للوقاية من الفساد و مكافحته من جهازين تنفيذي يمثله رئيس السلطة العليا وجهاز تداولي يمثله مجلس السلطة ، ويكون الرئيس ممثلا لهذه السلطة معينا من طرف رئيس الجمهورية لعهد مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، أما بالنسبة للمجلس يتشكل من أعضاء ممثلين للسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وهو مانصت عليه المادة 23 من القانون 08-22 ، فضلا عن ممثلين عن منظمات المجتمع المدني تطبيقا لأحكام المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في حدود 12 عضو (ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية من بين الشخصيات الوطنية المستقلة ، ثلاث قضاة واحد من المحكمة العليا وواحد من مجلس الدولة وواحد من مجلس المحاسبة وثلاث شخصيات مستقلة يتم اختيارهم على أساس الكفاءة في المسائل المالية أو القانونية من طرف رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ومن الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة ، أما بالنسبة للشخصيات الممثلة للمجتمع المدني فيتم ذلك على أساس نشاطاتهم في إطار الوقاية من الفساد ومكافحته و ذلك لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد (قانون رقم 08_22، 2022)

-مهام السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للقانون 08-22:

لقد حدد القانون 08-22 مهام الهيئة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الفصل الثاني منه تحت عنوان صلاحيات السلطة العليا، حيث تضمن المادة الرابعة منه جملة الصلاحيات المنوطة بالهيئة سنوجزها في النقاط التالية:

✓ نشر أي معلومات او توصيات من شأنها أن تساعد الإدارات العمومية أو أي شخص طبيعي أو

معنوي في الوقاية من أفعال الفساد وكشفها

- ✓ التقييم الدوري للأدوات القانونية المتعلقة بالشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والتدابير الإدارية وفعاليتها في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته واقتراح الآليات المناسبة لتحسينها
- ✓ تتلقى التصريحات بالملتمكات وضمن معالجتها ومراقبتها
- ✓ وضع شبكة تفاعلية من أجل إشراك المجتمع المدني وتوحيد وترقية أنشطته في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
- ✓ تعزيز قواعد الشفافية والنزاهة
- ✓ السهر على تطوير التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة بالوقاية من الفساد
- ✓ التحريات الإدارية والمالية في مظاهر الإثراء غير المشروع لدى الموظفين العموميين اللذين لا يمكنهم تبرير الزيادة المعتبرة في دمتهم المالية، كما أن لها صلاحيات أخرى في مجال الجودة وانتهاكها وفعاليات الإجراءات المطبقة داخل الهيئات والإدارات العمومية وهو ما نصت عليه المادة 09 من القانون 08-22 (قانون رقم 08_22، 2022) وتجدر الإشارة إلى أن مهام السلطة تم ذكرها في المادة 205 من دستور 2020

2.4- الديوان المركزي لقمع الفساد:

هو مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية مكلفة بالبحث والتحري عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد، أنشئ بموجب المادة 24 مكرر من القانون 01-06.

○ تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد

جاء تشكيل الديوان المركزي لقمع الغش في المرسوم الرئاسي 11-426 المؤرخ في الثامن من ديسمبر 2011، الذي يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الغش وتنظيمه وكيفية سيره، المعدل بالمرسوم الرئاسي 14-209 المؤرخ في الثالث والعشرون من جويلية 2014، يتشكل الديوان من ضباط وأعوان الشرطة القضائية يعملون تحت تصرف الديوان من طرف مصالح وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية والجماعات المحلية ومن أعوان عموميين لديهم كفاءات مثبتة في مجال مكافحة الفساد (11_426، 2011)

○ دور الديوان المركزي لقمع الغش في مكافحة الفساد:

أنشئ الديوان المركزي لقمع الغش كآلية من شأنها تعزيز مكافحة الفساد ومختلف أشكال المساس بالاقتصاد الوطني والمال العام وفي سبيل ذلك يتولى المهام التالية:

✓ إجراء تحريات وتحقيقات حول الجرائم المتعلقة بالفساد وكل الجرائم المرتبطة بها عند الاقتضاء وتقديم مرتكبها أمام الهيئات القضائية المختصة

✓ التحقيق في كل جرائم الفساد المنصوص عليها في القانون 01-06 المذكورة في المواد 25 إلى

47

✓ تقديم توصيات للسلطة السلمية المعنية من أجل إتخاذ تدابير تحفظية عندما يكون أحد موظفيها موضع شبهة في وقائع الفساد (11_426، 2011)

3.4- خلية الاستعلام المالي:

خلية الاستعلام المالي هي هيئة إدارية مستقلة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 127-02، تعد خلية للاستعلام المالي حول الدائرة المالية غير الرسمية الإجرامية، هدفها مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقد عرفت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 127-02 بأنها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (02_127، 2002)

○ تشكيلة خلية الاستعلام المالي:

تشكل خلية الاستعلام المالي من مجلس ، أمانة عامة ، مصالح إدارية ، يتشكل المجلس حسب نص المادة 10 من المرسوم 275-08 المعدل للمرسوم 127-02 من سبعة أعضاء هم الرئيس ، أربعة يتم اختيارهم بالنظر لكفاءتهم في القطاع البنكي والمالي والأمني، قاضيين يتم تعيينهم من قبل وزير العدل بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاة ، يتم تعيينهم وفقا لمرسوم رئاسي لمدة اربع سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة ، كما يمكن للخلية في إطار إنجاز عملها من الاستعانة بكل شخص ذو خبرة في المجالات المتعلقة بتطبيق أحكام المرسوم المنظم له ، كما يمكنها تبادل المعلومات مع الهيئات الأجنبية طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل (08_275، 2008) ويساعد الخلية في عملها عدة مصالح تقنية وإدارية عملا بأحكام المادة 15 من المرسوم التنفيذي 127-02.

○ صلاحيات خلية الاستعلام المالي:

تتمتع خلية الاستعلام المالي في إطار مكافحتها للفساد بجملة من الصلاحيات والمهام أوردتها المادة الرابعة من المرسوم 127-02 المعدل والمتمم وهي كالتالي:

✓ تستلم تصريحات الاشتباه المتعلقة بعمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، المرسلّة من قبل أشخاص مخول لهم قانونا بإخطار الخلية؛

✓ معالجة هذه الإخطارات بكافة الوسائل والسبل المتاحة؛

✓ تقترح كل نص تشريعي متعلق بتبييض الأموال ومكافحة الإرهاب والوقاية منه، إضافة إلى بعض الصلاحيات المذكورة في المادة 10 مكرر من المرسوم 275-08 (275_08، 2008)

4.4- البنك المركزي:

ما يسمى ببنك البنوك أو البنك الأم، يمارس عملية الرقابة ومحاربة الفساد وتبييض الأموال عن طريق اللجنة المصرفية. التي جاء بها قانون النقد والقرض فهي عبارة على هيئة مستقلة تعتبر كسلطة قضائية لها صلاحيات مصرفية منها إصدار القرارات عند ممارستها لنشاطها الرقابي فبالرجوع إلى القانون 90_10 المتعلق بالنقد والقرض نلاحظ أنه قسم صلاحيات المجلس إلى ثلاثة مهام أساسية، صلاحياته كمجلس إدارة البنك المركزي وصلاحياته باعتباره سلطة نقدية تتولى إصدار الأنظمة ومراعاة تنفيذها فضلا عن صلاحياته كهيئة حراسة ومراقبة ، حيث أناط القانون مهمة مراقبة البنك المركزي لمراقبان 02 يعينان بمرسوم رئاسي يختاران من بين الموظفين السامين المكلفون بمراقبة جميع دوائر البنك المركزي وكافة أعماله، وتتمثل مهمة المراقبة الموكلة لهما في عملية التحقيق كما لهما الحق في حضور الاجتماعات التي يعقدها المجلس، كما يطلعان المجلس على نتائج المراقبة ولهما أيضا الحق في إبداء اقتراحات إضافة إلى مهمة التدقيق في الحاسبات ضمن الشروط التي يعمل وفقها مراجعوا الحاسبات في نهاية السنة المالية كما يقدمان للوزير المكلف بالمالية تقريرا حول حسابات السنة المالية المنصرمة خلال الأشهر الثلاث التي تلي نهاية السنة المالية وتسلم نسخة من هذا التقرير لمحافظ البنك (90_10، 1990)

مما سبق فالبنك الجزائري مكلف بتنظيم رقابة البنوك والمؤسسات المالية بناءً على وثائق في عين المكان (مادة 108 من الأمر 11.03). عن طريق:

- ✓ الحصول على الوثائق المحاسبية والمعلومات اللازمة؛
- ✓ الرقابة في عين المكان (من أجل البحث والتحقيق والتحري)؛
- ✓ إرسال تقرير سري إلى الهيئة المختصة في حالة اكتشاف عملية لا تستند إلى مبرر اقتصادي أو محل مشروع. (م 10، 11 الأمر 11.03) وبهذا يمارس البنك ثلاث سلطات هي:

○ السلطة القضائية: (مادة 105 من الأمر 11_03)

- معاقبة المخالفات للمؤسسات والأشخاص.
- تطبيق العقوبات التأديبية بعد توجيه التحذير.

○ السلطة الإدارية: من خلال:

- وضع التدابير والإجراءات الصادرة عنها، كدعوة المؤسسة لتصحيح وتكييف أساليبها الإدارية عن طريق:
 - . التحذير: إجراء أولي بعد طلب تفسيرات.
 - . الأمر: يخص التوازن المالي وطرق التسيير.
- تعيين قائم مؤقت بالإدارة للمؤسسة التي تعاني سوء التسيير.
- السلطة التأديبية: تختلف باختلاف طبيعة المخالفة (م 114 من الأمر 03/11). كمخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية.

5.4- مجلس المحاسبة:

يعتبر المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة، يقوم بمراقبة الهيئات والمرافق والمؤسسات العمومية، نشاطها: خدماتي، صناعي، تجاري، مالي، التي أموالها ذات طبيعة عمومية. هو يلعب دوراً هاماً في مكافحة الجرائم والتجاوزات التي قد تمس أو تلحق ضرراً بالمال العام. (التعليمية 95/20، المرسوم 95/23، الرسوم الرئاسي 95/377، الأمر 10/02).

يقوم بـ:

- تشجيع الاستعمال المنظم والصارم للموارد والوسائل المادية.
- إجبارية تقديم الحساب وتطوير الشفافية في تسيير المال العام.
- يقرر الرقابة والمكافحة في جميع أشكال الغش والممارسات غير القانونية وغير الشرعية.
- صلاحياته: يمارس رقابة إدارية وقضائية من خلال:
 - الرقابة المالية والمحاسبية (سلامة الأرقام والبيانات).
 - إجبارية تقديم الحساب وتطوير الشفافية في رقابة نوعية التسيير (الأداء التسييري وتطويره وتقييمه).
 - رقابة المطابقة (مدى تطبيق القوانين والتنظيمات المعول بها).

- مهام مجلس المحاسبة في التعديل الدستور 2020

1- مجلس المحاسبة مؤسسة عليا مستقلة للرقابة على الممتلكات والأموال العمومية. يكلف بالرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية. وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة.

2- يساهم مجلس المحاسبة في ترقية الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية وإيداع الحسابات.

3- يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس المحاسبة لعهد مدتها خمس (5) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

4- يعد مجلس المحاسبة تقريراً سنوياً يرفعه إلى رئيس الجمهورية. الذي يتولى نشره كما يوجه هذا التقرير كذلك إلى رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة.

5- يحدد القانون العضوي تنظيم مجلس المحاسبة وعمله واختصاصه والجزاءات المترتبة عن تحرياته والقانون الأساسي لأعضائه. كما يحدد علاقاته بالهيكل الأخرى في الدولة المكلفة بالرقابة والتفتيش ومكافحة الفساد. (دستور الجمهورية الجزائرية 2020، 2020)

5. الخاتمة:

ختاماً يمكن القول أن الجزائر في إطار تجسيدها لاستراتيجية الوقاية من الفساد ومكافحته باشرت في المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية، من هذا المنطلق كان لزاماً عليها إصدار قوانين واستحداث مؤسسات تتكفل بمكافحة الفساد وعلى ضوء ما تم طرحه يمكن القول أن انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر تحتاج إلى تفعيل أكبر لدور الهيئات إذا ما تحدثنا مثلاً عن محدودية الصلاحيات الممنوحة لها، وحتى إن كانت الصلاحيات واسعة إلا أن الواقع لا يثبت ذلك إضافة إلى عدم الاستقلال التام لهذه الهيئات.

يمكن القول أيضاً أن الجزائر وبالرغم من سنّها لجملة من القوانين في إطار الوقاية من الفساد ومكافحته لم يكن نابع من إرادة داخلية وإنما هو ترجمة فقط لمصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية، بالتالي أفرز لنا ذلك جملة من القوانين والهيئات لا تراعي فيها خصوصية البيئة الجزائرية.

- إن عملية الوقاية من الفساد ومكافحته لا تقتصر فقط على القوانين والهيئات بل تستلزم تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات إلى إعلام نزيه حر

- لا بد للجزائر بالعمل على حوكمة المؤسسات العمومية نصاً وعملاً لما في ذلك من دور في مكافحة الفساد

- لا بد من وجود إرادة سياسية تترجم على أرض الواقع بالأداء الفعال لعمل المؤسسات والخروج من حيز الأقوال دون أفعال

قائمة المراجع:

-القوانين والمراسيم :

1. 127_02. (07 أفريل ، 2002). المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء خلية الإستعلام المالي المعدل . الجزائر .
2. 275_08. (06 سبتمبر ، 2008). المرسوم التنفيذي المعدل للمرسوم 127_02 . الجزائر .
3. 426_11. (08 ديسمبر ، 2011). مرسوم رئاسي يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره المعدل . الجزائر .
4. (نوفمبر ، 2020). دستور الجمهورية الجزائرية 2020. الجزائر .
5. القانون 01_06. (2006). قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. الجزائر .
6. 10_90. (14 أفريل ، 1990). القانون المتعلق بالنقد والقرض. الجزائر .

- الكتب والمقالات:

7. العربي شحط محمد الأمين. (2019). السياسة الجنائية لمكافحة الفساد في التشريع الجزائري وإلتفاقيات الدولية . أطروحة دكتوراه، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران 2.
8. الويزة نجار. (2014). التصدى المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري دراسة مقارنة . أطروحة دكتوراه، الجزائر: كلية الحقوق ، قسم القانون الخاص ، جامعة منتوري قسنطينة .
9. خير الدين بن مشرن. (جوان، 2008). مدى تكريس المبادئ الوقائية المتضمنة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 في المنظومة القانونية الداخلية لكل من الجزائر والمغرب. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة.
10. زايدي حميد. (2022). دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد في أفريقيا: دراسة تحليلية لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته". المجلة الاكاديمية للبحث الأكاديمي.
11. شهيدة قادة. (جوان، 2019). لتجربة الجزائرية لمكافحة الفساد و مفارقاتها: إطار قانوني و مؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه. مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد
12. صلاح الدين فهمي محمود. (1994). الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية . الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض .
13. عبد اللطيف فاصلة. (فيفري ، 2014). "مكافحة الفساد". مجلة القانون، المجتمع والسلطة،

14. عبد المجيد لخذاري. (مارس، 2016). "حماية الشهود في ظل الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. مجلة الحقوق والحريات.
15. فافة رفاة. (2014). لفساد والحوكمة: دراسة مسحية للتقارير الدولية - دراسة لحالة الجزائر، 23. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تلمسان..
16. قانون رقم 08_22. (05 ماي، 2022). تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته . الجزائر.
17. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2013). الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. نيويورك: الأمم المتحدة .
18. يزيد بوحليط. (2020/2021). محاضرات في قانون مكافحة الفساد. الجزائر ، قالمة : جامعة 8 ماي 1945 / كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق.
19. Abdelaziz Nouaydi and Saad Filali Meknassi". (03 جويلية ، 2012). A GLANCE AT THE ARAB CONVENTION TO FIGHT CORRUPTION", UNCAC Coalition ، 2023 ، 31 جانفي، <https://cutt.us/8VM99>.

الدبلوماسية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي بعد حرب الخليج الأولى حتى عام 2004
Iranian diplomacy towards the Arab Gulf states after the First Gulf War
until 2004



د. أحمد شاكر عبد العلق^{*1}

¹ كلية الآداب - جامعة الكوفة - العراق

ملخص:

لطالما كانت مسألة العلاقات الإيرانية - العربية عامة والعلاقات مع دول الخليج العربية من القضايا المهمة والحساسة التي يتجنب الكثير من الكتاب والمؤرخين التصدي لها بشيء من الموضوعية والعقلانية والدقة في نقل وتدوين الأحداث. تطالعنا الكثير من الدراسات العلمية والأكاديمية عن العلاقات مع دول الخليج العربي غير أن بعضها بل والكثير من تلك الدراسات كانت مع شديد الأسف غير موضوعية في تصديها لكثير من المسائل العالقة بين إيران ودول الخليج العربي . في بحثنا هذا سوف نتناول بشكل موجز أنماط لتلك السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي بشكل موضوعي علمي دقيق بعيد عن التشنج والتعصب لهذا الطرف او ذاك. أن مسألة التطرق لتلك الأنماط يحتاج الى الاطلاع على قدر كبير من المصادر والبيانات والوثائق والمقالات الصحفية وبشيء عميق من التحليل والتدقيق في بعض الخطابات السياسية التي صدرت عن كلا الطرفين ومحاولة فهم ما يدور بين أسطر تلك الخطابات والبيانات. سوف يعتمد بحثنا على مجموعة من المصادر العلمية والوثائق الرسمية التي اطلعنا عليها ونحاول أن نستنتج من خلالها بعض المفاهيم التي خطت أسس الاستراتيجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية، وما تبع ذلك من تداعيات خطيرة اثرت على امن منطقة الخليج العربي، بل عموم منطقة الشرق الأوسط . الكلمات المفتاحية: إيران، الجمهورية الإسلامية، دول الخليج العربي، الامن العربي، أنماط، الاستراتيجية الخارجية، العلاقات الدولية.

Abstract:

The issue of Iranian-Arab relations, especially with the Arab Gulf states, has always been a sensitive one that many writers and historians avoid addressing with objectivity, rationality, and accuracy. There are many academic studies about relations with the Arab Gulf states, but unfortunately, many of them have been biased in their approach to the many issues between Iran and the Arab Gulf states.

This research will briefly examine the patterns of Iranian policy towards

the Arab Gulf states in an objective, scientific, and accurate manner, avoiding bias towards either side.

Addressing these patterns requires a review of a large amount of sources, data, documents, and news articles, as well as a deep analysis of some of the political speeches issued by both sides and an attempt to understand what lies between the lines of these speeches and statements.

This research will rely on a set of scientific sources and official documents that we have reviewed and we will try to deduce from them some of the concepts that have laid the foundations of Iranian strategy towards the Arab Gulf states since the outbreak of the Iranian Islamic Revolution in 1979 until 2003, and the subsequent dangerous repercussions that affected the security of the Gulf region, and even the entire Middle East region.

Key words: Iran, Islamic Republic, Arab Gulf States, Arab Security, Patterns, Foreign Policy, International Relations.

1. مقدمة:

يتناول البحث إشكالية تاريخية لطالما كانت تشكل عائقاً في تطلعات تنظيم العلاقات الإيرانية – الخليجية ألا وهي التنافر في الرؤى والتطلعات بين إيران وعموم دول الخليج العربي والرغبة في فرض أجندات كل دولة على حساب الطرف الآخر.

كما هو معروف أن من بين أبرز مقومات الدبلوماسية الخارجية الإيرانية هي كما يسميها بعض الكتاب والمختصين بـ المقومات الناعمة وهي (الدين – الفكر – الاعلام) والمقومات الاقتصادية (النفط والغاز – الصناعة – الزراعة – التجارة الخارجية) وكذلك المقومات الجيوسياسية (العامل الديمغرافي – الموقع والمساحة) والمقومات الصلبة (العسكرية – القوة البرية – سلاح الجو الإيراني – سلاح البحرية – القوة الصاروخية – الصناعات الحربية)⁽¹⁾

تتركز مشكلة البحث في ما اذا توحدت جميع دول المنطقة سيما إيران ودول الخليج العربي لتشكيل قوة واطار دولي موحد لمقارعة ومواجهة الدول الأجنبية ومحاربة كل اشكال الوجود الأجنبي بالمنطقة . فإيران كدولة إسلامية تؤمن بأن يجب أن يكون لها دور مهم ومحوري على صعيد العالم الإسلامي ومن ضمنه العالم العربي، وانها وبمساعدة دول العالم العربي يجب أن تقودها لمقارعة ومواجهة الدول الغربية التي تتخذ من منطقة الشرق الأوسط وتحديداً منطقة الخليج العربي مقراً وقواعد عسكرية لحماية مصالحها من الضياع او المواجهة مع أي قوة معارضة لها.

كما أنها تعتقد وبقوة أن مسألة الحوار يجب أن تكون حاضرة في جميع توجهاتها وحواراتها وعلاقاتها مع دول الخليج العربي، ويخبرنا التاريخ على وقائع كثيرة كانت لغة العقل والحوار هي الملازمة

(1) صادق حنتوش ناصر، الدبلوماسية الإيرانية ، دراسة تحليلية في الأهداف والمقومات والنتائج 1979-2017، بغداد، دار ومكتبة

لذلك العلاقة حتى أوقات اشتداد الازمات واشتعال الحروب في المنطقة كحرب الخليج الأولى والثانية وبعد إندلاع الثورة الإسلامية ومحاولات الكثير من دول الخليج العربي مجابهتها غير أن لغة الحوار كانت حاضرة في الكثير من المواقف المفصلية.

يهدف البحث الى بيان الأمور التاريخية المهمة:

- ✓ التركيز على أنماط السياسة الإيرانية تجاه دول منطقة الخليج العربي
- ✓ بيان أبرز أهداف الاستراتيجية الإيرانية وطرق التعامل والكيفية التي تنتهجها إيران في سبيل تدليل العقبات التي تعترض سبل تمتين وتوثيق علاقاتها مع دول الخليج .
- ✓ تسليط الضوء على أبرز الوقائع التاريخية والاحداث التي شهدتها العلاقات الإيرانية – الخليجية . اشكال واهداف الاستراتيجيات الإيرانية تجاه دول الخليج
- ✓ الكيفية التي بموجبها تتبع إيران مناهج لمحاربة والتصدي لكل اشكال التواجد الأجنبي بالمنطقة .

❖ **فرضية البحث :** اتخذنا اسم الاستراتيجية مسمى لعنوان بحثنا ، وهنالك توصيف لمصطلح الاستراتيجية، فهو في العلوم الاجتماعية يدل على طريقة مميزة في التفكير أو السلوك أو التفاعل الاجتماعي بين الافراد بعيداً عن السلوكيات غير الحضارية، أي بمعنى أن هنالك سلوكاً واحداً كأن قد جمع إيران في مخيال استراتيجيتها الخارجية مع دول الخليج العربي وهو التعاون الجاد والسلوك العقلاني في إيجاد حل لجميع المشكلات التي تعترض سبيل تطوير تلك العلاقات .

❖ **منهج الدراسة :** تسعى هذه الدراسة الى بيان أهمية ودور الدبلوماسية الإيرانية بما تمتلكه من مقومات داخلية وخارجية لتحقيق اهدافها على كافة المستويات الاقليمية والدولية انطلاقاً من مرحلة ما بعد انتصار الثورة الاسلامية عام 1979م، وكما هو معروف أن تلك الاستراتيجية ومنطلقاتها كانت قد جوبهت بالرفض والتصدي من اغلب دول العالم بما فيها دول المنطقة العربية والاقليمية الامر الذي ادى الى حدوث حالات صراع سياسي وعسكري كما هو الحال بالنسبة للعراق بحربه مع إيران على مدى ثمان سنوات متتالية 1980 – 1988م وحرب الخليج الثانية عام 1990 واحداث العراق عام 2003 وغيرها .

❖ **المنهج والدراسات السابقة:** طالعنا ونحن بطور كتابة أوراق هذه الدراسة مجموعة من الدراسات العلمية التي تناولت موضوع الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي ابتداءً من حرب الخليج الأولى عام 1980 ولغاية نهاية حرب الخليج الثانية 2004، ولعل من بين أبرز تلك الدراسات:

- ✓ دراسة تاج الدين جعفر الطائي ، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، التي تناول فيها أبرز متعلقات وأنماط وأشكال الاستراتيجية الإيرانية تجاه عموم دول الخليج العربي
- ✓ محمد عبد الله ال زلفه، الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي، وفيه يفصل الباحث أشكال الاستراتيجية الإيرانية ووقائع وأهداف تلك السياسة بأسلوب تحليلي
- ✓ الوثائق الأمريكية F . R . U . S ، وهي مجموعة وثائق مهمة تعكس وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بالسياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي .
- ✓ دراسة د.د. احمد شاکر العلق، العلاقات الإيرانية – السعودية ، وفيها تناولنا مسبقاً شكل العلاقة التي تربط إيران بالملكة العربية السعودية دراسة استشرافية سيما على الصعيد التجاري .

2. ثوابت الاستراتيجية الإيرانية حيال منطقة الخليج العربي

يعد الموقع الجغرافي من العوامل الأكثر تأثيراً في صياغة العلاقات السياسية للدول، فالأحداث والتطورات التي تقع بالقرب من تلك الدول تؤثر بصورة مباشرة عليها وتكون سبباً أساسياً في تحديد مواقف وسياسات تلك الدول كما أن الموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة والدائمة في سياسة الدول ومن أكثر مقومات الدول ثباتاً. وطبقاً لذلك فإن موقع إيران الجغرافي يعد من أولى المرتكزات الأساسية المؤثرة في سياسة إيران الخارجية، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتمتلك مساحة كبيرة تبلغ 1.648.000 كم²، شكلت إيران من خلالها مساحة جغرافية متكاملة، انعكست على سياستها الداخلية والخارجية⁽¹⁾. وتطل إيران من جهة الجنوب على خليج عمان والبحر العربي، بساحل يبلغ طوله حوالي 700 كم⁽²⁾. وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، ولاسيما دول الخليج العربي كما شجعها هذا الموقع على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، وخصوصاً من جهة الجنوب، وأضاف إلى إيران قوة بحرية من خلال بناء القواعد العسكرية على تلك السواحل ولاسيما سواحل الخليج العربي .

أن طبيعة عمل الهيكلية السياسية والنظام السياسي في إيران كأن قد أدى إلى أن تحقق تلك الدولة أهدافها ومنها بلوغ مستوى دبلوماسيتها المباشرة والتي كانت من تجلياتها جولات التفاوض التي أجرتها إيران مع مجموعة دول زائدا خمسة والتي كأن لها الاثر في استمرار وثبات سياستها الخارجية وتجنبها خيار الحرب في الكثير من الازمات التي حلت بالمنطقة، أن الدبلوماسية الإيرانية واعتماداً على

(1) احمد باسل البياتي، "اهمية موقع إيران الجغرافي لأمن الاتحاد السوفيتي واثرك في العلاقات بين البلدين 1918 – 1946"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)، العدد 39، 1984، عبد علي الخفاف، الأحوال الديمغرافية في إيران، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي 1987.

(2) محمد وصفي أبو مغلي، إيران دراسة عامة، جامعة البصرة : مركز دراسات الخليج العربي، 1985.

ما تمتلكه من وسائل فاعلة على الصعيدين الداخلي والخارجي كأهمها اعداد فريق تفاوضي يجمع بين المعرفة والتجربة والممارسة⁽¹⁾ .

لعل في مقدمة من تسعى الحكومة الإيرانية الى احداث تغيير في جوهر العلاقات معها من بين دول الخليج العربي كانت وما زالت المملكة العربية السعودية، لما تتمتع به هذه الدولة من إمكانيات اقتصادية واقتصادية وموقعها بين العالم الإسلامي والعربي ، كما أن لعلاقاتها مع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية جعل إيران تسعى أن تستقطب هذه الدولة في سبيل تفويت الفرص على جميع القوى الغربية التي تسعى الى احداث شرخ في العلاقات الإيرانية - الخليجية وبالتالي استغلال التوتر الذي قد يحصل بينهما في سبيل التوطن في المنطقة وهو مما لا يتناسب مع مصالح وتوجهات إيران .

تعد العلاقات الإيرانية - السعودية واحدة من حلقات التاريخ المهمة ليس بالنسبة لدول الشرق الأوسط او منطقة الخليج العربي فحسب، بل في عموم حلقات تاريخ العالم سيما في الوقت المعاصر، فتعد كلا الدولتين صاحبتا النفوذ والسطوة على جميع دول المنطقة تقريباً. فالإمكانيات الاقتصادية والمكانة الدينية اهلت كلا الدولتين لقيادة المنطقة ومنذ وقت مبكر التفتت القوى الدولية الأجنبية وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لهذه النقطة المهمة وأصبحت كلا الدولتين تدور في فلك الأجنبي الى ما بعد احداث الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م وانفكاك إيران عن السير في دولاب القوى الأجنبية، لذا فإن التقارب الإيراني - السعودي مهم للغاية بالنسبة لأمن كلا الدولتين وسلامتهما وسلامة الدول التي تسير في فلكهما، وبالتالي سوف تعم فائدة هذا التقارب في جميع النواحي وعلى رأسها الجانب الاقتصادي⁽²⁾ .

هنالك مجموعة من الثوابت التي تمتاز بها الاستراتيجية الإيرانية الخارجية ولعل من بينها بل أهمها مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي، أن إيران ترى أن مسألة اسرائيل ومواجهتها ودعم القضية الفلسطينية تندرج ضمن ما يسمى بالأمن القومي الإيراني، اذن لطالما كانت توجهات إيران الخارجية تمثل بالدرجة الاساس ذلك الاتجاه المتطرف الذي يمثل فكر ورؤى وتطلعات قادة الجمهورية الإسلامية الاوائل كآية الله روح الله الخميني وخليفته آية الله سيد علي خامنئي، بالمقابل هنالك التحام وتوافق في الرؤى والاهداف مع الفصائل الفلسطينية التي تسعى الى دعم وتأييد وكسب ود ونيل رضا الحكومة الإيرانية .

إذن أن وجود هذا الاتجاه المتشدد المحافظ داخل هيكلية الحكومة الإيرانية يشكل تهديد للمصالح الأمريكية بالمنطقة او ربما رداً على تجاوز الادارة الأمريكية على قادة إيران واستهدافهم، او ربما لزيادة الضغط على الإدارات الأمريكية لتقديم تنازلات اكثر بخصوص رفع العقوبات او حلحلة

(1) صادق حنتوش ناصر، المصدر السابق .

(2) Alalaq, Ahmed. The Saudi-Iranian rapprochement and its impact on the trade aspect between the two countries is a future vision. 6. 2023, pp 98-106.

البرنامج النووي الإيراني لصالح النظام ولصالح القوى التي تدعم وتساند وتحتفي تحت مظلة النظام ومنها الفصائل الفلسطينية المسلحة⁽¹⁾.

ولعل من بين أبرز الثوابت التي أعلنت عنها إيران والتي عُدت بمثابة أسس لاستراتيجيتها هي اعتبار أن إيران واحدة من بين أكبر القوى الإقليمية في المنطقة والسعي لإقامة حكومة إسلامية عالمية ومساندة المستضعفين والحركات التحررية والثورية⁽²⁾.

وقد أصبحت التوجهات الإسلامية الإيرانية تشكل خطراً على الأمن القومي والمصالح الأمريكية في المنطقة لذا إيران على الدوام كانت تحاول أن تجذب ود دول الخليج الى صفها لتفويت الفرصة للقوى الغربية، وعليه اخذت الحكومة الإيرانية تفكر بإقامة سوق إسلامية مشتركة لمجاراة الاحداث السياسية العالمية مثل حدث الوحدة الأوروبية، كما ركزت إيران على موضوع المؤتمرات الإسلامية وقد دعت الى عقد مؤتمرات من هذا القبيل كما حدث عام 1997 حتى تتمكن من مسك قيادة العالم الإسلامي بيدها، وبالتالي الحصول على الشرعية لجميع طروحاتها الخارجية⁽³⁾.

كما تُعد قضية تواجد إيران في بعض المناطق الخليجية التي تقع في قلب الخليج تقريباً كالجزر العربية والتمسك بها واحدة من بين أبرز ثوابت تلك الاستراتيجية، وكما هو معروف أن إيران كانت قد تواجدت في جزر (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التي تقع في مدخل مضيق هرمز الذي يصل بين خليج عُمان والخليج العربي منذ عام 1971م، وحتى عندما تجددت المفاوضات بشأن هذه الجزر بعد سقوط الشاه بقيت الحكومة الإيرانية متمسكة بها، على سبيل المثال ما حدث في اب عام 1992 عندما طردت إيران بعض العمال الوافدين الى الجزر على ظهر عبارة قادمة من امارة الشارقة ، كما تجددت المفاوضات بالعالم المذكور بين إيران والامارات وفي عام 1995 و 1996 و 1997 وما بعدها ايضاً

3. امن الخليج العربي من وجهة نظر إيرانية

حاولت القوى الأجنبية استغلال الموقع الجغرافي الاستراتيجي للخليج العربي لتهيئة موطئ قدم لها في المنطقة مستغلة في كثير من الأحيان اضطراب الأوضاع السياسية والحروب التي شهدتها ، كما انه يمكن الجزم بأن موقع الخليج الذي يتحكم بطرق التجارة البحرية والبرية الهامة التي تربط آسيا وإفريقيا وأوروبا، وعليه حولت الاكتشافات النفطية منطقة الخليج إلى منطقة متنازع عليها دولياً، نظراً لأهمية المصالح الاقتصادية النفطية الغربية، التي جاهدت في سبيل انشاء قواعد عسكرية لها دفاعاً عن مصالحها وابعاد كل ما يمكن أن يهدد امن المنطقة⁽⁴⁾.

لطالما ارادت إيران أن تؤدي دوراً حيوياً في منطقة الشرق الاوسط خلال حُقب التاريخ، وذلك نابع من ضرورات استراتيجية تراها الحكومات الإيرانية انها تعزز من سياسة الأمن القومي لإيران فلم

(1) Alalaq, A. S.. 'The Constants and Variables in Ibrahim Raissi's Management Towards the West and the Zionist Entity'. 2023, Available at SSRN 4553751.

(2) محمد هاشم خويطر الربيعي، التنافس الإيراني - السعودي على الخليج العربي 1922 - 1988، بيروت دار ومكتبة البصائر، 2012.

(3) عبد الرزاق خلف الطائي، النزاع الاماراتي الإيراني حول الجزر العربية الثلاث، سلسلة شؤون إقليمية جامعة الموصل ، 2009.

(4) Alshehri, S. Security of the Arabian Gulf. 2002

تشأ أن تكون بمعزل عن الاحداث الجارية في المنطقة بكل اشكالها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وكأن شاه إيران يحاول أن يوسع دائرة نفوذه وعلاقاته مع القوى العظمى والحكومات العربية.

بعد أن اعلنت الحكومة البريطانية عن نواياها بالانسحاب من منطقة الخليج العربي خلال موعد اقصاه عام 1971م كان ذلك الحدث فرصة مناسبة لسعي إيران في أن تصبح قوة مؤثرة وفعالة في الخليج العربي وكأن الشاه قد وضع جملة من الوسائل في سبيل تحقيق استقرار المنطقة بما يضمن المصالح الإيرانية، لعل في مقدمتها تقديم الاسلحة والمساعدات العسكرية لبعض مشايخ الخليج العربي غير انه في المقابل كانت حكومات دول الخليج سيما المملكة العربية السعودية تتردد في التعاون مع إيران في مجال الامن، لعدم ثقتهم بحجم إيران وقدرتها على تحقيق المحافظة على استقرار المنطقة والدفاع ضد أي خطر قد تتعرض له وكانوا يرون أن مثل هكذا اتفاقيات امنية يمكن أن توفر لإيران غطاء قانوني لفرض وجودها بشكل اكبر، علاوة على أن قضية احتلال إيران للجزر العربية الثلاث ومسألة العلاقات الإيرانية - الاسرائيلية كل تلك الاسباب كانت وراء التنافر في العلاقات الإيرانية - الخليجية، على الرغم من أن الإدارة الأمريكية كانت تسعى لرأب الصدع في العلاقات بين الجانبين وهو ما كان يطمح الى تحقيقه الشاه محمد رضا الذي قدم من جانبه خطة عمل للمحافظة على امن الخليج العربي بعيداً عن توجهات الاتحاد السوفيتي تقوم على اساس دعم اقوى دولتين خليجيتين وهما إيران والمملكة العربية السعودية وقال أن الولايات المتحدة اذا ارادت الحفاظ على مصالحها في الخليج لابد من دعم هاتين الدولتين على الرغم من التقاطع بينهما في كافة المجالات سيما قضايا الدفاع عن امن المنطق وهو ما عُرف فيما بعد بسياسة دعم الركيزتين⁽¹⁾.

كما أن الحكومة الإيرانية ترى أن ظاهرة التواجد الأجنبي والتدخل الأجنبي في المنطقة ومحاولة رسم معالم سياستها والتدخل في شؤونها الداخلية يمثل تهديداً واضحاً وصريحاً لأمن الخليج ، نعم هذه النظرية ليست جديدة على إيران الإسلامية، بل انها كانت فكرة وعقيدة راسخة لدى حكومة الشاه البهلوي الذي فرض نفسه كشرطي الخليج ثم تمادى في اطماعه ورغبته في بناء ترسانة عسكرية تضاهي الترسانات العسكرية الغربية، وهو ما كان سبباً مقنعاً للولايات المتحدة الأمريكية للتخلي عنه عام 1979م، وكنتيجة حتمية لكل ذلك أن إيران ترى ضرورة التقارب مع دول الخليج العربي ورفض جميع اشكال الاتفاقيات والمعاهدات التي تحاول القوى الغربية فرضها على بعض دول الخليج العربي سيما الاتفاقيات العسكرية⁽²⁾.

(1) F . R . U . S" ,Vol , XXVII . Memorandum of Conversation, From : Henry A. Kissinger , Subject : Background on Shah , Washington, October 22, 1969, 10:00 a.m , No, 66. p .211- 212

(2) صادق حنتوش ناصر، المصدر السابق .

بعد انشاء مجلس التعاون الخليجي في شباط عام 1981م⁽¹⁾ احست إيران أن منظورها لأمن الخليج العربي لا بد من أن يطرأ عليه بعض التغيير، سيما وانها نظرت الى هذا المجلس الوليد على انه سوف يشكل وحدة واحدة بوجه الجميع بما فيهم الحكومة الإيرانية، لذا فأن المتتبع لتاريخ السياسة الخارجية الإيرانية سيرى أن هنالك بعض المنعطقات والتعديلات التي طرأت على تلك الاستراتيجية تجاه منطقة الخليج العربي وبالتالي مفهومها لأمن الخليج .

أن رؤية إيران لأمن الخليج قد طرأ عليه تجديد أن صح التعبير في السلوك والمفهوم والتطبيق ، انها ترى أن بعض الأمور الخلافية مع بعض دول الخليج العربي ما هي الا نقطة التقاء بقدر ما هي نقطة خلاف وأن بقاء مثل هكذا تناقضات وخلافات مع دول الخليج سوف يقوي العلاقات بينها وبين دول المنطقة بقدر ما يتعلق الامر بزيادة عديد اللقاءات والمحاورات والتفاوض بين وفودها والوفود الخليجية وبالتالي هذه هي نقطة الالتقاء التي تريد إيران الاستمرار بها . على سبيل المثال الخلافات الحدودية مع الكويت بقضية الجرف القاري⁽²⁾ .

4. نقاط الالتقاء والخلاف بين إيران ودول الخليج العربي

تعد منطقة الخليج العربي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لإيران وكذلك بالنسبة للدول الغربية سيما الولايات المتحدة ، تحتوي المنطقة على ثلثي احتياطات النفط في العالم، والممر المائي الذي يربط دول العالم ، لذا فأن الولايات المتحدة والقوى الغربية تراقب عن كثب منطقة الخليج وتهدد كل من يحاول تهديد امن المنطقة ، بعد هزيمة العراق خلال عاصفة الصحراء، أعادت الولايات المتحدة تركيز الكثير من اهتمامها على إيران وقدراتها العسكرية المتنامية كذلك فأن دول مجلس التعاون الخليجي، بدؤوا بأخذ زمام المبادرة في مواجهة المحاولات الإيرانية وطموحاتها في المنطقة⁽³⁾ .

على الرغم من وجود نقاط خلاف في بعض مفاهيم التوجهات الإيرانية تجاه المنطقة ومحاولة الجمهورية الإسلامية أن تفرض نفسها كقوة وحيدة في منطقة الخليج العربي، الا أن هنالك بعض النقاط التي قد تجمعها مع دول المنطقة ولعل من بينها أن هنالك روابط اقتصادية ومصالح تحاول إيران ودول الخليج العربي أن تطورها وتشجع على تنميتها بشكل وبآخر .

فمنذ اعلان عن قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979م استمرت العلاقات الإيرانية - الخليجية على قدم وساق سيما الجانب السياسي والأمني والاقتصادي، فعلى سبيل المثال لا الحصر اعلن الأمير سعود بن فيصل وزير خارجية إيران أن المملكة العربية السعودية لها علاقات متعددة مع إيران وأن الأخيرة تنتمي الى المنطقة الجغرافية التي تنتمي اليها دول الخليج العربية، لذا فأن أي مشكلة قد تتعرض لها إيران تعني حدوث مشكلات في المنطقة برمتها⁽⁴⁾ .

(1) عبد الله النفيسي، مجلس التعاون الخليجي الاطار السياسي والاستراتيجي، مجلة الخليج العربي، مجلد 15 العدد 1 مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة، 1983.

(2) تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، داررسلان، 2017.

(3) Haskins, M.S. Iran and the Arabian Gulf: Threat Assessment and Response. 2012

(4) محمد هاشم خويطر الربيعي، المصدر السابق .

في ظل اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988 ازداد احتمال اضطراب الأوضاع العامة في منطقة الخليج العربي التي سارعت الى انشاء تحالف عربي فيما بينها وهو مجلس التعاون الخليجي عام 1981 الذي اثار استغراب الحكومة الإيرانية واعتبرته موجه ضدها .

أضحت تلك السياسة مبرراً لكلا الدولتين أن تأخذاً على تطوير علاقتهما معاً سيما الجانب الاقتصادي، فعلى سبيل المثال بلغت صادرات إيران مع السعودية حتى عام 2004 ما يقارب (429) مليون دولار وهو رقم كبير قياساً بالظرف السياسي الذي كانت تمر به المنطقة وعلاقات كلا الدولتين⁽¹⁾.

كما من المتوقع إعادة تفعيل اتفاق عام 1998م الاقتصادي بين إيران والسعودية، الاتفاق الذي نص على تعاون البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعلمية والتقنية والثقافية والرياضية شجيع وتسهيل الاستثمارات المشتركة وتبادل زيارات الوفود التجارية، فضلاً عن إمكانية توقيع الجانبين أي اتفاقيات أخرى ونصت أيضاً على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة على المستوى الوزاري.

ليس هذا فحسب، بل تسعى إيران والسعودية ايضاً الى حلحلة جميع القضايا التي تخص امهما القومي ومنها مسألة سباق التسلح والاطمئنان من الجانب السعودي على وضع البرنامج النووي الإيراني، ذلك البرنامج الذي لطالما قض مضاجع جميع دول المنطقة⁽²⁾.

كذلك يمكن أن نقول أن هنالك ما يمكن نسميه العامل الاجتماعي الذي من المفروض أن يربط إيران مع دول الخليج العربي ويؤثر بشكل مباشر على طبيعة تلك العلاقات ويمكن أن يكون أداة ربط بينهما . اذ توجد في معظم دول الخليج العربي سكان شيعة يشكلون جزءاً كبيراً من سكان منطقة دول الخليج. بعد الثورة الإسلامية عام 1979، أصبحت العلاقات بين إيران ومعظم الدول العربية متوترة بشكل خاص وفي الثمانينيات، أصبحت دول الخليج حذرة من تصدير الثورة الإسلامية إلى بلدانها⁽³⁾

في السنوات التي تلت الثورة الإسلامية في إيران، أصبحت القضايا الإقليمية والدولية هي أهم اهتمامات السياسيين الإيرانيين، فأحداث أزمة الرهائن الأمريكيين ومحاولة إيران استغلال هذه الحادثة في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لاسترجاع أموال إيران المجمدة في بنوكها وكذلك محاولة استرجاع الشاه ومحاكمته بتهم تخص تسلطه طيلة مدة حكمه السابقة⁽⁴⁾.

أدت أزمة الرهائن الإيرانية وما تلاها من انقطاع في العلاقات الإيرانية الأمريكية، وما تلى ذلك من استمرار الحرب العراقية – الإيرانية إلى أزمة في علاقات إيران مع دول الخليج العربي، غير أن

(1) Alalaq, Ahmed. The Saudi-Iranian rapprochement and its impact on the trade aspect between the two countries is a future vision. 6. 2023, Pp 98-106.

(2) Alalaq, Ahmed.OP cit, Pp98-106.

(3) Vladimir P. Kirichenko, KIRICHENKO V.P. The Shia Factor in Relations Between the Arab Countries of the Persian Gulf and Iran, Science Journal of VolSU. History. Area Studies. International Relations. 2016. Vol. 21. No. 4 , <https://doi.org/10.15688/jvolsu4.2016.4.9>

(4) Khasanov, A. Switzerland's good offices in light of the American hostage-taking in Iran (1979-1981). Genesis2023

المسؤولين الإيرانيين كانوا على الدوام يصرحون بأن المصالح الاقتصادية فوق كل الاعتبارات وأن إيران تسعى على الدوام الى تصحيح مسار علاقاتها مع دول الخليج العربي، اذ أدت التغييرات السياسية التي طرأت على المنطقة الى تغييرات في السياسة الخارجية الإيرانية والتركيز على تقارب القضايا مثل توسيع العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والتعاون والعلاقات الجيدة وعلاقات حسن الجوار مع دول منطقة الخليج العربي والحد من النزاعات سيما الحدودية.

وتمهيد لذلك عملت إيران على تهيئة كافة الوسائل لتوثيق علاقاتها مع دول الخليج العربية، على سبيل المثال لا الحصر كانت مادة الغاز تصل الى سلطنة عمان وهذا يؤدي إلى مزيد من التقارب والتعاون في منطقة الخليج العربي اذ يعد بناء خط أنابيب الغاز مفيداً نظراً لأنه من المفترض أن تصدر إيران 30 مليون متر مكعب من الغاز إلى عمان وتزيد هذا الرقم إلى 70 مليوناً ويمكن هذا العقد طويل الأجل إيران من تحقيق ما بين 20 إلى 30 مليون دولار من عائدات الغاز⁽¹⁾.

في اعقاب حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت عام 1991م ، دخلت منطقة الخليج العربي مرحلة سياسية واقتصادية جديدة إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، اذ قامت إيران إثر هذه الحرب بتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع بعض الأنشطة الحاكمة لبناء أرضية إقليمية خاصة مع دول الجوار، إذ قام الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني أثناء توليه رئاسة الجمهورية عام 1992 باستقبال عدد من سفراء بلاده لدى دول الخليج، وتم التباحث في وسائل تطوير العلاقات بغية الوصول لصيغة أفضل فلقد أتاحت أزمة الخليج عام 1990 فرصة ذهبية استثمارها إيران باتباعها سياسة نشطة اختارتها لتخدم مصالحها في العمل على استمالة دول الخليج بتأكيد حرصها على احترام مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون الغير، وكذا محاولتها تحسين صورتها في المحيط الدولي باتباع سياسات واقعية معتدلة⁽²⁾.

إن الاحداث الأخيرة التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط وخاصة ما يسمى بثورات الربيع العربي كانت واحدة من بين أبرز الأمور التي استخدمت من قبل إيران وبعض دول الخليج العربي لتهيئة الأرضية لتنمية مصالحها على حساب الآخر، على سبيل المثال في البحرين أصبحت الاحتجاجات بؤرة صراع بين كل من إيران والمملكة العربية السعودية ، كذلك الاحداث التي حدثت في سوريا تعتبر دافعاً للصراع بين الطرفين، كذلك يعد عدم الاستقرار في اليمن مصدر قلق كبير للسعودية بسبب حدودها الطويلة معها، ومن الملاحظ أن إيران تحاول تحقيق مكانة مهمة لها على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما ربما يخلق حالة من التنافس والصراع مع بعض دول الخليج العربي⁽³⁾.

(1) المصدر نفسه.

(2) عرفات علي جرجون، العلاقات الإيرانية الخليجية، العربي للنشر والتوزيع، 2016.

(3) AlBadareen, M.A. The Impact of Geopolitical Determinants on Iranian-Gulf Relations: 2011 - 2018. *The International Journal of Humanities & Social Studies*. 2019

5. الخاتمة

اتضح من خلال ثنايا البحث أن إيران كانت ترى أن موقعها الاستراتيجي والجغرافي والامكانيات الاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها يجب أن تُستغل على أحسن وجه لتثبيت نفوذها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، فهي كانت ترى أن تلك الإمكانيات والموقع المهم والحيوي لمنطقة الخليج العربي التي تشكل هي جزء لا يتجزأ منه يجب أن يبقى بعيد عن استغلال الدول الأوروبية وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية.

أن من بين أبرز اهداف إيران في المنطقة هو أن تكون هي القوة الأولى في المنطقة ويشار إليها بالبنان لا ينبغي بحسب رؤيتها أن يكون لأي قوة اجنبية موطئ قدم في منطقة الخليج العربي، وعليه كانت وما زالت تعمل جاهدة لأبعاد المنطقة من كل اشكال الوجود الأجنبي.

ترى إيران أن ديمومة امن المنطقة يجب أن يرتبط باتخاذ سياسة أكثر تعاونية أن صح التعبير مع جميع الأنظمة السياسية في منطقة الخليج العربي، ولذا فهي كانت وما زالت حريصة على أن تقوي أواصر العلاقات مع دول الخليج العربي حتى أوقات الازمات والحروب التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط كحربي الخليج الأولى والثانية.

شواهد التاريخ كثيرة على رغبة إيران أن تنتهج مجموعة من الأنماط السياسية في سياستها الخارجية فهي تارة تتبع أسلوب الصدام المباشر مع من يحاول أن يتصدى لها او يهدد مصالحها في المنطقة وهو حق مشروع بالنسبة لأي نظام سياسي وتارة تعمل على تصحيح مسار العلاقات مع دول الخليج إذا رأت تجاوباً من قبل تلك الدول وهنالك شواهد كثيرة على مدى تصالح إيران ودول الخليج ومحاولة تمتين العلاقات بينهما.

أن المطلع والمختص بتاريخ إيران وبأشكال الاستراتيجية التي تتبعها إيران حيال دول منطقة الخليج العربي يتبين له أن إيران لم تقف على نمط واحد او شكل واحد من اشكال السياسة الخارجية، فهنالك مجموعة من الاشكال تبعاً للمتغير الدولي والمصلحة المتبادلة بينها وبين الطرف الآخر.

6. المصادر والمراجع

1.6. باللغة العربية

1. احمد باسل البياتي. اهمية موقع إيران الجغرافي لامن الاتحاد السوفيتي واثرك في العلاقات بين البلدين 1918 – 1946، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)، العدد 39، 1984.
2. تاج الدين جعفر الطائي. استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي . داررسلان .
3. صادق حنتوش ناصر. الدبلوماسية الإيرانية، دراسة تحليلية في الأهداف والنتائج، دار ومكتبة عدنان، 2019
4. ضاري سرحان الحمداني . سياسة إيران تجاه دول الجوار. العربي للنشر والتوزيع .

5. عبد الرزاق خلف الطائي. النزاع الاماراتي الإيراني حول الجزر العربية الثلاث، سلسلة شؤون إقليمية جامعة الموصل. 2015
6. عبد الله النفيسي، مجلس التعاون الخليجي الاطار السياسي والاستراتيجي . مجلة الخليج العربي ، مجلد 15 العدد 1 مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة. 1983
7. عبد علي حسن الخفاف وآخرون. الاحوال الديمغرافية في إيران. مركز دراسات الخليج العربي. 1987
8. عرفات علي جرعون. العلاقات الإيرانية الخليجية، العربي للنشر والتوزيع، 2016
9. محمد هاشم خويطر الربيعي، التنافس الإيراني - السعودي على الخليج العربي، دار ومكتبة البصائر. 2012
10. محمد وصفي أبو مغلي . إيران دراسة عامة. مركز دراسات الخليج العربي، 1985

2.6 المصادر الأجنبية

11. Haskins, M.S. Iran and the Arabian Gulf: Threat Assessment and Response. 2012
12. Alalqa, Ahmed. The Saudi-Iranian rapprochement and its impact on the trade aspect between the two countries is a future vision. 6. 2023
13. Vladimir P. Kirichenko, KIRICHENKO V.P. The Shia Factor in Relations Between the Arab Countries of the Persian Gulf and Iran, Science Journal of VolSU. History. Area Studies. International Relations. 2016. Vol. 21. No. 4 , <https://doi.org/10.15688/jvolsu4.2016.4.9>
14. Khasanov, A. Switzerland's good offices in light of the American hostage-taking in Iran (1979-1981). *Genesis*: 2023
15. AlBadareen, M.A. The Impact of Geopolitical Determinants on Iranian-Gulf Relations: 2011 - 2018. *The International Journal of Humanities & Social Studies*. 2019
16. Alshehri, S. Security of the Arabian Gulf. 2002
17. Alalqa, Ahmed. The Saudi-Iranian rapprochement and its impact on the trade aspect between the two countries is a future vision. 2023
18. Alalqa, A. S. 'The Constants and Variables in Ibrahim Raissi's Management Towards the West and the Zionist Entity'. 2023
19. F . R . U . S" , Vol , XXVII . Memorandum of Conversation, From : Henry A. Kissinger , Subject : Background on Shah , Washington, October 22, 1969, 10:00 a.m , No, 66.

جيوسياسية القوى الصاعدة ما بين الهيمنة والتموضع في الشرق الأوسط
Geopolitics of Emerging Powers: Between Hegemony and Repositioning in the Middle East



أحمد سليمان أبكر^{*1}

¹ بكالوريوس علوم سياسية (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية_جامعة أم درمان الإسلامية)

ملخص:

في أعقاب قرابة العقدين من نظام عالمي أحادي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية، غدت عودة نظام متعدد الأقطاب (روسيا والصين) واقعاً من وقائع السياسة العالمية المعاصرة. وفي ظل هذا الواقع الجديد هناك ثمة تجاذبات لقوى عالمية ودولية وإقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط يتجلى فيها إصرار هذه القوى على فرض دورها في المنطقة. وعليه سنقف في هذا المقال على مساعي هيمنة هذه الدول الصاعدة وإستراتيجيات تموضعها في منطقة الشرق الأوسط. كروسيا والصين والهند وإيران وتركيا والإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، وكل هؤلاء بالطبع في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: جيوسياسية، القوى الصاعدة، الهيمنة، التوضع.

Abstract:

In the wake of nearly two decades of a unipolar world order (the United States of America), the return of a multipolar order (Russia and China) has become a reality of contemporary global politics.

In light of this new reality, there are tensions between rising global, international and regional powers in the Middle East region, which is evident in the insistence of these powers to impose their role in the region. Therefore, in this article, we will look at the hegemonic efforts of these emerging countries and their positioning strategies in the Middle East region, such as Russia, China, India, Iran, Turkey, the United Arab Emirates, Qata and the Kingdom of Saudi Arabia, r and all of these, of course, are facing the United States of America.

Key words: geopolitics, rising powers, hegemony, positioning.

1. مقدمة:

شهد العقد الأخير في السياسة الإقليمية صراعًا شرسًا على النظام الإقليمي، واكتسب ذلك أهمية خاصة في الشرق الأوسط. ولعل انقضاء حقبة أحادية القطب (الولايات المتحدة الأمريكية) في الشرق الأوسط سمح للقوى الدولية والإقليمية بالانخراط في عمل مواز، بجانب سعيها لتأكيد استقلاليتها في المسائل الإقليمية تجاه القوى العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، والصين). وفيما أبدت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة رغبة أقل لاتخاذ التزامات أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، أظهرت روسيا رغبة أكبر لذلك. وعلى المنوال نفسه زادت الصين حضورها في اقتصادات المنطقة. ولعلّ الكمّ الهائل من الاقتراحات التي تقدّمت بها موسكو وبكين بشأن الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط هي خير دليل على كيفية تبدّل موقع القوى الأساسية في النظام الإقليمي للشرق الأوسط، ممّا يعكس التعددية القطبية في المنطقة في إطار علاقاتها بالقوى العالمية. فتركيا وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة جميعهم في صراعات إقليمية على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط. بجانب سعي كل من هذه الجهات إلى تأكيد استقلاليتها في وجه القوى العالمية، وخير مثال على ذلك تجاهل الدول الخليجية للإدارة الأمريكية في الآونة الأخيرة؛ على الرغم من اعتمادها على مظلتها الأمنية. ولقد بادرت الجهات الفاعلة الخليجية، لا سيما السعودية والإمارات، إلى إرساء توازن بين روسيا والغرب ولم تستجب لمطالب الولايات المتحدة بضخ المزيد من النفط في أسواق الطاقة العالمية بسبب أزمة أوكرانيا.

❖ **الإشكالية:** تكمن إشكالية الدراسة في تجاذبات القوى العالمية والدولية والإقليمية الصاعدة ومحاولة كل منها إيجاد موطئ قدم لها في منطقة الشرق الأوسط التي تمتاز بموقعها الإستراتيجي وأهميتها الاقتصادية. أما منهج البحث فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاستقراء والاستنباط لمجريات الأحداث وتحليلها وصولًا إلى النتائج. وقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة تتضمن نتائج الدراسة.

2. مفاهيم الدراسة

2.1. مفهوم القوى الصاعدة:

يعرّف توماس رونار، القوى الصاعدة بأنها فاعل دولي (دولة) يطور موارد وقدرات متزايدة تشمل كل أبعاد القوى أو أغلبها، بحيث يصبح هذا الفاعل قادرًا بشكل متزايد على تحويل تلك الموارد والقدرات إلى قوة شاملة أو عالمية. ويعرف العديد من المفكرين القوى الصاعدة على أنها تلك القوى

التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتُحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين¹.

2.2. مفهوم الهيمنة

تنحدر الهيمنة من الكلمة اليونانية (هيغمونيا) وهي كلمة تشير إلى الحكم أو الأمر. ويشير مصطلح الهيمنة مبدئيًا إلى السيطرة، وهو مصطلح معقد يفتقر إلى تعريف متفق عليه. وقد ظهرت بدايات هذا المفهوم في كتابات ثيوسيديدس عندما وصف الهيمنة الأثينية في الحرب البيلوبونزية إبان نسق الدولة المدينة، حيث فرق ثيوسيديدس بين الهيمنة باعتبارها القيادة المشروعة والسيطرة السياسية. ويعرف معجم ميريام وبستر الهيمنة باعتبارها "النفوذ أو السلطة على الآخرين". كما يعرف قاموس أكسفورد الهيمنة على أنها "القيادة أو سيطرة دولة واحدة على آخرين". ولقد كان مصطلح الهيمنة يعني القيادة أو الحاكم ذو السيادة، ثم توسع المصطلح ليشمل السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة قومية على أخرى. ويمكن القول أن الدولة المهيمنة هي دولة مهيمنة في ضوء الموارد المادية للقوة، حيث تحقق لذاتها الأمن في بيئة فوضوية، وذلك من خلال تصرف أحادي لتحقيق مصالحها القومية، وتستمر بالإكراه وباستخدام القوة العسكرية عند الضرورة².

3.2. التوضع:

هو خيار إستراتيجي يتم من خلاله إحلال مكانة هامة لصورة الدولة وسياساتها في محيطها الإقليمي أو الدولي بطريقة متميزة مقارنة بالدول المنافسة لها.

3. الشرق الأوسط ما بين الأهمية الاقتصادية والموقع الإستراتيجي

يعد التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط قديمًا قدم الحضارات الأولى التي نشأت في هذه الأرض، فقد ولدت الحياة في الشرق وعرفت البشرية معنى الشمس في هذه الرقعة الجغرافية المسماة "الشرق الأوسط"، وهذا التنافس كان قبل الاستكشافات النفطية وذلك بسبب الموقع الإستراتيجي لهذه المنطقة. لا شك أن المناطق الإستراتيجية في العالم تحظى باهتمام وتنافس دولي كبير من أجل السيطرة على مواردها ومصادر الطاقة فيها، ولعل منطقة الشرق الأوسط تعد من أبرز المناطق التي تمتلك مصادر الطاقة، إضافة إلى أهميتها الحضارية والدينية والإستراتيجية، ولهذا تكالبت القوى الدولية على مر العصور³، وبالرغم من تعدد المفاهيم والتعاريف حول تحديد الموقع الجغرافي لهذه المنطقة، إلا أن الشرق الأوسط يُعرف على أنه منطقة إقليمية أوسع من الشرق الأدنى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط الكرة الأرضية بغربها وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع غرب آسيا

¹ لطفي، وفاء، القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجًا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، يناير 2023م، ص 235.

² خليل، مروة، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية/جامعة الإسكندرية (مصر)، 2020م، ص ص 79-80.

³ عطية، صدام مرير حمد، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية (أنموذج ثورات الربيع العربي)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك (العراق)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، (ب، ت)، ص 295.

والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة. وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثروتها النفطية؛ وهي تتوسط الشرقيين الأدنى والأقصى. ولقد ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة عام 1902م حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي الفريد تايد ماهان ليدل على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي. ثم شاع استخدام المفهوم خصوصاً لدى بريطانيا ومستعمراتها وحلفائها، فمجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنوياً في لندن أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تشمل "تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وأفغانستان"¹. أما أهمية منطقة الشرق الأوسط فتتمثل فيما يلي:

- الجانب الحضاري والتاريخي: تعدّ منطقة الشرق الأوسط مهد للحضارة ومولد أولى الحروف وموطن الكلمة والكتابة في العالم وأول من صنع وأنشأ الأبنية الحضارية، حيث نشأت فيها العديد من الحضارات مثل حضارة وادي الرافدين (بابل واشور وسومر وأكد) وحضارة وادي النيل (الحضارة الفرعونية) والحضارة الفينيقية في بلاد الشام.

- الجانب الديني: وهو ذو أهمية كبرى للمنطقة ومحرك الصراع الخفي كون أن هذه المنطقة هي مهد للديانات السماوية الثلاث الكبرى في العالم (اليهودية والمسيحية والإسلام) فكل أنبياء الأرض نزلت رسالاتهم في هذه البقعة من العالم، ما بين (مصر وفلسطين وبلاد الشام والعراق والأردن ونجد والحجاز) وإلى هذه الديار تهوى كل أفئدة وأنظار المؤمنين في جميع أنحاء العالم.

- الجانب الاقتصادي: ترجع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط لعدة مميزات نستعرض أهمها: وجود النفط فيها ويقدر احتياطه بـ 66% من احتياط النفط العالمي، وجود موارد اقتصادية لا حصر لها ومعادن ثمينة جديدة في المنطقة مثل اليورانيوم، والزنابق، والفوسفات والغاز، تُعدّ منطقة الشرق الأوسط من أكبر الأسواق المستهلكة للسلاح، وجود طاقات بشرية وعلمية مهمة، وغالبية هذه العقول العلمية مهاجرة في أمريكا وأوروبا، فضلاً عن وفرة اليد العاملة.

- الجانب الأيديولوجي: تختلف منطقة الشرق الأوسط اختلافاً كبيراً عن جميع مناطق العالم، فشعوب هذه المناطق أغلبها كانت صاحبة حضارات قديمة وكبيرة قادت النظام العالمي لسنين طويلة، وهي دائماً تطمح لإعادة أمجاد هذه الحضارات.

- الجانب الإستراتيجي: إن لهذه المنطقة أهمية كبيرة كونها تتمتع بموقع إستراتيجي يربط قارات العالم².

4. خلفية تاريخية لتجاذبات القوى في منطقة الشرق الأوسط

بدأت عملية اختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط منذ إنشاء دولة إسرائيل في عام 1948م، وكان ذلك من خلال عملية إجهاض القوى العربية الصاعدة في تلك الفترة؛ وهي مصر

¹ شليبي، سعد شاكر، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (دراسة تكميلية لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008م، ص 8.

² عطية، صدام مريز حمد، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 300 302..

والعراق تحديداً. فالعدوان الثلاثي (إسرائيل، بريطانيا، وفرنسا) على مصر عام 1956م وحرب إسرائيل عام 1967م واحتلال المناطق العربية (سيناء، الضفة الغربية، والجولان) بالإضافة إلى إجهاد واحتواء مصر في تلك الفترة كقوة فاعلة ومركزية في المنطقة، وكانت المواجهة من خلال الحروب التي خاضتها مصر مع إسرائيل والغرب من خلفها، ومن ثم احتواؤها من خلال معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979م¹.

في ذات العام 1979م شهدت منطقة الشرق الأوسط اضطرابات سياسية متتالية أثرت في توازن القوى في المنطقة، فمن جهة اندلعت الثورة الإسلامية في إيران، التي سعى مرشدتها الأعلى (الخميني) إلى تصدير أفكارها إلى دول المنطقة خاصة دول الخليج العربي، ومن جهة أخرى سعى العراق كقوة صاعدة أن يلعب دوراً إقليمياً عربياً بعد أن حمل لواء جبهة الصمود والتصدي التي عزلت مصر عن العالم العربي بعد توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد مارس 1979م، ومع اشتعال فتيل الحرب العراقية الإيرانية، أخذت القوتان العظيمتان في تلك الفترة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) تستثمران تلك التطورات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحهما في المنطقة، فالاتحاد السوفيتي كان يتطلع إلى المياه الدافئة في منطقة الشرق الأوسط حيث عصب الحياة الصناعية والثروات الطائلة والولايات المتحدة الأمريكية تعلن حالة التأهب القصوى للتدخل العسكري في حالة تهديد مصالحها القائمة في المنطقة أصلاً. أما في الجانب الآخر كانت أكبر قوتين في المنطقة (العراق وإيران) تتطلعان إلى لعب دور الزعامة الإقليمية بمبرر أن ميزان القوى مائل لصالحهما رغم الحرب الدائرة بينهما. أما دول الخليج العربية الأخرى كانت ضعيفة نسبياً، الأمر الذي دفعها إلى تشكيل كتل بينها عام 1981م، عُرف بمجلس تعاون دول الخليج العربي؛ الذي هدف إلى إيجاد قوة جديدة في المنطقة لتكون حافظ الميزان بين القوتين (العراق وإيران) وأثناء الحرب بين تلك القوتين، ساعدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي العراق ضد إيران، بيد أن بعض دول المجلس حافظت على هذا التوازن من خلال مساعدة إيران في بعض الأحيان للوقوف في وجه العراق، للحيلولة بينه وبين أطماعه في الخليج العربي.

وبعد أن خرج العراق منتصراً في حربه مع إيران، أصبح لديه نزعة للتوسع الجيوسياسي على حساب جارتها الكويت، فاندلعت حرب الخليج الأولى (الغزو العراقي للكويت) عام 1990م، ثم حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت) عام 1991م، وهذه الأخيرة كانت نقطة تحول جذري في تاريخ المنطقة المعاصر، وذلك بانهيار الاتحاد السوفيتي إحدى القوتين العظيمتين، وحلت إثر ذلك الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً معادلاً في نظام توازن القوى في النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي برمته. ومع مطلع الألفية الثالثة وعلى إثر أحداث 11 سبتمبر 2001م، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إستراتيجية الردع العسكري أو الحرب الوقائية ضد الدول التي أطلق عليها دول "محور الشر" والمتمثلة

¹. الدلابيح، على فايز يوسف، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م-2011م (دائرة تكميلية للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية/كلية الآداب والعلوم/جامعة الشرق الأوسط، مايو 2011م، ص2.

في "العراق وإيران وكوريا الشمالية"، فجاءت حرب الخليج الثالثة لتكتمل بها الولايات المتحدة الأمريكية ما بدأت حليفها إسرائيل من إجهاض للقوة العراقية الصاعدة عندما دمرت المفاعل النووي العراقي عام 1981م، وبذلك تم القضاء على العراق وإزاحته بالكامل من خارطة القوى المنافسة في المنطقة من خلال احتلاله وتدمير بنيته العسكرية والاقتصادية والسياسية عام 2003م. وكان كل ذلك بمثابة تغير حقيقي واضح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة بهدف كبح أي قوة منافسة لها من جهة ولربيبته إسرائيل من جهة أخرى في منطقة الشرق الأوسط¹.

5. القوى الصاعدة وتجاوزات الهيمنة والتموضع في الشرق الأوسط

فيما يلي نتناول القوى العالمية والإقليمية الصاعدة ومحاولاتها المستميتة في الهيمنة والتموضع في منطقة الشرق الأوسط:

1.5. الولايات المتحدة الأمريكية

رغم أن القوة الأمريكية في الشرق الأوسط مأزومة، إلا أن الولايات المتحدة لن تتخلى عما تعتبره مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة في المستقبل المنظور، فهي ترى أن لديها مصالح إستراتيجية في المنطقة، وبالتالي ستواصل رصد رأس مال سياسي وعسكري كبير لحماية هذه المصالح، كون الطاقة هي المصلحة الأمريكية الأولى، فالمنطقة تحوي الجزء الأكبر من احتياطات النفط والغاز في العالم، وبالتالي ستظل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ضمان التحكم بتدفق هذه الموارد تحت إشرافها إلى الأسواق العالمية، مع التأكد من أن أي قوة أخرى إقليمية أو عالمية لن تتمكن من التحكم بهذا التدفق، وسعيًا منها إلى تثبيت هذه الغاية ستحافظ الولايات المتحدة على وجودها العسكري في الخليج العربي وكذلك على تحالفاتها العسكرية مع العديد من دول الخليج العربية إلى أجل غير مسمى. وبالإضافة إلى الطاقة هناك أمن إسرائيل (الدولة العبرية) التي تلزم الولايات المتحدة بالدفاع عنها إلى ما لا نهاية، وهذا الإلتزام سيتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية الإنخراط العسكري والسياسي في المنطقة بصورة متواصلة². وهناك عامل ثالث يستلزم وجود القوات الأمريكية في المنطقة هو تهديد الإرهاب والتطرف الذي حددته الولايات المتحدة على أنه يشكل خطرًا رئيسًا على أمنها القومي، والوقوف في وجه هذا التهديد سيتطلب استمرار الدعم السياسي والعسكري للعديد من الدول في العالمين العربي والإسلامي وتعاونًا أمنيًا واستخباراتيًا وثيقًا معها، وحذرًا إزاء عملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي التي قد تضع الأحزاب الإسلامية في مقاعد السلطة³.

كذلك لا يخفى على المتابعين لشأن الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كونها تعمدت عن قصد وسابق إصرار وتصميم، على تسليم منطقة الشرق الأوسط إلى إيران بأن سلمت الأخيرة العراق على طبق من ذهب، دون أي عناء من جانبها، وذلك لعدة أسباب استفادت منها الولايات المتحدة الأمريكية وهي:

¹ المرجع السابق، ص ص 14 7 15.

² كسنجر، هنري، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية جديدة للقرن الحادي والعشرين، دار الكتاب العربي، بيروت (لبنان)، 2003م، ص 16.

³ عطية، صدام مير محمد، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 316.

شق الصف الإسلامي بإذكاء فتنة قديمة داخل الجسد الإسلامي، تقوية الصراعات بين دول الشرق الأوسط (إيران، تركيا، والسعودية) وإخراج العراق ومصر من هذه المعادلة والتأثير فيها، وتحبيدهما إلى مدى غير قريب، تحقق تقارب قوي وخفي بين إيران والولايات المتحدة، وتحقيق هذا التقارب في عدة لقاءات، خلق عدو وهمي جديد في منطقة الخليج العربي، وذلك للبقاء في منطقة الخليج بحجة العدو الإيراني وتهديده لدول مجلس التعاون الخليجي، وسحب الأموال والسيطرة على منابع النفط، خلق صراعات في دول المنطقة التي فيها أذرع لإيران مما يتيح للدول الكبرى التدخل في هذه المناطق¹.

2.5. روسيا

بالرغم من أن روسيا تعتبر الوريث الرئيسي للاتحاد السوفيتي المهار الذي كان يعتبر القوة المتحدية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وقد نجح في مقارعتها في المنطقة في ذروة الحرب الباردة، بيد أن قدرات روسيا وطموحاتها اليوم أكثر محدودة باعتبار وجودها تبعد تقريباً من الشرق الأوسط في خلال حقبة التسعينيات وبدأت في عودتها إليه في مطلع القرن الحادي والعشرين على يد فلاديمير بوتين تبدو كأنها قوة صاعدة تتلمس خطاها من جديد وذلك من خلال التعاون مع معظم الدول الرئيسية في المنطقة كتجديد الدعم العسكري لسورية، حليف موسكو القديم، مع بناء شبكة واسعة من العلاقات مع إيران وتركيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وقطر ومصر. وتسعى روسيا الآن إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط من خلال كل من صناعاتها العسكرية، وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية، ومع ذلك، ليس لديها لا الطموح ولا القدرة الكافية على تحدي الوجود الأمريكي هناك فهي تُركّز بدلاً من ذلك على ترسيخ هيمنتها على منطقة القوقاز ومنطقة آسيا الوسطى، وتشاطر روسيا الولايات المتحدة الخوف من التطرف الإسلامي، وتخشى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، مما قد يؤدي إلى تفاقم الراديكالية الإسلامية وإلى تسهيل تمددها بين جيران روسيا الجنوبيين وبين المسلمين الروس، وما لم تنمُ القوة الروسية باطراد وهو الأمر غير المرجح نظراً إلى الواقع السياسي والاقتصادي الراكد في البلاد بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. ولهذا ستظل طموحات روسيا محدودة في منطقة الشرق الأوسط على الأقل في المدى المنظور².

3.5. الصين

لقد اكتسبت الصين نفوذاً متزايداً في منطقة الشرق الأوسط كقوة عالمية صاعدة باعتبارها تاريخياً، دعمت حركات التحرر في المنطقة، لكن نفوذها كان أقل بكثير من نفوذ روسيا. أما الآن، وكقوة رأسمالية ضخمة، فقد تفوّقت الصين على روسيا كثيراً، وهي تلحق بركب الولايات المتحدة على صعيد النفوذ الاقتصادي، وتعتمد الصين بشدة على تأمين ما يمكنها من مصادر النفط والغاز لضمان استمرار نموها الاقتصادي المستقبلي، ولهذا الغرض نجحت في بناء علاقات مع جميع منتجي النفط والغاز في الشرق الأوسط، من المملكة العربية السعودية إلى إيران وقطر والسودان واليمن لتأمين أكبر قدر ممكن

¹ المرجع السابق، ص 309.

² زيدان، ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت (لبنان)، 2013م، ص 274.

من الطاقة، وتمتنع الصين عن إغلاق أي من هذه المصادر لإرضاء المطالب الأمريكية كتلك المتعلقة بعزل إيران واحتوائها، كما أنها بنت علاقات متميزة مع إسرائيل في مجال التكنولوجيا العسكرية، إذ لم يعد لدى الصين خط سياسي أو إيديولوجي تطرحه في المنطقة وهي تسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع كل البلدان التي يمكنها الحصول منها على منفعة اقتصادية أو تقنية، صحيح أن بعض الخوف من التطرف الإسلامي الذي أثار اضطرابات في مقاطعاتها الغربية يعتدل في صدر الصين، إلا أن هذا لا يصل إلى درجة جعلها تدعم عملاً عسكرياً أو عقوبات قوية ضد إيران أو أي دولة أخرى في المنطقة وفي المستقبل المنظور، وستواصل الصين التركيز على النمو الاقتصادي وتستفيد من دور الولايات المتحدة الأمريكية العالمي للحفاظ على التجارة العالمية والاستقرار في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص¹.

4.5. الهند

أما في ما يتعلق بالهند فهي قوة دولية صاعدة، تحصل على ثلثي احتياجاتها من الطاقة من منطقة الشرق الأوسط، وتجنّي تحويلات مالية قيّمة من مئات الآلاف من رعاياها الذين يعملون ويمارسون أنشطة تجارية في دول الخليج، لذا فهي غير قادرة على تحمّل نشوب صراع أو اضطراب في منطقة الخليج، هذا إضافة إلى أنها تُشاطر الولايات المتحدة الخوف من التطرف الإسلامي، وتعتبر نفسها حليفاً للولايات المتحدة في هذا المنطقة، وتقتصر طموحات الهند على الهيمنة في شبه القارة الهندية، وليس لها الطموح أو القدرة على تحدي الولايات المتحدة في الشرق الأوسط².

5.5. إيران

أما إيران كقوة إقليمية صاعدة استثمر التوترات الدولية التي أعقبت احتلال العراق في عام 2003م، من خلال الدخول في تحالفات دولية وإقليمية، وإقامة علاقات جيدة مع روسيا والصين، اللذان أصبحا يعارضان السياسة الأمريكية وتدخلها في منطقة الشرق الأوسط. ، فيما يخص تنامي القوة الإيرانية بعد احتلال العراق عام 2003م وتقسيمه بين نفوذ القوى الكبرى والسيطرة الإيرانية، فهو نتيجة لمخطط إدخال إيران إلى نادي القوى الكبرى التي تسعى للهيمنة على هذه المنطقة والاستفادة من ثرواتها وخيراتها، فقد عبر بريجنسكي عن ذلك قائلاً: "إن إيران أمة ذات إرث تاريخي عريق فينبغي أن تلعب دوراً مهماً في المنطقة، وأعتقد أن إيران ستجد شكلاً من أشكال التوافق مع المجتمع الدولي، على الأقل بشكل أسرع وأسهل مما يمكن أن تصل إليه كوريا الشمالية، وذلك لوقوع إيران في قلب ساحة مشروع المحافظين الجدد الذي يجعل منها رقماً صعباً، بشكل متزامن مع إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية للحرب على العراق وأفغانستان، والتي أظهرت الحاجة إلى إيران"³.

¹ بريجنسكي ، زغبينيو رقعة الشطرنج الكبرى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ترجمة: أمل الشرقي، عمان (الأردن) 2007م ، ص ص 196-213.

² عطية، صدام مريرحمد ، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية، مرجع سابق ص 318.

³ قبيسي، هادي ، السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظون الجدد والواقعية، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت (لبنان) 2008م، ص 140.

وهذا ما عزز التحالف الأمريكي-الإيراني الخفي لإظهار إيران بصورة المتحكم في منطقة الخليج وتهديد دول الخليج العربي لإجبارها على شراء السلاح وطلب الحماية الأمريكية. من ناحية ثانية يبدو جلياً أن لإيران مصالح حيوية مهمة في العراق وهي جادة ومصممة على السعي للدفاع عنها وتمثل هذه المصالح في: السعي لإضعاف العراق لدرجة أنه يبقى خاضعاً لها، إثارة الخلافات بين أبناء القوميات والطوائف العراقية وذلك لبقاء الحاجة إلى وسيط خارجي تكون إيران أحد أقطابه والمملكة العربية السعودية القطب الآخر على غرار الوضع في لبنان وسوريا وباقي دول المنطقة التي تكون بحاجة دائمة للدول ذات القوة الإقليمية والدولية إضافة إلى أقطاب أخرى كتركيا اللاعب الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، عدم السماح بتجزئة العراق لضمان عدم قيام دولة كردية قوية في شمال العراق، علماً أن إيران كانت تدعم القوى والأحزاب الكردية العراقية فيما سبق أما الآن فهي من أشد المؤيدين لعدم السماح لهم بدولة كون ذلك سيدفع بأكرادها للمطالبة على الأقل بحكم ذاتي وهذا تعبير واضح عن الازدواجية الإيرانية في انتقاء المواقف الملائمة لمصالحها والاستفادة القصوى من المشاكل والخلافات الإقليمية وجعلها أوراقاً تلعب بها على المستوى الدولي، دعم العديد من القوى المسلحة داخل العراق، وذلك لضمان عدم الاستقرار داخل العراق ولضرب المصالح الأمريكية من جهة، وفرض الهيمنة الإيرانية على العراق مستقبلاً من جهة أخرى، حرص إيران كل الحرص على انتهاز سياسة بالغة الدقة بالتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التشجيع على مقاومة الوجود الأمريكي في العراق بالقدر الذي يكفي فقط على إبقاء التهديد قائماً، لا سيما وأن النظام الديمقراطي الجديد في العراق الذي هو تحت سيطرة القوى الصديقة لإيران، وهذا يعني أن الدور أمريكي لا زال مهيمناً على العراق، والآخر إيراني متسلل شرعن لنفسه الكثير من صيغ التدخل المباشر وغير المباشر في العراق، وذلك عبر دعم العديد من الأحزاب والحركات والتنظيمات ليس في العراق فحسب، بل في سوريا وفلسطين ولبنان ومصر ودول الخليج العربي ولقد نجحت إيران فعلاً في العديد من هذه الدول في الهيمنة على القرار السياسي والأمني فيها¹.

6.5. تركيا

ازداد اهتمام دولة تركيا كقوة إقليمية صاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها، بعد وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى السلطة فيها في نوفمبر 2002م، وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وخاصة فيما يلي دائرة الشرق الأوسط، وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة والسادسة عشرة على المستوى العالمي من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة،

¹ اليعقوبي، خالد محسن جابر، السياسة الأمريكية تجاه العراق وانعكاساتها الإقليمية والدولية، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت (لبنان) 2014، ص 378.

سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي-الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا¹.

ويمكن القول إن دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط يقوم على ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة، تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، رفض سياسات الحصار والعزل، تشجيع سياسات الانخراط الإيجابي والاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة، مع ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي، أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور، تأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية. وجسدت هذه الرؤية جنبًا إلى جنب مع الأدوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقة محاولة حكومة العدالة الالتزام بنهج توفيق توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية الأمنية والاقتصادية والسياسية من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيًا بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى².

7.5. المملكة العربية السعودية

تسعى المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول أن تكون إحدى القوى الصاعدة في عالم بدت ملامح تعدد أقطابه ماثلة للعيان. وتبعًا لذلك توسعت مساحات النفوذ السعودي في خارطة العالم اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا. واعتمد توسع هذا النفوذ بشكل رئيسي على سياسة القوة الناعمة حيث زاد تقارب المصالح بين المملكة وبلدان العالم وذلك من خلال الدبلوماسية الاقتصادية والشعبية، بالإضافة إلى تعزيز دور المملكة كداعم للسلام والتنمية وإغاثة الشعوب خاصة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي مهد أرضية جديدة لوجود المملكة بين القوى الإقليمية والعالمية المؤثرة. وقد بدأت المملكة تستغني عن بعض حاجاتها خاصة من الأسواق الدولية لتنتجها محليًا، علاوة على تقليص اعتمادها على حلفائها في الأمن والدفاع، ويأتي هذا في ظل سعيها الحثيث لتنفيذ رؤية طموحة بالانتقال إلى مرحلة القوة الفاعلة، وذلك بداية من رفع نسبة الاكتفاء الذاتي الشامل وغزو الأسواق العالمية بمنتجات سعودية غير نفطية ومبتكرة، في مجالات مختلفة كالإنتاج الصناعي والزراعي والدفاعي وتحقيق نهضة علمية وتكنولوجية واقتصادية متكاملة، أصبحت المملكة بموجبها تمتلك

¹ أكبينار، بولنت أراس وبينار، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2010م، ص 22.

² أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، الدوحة (قطر) 2010م، ص 446 605.

وسائل القوة التي باتت بفضلها تؤسس لعلاقات ندية مع مختلف دول العالم على أساس مصالحها أولاً.

إن النهضة السعودية باتت تحركها الآن إرادة سياسية شابة وطموحة (الأمير محمد بن سلمان) تسعى لتغيير تموضع المملكة العالمي إلى مصاف أهم مراكز القوة والنفوذ إقليمياً ودولياً. ولذلك أتى اهتمام المملكة بتنوع وتعدد تحالفاتها مع الحفاظ على سياسة مسافة واحدة من الشركاء وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وربط العلاقات بازدهار الشعوب. وقد زاد عدد أصدقاء وحلفاء وشركاء المملكة خلال الخمس سنوات الأخيرة والتي ميزت عهد انفتاح المملكة اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وعلامياً مع الترويج لها كوجهة سياحية وثقافية عالمية صاعدة. وقد باتت المملكة تملّي شروطها وتفرض أولوية مصالحها في مسار تحالفاتها الدولية والإقليمية. وعلى الأرجح أن يكون لها دور فاعل في النظام العالمي الجديد الذي بصدد التبلور رغم ممانعة الولايات المتحدة الأمريكية حدوث ذلك، لكن ههنا، يبدو أن الأخيرة فقدت جزء من قدرة التأثير على خيارات وسياسات حلفائها الذين اكتسبوا بعض الجرأة في إعلان بداية الطريق نحو الاستقلالية عن الهيمنة الأمريكية، وعلى رأس هؤلاء المملكة العربية السعودية التي بفضل سياساتها وخططها التنموية سيكتمل تحولها بلا ريب إلى قوة إقليمية وعالمية صاعدة¹.

8.5. الإمارات العربية المتحدة

ظلت الإمارات العربية المتحدة ولفترات طويلة تؤدي دوراً ذو مستوى منخفض في منطقة الشرق الأوسط، وعادة ما كانت تلعب دور الشريك الأصغر للقوى الإقليمية والدولية، ونتيجة لذلك لم يكن يعار لها تلك الأهمية من قبل الغرب مقارنة بالسعودية وقطر ومصر في الكثير من القضايا العربية، ومع ذلك لم يكن القادة الإماراتيين يهتمون لذلك الأمر كثيراً. وقد استمر الأمر على هذا المنوال، غير أن الانعطافة الرئيسية للدور الإماراتي في الشرق الأوسط جاءت بعد أحداث "الربيع العربي" ولاسيما بعد سقوط نظام الرئيس حسني مبارك في وإمتداد موجة الاحتجاجات العربية إلى ليبيا وسوريا واليمن والبحرين وعمان. وهو الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في الدور الإماراتي في الشرق الأوسط، فقد وجدت الإمارات في مسعى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باستيعاب الإخوان المسلمين في المنطقة ولاسيما في مصر وتونس، خطراً كبيراً على أمنها ووجودها، وتحدياً لمكانتها في النظام الإقليمي العربي لمصلحة تصاعد مكانة قطر وإيران وتركيا.

ورأت الإمارات أن التحركات الإقليمية والدولية المقلقة التي صاحبت صعود حركات الإسلام السياسي السني في المنطقة العربية من الممكن أن تنعكس سلباً على النظام السياسي والاقتصادي فيها على المدى البعيد، الأمر الذي يقلق استقرارها ويقوض اقتصادها. وبسبب من كل ذلك، أخذت الإمارات تنتهج سياسات الحفاظ على الوضع الراهن من أجل اعتراض أي تبدل يخل بعلاقات القوة في الشرق

¹ تقرير: النفوذ السعودي في العالم الأكبر منذ تأسيس المملكة (تعزز مسار رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية وزيادة الحضور التجاري والدبلوماسي في العالم)، مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والإستراتيجية. الموقع الإلكتروني لمركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والإستراتيجية، الكويت، مايو 2023م: تاريخ التصفح: 2 مايو 2024م، الساعة: 3:53م. www.menaccenter.com

الأوسط من النوع الذي ينزل مكانة السعودية والإمارات في الخليج والمنطقة، لتحل محلها قطر وإيران وتركيا، الدول الداعمة لحركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، ولاسيما في مصر¹. وبالنسبة للإمارات تعد مصر في غاية الأهمية؛ لكونها تمثل أحد الأطراف الفاعلة في التحالف الإقليمي المضاد للنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.

ومن أجل الحفاظ على التوزيع القائم للقوة في الشرق الأوسط اصطفت الإمارات مع المملكة العربية السعودية بوصفهما القوتين الأكبر في مجلس التعاون الخليجي تحت جامع العداء المشترك للإخوان المسلمين، فبعد أن كادت قطر تكسب الرهان على مصر لسحب بساط القيادة الخليجية والعربية من السعودية والإمارات عبر التحالف مع مصر وتأسيس محور قطري مصري في السياسات العربية العربية، دعمت السعودية والإمارات بسخاء القيادة العسكرية المصرية للإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي، وعملت على التقارب مع مصر ودعمها اقتصاديًا وعسكريًا، وذلك لتضييق الخناق على المساعي القطرية وعزلها في المنطقة العربية، وتفويت الفرصة على المساعي الإيرانية في مصر. وهو الأمر الذي جعل الإمارات تراهن على مسألة التحالفات والتوازنات الإقليمية القائمة في الخليج والشرق العربي². بعد نجاحها في بسط النفوذ على مصر، وتضييق الخناق على قطر وعزلها بالتنسيق مع السعودية، ووسط الضعف الذي لحق بالقوى العربية التقليدية وانشغالها بالاضطرابات الداخلية، بدأت الإمارات تبحث عن مكانتها في الشرق الأوسط وسط فراغ القيادة في المنطقة العربية، من أجل تحقيق هدفين أساسيين هما: الحصول على المكانة في حد ذاتها، ودعم السياسات التي تركز مرحلة الوضع القائم التي كانت سائدة قبل أحداث "الربيع العربي" بالشكل الذي يعزز من حالة فراغ القوة في الشرق الأوسط. ففي ظل غياب الدور المصري والسوري والليبي على الساحة العربية، ناهيك عن التراجع الكبير للدور العراقي، وفي ظل تنامي قناعة إثبات الذات بين دول مجلس التعاون الخليجي والتزام كل واحدة منها (أي دول مجلس التعاون) بديناميتها الخاصة في التعامل مع القضايا الإقليمية في المنطقة، ومن أجل أن تعطي لنفسها وزنًا مضافًا بين دول مجلس التعاون الخليجي، أخذت الإمارات تسعى إلى اجتراح دور خارجي في الشرق الأوسط من خلال قيادة المواجهة ضد حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، وتوفير الدعم للجهات المختلفة في المنطقة العربية لغاية كسب النفوذ والتأثير الإقليمي وإجهاد نتائج انتفاضات "الربيع العربي"³. خلاصة القول إن المساعي الإماراتية الحثيثة لكسب النفوذ في الشرق الأوسط تدل على تغير كبير في الرؤية السياسية السابقة التي كانت تحكم البلاد، باتجاه البحث عن المكانة وسط الدول العربية الغارقة في الفوضى والاضطرابات والمشكلات الداخلية فباستخدامها الموارد

¹ البديري، كرار أنور، الدور الإماراتي في صراعات الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية/جامعة بغداد(العراق) ، أكتوبر

2017م، ص ص 1 2.

² المرجع السابق، ص ص 2 3.

³ المرجع السابق، ص3.

المالية الهائلة، وتوظيفها للدعم والقوة العسكرية تسعى الإمارات لصياغة الأحداث في مناطق الصراعات بالشكل الذي يعزز مكانتها ويكسبها النفوذ والتأثير في الشرق الأوسط بالطريقة التي تريد¹.

9.5..قطر

يعود صعود قطر إلى مواقع الأهمية الدولية إلى امتلاكها ثلث أكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي المسال، وإلى استخدامها سياسات صُمِّمت لتفعيل هذا الاحتياطي. هذه السياسات طوّرت ونُقِّدت إبان عهد الأمير السابق حمد بن خليفة ووزير خارجيته ورئيس الوزراء النابض بالحيوية الشيخ حمد بن جاسم. فقد برز هذان الرجلان كمهندسي إستراتيجية التدويل الجريئة التي وضعت قطر على الخريطة بوصفها لاعباً إقليمياً ديناميكياً في منطقة الشرق الأوسط. كما عكست الخطوات التي اتخذتها مروحةً من التوجّهات العميقة التي تكمن في أساس السياسات الأمنية والخارجية القطرية، أبرزها التحديات المتعلقة بضمان الاستقرار في منطقة ملتهبة، ومواجهة نقاط الضعف الكامنة في دولة صغيرة محاطة بجيران أكبر وأكثر قوة. يرتبط استقرار قطر السياسي وثروتها الاقتصادية بالإخوان المسلمين، وقد منحها سمعتها الدولية كوسيط ثقة لتأدية دور تدخلي خلال الربيع العربي. ولقد أيدت القيادة القطرية قوى سياسية إسلامية صاعدة في البلدان التي تمرّ في مراحل انتقالية وقادت الردود الإقليمية تجاه الاضطرابات في ليبيا وسورية، تحت شعار البحث عن حلول عربية للمشاكل العربية. وكان هناك عدم تطابق بين نوايا القيادة القطرية وبين قدرات قطر الدبلوماسية والبيروقراطية: افتقرت قطر إلى الموارد الإدارية والميدانية لاستخدام نفوذها من أجل تحقيق نتائج ملموسة. خاصة بعد أن واجه الأمير الجديد، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ضغوطاً متنامية من جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لمعاكسة دعم أسلافه للإخوان المسلمين وفروعها المحلية في الدول التي تمرّ بمراحل انتقالية.

وهذه الضغوط دفعت بقطر للعودة إلى الأصول والعمل على تفعيل ميزتها النسبية في الوساطة من خلال قدرتها على التوسّط في المفاوضات غير المباشرة واتصالات القنوات الخلفية بين الأعداء اللدودين، وعلى تحقيق التوازن في العلاقات بين مجموعة من الخصوم الذين تجمعهم عداوة متبادلة. أي عودة قطر إلى سياسة الدبلوماسية الهادئة في الغرف المغلقة التي ستعزز رصيدها باعتبارها محاوراً فعالة بين الأطراف المتنازعة التي يصعب عليها المشاركة في حوار مباشر. ويمكن أن تؤدّي قطر دوراً بارزاً كقناة خلفية للتوسّط بين مجموعات قد يعجز المسؤولون الأمريكيون عن الوصول إليها مباشرة. وهذا قد يوفر فرصاً جديدة للتعاون الأمريكي مع قطر، فيما تدخل عمليات الانتقال السياسي عبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرحلة جديدة ملتهبة وعصية على التنبؤ. ولاستعادة سمعتها كوسيط وللتغلّب على قدرتها المؤسسية المحدودة، قد تحتاج قطر إلى اتخاذ خطوة إلى الوراء والسماح للآخرين بقيادة الدفة وهذا أمر قد لا ترغب القيادة القطرية في القيام به².

¹. المرجع السابق، ص 6.

². أولريكسن، كريستيان كوتس، قطر والربيع العربي الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، الموقع الإلكتروني لمركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الأوسط، سبتمبر 2014م، الأوسط، تاريخ التصفح: 2 مايو 2024م، الساعة: 3:54م.

6. خاتمة:

- إن معظم الدول في عالم اليوم تسعى بشكل كبير لتحقيق مكانتها في النظام الدولي كفاعل رئيس من خلال تطوير نفسها وتحديث قدراتها عبر إعداد إستراتيجيات سياسية واقتصادية وأمنية لتضمن بقاءها واستقلالها بين القوى العالمية. ومن هذا المنطلق يمكن أن نستنتج من هذه الدراسة ما يلي:
- إن تنافس القوى الصاعدة العالمية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط يعتمد أساسًا على أهمية الموقع الإستراتيجي للمنطقة وما تملكه من ثروات نفطية هائلة.
- خروج مصر إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م، وزج العراق بحرب طويلة مع إيران ومن ثم احتلاله في عام 2003م، يعني بأن القوة الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وريبتها إسرائيل لا تسمحان بظهور أي قوة دولية أو إقليمية منافسة لهما في المنطقة.
- بعض دول المنطقة تخشى التطرف الإسلامي كالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة وبالتالي تحرص على امتلاك نفوذ يمكنها من التصدي لهذا التطرف.
- بعض الدول تعتمد اعتمادًا كبيرًا على تدفق الطاقة من المنطقة كالصين، والهند، لكنها في ذات الوقت لا تملك الموارد أو لا ترغب في إنفاق مواردها للاضطلاع بأدوار أمنية وسياسية كالتى تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة، بل إنها أجمالاً تستفيد من دور الأخيرة في مجالي الأمن بالاضافة الى حصدها للفوائد التى أمكنها ذلك.

7. المصادر والمراجع:

- كتب

1. البديري، كرار أنور، الدور الإماراتي في صراعات الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية/جامعة بغداد(العراق)، أكتوبر 2017م.
2. اكبينار، بولنت أراس وبينار، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2010م.
3. أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، الدوحة (قطر) 2010م.

4. بريجنسكي ، زبغنيو رقعة الشطرنج الكبرى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ترجمة: أمل الشرقي، عمان (الأردن) 2007م.
5. اليعقوبي، خالد محسن جابر، السياسة الأمريكية تجاه العراق وانعكاساتها الإقليمية والدولية، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت (لبنان)، 2013م.
6. خليل، مروة، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية/جامعة الإسكندرية (مصر)، 2020م.
7. زيدان، ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم. ناشرون، بيروت (لبنان)، 2013م.
8. قبيسي، هادي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظون الجدد والواقعية، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت (لبنان) 2008م.
9. كسنجر، هنري، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية جديدة للقرن الحادي والعشرين، دار الكتاب العربي، بيروت (لبنان)، 2003م.

- مجلات دورية

10. لطفي، وفاء، القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، يناير 2023م.
11. عطية، صدام مبرحمحمد، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية (نموذج ثورات الربيع العربي)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك (العراق)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، (ب، ت).

- رسائل الجامعية

12. الدلابيح، على فايز يوسف، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م- 2011م (دراسة تكميلية للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية/كلية الآداب والعلوم/جامعة الشرق الأوسط، مايو 2011م.
13. شلبي، سعد شاكر، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (دراسة تكميلية لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008م.

- مواقع الإلكترونية

14. أولريكسن، كريستيان كوتس، قطر والربيع العربي الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، الموقع الإلكتروني لمركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الأوسط ، سبتمبر 2014م. ، الأوسط ، تاريخ التصفح: 2 مايو 2024م، الساعة: 3:54م. / www.carnegie-mec.org
15. تقرير: النفوذ السعودي في العالم الأكبر منذ تأسيس المملكة (تعزز مسار رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية وزيادة الحضور التجاري والدبلوماسي في العالم)، مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والإستراتيجية. الموقع الإلكتروني لمركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والإستراتيجية، الكويت، مايو 2023م: تاريخ التصفح: 2 مايو 2024م، الساعة: 3:53م. /: www.menaccenter.com

Shifts in China's Role in the Post-COVID International Order: From Crisis Management to Global System Shaping

تحولات الدور الصيني في النظام الدولي ما بعد كورونا: من إدارة الأزمة إلى هندسة النظام العالمي



Dr. Houria Gassaa *

International Relations and Cooperation
University of May 8, 1945 – Guelma, Algeria
Email: gassaa.houria@univ-guelma.dz

Abstract

At the dawn of the 21st century, the international system began to experience profound transformations in the global balance of power—most notably, the rise of China's ambitions to reshape the global order. This has been pursued through a strategic blend of hard and soft power mechanisms aimed at strengthening its geopolitical and economic standing. The outbreak of the COVID-19 pandemic further reinforced China's image as a central actor in managing the global health crisis, particularly as it capitalized on the declining influence of several major powers, chiefly the United States.

In this context, the pandemic served as a real test of the effectiveness of global leadership roles, revealing China's capacity to transition from being a purely economic power to a responsible global actor. This transformation was demonstrated through its deployment of health diplomacy—most notably via "mask diplomacy"—as well as the expansion of multilateral cooperation networks, especially under the framework of the Belt and Road Initiative. These shifts underscore China's repositioning at the heart of the international system and raise critical questions regarding the nature of its emerging roles and its potential to lead in a post-pandemic global order.

Based on the analysis, the study arrives at several key conclusions, the most significant being that the COVID-19 pandemic represented a strategic opportunity for China to enhance its international standing and broaden its sphere of influence. This was achieved by effectively employing crisis

diplomacy and successfully managing the pandemic both domestically and internationally—turning the crisis into an opportunity. Furthermore, the observed shifts revealed the fragility of traditional Western leadership in contrast to China's gradual ascent across various domains—health, economy, and diplomacy—pointing toward a possible reconfiguration of the international system along more multipolar lines.

Keywords: Chinese Role; Power Shifts; International System; COVID-19 Pandemic.

ملخص الدراسة

مع بداية القرن الحادي والعشرين شهد النظام الدولي تحولات عميقة على مستوى موازين القوى، على غرار بروز المساعي الصينية لإعادة تشكيل النظام العالمي، عبر المزاوجة بين آليات القوة الصلبة والناعمة، وتوظيفها بغرض تعزيز مكانتها الجيوسياسية والاقتصادية، وقد ساهم تفشي جائحة كوفيد-19 في إظهار الصين كمحور مركزي في إدارة الأزمة الصحية على المستوى الدولي، كنتيجة لاستثمارها في تراجع أدوار بعض القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

وعليه فقد شكّلت الجائحة اختبارًا فعليًا لمدى فعالية الأدوار الدولية، كما أسهمت في كشف مدى قدرة الصين على التحول من مجرد قوة اقتصادية إلى قوة عالمية مسؤولة، من خلال توظيف الدبلوماسية الصحية عبر تفعيل دبلوماسية الأقنعة، وتوسيع شبكات التعاون متعدد الأطراف، لاسيما في إطار مبادرة الحزام والطريق، هذا التحول كشف عن إعادة تموضع الصين في قلب النظام الدولي، وفرض تساؤلات حول طبيعة الأدوار الجديدة التي يمكن أن تضطلع بها، ومدى قدرتها على قيادة نظام عالمي ما بعد الجائحة.

وبناءً على ذلك توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها أن جائحة كوفيد-19 شكلت فرصة استراتيجية للصين لتعزيز مكانتها الدولية وتوسيع نطاق تأثيرها، من خلال توظيف دبلوماسية الأزمات والنجاح في إدارة الأزمة داخليًا وخارجيًا، بل والاستثمار فيها، فضلا عن ذلك أظهرت التحولات الحاصلة مدى هشاشة القيادة الغربية التقليدية، مقابل صعود تدريجي للدور الصيني في مجالات متباينة (الصحية، الاقتصادية والدبلوماسية)، مما يندرج إعادة رسم خارطة النظام الدولي على أسس أكثر تعددية.

الكلمات المفتاحية: الدور الصيني؛ تحولات القوة؛ النظام الدولي؛ جائحة كوفيد-19.

1. Introduction

After four decades of reforms initiated by Deng Xiaoping in 1978, China's rising economic power during the early decades of the 21st century became increasingly consolidated and influential, impacting global supply chains and the international investment sector. However, unlike the "hide your strength" diplomatic strategy employed by Deng, the current assessment by the Chinese Communist Party (CCP) is that it is now more capable of showcasing its power through what is referred to as "Wolf Warrior Diplomacy."

According to Steve Tsang, Director of the SOAS China Institute, China under President Xi Jinping has adopted a more ambitious, confident, and assertive foreign policy approach, focused on achieving two interconnected goals: the realization of moderate prosperity and the construction of a modern, prosperous, strong, democratic, culturally advanced, and harmonious socialist state. These objectives are further complemented by a third, interim goal aimed at building a modern socialist society. Additionally, Xi has championed a global vision for China, encapsulated in the slogan of a "community of shared future for mankind," which has defined the transformation of China's international role.

The global spread of the COVID-19 pandemic has acted as a catalyst for China to intensify and strengthen its international roles, vigorously defending its conduct and strategies. This prompts the question: what does the future hold for China's international role in the post-pandemic world, given the stakes presented by the pandemic?

Based on this issue, the following hypothesis is proposed: China's experiences in dealing with such public health crises will serve as a mechanism for leveraging the crisis to enhance its position in the global power hierarchy.

To address the question at hand and test the validity of this hypothesis, the following structural framework has been adopted:

2. China's Role in the International System Before and After COVID-19

The COVID-19 pandemic has significantly impacted international relations in general, and the roles of major states in particular. This is clearly evident in

the case of China, where its foreign policy saw shifts in roles compared to its pre-pandemic stance. Thus, what are China's roles in the international system before and after the COVID-19 pandemic?

1.2. China's Role in the International System Before COVID-19

The COVID-19 pandemic has led to a reassessment of the current international system, prompting the construction of a new global order featuring new actors capable of revitalizing international interactions. This has created space for China and the BRICS countries to influence the shaping of the rules of the new international system, which is expected to bring balance to international relations. What, then, were China's roles before the pandemic?

The following summarizes the key indicators of the shifting balance of power in favor of China:

A. Economic Power Indicator

Asia has become the fastest-growing region in the world in recent decades, with data suggesting that this growth is poised to continue and intensify in the long term. China's economy has emerged as one of the largest in the world, driven by significant increases in domestic productivity, massive exports, and substantial capital investments. In 2017, China's GDP reached \$12 trillion, growing at a rate of 9.7%, representing 15% of global GDP, ranking second globally after the United States, and contributing approximately 30% to global economic growth. China is strongly positioned to become the leading economic power of the 21st century. Martin Jacques has predicted that China's economy will surpass the United States by 2050. Some scholars have even noted what Graham Allison refers to as the "tectonic shift" in global power dynamics resulting from China's rise. It is undeniable that China's rapid economic growth will make it a formidable political and military competitor in the coming decades¹.

B. Military Power Indicator

China's military maneuvers represent a qualitative strategic shift that could transition the country from a focus on self-sufficiency and economic development to becoming a major international actor with the capability to advance its interests within the shifting global power structure.

It is important to note that China possesses the largest military in the world, with 2.3 million soldiers, and allocates billions annually to modernize its military through dual-use technologies, aligning with its role in the international system. Furthermore, China is a nuclear power and a permanent member of the UN Security Council, with 188 nuclear reactors, thus achieving a formidable military power capable of deterrence. Many scholars believe China is the only country in the world actively working to enhance its nuclear strategic forces to achieve a balance with major powers. As Walid Abdel Hadi pointed out, China's economic growth has positively impacted its defense budget, contributing to a rise in military spending, which poses a strategic challenge to U.S. interests.²

C. Scientific and Technological Power Indicator

China has become the leading competitor to the United States in the technological sector, with nine out of the top twenty leading companies in this field being Chinese. Charles Leadbeater, from the Demos Research Centre in London, stated during an international conference in January 2017 that the United States' dominance in global innovation has become a thing of the past, and that the center of innovation has already begun shifting from the West to the East. A 2011 report by the International Institute for Strategic Studies noted that the U.S. and its Western partners were on the verge of losing their monopoly over critical military technologies to emerging powers, notably China, which is quickly closing the gap in military technology. For example, one of China's air-to-air missile systems is unparalleled in the West.

D. Human Power Indicator

China possesses the largest population in the world, with nearly 1.5 billion people, accounting for about 25% of Asia's total population. The paradox lies in China's ability to turn this population density from a burden into a point of strength by investing in improving the quality of its workforce, thereby making human capital a key component of its modernization and development efforts.³

E. Cultural Power Indicator

China has devised a plan to promote its language and culture worldwide, opening numerous Confucius Institutes to teach Chinese across the globe. Chinese policymakers recognized the importance of the Chinese language in

multiplying its cultural appeal, with nearly 200,000 foreign students studying Chinese. Additionally, China has intensified its participation in international exhibitions and conferences. This cultural initiative reflects what former Chinese President Hu Jintao mentioned in his report to the 17th Communist Party Congress: "We must deepen cultural exchanges between China and the outside world, drawing on the achievements of various countries' civilizations to enhance the international influence of Chinese culture." ⁴

2.2. China's Role in the International System After COVID-19

The economic and political ramifications of the COVID-19 crisis have raised questions about the future of the international system and the potential changes to its structure. The world may be heading toward a multipolar international system, shaped by the United States, Russia, China, and the European Union. In light of this, it can be argued that shifts in China's role are likely to emerge following the pandemic. What might these roles be?

A. Global Leadership Role

The Chinese model in dealing with the global COVID-19 crisis received extensive media coverage, positioning China as a key player boasting a narrative of successfully combating the spread of the virus. This narrative has further reinforced China's ambitions to assert itself as a global leader. China sought to highlight its "successful model" in addressing the most significant threat to humanity at present, drawing international attention to its efforts. Through what has been termed "mask diplomacy," China provided emergency aid to 98 countries worldwide, including NATO member states, taking advantage of the United States' struggle to contain the virus.

China's actions were also framed within a broader geopolitical strategy, particularly following the country's engagement in Italy in March 2020. Italy became the first G7 country to join the Belt and Road Initiative in 2019, which sparked anger and concern among Western nations. As part of this strategy, President Xi Jinping referred to China's efforts as part of the "Health Silk Road."⁵

In an attempt to predict the post-pandemic international order, *Foreign Policy* magazine published an article in March 2020 titled "*What Will the World Look Like After the Coronavirus Pandemic?*" which included predictions from

twelve prominent scholars and thinkers worldwide. Among them, Stephen Walt predicted that the horizontal spread of the pandemic would accelerate the shift of global power and influence from the West to the East. He pointed to the Chinese model of addressing the pandemic as evidence of this shift, contrasting it with the failures of the United States, which was likely to lose its leadership position to China in the post-COVID era due to its internal focus and failure to lead globally.

B. Activation of China's Soft Power

China has effectively leveraged its soft power in both political and military spheres in international relations. The following outlines how China has employed its soft power:

B.1. Utilizing China's Soft Power in Political International Relations

In recent decades, China has increasingly utilized its soft power to influence global political dynamics and reshape international relations. Unlike traditional hard power, which relies on military force or economic coercion, soft power is based on attraction and persuasion, derived from cultural influence, diplomatic engagement, and the promotion of values. China's soft power strategy has become an essential component of its foreign policy, aimed at fostering partnerships, improving its global image, and asserting its position in the international arena.

As China continues to rise as a global power, understanding its use of soft power becomes increasingly crucial in analyzing the shifting paradigms of international relations. This paper explores the mechanisms through which China employs soft power, the challenges it faces, and its impact on the geopolitical landscape.

B.1.1. Adopting a Peaceful Foreign Policy

China's public diplomacy is greatly reinforced by its adherence to the principle of peaceful rise. It consistently emphasizes friendly engagement with all nations, underpinned by the Five Principles of Peaceful Coexistence. China's foreign relations are based on several key principles, including:

- Active participation in multilateral diplomacy.

- Playing a constructive role in international affairs.
- Promoting fairness and justice in the international system.
- Non-interference in the internal affairs of other states.⁶

B.1.2. Improving Bilateral Relations

Post-COVID-19, China has sought to build strong, respectful relationships with countries worldwide, especially with those severely impacted by the pandemic. This has been exemplified by the “mask diplomacy,” where China extended aid to countries such as Italy, which struggled to gain support from European Union members. Italy, unable to secure adequate assistance from its EU counterparts, turned to China for support⁷.

B.1.3. China’s Engagement with International Institutions

China’s participation in international institutions represents one of the most significant means of leveraging its soft power. Since 1994, China has significantly increased its participation in international organizations, joining over 130 international government organizations and regional bodies by 2008. These include the Shanghai Cooperation Organization (SCO), the South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC), the Economic Cooperation Organization (ECO), the Pacific Rim Economic Cooperation, and the China-Africa Cooperation Forum, as well as the BRICS group.⁸

B.2. Utilizing China’s Soft Power in Economic International Relations

China has significantly expanded its use of soft power through economic diplomacy, which has become a key tool for promoting its development and social progress. Chinese economic diplomacy has seen notable advancements, particularly following the COVID-19 pandemic. China has successfully attracted more investments, facilitated technology transfers, accelerated economic development, and enhanced its position on the global stage. Chinese economic soft power manifests in three main forms:

- Official foreign aid (grants and loans).
- Economic investments.
- Participation in major economic blocs, especially BRICS.⁹

As a result, China's global influence has been greatly shaped by its cultural outreach, economic model, and political values.

After 2020, China reaffirmed its foreign policy stance, particularly regarding its relations with the United States and the European Union. The pandemic prompted China to adopt a more active and assertive foreign policy, especially in economic cooperation with countries such as Italy, which found itself politically and economically isolated. China exerted considerable efforts to use the COVID-19 crisis as an opportunity to forge deeper international relationships, enhancing its global vision and impact.

In retrospect, before the pandemic, China had successfully adapted to and benefited from the existing international system. As the pandemic unfolded, China transitioned from being the epicenter of the virus to positioning itself as a global leader in managing the crisis, providing assistance, and helping other countries. This shift has created an opportunity for China to reshape the international system. COVID-19 has paved the way for China to emerge as a dominant force in the post-pandemic global order.¹⁰

3. The Impact of the COVID-19 Pandemic on China's Future Position in the International System

From the previous section, it is evident that China's role has undergone significant transformations across multiple historical contexts. Several factors, including the COVID-19 pandemic, have played a key part in shaping this role. This raises the question of what the future trajectory of China's position will be in the post-pandemic international order.

1.3. China's Investment in the Global Crisis Caused by COVID-19 to Strengthen Its Role in the International System

Since the outbreak of COVID-19, China's economy has experienced growth, with a 6.5% increase in GDP in the final quarter of 2020. Industrial production rose by 2.8%, and the trade surplus increased by 27%. Projections indicated that growth might reach 20% in the first quarter of 2021¹¹.

China also maintained close cooperation with the World Health Organization (WHO) and numerous countries through health diplomacy. China provided emergency aid and sent medical teams to countries across Europe, Africa, Latin America, and even the United States. On a regional level, China strengthened multilateral efforts, showing its commitment to the international

community by holding meetings with ASEAN, the African Union, and initiating efforts to mobilize necessary resources. All of these efforts contributed to China being seen as a responsible global power.

Today, China stands as the world's largest emerging donor, with its rapidly growing aid program enhancing its influence in the Global South and challenging the international aid system traditionally dominated by advanced market economies, particularly the United States. Furthermore, China has become a significant actor in global health movements, such as Universal Health Coverage (UHC), and has worked to establish “global health and vaccine diplomacy” to shape post-pandemic global health strategies. These efforts have also allowed China to influence and reshape existing multilateral institutions or even reframe international institutional mechanisms, all while staying connected to its “Health Silk Road” and its bilateral networks.

China's model diverges sharply from current donor aid programs, particularly those from OECD/DAC countries. China's aid prioritizes the development of infrastructure and the provision of medical supplies to partner countries, delivering projects and goods directly. These policies have boosted China's position as a responsible global leader in addressing the global crisis, a sentiment echoed by international and regional actors who praised China's efforts to fight the pandemic and viewed them as evidence of China's solidarity with the international community. For instance, ASEAN praised China's policies to prevent the spread of the virus, while African leaders lauded China's exceptional efforts during the African summit on COVID-19 solidarity held on June 17, 2020¹².

China's effective public health response and its economic recovery will further solidify its leadership role in global development. By examining China's development policies and vision, it becomes clear that they may offer an attractive alternative to the U.S.-led development model for many developing countries in the post-COVID world. In this regard, a comparison emerges between the universality and resilience of contemporary orthodox development with China's emphasis on bilateral and pragmatic forms of development cooperation, derived from its domestic experiences. As such, Chinese aid and development loans enhance its soft power¹³.

2.3. The Consequences of the COVID-19 Pandemic on China's Role in the International System

In January 2019, Xi Jinping warned senior officials at the Central Party School about the potential challenges of “black swans” and “grey rhinos,” a term referring to unexpected crises and long-ignored risks. At the time, he was primarily thinking about the potential effects of the trade war with the United States and other local challenges. The COVID-19 pandemic, however, represented both a “black swan” (unexpected) and a “grey rhino” (initially ignored) event, as Xi Jinping declared on February 23, 2020, that it was “the largest public health emergency ever faced by the People’s Republic of China, posing a great crisis and test for both the country and its system”¹⁴.

As the pandemic spread, many countries resorted to border lockdowns to contain the virus’s transmission and secure medical supplies, reducing dependence on external aid. This led to several nations adopting strategies aimed at reviving domestic manufacturing while withdrawing foreign investments to local markets. However, the pandemic severely affected numerous economies, delayed recovery efforts, and disrupted global production networks. Many sectors faced supply shortages, which threatened the stability of primary and final supply chains, impacting global value chains (GVCs), trade, and investment. The pandemic thus accelerated anti-globalization sentiments, signaling major changes in the current global economic system¹⁵

The COVID-19 crisis prompted countries to rethink their roles within global value chains (GVCs) and the associated risks. It is expected that the reshaping of GVCs will accelerate post-pandemic, with cost factors being less influential. Additionally, some nations and multinational companies are considering economic decoupling and self-reliant value chains, indicating a shift toward localized and regionalized value chains.

This transformation is likely to have significant effects on China, as the world’s largest industrial economy. In 2019, China’s manufacturing value added reached 26.9 trillion yuan, accounting for 28.1% of global output¹⁶. Despite China’s steady advancement up global value chains, the pandemic disrupted the division of labor within these chains, particularly in industrial sectors.

Moreover, global infrastructure initiatives, such as China’s Belt and Road Initiative (BRI), face significant challenges due to the pandemic. The BRI, which involves China in building infrastructure networks like ports, railways, highways, pipelines, and power stations, is crucial to China’s strategy for global

leadership. Although the initiative also includes other avenues for increasing global connectivity, such as digital, educational, and health cooperation (the “Digital Silk Road” and “Health Silk Road”)¹⁷, infrastructure remains the core of the BRI. The slow pace of building infrastructure connections between China and BRI partner countries means that China will face delays in reaping the benefits of its massive investments in the initiative.

The pandemic exposed a weakness in the BRI, particularly the heavy reliance on China for financing and execution. Most BRI projects are funded by China and implemented by Chinese construction firms that often employ large Chinese workforces. Shifting towards a more diversified approach that relies more on local economies would make it easier to replace raw materials, construction parts, and labor.

4. Conclusion

Based on the study’s sections, it becomes clear that a country's place in the international system is closely linked to the role it plays in international politics. However, shifts in the international environment are a critical factor in the transformations that occur in how countries perform their external roles, a concept that is evident in China’s evolving role.

Initially, China followed an imperialistic approach based on using power to acquire or preserve its interests, influenced by the unipolar world order and Samuel Huntington’s “yellow peril” theory, which replaced the “red peril” of the Soviet Union. Unable to directly confront the United States, China turned to soft power to enhance its international standing.

The global crisis triggered by the COVID-19 pandemic, which was initially seen as a factor that would cause China’s foreign policy to retreat, ultimately enabled China to take on leadership roles and bolster its international standing. This success can be attributed to China’s ability to leverage its previous crisis management experience, manage the pandemic effectively, and invest in global health diplomacy. Additionally, China’s expanded role in the international system is also due to the decline of the U.S. role, which faltered in the face of the crisis and adopted protectionist policies, thereby losing international confidence. Consequently, power dynamics have shifted in China’s favor.

Results

- The international role of a state is dynamic and influenced by global transformations: The study illustrates that a state's position within the international system is not fixed; rather, it is continuously shaped by changes in the global environment. China's evolving international role serves as a prime example of this phenomenon.
- China's shift towards soft power was a strategic response to global constraints: Faced with the inability to directly challenge the unipolar dominance of the United States, China transitioned from a traditional power-based approach to a strategy focused on soft power. This allowed it to seek influence through attraction, diplomacy, and economic partnerships.
- Global crises can act as pivotal moments in the construction of international roles: The COVID-19 pandemic, instead of undermining China's global role, became a significant opportunity for Beijing to reposition itself as a responsible and capable international leader, especially in the realm of public health diplomacy.
- China's effective crisis management bolstered its international credibility: The rapid domestic response to the pandemic and its capacity to provide aid and vaccines to other countries significantly enhanced its soft power projection and fostered increased trust among developing nations.
- The decline of U.S. global leadership created a vacuum that China partially occupied: The U.S. retreat into protectionist policies and its inconsistent responses to global challenges weakened its credibility, enabling China to broaden its influence within international institutions and partnerships.
- China's evolving role signifies a broader transformation in the global power structure: The changes in global perceptions and alliances, along with China's strategic employment of soft power, indicate a gradual rebalancing of power from the West to the East in international relations.

5. References

¹Mohamed Belkhira, "The Impact of the Coronavirus Pandemic on the Future of the International System: Will the Center of Global Decision-Making Shift from West to East?", *Studies and Research: The Arab Journal for Research and Studies in Human and Social Sciences*, Vol. 13, No. 04, July 2021, pp. 297

²Ibid, p. 298

³Ibid, pp. 298–299.

⁴Rima Kayaa, "Chinese Soft Power in Africa: Tools and Means", *Human Resource Development Journal*, Vol. 16, No. 02, June 2021, pp. 26–28.

⁵Op. cit., pp. 294–295

⁶Sara Muwafiq Jafar, "The Geostrategic Role of China in International Economic Arrangements in the 21st Century (The Belt and Road Initiative as a Model)", PhD Thesis, University of Al-Nahrain, Faculty of Political Science, 2020, p. 54.

⁷Ibid, p.56

⁸Ibid, p.57

⁹Ibid, P.60

¹⁰Sarah Abdel Salam Al-Sharbin, the COVID-19 Pandemic and China's Construction of the International Order, The Arab Democratic Center, accessed on November 10, 2021, available at the link: <https://democraticac.de/?p=78410>."

¹¹Alessia Amighini, *China After Covid-19 Economic Revival and Challenges to the World*, Ledizioni LediPublishing, Italy, 2021, p.88

¹²Maria Papageorgiou & Daniella da Silva Nogueira de Melo, "China as a Responsible Power Amid the COVID-19 Crisis: Perceptions of Partners and Adversaries on twitter", *Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences*, Vol.15, 2022, pp.159–188, p.165

¹³Seth Schindler, Nicholas Jepson & Wenxing Cui, "Covid-19, China and the future of global development", *Research in Globalization*, Vol.02, December 2020, p. 01

¹⁴Nadège Rolland, "China's Pandemic Power Play", *Journal of Democracy*, Johns Hopkins University Press, Vol.31, No.03, July 2020, pp. 25-38, p.26

¹⁵Yuegang Song & all, "The Impact of the COVID-19 Pandemic on China's Manufacturing Sector: A Global Value Chain Perspective", *Public Health*, Vol.09, May 2021, p.01

¹⁶Ibid, p.02

¹⁷Frank Mouritz, "Implications of the COVID-19 Pandemic on China's Belt and Road Initiative", *The Quarterly Journal*, Vol.19, No.02, 2020, 115-124, p.116

بنغلادش : من الانتقال إلى ترسيخ الديمقراطية



سمير هلال^{*1}

¹ صحفي وباحث في العلوم السياسية من جامعة محمد الخامس الرباط المغرب

samirhilal@gmail.com

ملخص:

تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية : هل أفرز الانتقال الديمقراطي في بنغلادش شروط ترسيخ الديمقراطية ؟ أم ان هذه التجربة تفتقد إلى مقومات العبور إلى مرحلة ما بعد الانتقال، وأن البلاد قد تشهد ردة ديمقراطية على غرار التجريبتين الماضيتين؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، ننتقل، في هذه الورقة، من الفرضية التالية : إن الانتقال الديمقراطي في بنغلادش لم يفرز توازنات جديدة بين الفاعلين السياسيين. وهو مؤشر على أن النخب القديمة قد تتحكم في عملية إصلاح الدستور وتنظيم الانتخابات، الشرطان الأساسيان للانتقال إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية.

وتخلص هذه الورقة إلى أن ترسيخ الديمقراطية في بنغلادش سيواجه تحديات كبيرة، يصعب معها التنبؤ بما سيتأول إليه الأوضاع. وتتمثل هذه التحديات في صعوبة كبح جماح الحرس القديم الذي لازال يناور من أجل العودة إلى السلطة. من جهة أخرى، يشكل غياب الثقافة الديمقراطية في صفوف الفاعلين السياسيين عائقا أساسيا قد يحكم على التجربة الثالثة للتحويل الديمقراطي في بنغلادش بالفشل.

الكلمات المفتاحية: بنغلادش؛ الديمقراطية؛ الدستور؛ موازين القوى

Abstract:

This paper seeks to answer the following question: Has the democratic transition in Bangladesh created the conditions for consolidating democracy ? Or does this experience lack the elements to move to the post-transition stage, and that the country may witness a democratic regression similar to the two previous experiences?

To answer this question, we start, in this paper, from the following

hypothesis: The democratic transition in Bangladesh did not create new balances between political actors. This is an indication that the old elites may control the process of reforming the constitution and organizing elections, the two basic conditions for moving to the stage of consolidating democracy.

This paper concludes that consolidating democracy in Bangladesh will face major challenges, making it difficult to predict how the situation will develop. These challenges include the difficulty of reining in the old guard, which is still maneuvering to return to power. On the other hand, the absence of a democratic culture among political actors is a major obstacle that may doom the third experience of democratic transition in Bangladesh to failure.

1. مقدمة

إن الخروج من نظام سلطوي لا يعني بالضرورة قيام نظام ديمقراطي، فذلك له شروط ومتطلبات لابد من توفيرها وإنضاجها. ففي بنغلاديش، كسبت حركة الطلاب معركة الانتقال الديمقراطي لتخوض معركة أخرى من أجل ترسيخ الديمقراطية كثقافة وكممارسة تقي البلاد من حالة عدم الاستقرار السياسي التي تتخبط فيها منذ الاستقلال.

ويشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية في أوسع معانيه إلى عملية تعزيز النظام الديمقراطي على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار هذا النظام أو الانقلاب عليه.¹ وإذا كانت بنغلاديش قد شهدت عملياً، على امتداد تاريخها السياسي، عمليتي انتقال نحو الديمقراطية في بداية السبعينات، والتسعينات من القرن الماضي بعد إزاحة الجيش من السلطة، فإنها لم تنجح قط في ترسيخ الديمقراطية وهو ما قاد جميع التجارب الديمقراطية نحو الفشل.

فهل تنجح ثورة الطلاب، هذه المرة، في إلحاق بنغلادش بركب البلدان الديمقراطية ؟ وهل تتوفر التجربة الديمقراطية الجديدة ببنغلادش على الشروط الكافية لتحسينها من موجات ارتدادية تعيدها إلى مرحلة ما قبل الانتقال ؟

¹ Guillermo O'Donnell, "Delegative Democracy," Journal of Democracy, Vol.5, No.1(January 1994), p.56

إن ترسيخ الديمقراطية في بنغلادش يمر عبر تنظيم انتخابات نزيهة يقبل بنتائجها جميع الفرقاء السياسيين. لكن هذه العملية الانتخابية تحتاج، أولاً وقبل كل شيء، إلى إصلاح دستوري يساعد على تجاوز العقبات التي حالت دون تطور النظام السياسي في البلاد.¹

2. الدستور الانتقالي ، رهان موازين القوى

يعتبر الدستور الانتقالي شرط أساسي لضمان استقرار سياسي وإضفاء الشرعية على عملية الانتقال الديمقراطي برمتها. ويتطلب استكمال هذا الانتقال وضع معايير تأسيسية جديدة وحشد الاعتراف بها من قبل أغلب الفاعلين. وخلال هذه المرحلة، تكون الإجراءات التأسيسية حاسمة، فهي التي تضفي المشروعية على الوثيقة الجديدة.²

ويوجد اليوم في بنغلادش، ثلاثة مدارس فكرية تهيمن على الخطاب المتعلق بإصلاح الدستور. فهناك الدستور الثوري الذي يتضمن صياغة دستور جديد من قبل قادة الحركة التي قامت بالثورة، وإصلاح الدستور القائم عن طريق إجراءات قانونية قبل عرضه على الاستفتاء، والإصلاح المستند إلى نظرية التسوية السياسية من خلال مفاوضات معقدة بين مختلف أصحاب السلطة، مما يضمن إصلاحات شاملة وعملية.³

ويبدو أن الحكومة المؤقتة قد اختارت الطريق الثاني والثالث. فإطلاق إسم " لجنة تعديل الدستور " على اللجنة المكلفة بوضع تصور حول الدستور المقبل دليل على أن الحكومة تنوي الحفاظ على الدستور الحالي مع إدخال التغييرات الكفيلة بتجاوز أعطاب النظام السابق. هذا الخيار فرضته القوى التي تهيمن على المشهد السياسي في بنغلادش ما بعد الثورة. فعلى الرغم من أن الانتقال الديمقراطي جاء نتيجة حركة احتجاجية، أي من الأسفل، وهو ما يؤدي عادة إلى حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين السلطة الحاكمة والمعارضة لصالح هذه الأخيرة.⁴ إلا أنه في حالة بنغلادش لم تفرز عملية الانتقال توازنات جديدة.

¹ جبار علاي، ستار: " التحول الديمقراطي في بنغلادش " مجلة العلوم السياسية / بغداد / 2007 صفحة 9

² Calvet, Claire Parjouet : « La Constitution de transition, un instrument de construction de la démocratie » Revue française de droit constitutionnel, 2021, N°127, pp.123 - 145

³ Ahmad Taiyeb, Faiz : « Charting a new course » The Daily star / www.thedailystar.net Aug 26, 2024

⁴ عبد الفتاح ماضي، " مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، " في: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص ص. 47-57

فباستثناء صعود "الحراك الطلابي ضد التمييز"، الفاعل الجديد الذي قاد الانتقال الديمقراطي، والتراجع المنتظر لرابطة عوامي، حزب الشيخة حسينة، لازال المشهد السياسي يخضع لموازين القوى ذاتها. فالمؤسسة العسكرية تضطلع بأدوار سياسية مهمة في بنغلادش ما بعد الثورة. أما المعارضة، فقد استعادت حيويتها بعد سنوات من القمع والحظر مارستهما الحكومة السابقة. ومن أهم أحزاب المعارضة الحزب الوطني البنغلاديشي، وكذا بعض الأحزاب ذات التوجه الإسلامي.

وقد أخذ الجيش بزمام الأمور بعد الثورة، ساعدته في ذلك، المشروعية التاريخية التي يتمتع بها كبطل لحرب الاستقلال وكمؤتمن على استقرار الدولة، وكذا بفضل عدم تورطه خلال حكم الشيخة حسينة، خاصة في عمليات القمع ضد المتظاهرين.¹ كما أنه أشرف على عملية الانتقال والمفاوضات مع الفرقاء السياسيين حول المسار الذي يجب اتباعه.²

موقف الجيش من أعمال العنف ضد المتظاهرين، وتفاعله مع الثوار، قد يكونا مؤشرين على بداية مرحلة جديدة في علاقته بالسياسة. فقد استجاب العسكريون لعدد من مطالب المحتجين خلال مشاوراتهم من أجل تشكيل الحكومة المؤقتة كتعيين محمد يونس رئيساً للوزراء، وضم اثنين من الطلاب الذين قادوا الحراك ضد رئيسة الوزراء المخلوعة، وفتح تحقيق في عنف الشرطة ضد المحتجين، ووضع حد للهجمات على بعض الأقليات الدينية.³

فرغم أنه يرى نفسه حارساً للسياسة في بنغلادش، إلا أن شهيته للبقاء في السلطة لفترة طويلة قد تكون محدودة. فالخبرة التي راكمها في إدارة البلاد خلال توليه السلطة ما بين 1975 و1990، ودعمه لعدد من الحكومات، جعلته يقتنع بأن وجوده في السلطة قد تكون تكلفته باهضة وستؤثر على مكانته. فخلال مرحلة ما بعد الثورة من المرجح أن تكون وظيفة الجيش الرئيسية هي ضمان استقرار البلاد.⁴

هذا الدور الجديد للجيش، واقتصره على الجلوس في "المقعد الخلفي" ومراقبة الوضع، من شأنه أن يشكل سندا قويا للحكومة المؤقتة في مشاوراتها مع الفاعلين السياسيين حول طبيعة الإجراءات التأسيسية للدستور المعدل، وكذا الإصلاحات التي يجب مباشرتها.

¹ Brewster, David : « Bangladesh's new military-led government has a tough job ahead » The interpreter. Published 6 Aug 2024

² Islam, Arafatul : Bangladesh: Who are the key players after Hasina's ouster? www.dw.com / 8 / 7 / 2024

³ Brewster, David : Opcit

⁴ Brewster, David : Opcit

3. إصلاح الدستور، القطع مع مظاهر الاستبداد

إن خيار إصلاح الدستور الحالي في بنغلادش يطرح صعوبات دستورية قد تحد من طموحات الحكومة المؤقتة في إجراء إصلاحات سياسية كبرى. فالحكومات المؤقتة لم يعد لها وجود في الدستور منذ تعديل 2011. كما أن هناك قرارا حاسما يواجه حكومة محمد يونس يتعلق بتحديد موعد إجراء الانتخابات، حيث أن مهلة ثلاثة أشهر التي ينص عليها الدستور الحالي لم تكن، بالتأكيد، كافية في حل أي من القضايا الأساسية التي أدت إلى الاحتجاجات ضد نظام الشيخة حسينة.¹

ويبدو أن محمد يونس غير مكترث بهذا الإكراه الدستوري. فقد رفض في خرجات إعلامية تحديد سقف زمني للانتخابات بعد توليه قيادة الحكومة المؤقتة معتبرا " من الخطأ إجراء الانتخابات قبل الإصلاحات ". فهذه الإصلاحات تبدو مستعجلة ولا يمكن تأجيلها إلى حيث تشكيل حكومة منتخبة ديمقراطيا، التي قد تسعى إلى إصلاح يخدم مصلحتها أولا وهو ما قد يؤدي إلى تراجع ديمقراطي وربما عودة الحرس القديم إلى السلطة.² فإذا أجرت الحكومة المؤقتة انتخابات عامة دون تعديل الدستور، فإن البرلمان المنتخب سيرث عيوب النظام السابق. وبالتالي، من المرجح أن يكون الحزب الحاكم في هذا البرلمان الجديد متردداً في متابعة الإصلاحات الضرورية، حيث يوفر النظام الحالي بنية سلطة ستكون في صالح أي حزب يصل إلى الحكم.³

فمحمد يونس يرى أن الإصلاحات الدستورية والسياسية عموما تشكل الحصن الحصين ضد أي محاولة للعودة إلى النظام القديم. ويقول، في هذا الصدد، إنه ورث نظاماً "منهاراً تماماً" للإدارة العامة يحتاج إلى إصلاح شامل لمنع العودة إلى الاستبداد في المستقبل.

ومن أهم رهانات الإصلاح الدستوري المرتقب في بنغلادش إعادة هيكلة مؤسسة الرئاسة، وتخليصها من هيمنة الأحزاب السياسية. فبموجب الدستور الحالي، يتم تعيين رئيس الدولة من قبل رئيس الوزراء، كما أن الدستور يجبر رئيس الدولة على التصرف بناء على "نصيحة" رئيس الوزراء، وهو ما يقوض بشكل كبير التوازنات بين السلطات. من جهة أخرى، لا بد وأن يُمنح رئيس الدولة سلطة تعيين

¹ Johora, Fatima Tuj : « The dream is to reform Bangladesh’: can a new leader steer the country towards democracy ? » AP Published: August 13, 2024

² Sabrina Karim and Muhib Rahman : « How Bangladesh Can Be come a True Democracy » / Time magazine / August 25, 2024 /

³ Morshed, Tarik : « Why Bangladesh needs a new constitution ? » The buisness standart / 28 septembre 2024

رؤساء الهيئات الحكومية الرئيسية بتوصيات من خبراء غير حزبيين. ومن شأن ذلك، أن يحد من نفوذ السلطة التنفيذية ويضمن عمل هذه المؤسسات بعيداً عن الضغوط السياسية.¹

كما أن حماية كافة مؤسسات الدولة الرئيسية، بما في ذلك لجنة الانتخابات، ولجنة مكافحة الفساد، ولجنة الخدمة العامة، ولجنة حقوق الإنسان، من نفوذ الحزب الحاكم أمر بالغ الأهمية. أما التعيينات فيجب أن تتم على أعلى المستويات في مؤسسات الدولة، بتوصيات من لجنة مستقلة تمثل الأحزاب السياسية والقضاء والمجتمع المدني، ولا بد وأن تتطلب هذه التعيينات موافقة البرلمان، بما في ذلك حد معين من دعم المعارضة، حتى لا يسيطر عليها حزب واحد.²

4. المشهد الانتخابي، سيناريوهات محتملة

تنفست الأحزاب السياسية في بنغلادش الصعداء بعد مغادرة الشيخة حسينة البلاد. فقد عانت جل الأحزاب، خلال فترة ولايتها، من حملات القمع والتضييق، وكذا من هيمنة حزبها رابطة عوامي الذي ظل يتحكم بشكل مطلق في دواليب السلطة.

ومع نجاح عملية الانتقال الديمقراطي، بدأ المشهد الحزبي يستعيد حيويته في أفق تنظيم الانتخابات التشريعية التي وعدت بها الحكومة فور الانتهاء من الإصلاحات الدستورية والسياسية. وثمة مؤشرات على أن التنافس في المحطة الانتخابية المقبلة ببنغلادش لن يقتصر على حزبين كما كان الأمر في السابق بعد تراجع كل من رابطة عوامي والحزب الوطني البنغلاديشي. كما أن هناك احتمال ظهور أحزاب جديدة بحكم الواقع السياسي الجديد لما بعد مرحلة الانتقال.

فبعد الانتكاسة التي تعرضت لها رابطة عوامي، من المرجح أن يتعرض الحزب للانقسام بالنظر إلى أن العديد من كبار أعضائها مرتبطون بشكل كبير بالشيخة حسينة. لكن، بالمقابل، هناك فصيل أصغر سناً في الرابطة، غالبية من النساء، حريص على تجاوز هذه المرحلة وعودة الحزب إلى الواجهة.³

أما الحزب الوطني البنغلاديشي فقد تراجع بشكل كبير في عهد الشيخة حسينة بعد سنوات من المضايقات ومحاكمة أعضائه، إلى جانب الصراعات الداخلية. وقد يعطي الإفراج الأخير عن رئيسة

¹ [Sabrina Karim](#) and [Muhib Rahman](#) .. How Bangladesh Can Be come a True Democracy / Time magazine / August 25, 2024 /

² [Sabrina Karim](#) and [Muhib Rahman : Opcit](#)

³ Brewster , [David](#) : « Bangladesh's new military-led government has a tough job ahead » [The Interpreter](#), [Lowy Institute](#) Published 6 Aug 2024

الوزراء السابقة خالدة ضياء والعودة المحتملة لابنها طارق رحمن للحزب بعض الزخم. إلا أنه قد لا يستعيد أهميته السابقة.¹

ولم يخف الحزب الوطني البنغلاديشي طموحه في الوصول إلى السلطة حينما دعا إلى تنظيم انتخابات مبكرة رغبة منه في استغلال الفراغ الذي تركته رابطة عوامي. كما أنه يحاول في الآونة الأخيرة تنصيب نفسه كمدافع على مبادئ الثورة وكحام لأهدافها من خلال إطلاقه لتحذيرات من مناورات لتقويض الحكومة المؤقتة والتي يقف وراءها أنصار الشيخة حسينة.

هذا الفراغ السياسي تسعى الأحزاب الإسلامية، بدورها، لاستغلاله، حيث بدأت في البحث عن تشكيل تحالفات في ما بينها من أجل تعزيز حظوظها في الانتخابات المقبلة. فالأحزاب ذات التوجه الإسلامي في بنغلادش، والتي يبلغ عددها ثلاثة عشر حزبا، لديها حضور قوي وتساهم في النقاش السياسي إلا أن نتائجها في الانتخابات كانت دائما مخيبة للآمال. ومن بين الأحزاب الإسلامية التي تستكشف تحالفات جديدة، نجد الجماعة الإسلامية وحزب الرابطة الإسلامية اللذان يدعوان إلى الوحدة بين الجماعات السياسية الإسلامية في الانتخابات البرلمانية المقبلة، في محاولة لفرض نفسها باعتبارها المعارضة الأساسية في البرلمان.²

وتحاول الأحزاب السياسية الإسلامية تقديم نفسها كضحية لفترة الشيخة حسينة. كما تعتمد على " أدائها الجيد " خلال ثورة الطلاب، حيث أيدت مطالبهم مما أكسبها بعض التعاطف والدعم. وبذلك، تسعى هذه الأحزاب إلى تلميع صورتها على حساب الحزب الوطني مستغلة تورط بعض زعمائه المحليين في الفترة التي أعقبت الخامس من غشت الماضي في عمليات نهب واستيلاء على الأراضي، على غرار زعماء رابطة عوامي.³

وعموما، فإن صعود الأحزاب الإسلامية يبقى ممكنا بسبب تنامي السخط العام إزاء تناوب رابطة عوامي والحزب الوطني البنغلاديشي على السلطة. لكن الطريق أمام الأحزاب الإسلامية يبقى محفوا بالعقبات. فالتحالفات تبدو صعبة بسبب اختلاف المعتقدات اللاهوتية بين هذه الأحزاب. كما

¹ Rizve , [Saqlain](#) : «Islamist Parties Gaining Ground in Bangladesh Amid Post-Hasina Political Vacuum » The Diplomat September 16, 2024

² Hossain , [Shadat](#) : « Influence of Islamist Political Parties in Bangladesh's Post-Revolution Era: Between Hype and Reality » in The diplomat 2 nov 2024

³ Hossain , [Shadat](#) : Opcit

أن هناك أعباء تاريخية لازالت ترخي بظلالها على بعض هذه الأحزاب، كالجماعة الإسلامية بسبب تورطها مع باكستان أثناء حرب التحرير في 1971.¹

وبالإضافة إلى الأحزاب التقليدية والإسلامية، من المحتمل أن تشهد هذه الفترة في بنغلادش ظهور أحزاب جديدة. فهناك الحركة الطلابية، والتي وعلى الرغم من تأكيد قادتها بلزوم الشارع لحماية أهداف الثورة، إلا أن تأسيس هيئة حزبية يبقى واردا أمام التطورات التي ستشهدتها البلاد خلال مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي.

من جهة أخرى، قد نشهد تأسيس أحزاب جديدة، علمانية وحدائية، بتشجيع من الجيش. فبالنسبة لهذا الأخير، فإن تراجع رابطة عوامي، التي كانت من أشد المدافعين عن العلمانية، قد أخل بالتوازن بين الحداثيين والمحافظين (الحزب الوطني والأحزاب الإسلامية) داخل المشهد السياسي، ومن ثمة ضرورة إعادة هذا التوازن.

5. خاتمة

إن الهاجس الأكبر للحكومة المؤقتة في بنغلادش هو حدوث ردة كاملة عن عملية التحول الديمقراطي، مرة أخرى، والعودة إلى ما كانت عليه الأوضاع من قبل. وتعمل الحكومة على تحصين البلاد، من هذا السيناريو، من خلال توفير البيئة الدستورية والقانونية الملائمة الكفيلة بتأمين انتقال سلس نحو مرحلة ترسيخ الديمقراطية عن طريق تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تحترم إرادة الشعب وتطلعاته.

غير أنه في حالة بنغلادش يبدو المشكل أعقد بكثير. فقد أدى غياب الثقافة الديمقراطية لدى الفاعلين السياسيين، ولجوئهم إلى حسم الصراعات السياسية بينهم خارج المؤسسات إلى فشل التجربتين السابقتين للتحول الديمقراطي في هذا البلد. واليوم، لا تبدو هناك مؤشرات على أن التجربة الحالية ستكون مختلفة. ومما يزيد من هذه المخاطر، غياب قيادات سياسية ذات كاريزما قادرة على إيصال المشروع الديمقراطي إلى بر الأمان. ربما يكون الجيش الفاعل الوحيد القادر على الاضطلاع بهذا الدور، غير أنه لم يكشف بوضوح بعد عن موقفه من التحول الديمقراطي ومطالب الثوار.

من جهة أخرى، يشكل عامل الزمن تحديا كبيرا بالنسبة للثوار والحكومة المؤقتة على السواء. فمع مرور الوقت، وفي حال تأخر الإصلاحات وإيجاد الحلول الاقتصادية والاجتماعية، قد

¹ Rizve , [Saqlain : Opcit](#)

يتراجع الحماس الذي رافق الانتقال الديمقراطي ويدخل الثوار مرحلة من الشك من شأنها أن تؤدي إلى انقسامات داخلها وهو ما قد تستغلها قوى الحرس القديم من أجل استعادة مواقعها.

ونستحضر هنا حالة سريلانكا، حيث أن غياب خطة إصلاح طويلة الأمد وتغلغل الفساد في المشهد السياسي، أدى إلى انتخاب رئيس جديد أجهز على مكتسبات الانتقال الديمقراطي.¹

هذه التجربة تثير القلق بشأن مآل الانتقال الديمقراطي في بنغلادش. فقد عملت الشبهة حسينة طيلة فترة ولايتها على القضاء على منافسيها السياسيين بشكل منهجي، ووضعت كل فروع الحكومة تحت سيطرتها. ويبقى على الحكومة المؤقتة إبعاد أتباع الحكومة السابقة عن مناصب المسؤولية والنفوذ. هذا الأمر يستلزم إعادة هيكلة إدارية شاملة، التي بدونها لن تتمكن الدولة من استعادة الثقة في أي عمليات انتخابية مستقبلية. ففي غياب تنفيذ الإصلاحات الضرورية، فإن أي عملية انتخابية أخرى في هذه المرحلة سوف تضع بنغلاديش في نفس البركة التي وضعتها سريلانكا.²

المراجع باللغة العربية

المؤلفات

1. ستار جبار علاي: " التحول الديمقراطي في بنغلادش " مجلة العلوم السياسية / بغداد / 2007
2. عبد الفتاح ماضي، " مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، " في: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)

المراجع باللغات الأجنبية

1. Guillermo O'Donnell. (194)., " Delegative Democracy," Journal of Democracy, Vol.5, No.1

¹ Tasnim Odraka : Lessons From Sri Lanka: How Bangladesh Can Secure Its Democratic Future / The Diplomat / august 23, 2024

² Opcit

2. Claire Parjouet Calvet, (2021).« La Constitution de transition, un instrument de construction de la démocratie » Revue française de droit constitutionnel
3. [Faiz](#) Ahmad Taiyeb. (Aug 26, 2024). « Charting a new course » The Daily star / www.thedailystar.net www.thedailystar.net
4. David Brewster. (Aug 06, 2024).« Bangladesh's new military-led government has a tough job ahead » [The Interpreter](#), [Lowy Institute](#)
5. Hossain [Shadat](#). (Nov 02, 2024).« Influence of Islamist Political Parties in Bangladesh's Post-Revolution Era: Between Hype and Reality » in The diplomat
6. Islam Arafatul. (July 08, 2024). Bangladesh: Who are the key players after Hasina's ouster? www.dw.com
7. Fatima Tuj Johora.(Aug 13, 2024). « The dream is to reform Bangladesh': can a new leader steer the country towards democracy ? » AP Published
8. Tarik Morshed. (Sept 28, 2024).« Why Bangladesh needs a new constitution ? » The buisness standart
9. Saqlain Rizve. (Sept 16, 2024). « Islamist Parties Gaining Ground in Bangladesh Amid Post-Hasina Political Vacuum » The Diplomat
10. [Sabrina Karim](#) and [Muhib Rahman](#). (Aug 25, 2024).« How Bangladesh Can Be come a True Democracy » / Time magazine
11. Tasnim Odrika . (Aug 23, 2024).Lessons From Sri Lanka: How Bangladesh Can Secure Its Democratic Future / The Diplomat /